

المحاديث الناصرية في احكام العترة الطاهرة
جلد پنجم
شیخ یوسف بن احمد البحرینی

ایران ۱۹۰۰ء

فقہ امامیہ عربی - ۱۱

Ac629.

مكتبة
مكتبة
مكتبة

الخاقان
الأكبر والعا
الأعظم

تمت الكتاب
تبع من الملك
الوهاب عهد

هو
تعالى
هذا هو المجلد
الخامس من مجلدات

الجلدات المتأخرة في حكا العرف
الظاهرة صلوات الله وسلامه عليه
اجمعين اجتمعت الله على اعانهم من الانبياء
يوسف الدين للعالم البارئ شيخ المشايخ الشيخ يوسف
بن محمد بن ابراهيم بن الجوزي توفاه الله بغير انوار
فرايد رجبنا محمد وآله صلى الله عليه وآله وهو مشتمل على
كتاب الزكاة وكتاب الخمس وكتاب الصوم وكتاب الاعتكاف وقد
وفق الله تعالى في كثير وطبعه بامعان النظر من جبا عدي القضا
ولا لا غاظر اشرف الحاج والظاهر الحاج احمد اقا
اشرف الحاج على اقا ابنا المرحوم الملقب بالبر
الحاج ابراهيم بن محمد الذي قد طبع في
الطبعة المخصوصة في المطبعات السبعة
من على القدر والمنزل الاستاذ على
الله والمجلدات لا ولا خلاف
الصلوة والسلام على محمد
الذين اجتمعوا
لغير الله على اعان
ديهم
جمعة

الدين
واقرأ قال
العالى

الخاقان
بن الخاقان بن
الخاقان مظفر

هو
 الذي سألنا
 الشيخ العلامة
 في كتابه
 في بيان
 ما لا يترك
 من الصدقة
 من مال
 الفقير
 في حياته
 من مال
 الفقير
 في حياته

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبيه محمد وآله الطاهرين كتاب الزكاة وهو لغة تطلق على معنيين الظهارة والزبادة
 والنمو من الأول قوله عز وجل قد افلح من أتى بها أي طهرها من الأخلاق الذميمة ومن الثاني قوله عز وجل لا تتركوا الزكاة أي لا تتركوا
 إعظم تركها والجل على الأول وإن أمكن إلا أنه يصير عطفًا لظهوره من قبل التأكيد الجلي على التأكيد خبر من التأكيد سبقت به الصدقة لخصو
 لكونها مظهرة للنال من الأوساخ المتعلقة به أو للتقوية من أجل الجمل ورك موات الأخوان المحتاجين من باب التوسع ولكونها أتم التواؤم فيه
 وكل تنفي للمال وتوبيه وإن ظن الجاهل الجمل أنها من نفسه وقد اختلف الفقهاء في تعريفها بما لا يكاد يسلم واحد منها من المناقشة وليس في
 التعريف لها حريص فائدة والامتناع التعريف هاتين بعد وضوح التعريف فحذفه والكلام في هذا الكتاب يقع في مقدمته وبابها **أما المقدمة**
 فيها فصول **الفصل الأول** في وجوبها وهي واجبة بالكتاب الستة قال الله عز وجل وأقيموا الصلوة واتوا الزكاة وقال خذ
 من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال ودل المشركين الذين لا يؤمنون الزكاة وأما الستة فستفهم من حيثها ما رواه ثقة الأسلاك
 في في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال قال أبو عبد الله لما ذكرنا أنه الزكاة فخذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وترك في شهر رمضان
 فأمر رسول الله مناديه فنادى في الناس أن الله قد فرض عليكم الزكاة كما فرض عليكم الصلوة فرض الله عليكم من الذهب الفضة وفرض
 عليهم الصدقة من الأبل والبقر والغنم والحنطة والتبغ والتمر والزيت نادى بهم بذلك في شهر رمضان وعفى لهم عما سوى ذلك قال
 ثم لم يترخص بشيء من أموالهم حتى خال عليهم الحول من قابل فصاموا وانظروا فأمر مناديه في المسلمين أن يأتوا المسلمين زكاة أموالهم
 قبل صلواتكم قال ثم وجرت فقال الصدقة وقال الطس أقول الطس بالفتح ما وضع من الخراج على كل جيب من الأرض فارسي مغرب وما
 رواه في الصحيح عن الفضلاء عن أبي جعفر ع وابي عبد الله ع قال لا فرض الله الزكاة مع الصلوة أقول الظن من الحديث المتعارفة في الرتبة كما
 يشعر به الحديث الآخر وما رواه ابنه عن معروف بن حمر عن أبي جعفر ع قال إن الله عز وجل فرض الزكاة بالصلوة قال وأقيموا الصلوة و
 اتوا الزكاة فمن أقام الصلوة ولو يؤت الزكاة فلم يقيم الصلوة وما رواه في الصحيح عن عبد الله بن مسكان بن ربيعة عن أبي جعفر ع قال
 بينا رسول الله في المسجد إذ قال قم يا فلان قم يا فلان حتى أخرج حنطته فرفق به فخرجوا من مسجدنا لا يصلوا فيه ولا
 انتم لا تتركون وعلموا في الكا ع من أبي جعفر ع وابي عبد الله ع قال من منع قراطا من الزكاة فليس بمؤمن ولا مسلم وهو قوله ثم
 رب ارجعون أهل أهل صالحا فيما تركت قال وفي رواية أخرى قال ولا تقبل وبهذا المضمون رواه ابن عبد الله ع وعرضنا
 عن فضلاء ما رواه فيه أنهم عن أبي جعفر ع قال سمعت أبا عبد الله ع يقول من منع الزكاة سال الرجعة عند الموت ومقول الله عز وجل
 أهل أهل صالحا فيما تركت وما رواه عن أبي جعفر ع وابي عبد الله ع قال من منع قراطا من الزكاة فليس بمؤمن ولا مسلم وهو قوله ثم

من منع قراطا من الزكاة فليس بمؤمن ولا مسلم وهو قوله ثم

مَنْعُ الزَّكَاةِ

عن الحسن بن سنان قال قال رسول الله ما من ذمة زكوة مال نخل او زرع او كرم يمنع زكوة ماله الا اظلم الله تعالى بوجهه بطلت بها
من سبع ارضين الى يوم القيمة وفي الكافي والفقهاء عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله يقول ما منع الزكوة بطون بحجة قبر عام
تاكل من دماغه وذلك قوله ثم سيطون ما يخلوا به يوم القيمة اقول الفقهاء من الحيات ما سقط شعر راسها لكثرة ستمها وروى
في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سئل ابا عبد الله عن قول الله ثم سيطون ما يخلوا به يوم القيمة فقال يا محمد ما من احد يمنع
من زكوة ماله شيئا الا جعل الله ثم ذلك يوم القيمة ثعبانا من نار مطوقا في عنقه ينهش من لحمه حتى يفرغ من الحشا ثم قال هو قول الله
سيطون ما يخلوا به يوم القيمة بمعنى ما يخلوا به من الزكوة وروى في الكافي والفقهاء عن محمد بن مسلم قال قال ابو عبد الله ما من ذمة مال ذهبا وفضة يمنع
زكوة ماله الا جعل الله يوم القيمة بقاع قفر وسطع عليه شجاقا اقرب ريد وهو مجرد عنه فاذا راي لا يخلص منه ما كان من يخلص
كما يقضم الفحل ثم يصير طوقا في عنقه وذلك قول الله ثم سيطون ما يخلوا به يوم القيمة وما من ذمة مال بل او غنم او بقرة يمنع زكوة ماله الا
جعل الله عز وجل يوم القيمة بقاع قفر يبطان كل ذمة ثاب بناها وولم يمنع ذمة مال نخل او كرم او زرع يمنع زكوة ماله الا طوقه الله عز وجل
او ضل سبع ارضين يوم القيمة على القاع الارض النهلة قد انقربت عنها الجبال والقرى والارض المستوية اليه وفي بعض
النسخ قفر وهو الحلال من الارض وشجاع بالضم والكرا الحجة او الذكوة منها اوضرت منها والجيد الميل والضم بالهمزة الا باطراف
الاسنان والفحل بالهمزة الذكر من كل حيوان ومن الابل خاصة وهو المراد منها والربع بكر الرأه وفيها ثم المشاة من تحت ثم الهامة
المرتفع من الارض واحدة بها وروى في الكافي عن ابي الجارود عن ابي جعفر قال ان الله تعالى بعث يوم القيمة ناسا من قبورهم مشد
ايدهم الى اعناقهم لا يستطيعون ان يتناولوا بها نفس اثملة معهم ملكة يغير تغييرا شديدا يقولون هؤلاء الذين منعوا ثيابا من
خير كثير هؤلاء الذين اعطاهم الله تعالى ثوبا من ثوبه في اموالهم اقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الكافي والفقهاء عن ابيان بن تغلب
قال قال ابو عبد الله دمان في الاسلام حلال من الله ثم لا يقضيه فيها احد حتى يبعث الله تعالى قائما اهل البيت فاذا بعث الله
قائما اهل البيت حكمهم بما حكم الله لا يريد عليها بينة الزانية المحرم ومنع الزكوة يضرب عنقه ورواه الصدوق في عقاب الا
موال والبرقي في الحسن مثله وروى في الكافي مسندا عن ابي بصير عن ابي عبد الله في الكافي عن ابي عبد الله في الكافي عن ابي عبد الله في الكافي
ضاع مال في بئر ولا يجوز لا تبضيع الزكوة ولا يصاد من الطير الا ما ضيع في بئر وروى في الكافي عن سالم مولى ابان بن مسلم قال
سمعت ابا عبد الله يقول ما من صيد يصاد الا بركة التبع وما من مال يصاب الا يترك الزكوة الى غير ذلك من الاحاديث
التي يضيح عن ثمرها المقام الفصل الثالث في كفر من كره وجوبها قال العلامة في التذكرة اجمع المسلمون كافة على وجوبها في جميع
العصا وروى احد الاركان الحجة اذ عرفت هذا فمن انكر وجوبها فمن ولد على الفطرة ونشأ بين المسلمين فهو مرتد يقتل
من غير ان يشأ وان لم يكن عن فطرة بل اسلم عقيب كفر من عليه وجوبها اسبب ثلثا فان تاب الا فهو مرتد وجب قتله وان
كان ممن يخفى وجوبها عليه لانه نشأ بالبادية او كان قريبا العهد بالاسلام عرف وجوبها ولم يحكم بكفره هذا كلامه قال
في ك بعد نقله وهو جند وعلى ما ذكره من التفصيل على ما رواه الكليني وابن بابويه عن ابان بن تغلب ثم ساق الرواية المقدمة
الذالة على ان الثابت بدقائه بضرب عنق مانع الزكوة اقول في العلامة في التذكرة على هذه الرواية على المانع وان لم يكن على كراهة
قال مثله ويقتل مانع الزكوة حتى يود بها هو قول العلماء وروى الجمهور في ساق روايتهم ثم قال ومن طريق الخاصة ما رواه ابن بابويه عن
ابان بن تغلب ثم ساق الرواية المشابهة اقول فروع الاول الفناء وان كان مسلما الا انما لا يحكم بكفره الا ان قال واما لو علم منه انكار
وجوبها فانه يكون كافرا انتهى والافري الاول فان مجرد المنع لا يوجب القتل وان اوجب العقاب الا ان يود بها او يخذل من ماله ما يوجب
بجته ثم انه مما يدل على كفره متى كان مستورا منكم اما تقدم في رواية بصرى من انه يموت اثناء وهو ذبا وان شاء نصرانيا ويقتل
الحمل على مجرد المنع وان هذا المبدأ التأكيد في الوجه عن الزكوة كما ورد في احاديث الجح من ان تارك الحج كافر وكذا قوله عز وجل والله على
الغاسخ البت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر وبالله فان المواد من الكفر هنا كقولك كرهت الزكوة كقولك كرهت ان تشركوا لا يوجب
ولكن كفره لا يوجب عليه ايضا ما رواه في الكافي في الصحيح عن ابي بصير عن ابن جندب في حديث ان الزكوة ليس بمنع صاحبها انما هو شيء
ظاهر انما خص بها دمة حتى يسلم او يادوا فيه ايضا في الوقوف من سبحة تكرر ان عن ابي عبد الله قال ان الله عز وجل فرض للفقراء في اموال
الاغنياء فريضة لا يحدون الا بآذانها وهي الزكوة بها يخفوا من ما هم وبها سقوا مسلمين وروى في الكافي ما سنده عن حماد بن عمار
محمد عن ابي جهماع عن ابي بصير في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم باعلى كفر بالله العظيم من هذه الامة عشرة وعده منهم مانع الزكوة ثم قال باعلى ثمانية لا يقبل
منهم الصلوة وعدهم مانع الزكوة ثم قال باعلى من منع قبرا طامن زكوة ماله فليس يؤمن ولا مسلم ولا كرامة باعلى تارك الزكوة بشل الله في
الرحمة الى الدنيا وذلك قول الله عز وجل في اذ جاء احدكم الموت قال ربنا رجونا لا يبقا الجملة فان وجوب الزكوة من الضرورات الذي
لا خلاف في الاشكال في كفر من افكر شيئا منها واراد ان يفسد الاشكال في حديث ابان المتقدم من حيث دلالة على اختصاص هذا الحكم بوجوب

بجانب من كراهة

مفتی محمد رفیع

[illegible]

الامام الحارث بن العباس بن علي بن ابي طالب عليه السلام

فَتَمَّتْ عَلَيْهِ

فَسَيُجِبُّ عَلَيْكَ

اختلاف الأصناف استحقاق الزكوة في القوت والمقدرة فذهب الحق والاعلام في نفقه الحق على أنها باقية تجارة بالمال والربا واه سماعه في الموثق عن
 عبد الله قال قلنا الرجل يكون عنه مال اليتيم فيقتريه بغيره قل نعم قل عليه غلبت زكوة قال نعم لا اجمع عليه فحصل بين الفقهاء الزكوة وانتهى القبح وا
 تشييدان والحق القبح على الصوم الادلة السابقة قال بعض فضلاء متأخري المتأخرين يمكن الجمع بين هذه الروايات والصوم في التالفات ما يخصيص لا
 خبار التالف فيكون الاجل لليتيم بغيرها واتا بجل هذه الروايات على الوجوه او الاستحسان المؤكدة انتهى قول القم هو الاول ولعل
 القلة بيد علمه البعد ذلك فان صحه بق المقتضى ومثلهما وانه منصوص القبول لثنا على ان الرعي لليتيم ومن القم ان الرعي تابع للاصل وانه
 كان اصل البيع لليتيم وجعله فلا وجب جعل الزكوة في التصرف في مال اليتيم هذا ان علمنا على اطلاق الخبرين المذكورين وان خصصناهما كما تقدم في
 الكلام في صورة ما اذا اشترى في التمتع حيث ان البيع يفتل له والبيع لو ان كان تصرف في القم يحرمه ودخول هذه الصورة عند تلك الصورة فانظر لان
 قولهم ليس في مال اليتيم زكوة الا ان يقتريه لا يصح على هذه الفروض التي افترها هذه القصة فانها البسالة اليتيم اتم له مال المشتري وبالجملة فان الاجار
 بمال اليتيم انما يصدر فيما اذا اشترى لليتيم بعين ماله او شره في الدية بتأديروا لا ينعنه دفع القم من ماله وماعدا ذلك فلا يدخل تحت عموم تلك الا
 خبا الا على وجه الجواز البعد السادس ما تقدم من الحكم بسقوط الزكوة عن المجنون مما لا اشكال فيه لو كان المجنون مطبقا اما لو اعره ادوارا فهل
 يكون حكمه كمن او يتعلق به الوجوه في حال الافاقة يخرج العلامة في التذكروا التي اذ بالاول فالانه التذكروا لو كان المجنون بصورة ادوارا اضطر
 الكمال طول الحول فلو جرت في اثنا عشر سنة واستقرت في المدار كعلق الوجوه في حال الافاقة قال ادلا مانع من قبحه
 الخطاب لانه تلك الحال والمسئلة على اشكال ان كان الاقرب ماذكروا العلامة قدس من ماله فادمنه قريبا من ان المستفاد من ادلة الحول الدالة على انه
 يشترط ان يحول عليه الحول عند بقاء يد مالكه كما في القم في موضعها هو امكان التصرف في ماله في اية وقت وشا وهذا لا يجرى في الادوار
 لانه في حال الجنون يخرج من ماله هذه الاخبار كما لا يخفى على الناظر بين الفكر والاعتبار الشطر الثالث في التسمية ولا خلاف بين الاصناف في ذلك
 مع القول بعدم ملكه بل الظاهر ان لا وجه لهذا الشرط على هذا التقدير لان اشراط الملك يقوم مقامه انما الخلفان على تقدير ملكه كما هو الاصح وعليه في
 جملة من لا يوجب من جملة من لا يوجب من ملكه او من الجنان او فاضل القربة ومثلهما في ذلك والاشارة على عدم الوجوه وقبل بالوجوه ونقل عن المعبر انتهى و
 اعتماد الاول لصحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال ليس في مال المملوك ثبوت لو كان الفاعل لو انه احتاج ليطم من الزكوة ويحصد الاخرى عنه في
 مسئلة بطلان ما عاين من مال المملوك عليه زكوة فقال لا ولو كان له الفاعل حرم ولو احتاج لم يكن له من الزكوة شيء وموقفه استحقاق بن عمر قال قلت لابي عبد الله
 ما تقول في رجل يهب لسيده الف درهم او اقل او اكثر ان قال قلت فله المبدان في زكيتها اذا حال الحول فلا الا ان يعمل فيها ولا يسطع العبد من الزكوة شيئا
 قبل ان علم الزكوة عليه في هذه الاخبار انما هو من حيث هو المملوك عليه فلو صرفه وادخله وازال عنه الحجر وجب عليه هو غير عبد له او انه كذا فربما لا يستأمن
 عن عبد الله بن الحسن عن علي بن جعفر عن ابيه موسى قال ليس في المملوك زكوة الا باذن مولاه في حلة الوسائل هذه الرواية على الاستحسان والظاهر ان للوجوب في هذا
 الجمل انما هو عدم وجوب الفاعل بمضمونهما مع انك قد عرفت القول بوجوب الزكوة على العبد مطلقا وهو جازم لولا رد هذه الاخبار التي ذكرناها على ما يفتقروا الاخبار
 الدالة على وجوب الزكوة على من ملك المتنازع فيمكن تخصيص هذه الاخبار الدالة على عدم وجوب الزكوة على العبد بما يملكه هذه الرواية فان ظاهرها الوجوه
 مع ان التبدد كيف كان فلا ريب في الاصول لا يخفى ان في الاخبار المذكورة هو سقوط الزكوة عن المملوك مطلقا كان او غير مكاتب فخرج منه المكاتب ا
 لاطلاق اذا عثر منه شيء بلوغه بغيره لغيره بالادخال تحت الصوم الدالة على ملك المتنازع شرط الحرية ولو لا الاتفاق على الحكم المذكور لا يمكن
 المناقشة في دخوله تحت الصوم المذكور فان تلك الصوم انما ينصرف اطلاقها الى الافراد التابعة للتكفر وهي من كان رقبته ماله او رقبته ماله لا من يتعص
 بان متابعه في بعضه او بعضه او اقله من الفروض المتأخرة وجملة من الاصحاب ما استدلوا على سقوط الزكوة عن المكاتب برواياتهم وهما في بعض النسخ عن جعفر
 عن ابيه عن علي بن ابي طالب قال ليس في مال المكاتب زكوة وقد ضعف الاستدلال بما ذكرنا من الاخبار للفقهاء قال في ادواما السقوط عن المكاتب المشرط
 وللطوائف التي لم يرد فيها هو المخرج من مذهب الاصحاب استدل عليه في المعبر في معنى من التفرقة في الآبا لا كتاب فلا يكون ملكه فاما وما يروا
 الكليني عن ابي بصير في ثم اورد الرواية المتقدمة ثم قال في الدليل الاول نظرية سند الرواية ضعيف مع ان مقتضى ما نقلناه عن المعبر والمنتهى من وجوب
 الزكوة على المملوك ان قلنا بملكه الوجوه على المكاتب بل هو اولى بالوجوه انتهى قول ظاهر كلامه انه باعتبار بطلان الاستدلال المذكور وما ذكره من النقل
 في الدليلين المذكورين فله يوفق القول بالوجوب لعدم الدليل على السقوط وابتدأ ذلك بانه في المعبر والمنتهى من الوجوه على المملوك مطلقا والمكاتب اولى
 فيه اولا ان ما نقله عن الكاتبين المذكورين في سابق هذه المقالة قد عاين الاخبار المتقدمة فكيف يخصصه هنا وثانيا ان الاخبار المتقدمة قد عاين انه
 ليس في مال المملوك شيء هو اعم من المكاتب غيره وهي محضة مخرج شاملة عبود بالاعين فيه في الدليل على السقوط عن المكاتب ثم يخرج منه من يخرج بغيره
 بما يوجب بلوغه بغيره في مال المكاتب غيره من الادلة المشار اليها في الباب وثالثا ان كيف يكون المكاتب وطبا الوجوه اصل القول لا دليل عليه بل الدليل
 كما عرفت قائم على خلافه فاي معنى هذه الاولوية ثم لو كان محرق كلام المعبر في حقه شرعية او ناشئة عن دليل لجهة القول بالاولوية وان كانت الاحكام الشرعية
 عندنا لا يفي على محرق الاولوية بل على الادلة الواضحة الجلية وبالجملة فان كلامه هنا جازم على ما تقدم في غير موضع من الاستحسان وعدم التامل فيتيقن في ذلك
 الجال والله العالم الشطر الرابع في ملك المتنازع عليه اتفاق العلماء كما نقله في المعبر لان الاخبار الدالة على وجوب الزكوة مخرج بل للملك لا لغيره
 بزكوة مالا يملك وقد فهموا على هذا الشرط فروعها مالو وهب فيقال في حجة الحول انما هو القبض هو من قبض على ان القبض شرط في حقه ائنه كما هو واحد القولين
 لا في اللزم وكما هو القول الاخر في القول الثاني لا يبرر حصول القبض في جريان للوجوه في الحول بل للمعبر من بين المعبر التي يحصل للملك ثم يخرج هذا
 بقيد تمكن من التصرف كالتصاوم منها ما لو استغرضها لو كانت عنده باقية عند خضوض فانه يخرج في الحول من حين القبض الذي حصل به الملك للشهو
 استأخذ مذهب الشيخ من ان ان فرض لا يملك الا بالتصرف خلا في شيء وان بقى لغيره الا الاخبار صريحة في وجوب الزكوة في مال الفرض على الفرض اذا بقي بغيره بعد

فہرست کتب علیہ

[illegible]

وَرَكْعَتَا الْاَمَامَا

[illegible]

ففيها أربع مسئلة الى الثمانين فاذا بلغت الثمانين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
او بعد مسئلة تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
الحون عندئذ فلا بد من جعله على الجول فاما حاله على الجول فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
الحق في ان تسعين في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
كل الفقه الرضوي والظاهر انه موافق لما ذكره الشيخ عليه السلام من ان تسعين في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
ففيها مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
هذا كله يخرج من كل اثنين بقية تسعين من كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
مطلبه عليه السلام في اول ما ذكره من ان تسعين في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
ومن ثم نرى في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
الفضلاء انما اختلفت في التسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
طريق الاحتياط في ان تسعين في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
شيء حتى تبلغ اربعين ففيها تسعين في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
وهذه الرواية ايضاً مثل الاولى التي قلنا عندها الا ان في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
يتم مع خلو ما ذهبوا اليه المسئلة من الدليل والادلة الرواية على ان تسعين في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
الجيد السيد المرتضى في كتابه في بيان ما يوجب تسعين في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
دون العكس وهو ان تسعين في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
انه غير مانع من ان تسعين في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
في الاحتياط في ان تسعين في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
نقلنا عن الشيخ في كتابه في بيان ما يوجب تسعين في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
ما عرف المقام الثالث في تسعين في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
واحدة حيث قال ليس على العنق تسعين في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
ما ذكره الصدوق في هذا المقام من هذا الكلام من اوله الى آخره على عبارة كتاب الفقه الرضوي ومنه يعلم انه المسئلة فيما ذكره ثم انه ليس في الرواية
ذلك شيء حتى تبلغ مائة واحدة وعشرين فيها شانان ثم مائة واحدة وفيها ثلث شئ ثم ثلث مائة واحدة وهذا هو النص الرابع فقبل بانه بعد بلوغ
هذا المبلغ يوجب ما تقدم ويؤخذ من كل مائة شاء فيكون الواجب تسعين في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
من الاربعة لا تسعين في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
الجيد ابو الصلاح ابن البرج والظاهر انه ليس في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
تقدم ويؤخذ من كل مائة شاء فيكون الواجب تسعين في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
عبد الله قال ليس في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
فاذا زادت واحدة ففيها ثلث شئ من العنق في كل مائة شاء ولا يؤخذ من كل مائة شاء ولا يؤخذ من كل مائة شاء ولا يؤخذ من كل مائة شاء ولا يؤخذ من كل مائة شاء ولا يؤخذ من كل مائة شاء
بين جميع ما يوجب تسعين في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
في كل اربعين شئاً وليس في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
على عشرين ومائة ففيها شانان وليس فيها اكثر من شانين حتى تبلغ مائة فاذا بلغت مائة ففيها شانان في كل اربعين شئاً في كل اربعين شئاً في كل اربعين شئاً في كل اربعين شئاً
ففيها ثلث شئاً ثم ليس فيها اكثر من ذلك حتى تبلغ ثلث مائة فاذا بلغت ثلث مائة ففيها شانان في كل اربعين شئاً في كل اربعين شئاً في كل اربعين شئاً في كل اربعين شئاً
اربعة فاذا بلغت اربعة كان على كل مائة شاء وسقط الامر بالاول وليس على ما دون المائة بعد ذلك شيء وليس في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
يجل عليه من ذلك عندئذ حول فلا بد من جعله على الجول فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
تبلغ اربعين شاء فاذا زادت على اربعين ففيها شاء الى عشرين ومائة فاذا زادت واحدة ففيها شانان في كل اربعين شئاً في كل اربعين شئاً في كل اربعين شئاً في كل اربعين شئاً
الثلث مائة فاذا اكثر الغنم سقط هذا كله فيخرج من كل مائة شاء وهذه الرواية غير الصدوق في الفقه كطريقه عادتها على ما يفتي به من الكتاب المذكور
والظاهر ان وجه الجمع بين الخبرين للتقدم هو جعل تسعين في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين
الاربعة كما ذكره في التذكرة ونظيره في الخبرين المتقدمين في حنفية مالك فتمت المسئلة في كل واحد منهن مسئلة تسعين فاذا بلغت تسعين فكل واحد منهن مسئلة تسعين

الاشكال لان الروايتين معتبرتا الاستا والجمع بينهما مشكل جدا ومن ثم اوردتها المصنف في المعتبر من غير ترجيح واقتصر في كتابه على قولين وبسبب القول الثاني في الشهرة وقال العلامة في المتن ان طريق الحديث الاول اوضح من الثاني واعتضدا بالاصل فتعبدت العمل به وهو غير بعيد مع ان الرواية الثانية مخالفة لما عليه الاصحاب في النص الثاني وذلك مما يعضد الحديث لو كانتا متكافئتين في السند المثلث لا يمكن حمل الروايتين على التقيد لموافقتهما لما ذهب اليه العامة وحمل الكثرة الواضحة فيها على بلوغ الاربعائة ويكون حكم ذلك مائة واحدة مملوكة في الرواية والله العالم اقول ما ذكره من مخالفة الرواية الثانية وهي صحة الفضل لما عليه الاصحاب فانه صحيح يتألف على نقله لما في سبب ما فيها من هذا وليس في اربعين شيئا حتى يبلغ عشرين ومائة ففيها شاذان الى اخوة واقا على ما قلناه وهو رواية الكليني في الصحيح في الاستصحاب فانه موافق لما عليه الاصحاب على ذلك اعقده في التوفيق وكذا اصحاب الوسائل المعلومية الغلط في نقل الصحيح في باب والحق على انه انشأ في ما وقع للشيخ رحمه من الضيق والزيادة والنقص في المتن والاسناد كما تقدم التنبيه عليه في مواضع من كتابنا لعلوا واقا ما ذكره من ان العمل على النقيض في مكانة السند والمثلث ففيها ما بالمتن الى المتن فقد عرفت ما فيه ان هذا لطم انما نشأ من قصور تتبع قدس ستم لكن لا يخفى وجوبه على راجع بسبب خاصته مع اعترافه ببعض المواضع من شرحه بما وقع للشيخ فيه من اشياء الهية اما بالنسبة الى السند فانه ليس طريق الرواية من بشرائه كلامه سوا ابراهيم بن هاشم وحديثه عن اصحاب هذا الاصطلاح معتمد مقبول وان عدوه في الحسن لم يجد له اذ من اصحاب هذا الاصطلاح سوا من الموضع الذي يريد المناقشة فيه الا فانه قد عداه في الصحيح في مواضع من شرحه كما قلناه الاشارة اليه في غير مقام وبالحمل فان كلامه في هذا التفرع مضطرب غاية الاضطراب اقاما نقله عن العلامة في المتن في غير البعد عنه من او صحبه السند فهو ممنوع بما ذكرناه والاصل في مقابلة الخبر الصحيح الصحيح غير معلوم عليه لا يلتزم اليه مع وجوب استيعاب يبين البراءة من التكليف الثاني بل هو خاكر عليه رافع له وبالحمل فالحق ان الخبرين المذكورين صحيحان صريحان فيما لا عليه لا وجه للجمع بينهما الا بجل صحيح محمد بن قيس على التفسير كاذرا في العجب منهم وفي العناء العمل بهذه الفوائد المقررة عن ائمتهم مع استيفائهم الاخبار بها اليهم من جملتها عرض الخبرين المختلفين على مذهبا لعامة والاختلاف بل ورد العرض عليه ان لم يكن في مقام الاختلاف بل ما هو ابلغ من ذلك وهو انه اذا احتج بالحكم لم يكن في البلد من ياله من فقاء الشبهة سال قاضي البلد واحد بخلاف كما لا يخفى على من احاط بالاخبار وجاس خلال تلك الديار في ينقلون هنا ان محضر محمد بن قيس موافق لمذهب ثمة المخالفين الاربعاء وناياعهم ومع هذا يكابرون على العمل بها ويرجمونها على ما هو فيها اعراضا عن تلك الفوائد فمن الجانبين للكتاب المقررة والضوابط المعتمدة وليس البحث معهم في ذلك مخصوصا بهذا المقام بل هذه عادتهم في جميع ابواب الفقه كما نرى على غير موضع من كتابنا هذا ولست شعرت الى من خرجت هذه الاخبار عنهم بهذه الضوابط والفوائد ومن الخاطا في الخلاف بينهما في جميع الموارد في غير هذه الشريعة الى شعبة غير هذه الشريعة اذا عرضوا عنها في جميع ابواب الفقه كما عرفت وسعير الله وياهم بعضه وغفرايه واقا ما ذكره من احتمال حمل الكثرة في رواية محمد بن قيس على بلوغ الاربعائة ويكون حكم الثلثائة واحدة فيها مملوكة فليست به شبهة جمل من فاضل متاخر في المتأخرين حتى زعموا انه لا يثبت في الخبرين قال في الوسائل بعد ذكر صحيح محمد بن قيس ما صوته اقول حكم ذلك مائة واحدة غير هذا كور هنا فلا ينافي الحديث الاول انتهى الظاهر ان يمينه على ما ذكره بعض الفضلاء في هذا المنام حيث قال وقد ظن جمع من متأخري الاصحاب ان بين هذا الحديث حديث محمد بن قيس تعارضا في حكم زيادة الواحدة في الجمع لا اشكال في الجمع فالحق انه لا ينافي بين الخبرين بخلاف رواية محمد بن قيس عن التفرع لذكر زيادة الواحدة على الثلثائة فان قوله فاذا زادت واحدة ففيها ثلث من الغنم في ثلثائة يقضي كون بلوغ ثلث مائة غاية لفرض لثلاث احتل في الغنم كما هو الثاني في اكثر الغايات الواقعة فيه في غير من الاخبار والمنصتة لبيان نصب الا بل والغنم والكلام الذي بعده يقضي انما الحكم بوصف الكثرة وفرض زيادة الواحدة ليس من الكثرة في شيء فلا ينافي الحكم في بيع الغنم بل يكون جبرا لفضل لا مشقلا على حكمه ثم عرفت في الاخرى انه في هذا لا يخفى ان سببا في الحديث لبيان نصب الغنم في ثلثمائة كما هو الواقع في سائر اجناس نصب الا بل والبيع والغنم حيث ذكرنا نصب فيها على سبيل الترتيب ما يجب في كل مضاب من الغنم ان وصل في هذا الخبر في ثلثائة ثم قال فاذا كثر الغنم في كل مائة شاء ولا ريب ان مبدء الكثرة التي ثبت بها هذا الحكم بما بعد الثلثائة من الواحدة فصاعدا الا الاربعائة التي هو النصيب الخامس كما توهه في هذه العبارة قد وقع في اخبار نصب الا بل كما تقدم في جملة منها فاذا كثر الا بل كما في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج في صحيحه في بعض فاذا زادت واحدة في صحيح الفضلاء والمرجع الى انه واحد هو الكثرة التي هي من الواحدة فصاعدا واما قوله ان فرض زيادة الواحدة ليس من الكثرة فيجب كونها حرة واما الروايات المشار اليها انه لو لم يلزم ان لا يكون للكثرة في شيء من المراتب مبدءا اصلا وهو باطل وبالحمل فتعارض الخبرين لا محال لا مكان ولا وجه للجمع الا بما ذكرناه في هذا فيجب التنبيه عليه هو ما وقع للعلامة في المتن من التوه في هذه المقام حيث نقل عن ابن بابويه في الصحيح عن زرارة عن ابي هريرة قال وان زادت واحدة ففيها ثلث شاة

وثم انون من الغنم اربعين فهل يقط اعتبار الاول ويقتصر الجمع فصا با واحد من الزمان الثاني يعني انه يلغى ما مضى من حول الامهات ويقتصر القصاب من زمان وجود الزبادة او وجوب كونه كل منها عند انتهاء حوله فيخرج عند انتهاء حول الاول في المثال المتقدم بيع وشاة وعند مضى سنة من تلك الزبادة شاة وسنة او عدم ابتداء حول الزبادة حتى ينتهي حول الاول فاستبان حول الجميع اوجه احوال من المتأخرين منها الوجه الاخر لوجوب اخراج زكاة الاول عند تمام حوله لوجود المقضي انتفاء المانع ومتى وجب اخراج زكوة منفردا امتنع اعتباره منضمما الى جزئه في ذلك الحول للاصل وقوله لا يثبت في مدة في حسنة زبادة لا يركب المال من وجهين في عام واحد المسئلة لا تمنع من اشكال لعدم النص فيها وان كان مذكورة من الوجهة قرب الوجه المذكورة الخامسة اذا انقضى المسلم الفطري قبل تمام الحول اسانفت زكاة الحول لانقال المال اليهم ولا يقتصر بما مضى من الحول في ملك المورث كالموتات اما المالك لا يجب فله في سنة فلا تجزئ عليه احكام الزكاة ولا يخرج امواله عن ملكه في الزكاة وان جبر عليه التصرف فيها حتى يتوب ولو استلب ثلثا ولم يثبت حبس فله وتعلق به الحكم للفقهاء **الموضع الثاني** في التوم وهو لغة الرعي ولا بد ان يكون الحول فلا تجزئ الزكاة في العلوقة والحكم مجمع عليه كانقله غير واحد وبديل عليه من الاخبار وقول الشافعي عليه ما التام في محله الفضل ليس على العوامل من الابل والبقر شيئا انما الصدقات على السائمة الراعية والظان نصف الراعية كما شاف لها عرف من ان التوم لغة الرعي كما تدل عليه موثقة زبارة الائمة وقوله في حسنة الفضل المشار اليها بعد ذكر نصاب الابل ولا على العوامل شيئا انما ذلك على السائمة الراعية وقول ابو عبد الله في محله زبارة الواردة في النحل حيث قال له الراوي هل على الفرس او على البعير كون البعير يركبها شيئا قال لا ليس على ما يعلف شيئا انما الصدقة على السائمة المرسل في مرجعها ما الذي يقتضيها فيه الرجل والمجرب بالجمع معنى الذواب الاخبار المذكورة وان لم تشمل على ذكر الغنم الا ان عموم الجواب كاف في بثوت الحكم فان خصوص التيب لا يختص كائنت عندهم في اصول مضافا الى ما في موثقة زبارة الائمة في اول المطلب الثالث من قوله في عدة النسخة التي تجزئ فيها الزكاة والابل والبقر والغنم السائمة وهي الراعية والظان عامر اهل الاسلام على ذلك في الكلام في تحقيق التوم الذي يربط عليه الوجوب العلف الذي ينقطع به التوم في اثناء الحول فقبل انه يراعى الا غلب في ذلك وهو منقول عن الشيخ وقد نص في طاعلى سقوط الزكاة مع السادى قال ابن ادریس لم يرب فيها زكاة الا اذا كانت سائمة طول الحول ولا يعلف الا غلب في ذلك اعبر المحقق في الجبر استمرار التوم طول الحول وان يزل بالعلف اليسير وهو يرجع الى قول ابن ادریس واختار المسلمون في التوم والذكوة اعتبار الائمة فان بقي عليها اسم التوم حيث الزكاة ولا سقطت ظاهرا رجاء ذلك الى العرف والظاهر هو الشهور بين المتأخرين واختار الشيخ في النهاية سقوطه بعلف اليوم وصريح بعد اعتبار الظاهر وتروى في الحديث من في اليوم في الشتر بل في الشهر واستقر بقاء التوم ولا يخفى في هذا لا قول من الاشكال ولا سيما الرجوع الى العرف كما بينهما عليه في مواضع من ان العرف مع كونه لا دليل على الرجوع اليه من الاخبار ليس ام من مضطبا يصح بناء الاحكام الشرعية عليه وانت خبير بان طواهر الاخبار ولا سيما صحيحة زبارة وقوله فيها انما الصدقة على السائمة المرسل في مرجعها ما الذي يقتضيها فيه الرجل هو اعتبار التوم طول الحول كما هو ظاهر المحقق وابن ادریس الا انه ينبغي الاحتياط في عدم اسقاط الزكاة بعلف ساعة بل يوم في السنة والظان لا فرق في العلف الموجب لسقوط التوم بين كونه من المالك والدابة نفسها او علف الغير لها باذن المالك وبغير اذنه من مال المالك او من مال نفسه ولا يابن ان يكون اعنهم مع من الرعي كالنخل ونحوه ام لا بصديق المعلقة في جميع هذه الصور وانما ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني من انه يشك الحكم فيما لو علفها الغير من مال نفسه نظر الى المعنى المقصود وحكمة المقضية لسقوط الزكاة معروى المونة على المالك الموجبة للتخصيص كما اقتضته في العلف عند سيقها بالدوالي فالظن صغره لان الاحكام الشرعية لا تبنى على مثل هذه المناسبات قيام النصوص في الغلات بما ذكره لا يقتضى الحمل عليه هنا والخروج عن اطلاق النصوص الموجب لسقوط الزكاة عن المعلقة مع صدق كونها معلقة فخرج قد صرح جملة من الاصحاب بان السحال والمراد بها في كلامهم ما هو ام من الا والغنم وان كان اصل التسمية لتخصيصه ولا بد الغنم بعد وضعها كما تقدم لا تقتضى الحول الا بعد الاستغناء بالرعي ليقضى شروط التوم بالنسبة اليها كما دل على الاخبار السابقة ونقل عن الشيخ وجماعة بل الظان هو الشهور كما صرح به في المسالك ان حولها من جهن الناج وعليه مقتضى الاخبار كقوله في رواية زبارة وما كان من هذه الاصناف الثلثة الابل والبقر والغنم فليس فيها شيء حتى يحول عليها الحول من يوم يتبع ويحمله زبارة او حسنة بانه من هاشم عن ابي جعفر قال ليس في صغار الابل شيء حتى يحول عليه الحول من يوم يتبع ورواية ثالثة عن احمدها وفيها بعد ذكر الاصناف الثلثة وما كان من هذه الاصناف فليس فيها شيء حتى يحول عليه الحول من يوم يتبع واستقر في البيان اعتبار الحول من جهن الناج ان كان اللبن عن سائمة والظان جملة وجه جمع بين اخبار القولين لانه متى كان اللبن عن سائمة فكانه يدخل تحت اخبار التوم وان كان معلونة فكانه يدخل تحت المعلونة فلا يدخل في التوم لا بعد الاستغناء بالرعي ومقتضى الشهور هو تقييد اخبار التوم باخبار الناج بمعنى ان اشترط التوم مدة الحول مخصوص باعمال السحال فان حولها من يوم الناج وان صدق انها معلونة وكيف كان فالأقرب هو القول بالشهور وقولنا على هذه الاخبار انما قد ذكره الكليني والصدوق في الوثوق عن اسمعيل بن عمار قال قلت لابي عبد الله السحال من يجب فيه الصدقة قال اذا جزع ولا يخفى ما فيه من الاشكال في الفقه الاخبار وكلام الاصحاب فان المجزع من الغنم بناء على كلام الاصحاب ما حمل له سبعة اشهر وعلى كلام أهل التمام في الضان ككلام الغنم ما دخل في السنة الثانية ولو انفصل عن من يرضى الجواب عنه ويحمل وان بعد العمل على الاخذ في الصدقة بناء على ما تقدم من احد القولين في السئلة وهو ان اقل اسنان المتوفى زكاة التوم جزع من الضان وثبت من الغنم **الموضع الثالث** انه يشترط في الانعام ان لا يكون هواملا فانه لا يركب فيها وان كانت سائمة والحكم للذكوة وما وقع عليه لا تقاى ايضا لانه قد روى اسمعيل بن عمار في الوثوق قال سئل عن ابل تكون لليال ويكون في بعض الاسفار يجري عليها زكاة كما يجري على السائمة قال نعم ونحوها ورواية اخرى لابي عبد الله واهل البيت في الضعيف عن ابي

فَالْمُفَكِّرِينَ

[illegible]

وَيَرْكُضُ الْعِلَالَاتِ

14

[illegible]

المسألة الأولى

مستند

فما صنف المستحقين

۱۰۰

[illegible][illegible]

1

[illegible]

بِسْمِ كُنَّا الْوَكُوفِ

[illegible]

३

[illegible][illegible]

قوله لا يخرج النصاب الأول وما قلناه على سبيل الاستصحاب لا الوجوب لاجتماع الشئ في أصل الظاهر بما ذكره قدس سره لا يخرج من نظر فان مقتضى كلام المفتي
 ووليهم الذي ذكرناه هو الوجوب والاستصحاب لاجتماعه من ذهب الى القول بعدم التحديد هلكت الدليل المشار اليه على الاستصحاب جها كما قد تنقله عنهم
 الشايعين قد مر من ان القابلين بالتحديد في القول الأول حكم الأقل من نصاب الذاهب بالجنس وراهم والأقل من نصاب الذهب بنصفه ما د
 وهو عشرة قراريط لم يصل اليها في الأجزاء متعلق بنصاب الذهب وإنما الموجود منها نقد من الذاهب والظاهر ان مثل ابن بابويه إنما ذكرنا
 ذلك بخبر وصله منه ثم انما على تقدير يصل اليها من الأجزاء فيحصل سقوط التحديد في غير الذاهب مطلقا وهو مقتضى الأصل ويحصل اعتبار بلوغ قيمته
 المدفوع ذلك ذهابا كان وفيه واختلاف أيضا الشئ الثاني قدس سره وهو الأول وهو مقتضى قيمة الواجب عن ذلك الواجب عليه في الأجزاء لا يتناول
 جنسه وراهم ومنها الى الفقير وسقط اعتبار التقدير في هذا الشئ الثاني بتأجيله وجوب إعطاء الجنس وراهم في تلخيص الواجب ذلك فلو اطلعت على النسخة
 الأولى لو اصدتم وحيث عليه الزكوة في النصاب الثاني خرج زكوة وسقط اعتبار التقدير فيه كما تقدم في كلام المحقق وكان عند المالک مضابان أول
 وثان قال شيخنا الشهيد الثاني في غير ما ذكره من وجوب إعطاء ما في الأول الواحد وما في الثاني الآخر من غير كراهية ولا تحريم على القولين قال في المدارك بعد نقل ذلك عنهم
 وهو شكل لا خلاف في أن من أعطى أقل من خمسة وكان له اشتغال بدفع الجميع الى الواحد انتهى أقول الذي يقتضيه الحال القليل والعكر الكثير ان يخرج من
 الواردين بالتحديد بالجنس وراهم انما يخرج ببلوغها هو الغالب المتكرر في الزكوة من إجماع يبلغ بصدقه بلوغه على الفقراء والمساكين فينبغي ان يعتبر ببلوغه على
 وجه لا يستقر احد منهم عن خمسة وراهم التي هي رتبة واجب في الزكوة لا باعتبار نصاب واحد أو مضابين ويخفى ذلك من الغرض التاديع والله العالم العاشر لا
 اختلفت الأصحاب في وجوب الداه على الأهم والسلي على الصالح في الزكوة بعد قبضها منه وأصحاب جليل بالوجوب وبجرح العلامة في الأولين والمحقق في
 المختار والوجوب لا يخرج ذلك بالتمام وهو المنقول عن الشهيد الثاني وسقط الاستصحاب ويخرج جميع من الأصحاب ومن قال بالوجوب يستند
 الى ظاهر الآية وهي قوله عز وجل من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها يصل قليلا من أموالهم يسكن لهم ولا ينجح ان احب من ذلك النصب الى التبرع والأهم قليل
 الجدة وهم أقرب بنايها ويحب وانما الكلام في التاويل والفقير والمستحق والذرية المذكورة غير ظاهر في الآية وقوله ولا دليل سواها في الباب وأصل المدعى
 في قوله من أموالهم صدقة عن أموال المؤمنين بهما رسال ساعية لحد الزكوة عن ذلك مع اشغالها لكثير من الأدب والسنن والأحكام مظاهر الأصحاب فيها
 ذلك صيغة ان من حيث التوقيف في المقام شكل لعدم الدليل كان كاللغة والمؤمنين مستحباً بقوله تطلق الحار في عشر قوله تعالى في الأصحاب بان
 لو اجمع التمسك بسباب وجوب الاستعانة في مثل كونه فقيراً وقاراً وكليهما فانه يجوز ان يطبق بكل سبب منهما ولم اقف لهم على دليل او ان يكون وهو
 صدق من العنوانين عليه من كونه فقيراً او قاراً او من ذلك فيدخل تحت عموم الآية وفيه ان لا يفتقر ان للتبادر من الآية انما هو الشايع المتكرر من مقتضى
 الأول في هذا الصلة انما يميزه باعتبار مقابلة كل منهما بالآخر وايضا فانما يميزه من حيث القيمة ايضاً ويريد على هذا فكيف يميز من حيث العزم والكتابة بل يميز
 كما تقدم بها من الأدب وبالجملة فالحكم عندى محل توقف لعدم الدليل عليه الشايعين عشر الظاهر ان كل ذلك اجل من الأجزاء منها فيحصل
 يسار قال قلت لأبي عبد الله الرجل يطعم الزكوة بيمينه في أصحابه ياخذ منها شيئا قال نعم وحسنه حسين بن عثمان يا اباهم من هاشم عن ابي ابراهيم
 في رجل اعطى مالا ليقرب من آل الله ليعلم ان الله يحب من اعطى مالا ليقرب من آل الله وان لم يسمهم قال لا ياخذ من ذلك شيئا ليعلم ان الله يحب من اعطى مالا ليقرب من آل الله
 ما لا يقسمه في المسكين ولا يميل على من اعطى مالا ليقرب من آل الله ليعلم ان الله يحب من اعطى مالا ليقرب من آل الله وان لم يسمهم قال لا ياخذ من ذلك شيئا ليعلم ان الله يحب من اعطى مالا ليقرب من آل الله
 او ساكن وهو محتاج الى ان لا يميل على الاخذ من شيء ما يحق يأذن له صاحب الجمل فيخرج على ما علم من الخبز والكراهة واحتمل بعض مشايخنا سقوطه من قدامهم
 محله ايضا فلهذا اذا علم ان طرده غير الاستدانة عليه في هذه الحال كان لا يخرج من بعد الا انها لا مندوحة عنها في مقام الجمع اذ ليس بعد هذا المخرج
 اجماعا ما عارضه بالكثرة صافا الى اتفاق الأصحاب ظاهر على ذلك ختامه في الامتناع من اخلاف الأصحاب في ميراث العبد المشرى من الزكوة اذا
 مات ولا وارثه هل يكون ميراثه للأمام او لأرباب الزكوة قولان للشئ هو الثاني وقيل بالأول وهو منقول عن بعض المتقدمين ان ميراثه هو القليل و
 اخوان الثلاثة في الأرباب والقوا عدولهم في الشرح حجة المشهور وموثقة عبيد بن زراق قال سالت ابا عبد الله عن رجل اخرج زكوة مائة الف درهم
 فلم يجد لها موضعاً يوضع في ماله فباع فيها من يدي فاشترى بذلك الذهب الذي اخرجها من الزكوة فاعطى كل يجوز ذلك قال نعم لا بأس
 بذلك قلت فانه لما اعتق وصار حراً اتجر وطرب فاصاب مالا ثم مات وليس له وارث فمن يرثه اذ لم يكن له وارث قال يرثه فقراء المؤمنين الذين يجمعون
 الزكوة لانه انما اشترى بها حجة القول الآخر على ما نقل ان الرقاب لم يحد من الزكوة فيكون سائبة قال المحقق في المستبر بعد الحكم بان ميراثه لأرباب
 الزكوة واسناد ذلك في ما لنا في كتابنا ان يقال لا يرثه الفقراء لانه لا يملكون السبيل المستباع بل الزكوة وانه احد صدقاتها فيكون كالسائبة وصحة نقلها
 لأن في طريقها ابن فضال وهو فطحي وعبد الله بن بكير وفيه ضعف غير ان القول به عندى اقوى وكان سلمتها من المحاضر واللباق المحققين من اعلى
 عمل بها انتهى وتوقف العلامة في الخ في المسئلة من اجزاء ذكرها اقول والتحقيق في المقام بما لا يستقبله سابق من هاهنا اقول ان يقال لا يريان كل من
 القولين المذكورين لا يخرج من النظر والشك في ذلك لا يقيم متفقون على ان الشراء في الصور المذكورة من سبب الرقاب فلهذا في المقام في المسئلة فاضلوا
 سبب الرقاب الى ثلاثة اقسام احدها المكاتبون وثانيها العبيد بمقتضى الشدة وثالثها العبيد مع عدم وجود المستحق واستدلوا على القسم الثالث بموثقة
 سبب المذكورة في فوجبه او شك في القول المشهور في رواية اذا كان المفروض الشراء من سبب الرقاب الذي هو احد الاقسام الثمانية التي اشتملت عليها الآية وما
 فيه من كل ولا يمتنع الفقراء بالكلية ولا فلا معنى لعقبة الزكوة في الآية على الاقسام الثمانية المؤذن لمعايير كل منها لا يخرج موطأه فكيف ذكر الفقراء
 الا ان اشترى من ماله وادى ما للفقراء في سبب الرقاب كما هو ظاهر لذي الأقسام والأدب فالأول انما يكون الشراء ليس من سبب الرقاب كما ذهبوا وانما هو
 من الزكوة بقوله مطلقا واحدا القولين في المسئلة عليهما تقدم ذكرهم وهذا هو ظاهر الرواية المذكورة وفيه هاتان الرقاب المتقدمة في ذلك المسئلة اذ كون
 الشراء من سبب الرقاب كما ادعوا ولكن لا دليل عليه فان هذه الرواية لا تستلزم على ذلك كما عرفت ويؤيد ما قلناه قوله من رواية ابن جبير التي استدلوا بها ايضا

على القسم الثاني هو شراء الجيد بغيره المثلث إذا اطمأن قوماً آخرين حقوقهم وأعطوا أهل هذا الصنف من بينهم على الأقل من الذين هم إراق الأصناف مع
 أن البسط غير واجب عندنا بل يجوز صرف الزكاة كلها في صنف واحد من أي الأصناف وبالجمله فإن الاستدلال بهذا الخبرين على هذين الفرعين من إخراجها
 سلكهم الرقاب لمقتضى مقتضى الأصول المقررة عليهم ووجه الاستدلال في القول الثاني أنه لا ريب في صحة ما ذكرنا من ذلك القائلين كونه متى اشترى
 من سلكهم الرقاب فإنه يكون سائبة ويكون ميراثاً للأمام كما هو مقتضى القواعد الشرعية والضوابط الشرعية إلا أن استدلالنا هذا القائل المذكور على هذا الحكم بغيره
 الدالة على أن ميراثه للمعقر لا يوافق مدعى كما عرفت فالواجب عليه تحصيل دليل يدل على أنه يجوز أن يشترى العبد من سلكهم الرقاب ويعتق بغيره ما ذكرنا من ذلك والقول
 بذلك من غير دليل باطل مردود عند ذوي التحقيق ونحن نفهم على دليل لا ما يدعى من هاتين الروايتين وفيه ما من الأشكال ما قد عرفت من أن العبد قد عرفت من أن
 مقتضى ذلك المسئلة أن الذي قد ثبت للصوم من أهل الخصوم من نفسه الرقاب في الزيادة مما هو المكتوبون وقوم لهم كفارات في قولنا في الظاهر أن في الإيمان وفي
 قولنا الصلوات في رواية على إبراهيم وأما هذا الخبر فلا دلالة فيه على أنه لا يرد من الزكاة بقول مطلق بل ذلك على سلكهم الرقاب مع كونه لا دليل في ذلك
 وأخباره عليه بل ولا أن لا يشترط فيه مضاف لما دل عليه بعضنا من مسألة الميراث كما ذكرناه صارت عليه الخبر مع كونه بغيره مما هو مقتضى ما احتجنا به من مقتضى
 كما قد عرفت من ذلك المسئلة أن جملته من الأخبار لا دلالة على شراء العبد من الزكاة ومقتضى خبر أبي بصير عبيد بن ذرارة وخبر أبي أيوب وخبر الوائلي المنقول جميع
 ذلك ما خرجت به الرخصة في جواز ذلك من غير أن يكون ذلك داخل تحت شيء من الأصناف الثمانية كما ذهب إليه جملتنا من الأصناف المنقلم ذكرهم ثم وهذا الخبر
 ظاهره أن لا دلالة على هذا القول والعبد من أحبال العتق صافي كالميراث من الشاخص الذي يخص به النظر فإنه لا ريب في أن ما ذكرنا من أن العبد لم يباع بغيره الرقاب
 كالتأبئة وإن العتق لا يملك له فيه بوجه هو الموافق للقواعد الشرعية ومقتضى ذلك خبرنا للأمام من أن ما ذكرنا من ذلك الرواية لا دلالة فيه على
 أن لا يرد من الزكاة بقول مطلق نعم ما عرفت من كون العبد يجوز أن يباع من سلكهم الرقاب لا دليل عليه كما عرفت ولكن مع أن الغرض من الدليل في
 القول بذلك يكتفي من هذا ما ذكرناه من قول المحققين بجهنم الرواية أن مقتضى ما ذكرنا من كون ذلك من سلكهم الرقاب فيهم يجوزون بما ذكرنا وأن لا يرد من الزكاة مع ما هو القول
 المشار إليه أن لا يرد من الزكاة في الجمله فإن كلامهم في هذه المسئلة لا يخرج من تناقض واضطراب ومنه يظهر وجه توقفنا عن ذلك في هذه المسئلة ولنعلم ما فعل
 نعم بقي الكلام في أن الميراث هل هو مخصوص بالفقراء والمساكين كما دل عليه رواية عبيد بن ذرارة أو يكون بجميع أبواب الزكاة كما دل عليه خبر أبي أيوب من الخبرين
 في كتابنا أصل وقد تقدمت في المسئلة أشكال ومبانيها أيضاً في هذا المقام بعضها أشد على كونه للفقراء والمساكين وبعضها أشد على كونه لأرباب الزكاة و
 الصلوات في الخبرين من أن الميراث هل هو مخصوص بالفقراء والمساكين من المؤمنين قالوا الظاهر أن مراده ليس تخصيص الفقراء والمساكين بل أرباب
 الزكاة اجمع لأن التعليل بطريقه ووجه الجمع بين الخبرين المذكورين يمكن بل قد يجمع بينهما أن الميراث إنما هو كجميع أبواب الزكاة كما هو ظاهر كلام الأكثرين
 أن ذكر الفقراء في مؤلفه عبيد بن ذرارة إنما خرج من حيث التمثيل لا المحصر فإنه لما كان أصل مال الزكاة مشركاً بين الأصناف الثمانية وكان الشراء على هذا الوجه
 من الأصناف المذكورة كما عرفت كان ما اشترى بذلك من مال الأصناف المذكورة فيخرج يرجع إليهم بالولاء لأن من مالهم وثانيها ولعلنا أظن أن يقال إن ظاهره أنه
 عبيد المذكورة كونه لا للمشتري بتمامه ومن سلكهم الفقراء خاصة حكمه يكون ميراث الفقراء خاصة وتعليل ذلك بأنه اشترى ما لم يكن له مالاً ما اشترى بالمال
 المشتري من الأصناف الثمانية لم يكن لمشتريه بالفقراء وجه ظاهر لأن نسبتهم إلى الأصناف بالسوقية وجه فيمكن بغيره ما ذكرناه أن يقال أن المراد من أصل الخبرين
 صاحب الزكاة فلا يخص هذا المال الذي خرجها من مال الفقراء لأنها أصل الأصناف والبسط عندنا غير واجب لما لم يجد لهم كما نفعه الخبرين شرهما العبد
 المذكور واعتقدهم سأل الإمام عن ذلك فاجابته هذا هو الذي ينطبق عليه الخبرين بل قد يحملوا أشكال وجه فوجه الخبرين المذكورين هو وجه الشراء ومقتضى عبيد
 على الشراء من سلكهم الفقراء بالمعقوب الذي ذكرناه في ذلك يكون الميراث للفقراء لأنهم من مالهم وكل حصصه أيوب على أن الشراء وقع بالمال المشتري من غير مضاف
 من الأصناف فإنه يكون الميراث لجميع أبواب الزكاة لأن ما اشترى به مالهم والفارق في المقامين هو قصد المشتري ونية ولا يبعد ذلك فإن العبادات بل أن هذا
 كل ما نعتبه المقصود والنية واحدة وجلدنا وثوابنا وعقابنا وتعادلاً واحداً أن نؤخذ ذلك لأننا نرى أنه لو مضافاً من كونه في سبيل الله الذي هو عبادات عن جميع
 الطاعات والتعبات كما هو الأشهر لا يظهر أنه اشترى بها عبداً أو أعتقه فإنه لا إشكال في كونه سائبة وإن ميراثه للأمام ولا ريب في وقوع هذا الاحتمال وعليه
 يجمع الأخبار بل لا إشكال في أن كل واحد من القولين يكون الشراء بمال الزكاة لا بقصد صنف مخصوص ويكون الميراث لجميع أبواب الزكاة كما ذكرنا في خبر أبي أيوب فهل
 يكون مقتضى هذا الميراث يذهبهم على حسب حقه الموارث من وجوب بطله عليهم كل ما ويكون على مقتضى الزكاة من جواز تخصيص بعض الأصناف به أشكال يشاء
 من احتمال كونه في حكم الزكاة لأنه فرع عليه ما والشركة في حكم الزكاة ليست باعتبار وجوب البسط وإنما باعتبار التخصيص بين تلك الأصناف وأفرادها ومن أن
 الميراث في الشركة لغة شركاء وهو وجوب التخصيص بالبسط بين الشركاء قام الدليل بالنسبة إلى الزكاة على عدم وجوب البسط بقوله على حكم الأصول
 وهذا ليس زكاة وقيام الدليل في الزكاة لا يستلزم إجماله فيما عرفت وبالجمله فالمسئلة على محل توقف وأشكالها وإن كان للأحتمال لأخبر بوجه رجاء فلم
 على من فرض ذلك ولا يثبت عليه من أصحابنا وجهه والله العالم بحجة إباحة **الباب الثاني** في ذكره العتق من مال الزكاة أم لا الخلفاء والذين
 أو العتق من الصوم والمجنى على القول بكونه الخلفاء أي البدن وهل الثاني زكاة الدين والإسلام وهل الثالث زكاة الفطر من الصوم وهل يمكن أن يؤيد ذلك
 بقول الصادق عليه السلام لعبدنا من عيالنا العتق واجبه ولا نأخذ منكم ما نأخذ منكم عليه الفوت قلت وما الفوت قال الموت
 فإن هذا يشاق إلى أن الزكاة موجبة لبقاءه وخطفه من الموت فيكون الغرض من ملاحظته البدن وبقائه وجه المناسبة ظاهر وإن يؤيد الثاني بما قد عرفت
 أي صبره وذاق من أن تمام الصوم إعطاء الزكاة لأنه من صام ولم يؤد الزكاة فلا صوم وإذا تركها لم يعمل ثم لا يجب أن يعلم أنه حيث كان وجوبه بشرط
 مخصوص والخبرين من أن المحصور باجتناب مقتضى بوزن خاص وهو أيضاً مخصوص بوقت لا يفتقر عليه ولا يخرج منه وجهه فما محصور من بافر مخصوصه بالبحث
 عنها يجب أن يجعل في ضوء رتبة **الفصل الأول** في شروط وجوبها وبيان أن الأول التكليف فلا يجب على العتق والمجنون جملته كما نقله الفضل
 في المعبر والنهي في ذلك عليه علم وتوجه الخطاب إلى ما وقع القامعة بما وخطاب الأول إلى الجاهل لا دليل على أن يكون سائباً بل لا دليل على ذلك أيضاً ما رواه

في قوة الفطر

٥٤

فذهبوا اكثر منهم الشيخ المفيد وابنا بابويه والسيد المرتضى بسورة ابي الصلاح والحق في المعتبر في التحديد بصلوة العيد وسبب في التذكرة الى علماءنا انهم
ياهم بالتأخير عن صلوة العيد في المنع لا يجوز تأخيرها عن صلوة العيد اختيارا فان اخرها اثم وهر قال فلما شاع اجمع الاثر فالعيد ذلك باسطر قليله الخ
عندى جواز تأخيرها عن الصلوة وتحريم التأخير عن يوم العيد وظاهر امتداد وقتها الى اخرتها قال في المدالك ولا يخلو من قوة واستفهم ايضا الفا
الخرافا في الذخيرة وقيل بالتحديد الى الزوال ونقل عن ابراهيم بن محمد حيث قال قل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم الفطر واخر زوال الشمس من وقت
والحق والخلاف في البيان والدقوس الذي وقف عليه من الاحبا للمعلقة بالمسئلة منها رواية ابراهيم بن ميمون المنققة الدالة على انه ان اعطيت
قبل ان يخرج الى العيد من طهر وان كان بعد ما يخرج الى العيد في صدقة وما رواه الكشي بسند ليس فيه ما يطمع به الا رواية محمد بن عيسى عن يونس عن
عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله في حديث قال في اعطاء الفطر قبل الصلوة افضل وبعد الصلوة صدقة وما رواه الشيخ في صحيحه الفضل عن ابي
عبد الله انه ما قال على الرجل ان يعطي عن كل من يعول من خروجه وعيد وصغير كبير يعطي يوم الفطر قبل الصلوة فهو افضل وهو في سقران يعطيهما من
اول يوم يكمل من شهر رمضان الى اخره وما رواه السيد رضي الدين بن طوس في كتاب الاقبال قال رويما بسنادنا الى ابي عبد الله ع قال ينبغي ان
يؤدى الفطر قبل ان يخرج الناس الى الجماعة فاذا اذ اها بعد ما اجمع فانها صدقة وليست فطر وما رواه العياشي في تفسيره عن سالم بن مكرم الجمال
عن ابي عبد الله ع قال اعط الفطر قبل الصلوة وهو قول الله عز وجل وادفعوا الصلوة واتوا الزكاة وان لم يعطيهما حتى ينصرف من صلوة فلا تقبل
فطرهم وما ذكره في كتاب الفقه الرضوي قال في زكاة الى ان تصلي صلوة العيد فان خرجها بعد الصلوة فهي صدقة وما رواه الشيخ عن سليمان بن
حفص الرضوي قال سمعتهم يقولون ان لم يجدها من قطع الفطر فيه فاعرها تلك الساعة قبل الصلوة الحديث وهذه الاخبار كما ترى ظاهرة الدلالة
واحدة المقالة في القول الاول وصاحب المدالك استدل بهذا القول برواية ابراهيم بن ميمون ثم طعن فيها بالجملة الراوي مع استدلاله في المسئلة
السابعة بها وصغيرها بالصحة الى الراوي المذكور بنويعها بشاها وجبر النفسانها اقول فطعن يفتني في رواية الاقبال بمعنى الوجوب كما هو شائع في
الاجابة ويدل عليه قوله فان اذ ما بعد ما اجمع فهي صدقة ولا فطر افضل في صحيحه الفضل ليس على ابي بل هو من قبل الفطر افضل ايضا في رواية عبد الله
بن سنان المصنوعة بانها بعد الصلوة صدقة فاية الامرانها ذلك على جواز النقل من اول الشهر بخصه وقضا على الخلاف الذي بيانه انك اخرج العلامة
في الحاشية على ما اخبرنا من جواز تأخيرها بعد الصلوة وتحريم التأخير عن يوم العيد بصحة العيص القسم قال سالت ابا عبد الله ع عن الفطر متى هي
فقال قبل الصلوة يوم الفطر قلت فان بقي من شيء بعد الصلوة فقال لا بأس من يعطي على النامه ثم يبق في نفسه قال في المدالك بعد نقل هذه الرواية و
يكمل عليه فينا طلاق قول الصادق ع في صحيحه الفضل يعطي يوم الفطر فهو افضل اقول اما ما ذكره من الاستدلال بصحة الفضل فصدقه في الجواز
عنه ولما صح العيص فصدقه لظاهر المدالك في القول الاول فاما في جوازها فهو محمول على المراجعا كما سيأتي في الاخبار انك اذا جعلتها لا يضرك متى
اخرجتها وبذلك تجتمع مع الاخبار السابقة ولا يخفى ثم مع العمل على ما يدعي من ظاهر هذه الرواية وهو الامتداد الى اخرتها ولا يلزم منه طرحة الاخبار
الاوله مع كثرة ما خرجت في الحديث والعمد باليلين مما امكن اقل من طرح احدها الا ان لا يصح ان ينقلوا في المسئلة ما نقلناه من هذه الاخبار
واما الدالير في كلامهم الاستدلال بهذا القول برواية ابراهيم بن ميمون خاصة واما ما اخبرنا في الخ من الامتداد الى الزوال فانه استدلاله في
العيص القسم وقوله فيها قبل الصلوة يوم الفطر فحمل الصلوة على معنى وقت الصلوة ووقت الصلوة عندهم امتداد الى الزوال وفيه اولا انه وان كان
المشهور بنه امتداد وقت صلوة العيد الى الزوال الا ان لا ينفك لهم على دليل يدل عليه غير مجرد ما يدعون من اتفاقهم على ذلك والروايات كلما اتفقت
على ان وقتها بعد طلوع الشمس لم تطلع على ما يدل على الامتداد الى الزوال كما يدعون وثانيا ان هذا يجوز ان يترك في هذه الرواية الا انه لا يتم في
الروايات التي قد مضاهها المشئلة على التفصيل بقبول الخروج الى الصلوة وبعد الرجوع من الصلوة فانه لا مجال لهذا التجوز بل يمتنع حمل الصلوة على معناها
الحقيقي الا انه قد ذكر في السيد رضي الدين بن طوس في كتاب الفقه الرضوي في كتاب الاقبال نقل من كتاب عبد الله بن حماد الا نضاري عن ابي الحسن العباسي ع
عبد الله ع قال اذا فطر من كل خروجه وملك الى ان قال قلت قبل الصلوة او بعد ما قال ان اخرجها قبل الظهر فهي فطر وان اخرجها بعد الظهر فهي صدقة
لا تجزئك قلت فاصلى الفجر واخرجها فمكشيوما وبعض يوم ثم اصدق بها قال لا بأس هو فطرنا اذا اخرجناها قبل الصلوة الحديث ولا قرب عندي
ان لفظ الظهر في الخبر ومعهم سكوته من الراوي او غلط في المتن وانها هو الصلوة ويؤيد مفهوم قوله في اخر الخبر هو فطرنا اذا اخرجناها قبل الصلوة الدال
على انها بعد الصلوة ليست فطرنا وبذلك يجمع بينه وبين الاخبار المنققة وبذلك يظهر لك بطلان ما قلنا القول الاول عليه من انها المعول هكذا الحق
المقام لا يصح الى ما نلت باقدام اقسام اولئك الاعلام **الموضع الثالث** في اختلاف اصحاب في جواز تقديم الفطر على الصلوة والمشموعين الاصحاب
انه لا يجوز التقديم الا على جهة القرض ثم احتساب ذلك عن الفطر في وقت وجوبها ذهب اليه الشيخ المفيد والمنفعة والشيخ في الاقضاء وابو الصلوة
وابو دريس في العلامة في بعض كتبه وغيرهم وقيل بالجواز وهو قول الشيخ في المبسوط والخلاف وابو بابويه قال في الخ وقال ابا بابويه لا بأس باخراج الفطر
في اول يوم من شهر رمضان الى اخره وافضل وقتها الى اخر يوم من شهر رمضان ذكره في رسالته وابنه محمد في مقننه وهذا لا وان كان
ولذلك مولود يوم الفطر قبل الزوال فادفع عنه الفطر وان ولد بعد الزوال فلا فطر عليه وكذا ان اسلم الرجل قبل الزوال فاجلج الى القول بالجواز
في المسئلة ما لا المحقق في الاعتبار ايضا والعلامة في التذكرة والخ وغيرهم قول لم اقف في كتاب الاخبار على ما يتعلق بهذه المسئلة الا على صحة الفضل
المنققة قريبا وقوله فيها وهو في خزان يعطيهما من اول يوم يكمل من شهر رمضان الى اخره واما ما نقل في الخ عن ابي بابويه هناك فهو مأخوذ من كتاب
الفقه الرضوي على عادتها الجارية من نقلها عبارات الكتاب المذكور في الافتاء بها على وجه يظن الناظر من كلامها قال ع في الكتاب المذكور وان
بعد الزوال فلا فطر عليه وكذا اذا اسلم الرجل قبل الزوال وقبل فطره فلا بأس باخراج الفطر في اول يوم من شهر رمضان الى اخره وهو زكوا لا
الى ان تصلي صلوة العيد وان اخرجها بعد الصلوة فهي صدقة وافضل وقتها الى اخر يوم من شهر رمضان انتهى كلامه ع وظاهر الخبرين المذكورين

وان كان ذلك في يوم الفطر قبل الزوال فادفع عنه الفطر

الدلالة على الجواز وأصحاب القول الأول قد جعلوا صفة الفضل على الفرض ولم اقتضوا حجة للقول الأول أما نقلنا في الخ حيث قال أخرج المانع ما فيها من الجواز
موقفه فلا يجوز فعلها قبل وقتها وأدائها زكاة منوطه بوقت فلا يجوز قبل ذلك وأدائها زكاة المال ولا يجوز فعلها في شهر رمضان بل في غيره
لأنه كما في المناجح المطلوب من التقديم بل هنا أول ما زادوا السبب في التخييع قال الثالث بأعبد الله من أن ينظر متى هو فقال قبل الصلوة يوم العظمى قالت
والجواب عن الأولين كما نأقول بوجوبه ونقول أن وقتها شهر رمضان كما نلوه من حديث محمد بن مسلم وغيره وعن الثالث بالفرق فإن سبب العظمى الصوم و
العظمى منه جاز فعلها عند أحد السببين وهو دخول الصوم كما جاز عند حصول الغياب وإن لم يحصل السبب الثاني وهو الحول بخلاف تقديمها على رمضان
فإنه يكون تقديمها على السببين معاً وهو غير جائز والرواية لا تدل على منعهما في غيرهما انتهى قولنا أما الاحتجاج بانها صفة موقفه فهو احتجاج صحيح والوقت المشاي
ر منها هو ما دللت عليه أفعالنا التي ذكرناها من كون وقتها قبل الصلوة وقبلها ما سبقه من وقتها قد اتفقت على أن وقتها خارجها لا بد من التأخير إلى بعد الصلوة
موجب لمخرج الوقت وإذا ثبت توقيتها بذلك لا يمنع تقديمها عليها تقدم في صحيح محمد بن يزيد وحسنه إبراهيم الملقمة في الزكاة وقام جواب تقديمها أنه
ليس لأحد أن يصلي الأولى إلا لوقتها وكذلك لا يصوم أحد شهر رمضان إلا في شهره الاحتضاء وكل من رضي أن تأتوا في ذاتها ونحوها صحت وقول
العلامة قدس سره هنا في الجواب أن وقتها شهر رمضان استناداً إلى صحة الفضل ليس في محل الدلالة فإنه على ما زيد من أنه موضع له في التقديم بعد أن ذكر
أن وقتها قبل الصلوة كما قد ذكرنا سابقاً وهذا التوسيع إما على سبيل الرخصة كما هو الأقرب والمقتضى في ضمان ذكره وكذلك قوله في كتاب العظمى وهو
ولا بأس بأخراج العظمى في أي يوم من شهر رمضان إلى آخره مع قوله أنها زكاة إلى أن يصلي صلوة العيد فإن أخرجها بعد الصلوة فهو صدقة فإن ظاهراً
أن وقتها هو قبل الصلوة وأنه لا بأس بالتقديم والظاهر على الرخصة والجملة فالمسئلة لا يخرج من شوب الإشكال وإن كان الخلاف هو القول الأول
وجعل الخبرين المذكورين على الرخصة والاحتياط لا يخفى **الموضع الرابع** الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب في أن وقتها من العظمى أي وقتها في مال من
قبل الصلوة فإنه يجوز إخراجها بعد ذلك وإن خرج وقتها على وجه من الأخبار وممنها ما رواه الصدوق في الحسن بإبراهيم بن هاشم عن صفوان
عن اسحق بن عمار قال سألنا أبا عبد الله عن العظمى قال لا يخرجها إلا بعد الصلوة أو بعد هذا الحديث وما رواه الشيخ في الموقوف
عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عن أبي العظمى أن العظمى لا يخرجها إلا بعد الصلوة أو بعد هذا الحديث وما رواه الشيخ في الموقوف
عن العظمى قال لا يخرجها إلا بعد الصلوة أو بعد هذا الحديث وما رواه الشيخ في الموقوف عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عن أبي العظمى أن العظمى لا يخرجها إلا بعد الصلوة أو بعد هذا الحديث
غيره فاعلم أن هذا السامع قبل الصلوة الحديث وفي الصحيح عن زناد عن أبي عبد الله عن رجل أخرج عظمته من مالها حتى يهد لها أهل فقال إذا أخرجها فاعلم من زمانه
فقد برئ وإذا فهو ضمان لها حتى يؤديها إلى أبيها قال بعض الفضلاء بعد كبريى زناد المذكورة وأما المراد أنه إذا أخرج العظمى التي هي من مالها إلى مستحقها
فقد برئ وإذا فهو ضمان لها حتى يؤديها بمضى أنه مكلف بإيصالها إلى مستحقها لا يكون بحيث يفيء المثل والقيمة مع الثلث لأنها بعد الزل وقبلها تارة
بذل المالك ويحتمل إرجاع الضمير في قولنا أخرجها إلى مطلق الزكاة ويكون المراد بإخراجها من زمانه من مالها والمراد أنه إذا أخرجها فاعلم من زمانه من مالها
بذل المالك ولا يفيء ضمانها ما مكلف بإيصالها إلى أبيها وكان المعنى الأول أقرب انتهى أقول ويحتمل أن يكون المراد بإخراجها من زمانه من مالها
الزل فكانت قال لا يخرجها فاعلم من زمانه من مالها فاعلم من زمانه من مالها فاعلم من زمانه من مالها فاعلم من زمانه من مالها فاعلم من زمانه من مالها
الزكاة بها فاعلم من زمانه من مالها فاعلم من زمانه من مالها فاعلم من زمانه من مالها فاعلم من زمانه من مالها فاعلم من زمانه من مالها فاعلم من زمانه من مالها
وما ذكرناه هو الأقرب ومعنى الخبر لا نأقل بغيره من المعنيين الأولين وظاهر إطلاق كلام الأصحاب يقتضي جواز الزل وإن وجد المسحق وهو الظاهر من
إطلاق الرواية الأولى والثالثة والامتناع في الخبرين الآخرين لذلك لا نأخذ إلا على جواز الزل في هذه الصنوع ولأدلة في غيرها على العكس وقيل جواز
غير ذلك وأما اختلافهم في كون الإخراج بعد الوقت مع الزل أثناء القضاء فلا يخرج منه منقول به عندنا هذا كله على تقدير الزل كما لو لم يزلها حتى يخرج الوقت
الموقوفها قبل انقضاء التكليف أو على الثاني فيلزم إزاء القضاء قولنا لا يخرجها من الترخيع المبيد وأما في باب الإخراج وأما في باب الإخراج وأما في باب الإخراج
ابن زهرى الأصابع عليه وأخيراً المحقق والقول الثاني بجملة من الأصحاب عن الترخيع والصلوة وابن إدريس وغيرهم قالوا المشهور بينهم أنها قضاء ونقل عن
ابن إدريس أنها إذا أخرجها القولون بما أتد في رواية إبراهيم بن مهرون الدالة على أنها قبل الصلوة زكاة وبعد الصلوة صدقة فالواقع التفصيل قاطع للز
والعلامة حيث ذهبوا إلى وجوب الإخراج وإنها تكون قضاء قال فيهما مقامان الأول وجوب الإخراج والخلاف فيه مع المبيد وأما في باب الإخراج وأما في باب الإخراج
الصلح وأما في باب الإخراج أن لا يأت بالمأمور به فيستفي في هذه التكليف إلى أن يكفى ولا أن يقتضى للوجوب قائم بالمانع لا يصلح للمانع إنما الأول وهو
الدال على وجوب إخراج العظمى من كل رأس صانع وأما الثاني فلا بد للمانع ليس الإخراج وقتاً لا زكوة ولكن لا يصلح للمانع من وجوب الوقت لا يصلح
كالدين وزكاة المال والمحل غيرهما فإما رده في الصحيح عن الصادق في وجوب الإخراج فظهر على هذا اختلافنا في مالنا أخرجها من زمانه من مالها
والآخر هو ضمانها حتى يؤديها إلى أبيها إلى أن قال في مقام الثاني أنها تكون قضاء والخلاف فيه مع ابن إدريس لأنها تكون قضاء والخلاف فيه مع ابن إدريس
في صحيح ابن إدريس جباة موقفه بوقت قد خرج وقتها فتكون قضاء إذا لم يزلها القضاء ذلك أخرج ابن إدريس بأن الزكاة المالية لا تستحب بل يجوز
وقتها فإذا دخل جباة لأداء ولا يزال الإنسان مؤدياً لها لأن بقاء دخول وقتها هو وقتها لأداء في جميعه والجواب بالمنع لأن لوقتها طريقتين أولاً
وأخرى بخلاف زكاة المال ولا لو ضبط أولها وآخرها لما تنسقت عند الصلوة لأن بعد الصلوة يكون الوقت باقياً في وجهه ولا بد لو كان الوقت
باقياً لوجب على من بلغ بعد الزوال كما يجب الصلوة لو بلغ والوقت باقياً في كلامه زيداً كما أقول ما ذكر من الدليل في المقام الأول متطور منه
من وجوب أحداهما هو الصوم الدال على وجوب إخراج العظمى فإنه ممنوع بما اعترفت به في رده على ابن إدريس من التقييد بالوقت فهو يخرج
العظمى مقيداً بذلك الوقت المحصور بذلك يظهر بل أن قوله لأن مقتضى الوجوب قائم وثانيها قوله المانع لا يصلح للمانع فإن عندنا
قد خرج جملة من المحققين بأن الأمر الأول لا يندوا القضاء بل يحتاج القضاء إلى مجرد يديده ويظهر ما في قوله أنه يخرج الوقت لا يفيء الحق

سبيل المنفعة صريحة في التحريم وبذلك يظهر أن الأصح هو القول المشهور بأن من خالف ذلك فهو مجرأ اجتراح في مقابلة النقص (الثانية)
اختلاف أصحاب الجواز دفع الفطر إلى غير المؤمن من المستضعفين فينبغي عدم الجواز وهو ذهب الشيخ المفيد والمرتضى وابن الجوزي وابن أبي عمير
من أصحابه وقيل بالجواز ذهب إليه الشيخ وابنه والذي يدل على الأول صحة ما قيل من سبيل الأثر من الرضا قال سألته عن الزكاة هل توضع
لا يبرن قال لا ولا زكاة الفطر وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن عيسى قال كتب إليه إبراهيم بن عتبة يسأل عن الفطر كم هي بطلانها ويحكم من كل
وهي يجوز إعطاؤها لغير مؤمن فكيف هي إلى أن قال لا ينبغي لأن على زكوتك لا مؤمناً وما رواه الصدوق في كتابه من أخبار الرضا ع قال سألته عن
الفضل بن شاذان عن الرضا ع أنه كتب إلى المؤمنين زكاة الفطر فريضة إلى أن قال ولا يجوز دفعها إلا إلى أهل الولاية ويدل على الثاني ما رواه الفضل
في الصحيح عن علي بن يقطين أنه سأل الحسن ع عن زكاة الفطر أيعطى أن يعطى الجيران والفقراء من لا يبرن ولا يصب قال لا بأس بذلك
محتاجاً وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن عيسى قال سألته عن رجل إذا كان قد سعت من على بطلان قال كتب إليه ما يجوز أن يكون الرجل
بلدة ورجل من أخيه إن في بلدة أخرى محتاج أن يؤجر له فطر أم لا كتب إليه فقس الفطر على من حضر ولا يؤجر ذلك إلى بلد آخر وإن لم يكن موافقاً
وعن الفضيل في الموثق عن أبي عبد الله ع قال كان جكمه يعطى فطرة الصغار ولا يؤجر من لا يتولى قال قال أبو عبد الله ع لا هلكنا إلا أن لا
تجدهم فإن لم تجدهم فلم لا يصب لا ينفذ من أرض إلى أرض وقال الإمام ع يعلم بضعها حيث يشاء ويضع فيها ما يرى وعن أسباط بن محمد في الموثق
عن أبي إبراهيم ع قال سألته عن صدقة الفطر أعطى لغير أهل ولا يتولى من فقرا جبراً قال نعم الجيران أحق بها مكان الشجرة ودوايتها لا الجاهل
قال سألته بالجفر عن زكاة الفطر فقال اعطهمها المسلمين فإن لم تجد مسلماً فضعها أقول هذا ما وقف عليه من أجدادنا من أئمتنا يتعلق
بكل من القولين والجمع بينهما ممكن بأحد وجهين إما جعل الأخبار الأخيرة على الحقيقة لا يبرن قوله في موثقة أسباط بن محمد الجيران أحق بها مكان الشجرة
أي خوف أن يشتموه ويغتوا عليه بالرفق إذا لم يعلمهم ولما جعلها عاماً إذا لم يجد المؤمن كما يشره قوله في رواية الفضيل ع لا هلكنا إلا أن لا نجد
ويكون أن يقال أن موثقة أسباط بن محمد لا يبرن فيها نصريح بكون الدفع إلى المستضعف وإنما تضمنت غير أهل الولاية فيمكن جعلها على الضابط أنه
يجوز الدفع فتيه سيما من حيث كونه جبراً أو حوق الشجرة وحججهم في الرواية عن محمد بن الحسن بن محبوب عن أخبار المسلمين في الوجه الثاني وهو
إذا لم يجد المؤمن قال في المعتبر ليدفع إلى أهل الطرقات والرواية الثانية المأثرة بالذهب لما قرره الإمامية من تسليمها للفقراء والأغنياء وذلك
بمنع الاستحقاق انتهى أقول ينبغي أن يعلم أن المراد بالمستضعف هنا هو أهل الجاهل بالإمامة وهو لا يبرن في وقت الأئمة ع أكثر الناس لاستغنائه
الأخبار عنهم ع بتقسيم الناس يومئذ إلى مؤمن وكافر ومضعف والمراد بالمؤمن هو المقيم بالإمامة الأئمة ع قالوا هو المنكر لها وهم المراد
بالضاب والاولان من أهل الموحد بالحق والناظر الثالث من المرجحين لأمر الله ما يعظم وأما يتوب عليه فهو هؤلاء مسلمون يجوز مناحتهم
ومواثقتهم ويحكم بطهارتهم وحقن أموالهم ودمائهم وفيهم من بعض أخبارهم يدل على أن الجاهل بعفو الله حينئذ من حيث تعلم الكارههم الإمامة
ونصبهم وح فلا استبعاد فيما رت عليه هذه الأخبار من جواز إعطائهم من الفطر مع علم المؤمنين أن هذا الأمر من الناس في هذه الأوقات
الأخيرة بعد عصرهم عليهم ع ما فانه بما لا يكاد يوجد أشهاداً صريحاً لأئمتنا والخاصة في هذا الأمر وتخصيص هذا المقام محل آخر وقد أوردناه كتابنا الموسوم
بالشهاب الثاقب في معرفة الناصب ما يترب عليه من المطالب (الثالثة) قد تقدم في الباب الأول خبر الصدقة الواجبة على بني هاشم في مالهم
أو صدقة لغيرهم على بعض الحكماء في الفطر كذلك أيضاً لدخولها في عموم تلك الأخبار من غير خلاف فيتم في الكلام هنا في شيء لا يقع على من قرأ النبي عليه
وهو أنه لو كانت الفطر واجبة لكانت واجبة من السادة ما سيذكره فيما بعد من غير السادة فهل الاعتبار هنا بجواز دفع الزكاة للسادة على الجواز
أخذ زكاة مثلهما لميل إلى الجواز في الأول يجوز في الصوت الثانية دون الأولى وعلى الثاني يجوز في الأولى دون الثانية والذي يبرن عندي هو أن
الاعتبار بالمحال لأنه هو الذي يقض إليه الزكاة في حال الفطر فلا بد أن يكون واجباً على من كان في حال الفطر واعتباراً به أيضاً من هذا الوجه والاول
وهي الأولى لأن اعتباراً بالمحال في الأول لا يبرن ما قلناه قول الصادق ع اعتاد ذهب فاعط عن غير حال الفطر وأعطى من الرقيق واجهم ولا يخرج منهم
أحد فالتأني تركت منهم إننا نأخذ وقت قليل لفوت فانه ظاهر كما ترى في كون الزكاة الواجبة لهم إخراجاً من زكاة الفطر فطرته وهم عيالاً وإنما وجبت لهم
عليهم بالسبب في منسوبة إليهم ومعلقته بهم وهذا خلاف ما في الفوت مع عدم إخراجها عنهم ونحو ذلك صحيح محمد بن اسمعيل بن يونس قال سألته عن
عليه السلام يبرنهم ولا يبرنهم وكتب إليه خبراً عنهم من فطرهم فكتب وقيل وصححه الحلبي عن أبي عبد الله ع قال صدقة الفطر على كل
راس من أهل الضمير الكبير والحق والمولود والفقير من كل إنسان صانع الحديث ومضى قوله على كل راس أو بنو شوتها على كل راس وإن كان وجوب
الأخراج على الميل من حيث السبب لا من حيث الأصل الوجوب متعلق به وبأجله لا من حيث هو هذه الأخبار أن هذه الزكاة التي يجب على الميل فيها إنما
زكاة الحال وإن تعلقت به من حيث السبب لا من حيث الأصل وهذا الوسيل من تفصيل القول في زكاة الفطر وحسن زكاة بنو وهن زكاة حادى ونحو ذلك
بما يؤيد ما قلناه ما ورد من السنة في تحريم الزكاة على بني هاشم من أن الزكاة وساخ الناس إذا قال قولهم عز وجل خذ من أموالهم صدقة فطرهم وتركهم بها كما
معل ما الذي يفسد به الزكاة الوسخ إلى الله وهذا الصانع بما سبب الحال من جهة حديث معتب الدال على أن من يخرج عنه الزكاة يخاف على المولود فيمنع وقوع
المطهرة قال الدافعه للبلاء عنه ولا مدخل للميل في ذلك نظير هذه المسئلة ما تقدم في دفع المقر زكاة مال المقر من المقر بشرط كان أو تبرأه كما أشره
في زكاة فطره فتمت المسئلة كما في حديث الباقر ع مع هشام بن عبد الملك فإن الاعتبار من حيث الميل وهو المختص بالبايع لا من حيث فطره لها وبها السطر والذبح
والفرق بين من يبرن من صوت الشرط أو من حيثان وجوب الدفع مما من حيث السبب لا من حيث الشرط والذبح فطره الزكاة المتعلق بالمحال مما نحن
وبالمطهرة لا يقال أن في الحال من لا يجب عليه الأخراج مثل الضمير البكر أو ما نقول الوجوب فيها آخر منه في غير وجوب الأخراج على من استكمل
الشرائط المقررة في محله ولا يبرن فيمن وجب الأخراج عنه أن يكون من يجب الأخراج عليه ولا السبب لذلك فانه بالسبب لا يحصل هنا أمران أحدهما

فلو الرتبة بالمال والآخر وجوب الأخراج على المبدأ لا يمتنع وجوب الإخراج عن أصله المأخوذ من المخرج غير وثبت عليه وكيف كان فالمسئلة محلها
من النص الصريح مما ينبغي أن لا يترك فيها الاحتياط بل الله العالم أن كل ما يقتضيه الاستصحاب حكمه إلى الأمام مع وجوده ومع قبله قال
فقدما ما احتج به المستكمل بشرط النياتية من عدمه وظاهر كلام الشيخ المفيد قدس سره في المصلحة الوجوب واستدلال أصحابه على ما ذكره باظهار بعض ما فيها
ولان في ذلك جماعتين برائة الذمة واداء الحق والظلم في الاستدلال على ذلك ما تقدم في رواية علي بن الحسن قدس سره قال سألت عن المظن لمن هي قال للأمام قال
قال فقلت فاجابني قال نعم من ردت ظميرهم الحديث وقوله من ردت ظميرهم من اشارة إلى الآية خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها والله قد
في سابق من المسئلة من قوله في رواية الفضل الأمام اعلم بضعها حيث يشاء وينصع منها ما يرى وأما ما ذكره شيخنا المفيد في هذه الأجواب الدالة على
قول المالكة من فها بنفسه ونايه **كتاب الخمس** وما يتبعه وفيه فصول **الأول** فيما تجب فيه الخمس ظاهر كلام جمل من أصحابنا حصو
في سبعة غنائم دار الحرب والمعادن والكنوز والعنبر والحساب ورض الذي انشأها من سلم والحرام المختلط بها كحلل قال في المدارك وهذا الحد يستفاد
مستفاد من تتبع الأدلة الشرعية وذكر كذا في البيان أن هذه السبعة كلها مندوحة في الغنمة ويذكر عليه صريحاً قوله في كتاب الفقه الرضوي
ذكر الآية وهي قوله عز وجل علموا أنما غنمتم من الذرية وكلما آفاه الناس غنمته لا فرق بين الكنوز والمعادن والعنبر إلى آخره وسيأتى بطلان ما ادعى
الله تعالى في الفصل الثاني وما دام في الثاني في الموثق عن مائة قال سألت أبا الحسن عن الخمس فقال في كل ما آفاه الناس من قليل أو كثير وما زاد فيه وفيه
عن حكمه مؤذن بن عباس قال سألت أبا عبد الله عن قول الله تعالى أنما غنمتم من شيء فإن الله خمسوه والرسول كذا في القرب فقال أبو عبد الله عن مائة
قله ركبته ثم إن يد من قال هي والله الآفاه يوم ما يوم إذا كان وجب له خمسته في كل شيء صحيح على من يزار الطويلة عن الجواد عن وسنان
بطولها في موضعين فإحدى موضعين في تفسير الآية بذلك لا يخرج ذلك من الأغنياء التي يقف عليها المتبوع ومع ذلك في هذا الفصل يقع في مقامات
سبعة الأول في غنائم دار الحرب قالوا وهي الغنم والعنبر والعسكر وما لا يجوز من أرض وغيره فإما ما لا يكون غنماً من مسلم أو معاهد قليل كان أو كثيراً
ونقل عن الشيخ المفيد في السائل الثمانية قال في الخمس أوجبها في غنائم الكفار والكنوز والعنبر والعنبر من استفاد من هذه الأربعة الصناعات
عشرين ديناراً أو ما يقينه ذلك كان عليه أن يخرج منه الخمس ظاهر أنه لا بد من بلوغ فيه الغنمة عشرين ديناراً فما زاد أو كونها كذلك والمشي هو ما
تقدم وهو ظاهر الإطلاق الأدلة ومنها الآية الشريفة ومنها قوله عز وجل من سلب خماراً الطويلة وسناتة إنشاء الله في موضعها الخمس من خمسة أشياء من الغنم
والعنبر ومن الكنوز والمعادن الحديثي وصححه عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله يقول ليس للخمسة إلا في الغنم خاصة وصححه رجب بن
عبد الله بن الجواد عن أبي عبد الله عن قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أتاه الغنم أخذ صفوف وكان ذلك ثم يقسم ما يقبضه خمسة اجناس
الحديث وسيأتى إنشاء الله تعالى في محله إلى غير ذلك من الأغنياء والآية إنشاء الله ولم نقف للشيخ المفيد في هذه على دليل ثم إن ما دل عليه صحيحه
عبد الله بن سنان من حصر الخمس في الغنم قد جعله الشيخ رحمه الله تعالى على أن معنى ليس للخمسة بطاير القرآن إلا في الغنم خاصة لأن ما عدل الغنم الذي
أوجبنا فيه الخمس إنما ثبت ذلك بالسنة وقائق بمقول الغنم لكل ما وجب فيه الخمس الأول من الغنم في بيوت والثاني في الاستبصار وهو الأقرب فيكون
تفسير الآية الشريفة بالعموم كما تقدم ذكره ومع فيكون الحصر بالنسبة إلى ما لا بد من ذلك بالشرع كما لو أشر بجماعة أو أراها أو طعاماً أو نحو ذلك
فإنه لا يخرج من الاستدلال في غنمته بغيرها شيء وهو أنه قال شيخنا الشهيد في الدرر وس يجب في سبعة الأول ما غنم من دار الحرب على الإطلاق
الأمم غنم بغير ذلك الأمام فلما سرقوا أخذ غنمهم فلا حرج وظاهر أن جميع ما يؤخذ من دار الحرب فهو غنمته إلا أنه متى كان بغير ذلك الأمام فأنه
يكون للأمامية وهو على إطلاقه مشكل لأن الظاهر من الأغنياء وكلام الأصحاب أن الذي يكون للأمام مع متى كان بغير ذلك إنما هو ما يؤخذ على
وجبا لجماد والتكليف بالإسلام كما يقع من خلفاء الجور وجهاء الكفار على هذا الوجه لا بما احتجوا به من غلبة وعظمتهم ونحو ذلك مما لا يمكن سرفه
ولا ضيق فأنه يكون حينئذ بغير ذلك ويكون فأنه لا دليل عليه ولا قائل به فيما أعلم والرواية التي أوردها الأصحاب دليل على الحكم المذكور وهي
رواية العتبات الوراق عن رجل ساءه عن أبي عبد الله عن قال إذا جازى قوم بجزاز من الأمام فغنيته كانت الغنمة كلها للأمام الخمس مودرها كما ترى
إنما هو ما ذكرناه في عباراتنا الأصحاب في معنى الغنمة بأنها ما هووا العسكر ما يشعرون بالقاء ولما ذكر من من ما أخذ غنمنا وسرق وهو
الأحد ولا يجب فيه الخمس لأنه لا يمتنع غنمه في مواضع القواين ويقتل بوجوب الخمس قال في المدارك ويذكر عليه نحو ما رواه الشيخ في الصحيح عن حفص
الغني عن أبي عبد الله عن قال هذا ما أصبح فيه وأخذته وأدفعها إلى الخمس وعن أبي بكر الحنظلي عن الملق قال خذ ما لا تانص بغيرها وكذا ما لا تانص بغيرها
في هذا الاستدلال نظر لأن مودر الروايتين الناصب لأهل الحرب وهذا النهي الذي مداه لا يخرج من القياس إذ لا يخرج من مودر الدليل إلى فرد
آخر ما يرد له لا معنى له وأما قدس سره معناه كلام ابن ادريس في السري حيث قال بذلك أو رويته حفص المذكور ورواية الملق ما صورته قال
محمد بن ادريس الحنفي الناصب في هذا الخبرين أهل الحرب لا يتم ينصبون الحرب والأفلاجل أحدهما سلم ولا يمتنع على وجه الوجوب انتهى ولا
يخفى فيه من المصنف والقصود أن لا فاق إطلاق الناصب على أهل الحرب خلافاً لمعرف لغزوهم وشرافاً فإن الناصب لغيره هو المفضل
مع كل من عليه في القاموس أن كان أصله معنى الناصب القلاق إلا أنه صار مختصاً بالمفضل ثم وأما في الفرع فالحديث الدالة عليه أكثر من
أن يختص لا يخرج من إجماعنا وأما في ذلك والذي راعى إلى محله قوله الملق البعيد الذي رويته في معناه المبدأ من صحيح لا معارض
له في جملة الموارد وأما ثانياً فإن إطلاقه المسلم على الناصب لا يجوز أخذه من حيث الإسلام بخلاف ما عليه الطائفة المحقة سلفاً وخلفاً من الحكم
بغير الناصب نجاسته وجواز أخذه من كل قسمة إنما الخلاف بينهم في مطلق الخالف بكل حكم بالإسلام كما يكون هو نفسه من استأثر القول بالأكثر كما هو
المشهور بين مدعي أصحابنا حيث قال في بحث صلوة السموات ولا يجب الصلوة إلا على المعتد بالحق ومن كان يحكم من أهل العالم الذين
بلغوا من سنين على ما قلناه ومن المستصفين وقال بعض أصحابنا يجب الصلوة على كل قبله ومن شهد الشهادتين والأول مذهب شيخنا

المبدأ الثالث ذهب شيخنا الجليل الحنفى كالأول الظاهر من المذهب ويؤيد القرآن وهو قوله تعالى لا فضل على أحد منهم مائة بل لا فضل على أحد
والخالف لا فضل الحق كما في بلاد ملوك بل خلاف بيننا وبينهم ما إذا حكم بكفر المخالف فكيف يحكم بإسلام الناصب ما هذا الاغفلة من
هذا التمرير وهو وقع في هذا التمرير في المقام فوائد **الأولى** في ظاهره أكثر من حكمه في البغاة الذي يحواه العسكري فحينئذ إذا أرادوا
باعتبار وجوب الجنس فهو محال لا لا اعرف عليه دليل واضح هو مورد التورية التي في الروايات إنما هو اهل الحرب من المشركين وان أرادوا باعتبار محل
ذلك لا ينبغي بالتخصيص بحواء العسكري الشمر عندهم محل اشكال لا ينبغي تحقير القول في ذلك ان شاء الله تعالى في محله الثاني من ظاهر كلامه رحمه
كما قد مضى ان القيمة التي تجب فيها الجنس هي جميع اموال اهل الحرب ما ينقل ويحول لا حواء العسكري لا وظاهر من دخول الاراضي والضياع وكذا
والساكن ويحويها ولا اعرف على هذا التعميم دليل لا سيما في الروايات انما هي في الاموال المنقولة ومنها حبيبه وبعير من عبادة الله
المنقولة الدار على نزعها اذا اتاه المغنم اختصه فهو وكان له ثم يبيع ما بقي من جنسها ما يخلو من بقية الأربعة اجناس من الناس الذين قالوا
عليه وسلم الجنس الذي اخذ من جنسها فاختار من الله عز وجل لنفسه يبيع بقية اجناس بين ذوي القرية واليتامى والمساكين في السبيل وكل واحد
منهم جميعا وكذلك ما اخذ من جنسها فاختار من الله عز وجل لنفسه عليه واله ونحوها غير ما في الأحاديث الدالة على ثمة الجنس اجناسا اطلاقا واعطاء كل ذي حق
حقه في بعضنا ان يعطيه من حقه كفايته فان فضل من شيء فهو له وان نقص من شيء لم يكن له من حقه كفايته والفضل كذلك لزمه النقص
وهذا كله لا ترى صريح في ان الجنس إنما هو ما ينقل ويحول من جنسها وغيرها وكيف يجري هذا في الاراضي والضياع والدور ونحوها وقد ثبتت ما
جفت في مركب الادب ان كان الوافي والموسيل المثل على اجابا لكنا الدخيرة وغيرها لم تفتيها على ما يدل على دخول الارض ونحوها مما قد مضى في
القيمة التي يتعلق بها الجنس لم اتفق في شيء منها على وجوب اخراج الجنس منها عينا او قيمة حتى في اخبار الواردة في تفسير الآية المشار اليها فانهما
بأن صريح او ظاهر في تخصيصهما بما ينقل فيمكن تخصيصه بالقيمة من هذه النجاسة مع ان الاخبار الواردة في الاراضي ونحوها بالنسبة
في المنقوع عنقها مما دل على انها في المسلمين من وجده من يوجب اليك القيمة وان امهالا الا انما هو بقبولها او غيرها وبصرف حاصلها في
مصلحة المسلمين واما ما ذكره المحقق في الشرايع في باب الجبا بالنسبة الى هذه الاراضي بكونها من القيمة الى ما ينقل وما لا ينقل حيث قال واما ما لا
يقول المسلمين فانه وفيه الجنس والامام مخير بين اخراج الجنس لا بانه وبغيره واخراج الجنس من رعايته فلا اعرف له دليل ولا وقف له على مثله
انما قد مضى من ظاهر الآية وقد مر ان يمكن تخصيصها بالاجزاء الدالة في المضار عن جنسها ينقل ويحول من الجايز من الاراضي ونحوها
فما يجب فيه الجنس كما خرجت عن حكم القيمة بالنسبة الى الخصاص للمقاتلين بها فانهما كما اتفقوا عليه المسلمين فانه من وجده من يوجب اليك القيمة
وتجوزا في الدنيا في المسالك التي يخرج من فضل هذه الباق فضل من اراد دليلها والظاهر من حيث ان المسئلة مسألة البقوت بينهم ويؤيد
ما قلناه الا باننا العارضة في حكم الارض المنقوعة عنقها ومنها غير ذلك من العرض فيما ذكرنا الجنس بالحكمة مع ذكر الزكوة وضار لو كان ثابتا فينا لكانت
اولا بالذكر لسلطنة برقية الارض ومنها ما ذكرناه في الثاني عن البرنطلي قال ذكرنا الكوفة وما وضع عليه من الخراج وما ساد فيها اهل بيته فقال من
طوعا تركنا رضى في يدك الى ان قال هذا اختيار السيف فذلك الى الامام يقبله بالذي يرى كما صنع رسول الله صلى الله عليه واله في الجيرة مثل سوادها وبسا
ضما يرضاهما في ذلك قال الناس يقولون لا تصلح قبالة الارض والنخل وقد قبله رسول الله صلى الله عليه واله والخير وعلى المتقين سؤا في الارض
والنخل والذين يرضون الله عليه واله العشر ونصف العشر في حصصهم الخليفة وما زاد ما يرب في الصبح عن البرنطلي قال ذكرنا لابي الحسن
الخراج وما ساد به اهل بيته فقال العشر ونصف العشر على من اسلم طوعا تركنا رضى في يدك الى ان قال هذا اختيار السيف فذلك الى الامام يقبله بالذي
يرى كما صنع رسول الله صلى الله عليه واله في الجيرة مثل سوادها وبسا ضما يرضاهما في ذلك قال الناس يقولون لا تصلح قبالة الارض والنخل اذا كان البياض اكثر من السواد
وقبله رسول الله صلى الله عليه واله في الجيرة مثل سوادها وبسا ضما يرضاهما في ذلك قال الناس يقولون لا تصلح قبالة الارض والنخل اذا كان البياض اكثر من السواد
فلم العرض للذكر ولو اذ ان يتلوه في مقام البيان هو العدم بكل ظاهر من سجاد بن هيب الطويلي الا اننا علمنا ما قلنا حيث قال فيها وليس لركن
فاللشي من الارضين الحديث **الثالث** في خلافه في تقديم الجنس على المون وقدمه واختلفوا في تقديمه على السب والجمائل وما
يوضحه الامام للنساء والحيث والكفاران قالوا وعلمه وميكائيل في اليوم عليه السلام في كتابنا الجماد الا ان الذي حضر في من الاخبار الا ان
هو حقيقة وبقى المنقولة انما تضمنت اخراج الجنس بغير اخراج صفو المال الذي هو من الانتقال للامام **المقام الثاني** في المعادن
وهو من علم اذا اقام لا امة اهل فيه دائما ولا بانات الله عز وجل فيه قال في القاموس والمعدن كجس نبات الجواهر من ذهب وفضة وقائمة
اهل فيه دائما ولا بانات الله عز وجل فيه وقال في المغرب معدن بالمكان اذا اقام به ومنه المعدن لما خلقه الله تعالى لما خلقه الله تعالى في الارض من
الذهب والفضة لان الناس يقيمون فيه الصيف والشتاء فيل لا بانات الله تعالى فيه جواهرها وانبات اياه في الارض من معدن منها اي نبات
وهو اقم من ان يكون منطبع كالنفذين والحدلي والرضا من الصفر او غير ذلك كالنفذين كاليافوت والعقيق والاكل والفروخ والبوار
ونحوها او ما يباع كالقير والنفط والكبريت والظاهر ان جملة ما خرج عن حقيقة الارض من اوبخا صفة فابنك علينا وقا في التدبر للمعادن
في كل ما خرج من الارض ما يخلو منها من غيرها مما له قيمة وقال في البيان بعد ذلك جعلته ما ذكرناه وكل رضى فيها خصوصية يعظم الانتفاع بها
كالنوق والمغرة وقال في الدرر من خواص المغرة والحصى والنوق وطير العسل وجماد الرخي وقال في المداك بعد فضل ذلك عن في الكل توقد
وكانه للشك في اطلاق اسم المعدن عليها على سبيل الحقيقة وفي البيان والحق به جاز في الرخي وكل رضى فيها خصوصية يعظم الانتفاع بها
كالنوق والمغرة وظاهر عدم دخولها في حقيقة المعادن فالمسئلة لا تخفى من اشكال وان كان الا في رضى هو الاول مشاغل ظاهر كلام اهل اللغة

في تعريف المعدن لذلك وجوب الجنس في المعدن فواقع الاتفاق عليه نصاً وفنوى ومن الأجبار في ذلك حقيقة محمد بن مسلم عن أبي بصير قال
 سألته عن معادن الذهب الفضة والفضة والحديد والرصاص فقال قلنا الجنس جميعاً يتبعه التحليق قال قلت يا عبد الله عن أكثر من فيه قال الجنس
 ومن المعادن كرميها قال الجنس من الرصاص والفضة والحديد ما كان من المعادن كرميها فقال أبو عبد الله ما كان من المعادن كرميها فقال أبو عبد الله ما كان من المعادن كرميها
 وصححه محمد بن مسلم قال قلت يا جعفر عن المعدن قال قلت يا جعفر عن المعدن قال قلت يا جعفر عن المعدن قال قلت يا جعفر عن المعدن قال قلت يا جعفر عن المعدن
 فقلت والكبريت والنظير جميع من الأرض قال فقال هذا وأشباهه من الجنس وصححه زرارة عن أبي بصير عن محمد بن مسلم قال قلت يا جعفر عن المعدن
 وكان أفضله الجنس فقال ما جازيها لك غنيمة ما أخرج الله سبحانه من جناته من جنس الجنس أقول لفظ الركا في الجنس هل لأن يحمل على الكثرة وإن يحمل على
 المعدن قال ابن الأثير في مهابته في حديث الصادق في الركا في الجنس الركا في المعدن هل الجواز كذا الجاهلية المدفونة في الأرض وهذا هو العرف
 المعادن والقولان يجمعها الله لأن كل منهما مركوز في الأرض أي ثابت يقال مركوز إذا دفن في الأرض وأما الركا في المعدن في الحديث وفي الركا في
 جاز في التفسير الأول وهو أكثر الجاهل قالنا كان فيه الجنس أكثره نفسه وسهولة الاختلاف وقد جاء في مسند أحمد في بعض طرق هذا الحديث وفي الركا في
 الجنس كذا يجمع دكرة أو دكان في الركا في المعدن المقطعة من جواهر الأرض المركوزة فيها جميع الركا في المعدن وقد وردت عن عبد الله بن عبد الرحمن بن
 دكرة في قوله فخذها أي قطع غنيمة من الذهب وهذا يعنى التفتيش الثاني انتهى والظاهر أن معنى آخر الجوزان الجنس إنما يجب في ما هو على وجه
 مؤثر الصالح ومرجبه إلى تقديم الخراج المؤثر على الجنس به صريح جملته من الأصحاب ويدل عليه أيضاً محمد بن أبي بصير في كتابه في جعفر عن
 الجنس في خبره قبل المؤثر وبعد المؤثر فكذلك بعد المؤثر ويدل عليه أيضاً بعض الأجبار الأئمة في الأرباح انشاء الله نعم ثم أنه قد وقع الخلاف هنا
 في موضعين أحدهما في اعتبار الضاب وعدمه في المعدن على تقدير اعتبار من قبل هو عشرة دنانير ٢. فذهب الشيخ في الخلاف إلى وجوب الجنس
 ولا يراعى فيها الضاب وهو اختيار في الأقطاد أيضاً ونقل عن أبي بصير عن ابن أبي عمير عن الأجماع حيث قالوا لا يراعى عنهم منعقد على وجوب الجنس
 من المعادن جميعاً على اختلاف الجاهل كان المعدن أو كثيراً فلهذا كان أوفقه من غير اعتبار هذا الإجماع منهم بغير خلاف ونقل عن أبي بصير
 وأبو بصير عن محمد بن عيسى عن أبي بصير عن محمد بن عيسى عن أبي بصير عن محمد بن عيسى عن أبي بصير عن محمد بن عيسى عن أبي بصير عن محمد بن عيسى
 بلوغ قيمته ديناراً واحداً ورواه ابن بابويه في المصنف ومن لا يخفى الفقيه وقال الشيخ في النهاية ومعادن الذهب والفضة لا يجب فيها جواز إذا بلغت
 إلى القدر الذي يجب فيه الزكاة ونحوه في السبوط واختار ابن جرير وعليه جمهور المتأخرين لما رواه الشيخ عن أحمد بن محمد بن أبي بصير في الصحيح قال
 سألنا أبا الحسن عفا الله عنه عن المعدن من قليل أو كثيراً هل يبيح في شيء قال ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة عشر ديناراً أجمع القائلون بالقول
 الأول باطلاق النصوص والاجماع الذي تقدم في كلام ابن أبي عمير وهو ما كان من الضعفاء الأطلال فيجب تقييد بالدليل المذكور فاما الثاني
 فهو وضع النزاع غير موع قال في المحرر وكيف يدعى الإجماع في موضع الخلاف عن مثل ابن بابويه والشيخ في الخلاف والصلح ويبرهم ويدل على ما ذهب إليه
 أبو الصلاح ما رواه الكشي والشيخ عن أحمد بن محمد بن أبي بصير عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى
 الأول في قوة وجوب معادن الذهب والفضة هل فيه زكاة فقال إذا بلغت قيمته ديناراً أفضله الجنس ورواه ابن بابويه في المصنف عن أبي بصير عن محمد بن عيسى
 والشيخ قد جمع بين هذا الخبر وما قبله بأرجاع الجواب إلى السؤال عما يخرج من المعدن وفيه بحث فإن السؤال قد أشكل عليها ولا فرق بين
 نون يستقر إلى بعض دون بعض فالأكثر حملوا الخبر الثاني على الاستصحاب وبعض حمل الأول على الرخصة فالشيخ منهم من روى النفس من جميع هذا المعنى
 توقف في الأول لمفهومهم كلام جملته من الأصحاب أنه لا يعتبر في الضاب الأخراج وفرض بل لا يخرج من المعدن في صفات معدنة
 ختم بعضها إلى بعض في اعتبار الضاب من المحرر فإن تحليل بين الصفات الأخرى في الصفات المعدنة لا يكون بين الصفات الأخرى فلو
 حمل معناه أخرج بطلانك لم يثبت وهو تقييد للتصريح بطلانك لأن النصوص المتقدمة وجوباً للجنس في هذا النوع كيف اتفق الأخرج في التفتيش
 لهذا الشرط يحتاج إلى دليل وليس الثاني قالوا أشكل جماعة في استخراج المعدن أشكل بلوغ نصيب كل واحد منهم الضاب وظاهر الخبر المعدن
 في تركبها أجمع على الحيان والمحرر ولو اختص أحدهم بالحيان وأما الثاني فيكون السبيل في الحيان لنفسه كان الجميع له وقيل جرح الثاني قالنا
 وإن نوى التفرقة كان بينهم ثلاثاً ويرجع كل واحد منهم على الأصل لا يخرج جملة بل لا يخرج من المعدن في صفات معدنة
 بأنه لو وجد معدن في أرض مملوكة فهو لأصحابها ولا يشق المخرج وإن كان في أرض مباحة فهو للحرير وعليه الجنس الرابع قالوا وأخرج عن محمد بن
 الحرير يجوز اختلاف في الجوهرة منقضية أو لو لم تكن لا يجرى جاز ولو أخذ من دهره أو دهره أو حلياً فالظاهر أن الجنس في التفتيش لا يفرق المعدن الثاني
 في الكثرة والكثرة هي المال المنقوض تحت الأرض ولا خلاف بين الأصحاب في وجوب الجنس فيه ويدل عليه أيضاً خبر محمد بن عيسى عن أبي بصير عن محمد بن عيسى
 الله عن أكثر من فيه فقال الجنس في الحقيقة والحصول في وصفه الشيء من المعدن قال لا يخلو أن هذا المطلب من في الجاهلية خمس من جواهرها
 الله في الإسلام إلى أن قال وجعل أكثر ما يخرج من الجنس يصدق به فأنزل الله وأعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله حصة الآية وصححه أحمد بن محمد بن
 أبي بصير عن أبي الحسن الرضا ع قال قلت يا جعفر عن الجنس من أكثر فقال ما يجيئ الزكاة في مثله فبينما هو يروي الشيخ المعين طيباً الله مرقان في المظنة
 من سدا قال سدا الرضا عن مقدار أكثر الذي يجب فيه الجنس في الزكاة من ذلك بعينه فبينما هو يروي الشيخ المعين طيباً الله مرقان في المظنة
 جنونه في خلافه أيضاً بين الأصحاب في العلم في اشتراط الجنس في هذا النوع بل يوجب عشرة دنانير أو ما لا درهم وهو الضاب الأول من الذهب والفضة
 ويدل عليه الخبران الأخيران وقالوا التفتيش المذكورين فانه يذهبها وبذلك يخرج العلامة في التفتيش الذي هو الأثر جملته من الأصحاب كالمحقق في
 التفتيش أقصر في الضاب الذهب خاصة وأما لجزء التفتيش قال في المنعك وليس للزكاة في الضاب أثر بل لا يجيئ الجنس فيه إلا أن يكون عشرة مثقالاً
 فافاً بغيره في جنس وفيما زاد قليلاً كان أكثر قال في المدارك بعد نقل ذلك عن المنعك ويشك بأن مقتضى رواية ابن أبي بصير ما رواه الجنس

في التفتيش الخامس

الزكاة في استئجار الضباب الثاني كالأول لأن لا أعلم بذلك مضمونا انتهى أقول لا يخفى أن المراد من السؤال في الرواية المذكورة إنما هو السؤال عن المقتل
الذي يتعلق به المحسن بحيث لا يجب فيما هو أقل منه كما هو ظاهر من رواية المفتحة فإجابته بقدر ما يجب الزكاة في مثل وهو عشر من دينار أو ما زاد من ذلك
فكما أن المراد المساواة في الغنم ليس يكون ما بينهما أعفوا الحسنة كالزكاة في الجملة فالقصد بالسؤال والجواب إنما هو المساواة في مبدأ يتعلق بالمحس كما
يقتضيه تعلق الزكاة إذ لو كانت كذلك فاعلم أنه لا خلاف بين الأصحاب في أن ما يوجد من دار الحرب فانه لا يملكه وعليه المحسن فغيره من أن يكون عليه أو لا سلا
م لا قالوا إنما انما لو اجد فلان الأصل في الأشياء الباطنة والقصور في مال الغير ما يحرم أن كان ملكا لهم وهو ما غلبه علومه أو يتعلق به من خصص
وهو ما وهو ما غير ثابت ومعنى يكون باقيا على مقتضى الباطنة الأصلية ولما وجوب المحسن فلما تقدم من الأجناد أقول ولما ان تقولوا أن المعلوم
حاصلا وجوب المحسن في الكثرة غير من مملوك وغنم ونحوهما من أصناف ما يجب فيه المحسن وجوب الأخرى متفرقة فليعلم أن المحسن لا يخرج بوجه الخطاب له
بالأخراج إذ لا يعلق الوجوب عليه في مال غيره فإيجاب المحسن في الضموم المأخوذة بالأجناد المتقدمة مستلزم للملك البتة ومعنى يكون الأجناد المقاتلة
بالزكاة كل من لا يدين وأما ما يوجد في دار الإسلام فإن لم يكن عليه أثرا أو إسلام فهو لو اجد أياها وعليه المحسن سواء كان في أرض مباحة أو مملوكة
والغير من ذلك والظاهر أنه لا خلاف فيه واستدلوا بما قد تقدمنا نقله عنهم في الموجود في أرض دار الحرب ولهذا أن شجنا الشهيد في البيان في المحسن
المحس في الكثرة أمر به أحدهما الضباب عشر دينارا وثانيهما وجوبه في دار الحرب مطلقا أو دار الإسلام وليس عليه في الإسلام وأما الخلاف
والاشكال فيما وجد في دار الإسلام وعليه أثره في كل هو كما تقدم وأما يكون لفظة قولنا لا يشترطه وإن اختاروا لما الشيخ في الخلاف حيث قال وإذا
وجد داهم بغيره في الجاهلية فهو كذا يجب فيه المحسن سواء كان ذلك في دار الإسلام أو دار الحرب وإن وجد كذا عليه في الإسلام فإن يكون
الذي هم ولا يدينه في دار الإسلام وليس عليه في دار الإسلام في دار الحرب في دار الإسلام وعليه المحسن في دار الإسلام وعليه المحسن في دار الإسلام
يكون في أرض مباحة أو مملوكة ولم يميز بين المالك والى هذا القول ذهب ابن رويس وغيره منهم المحقق في كتاب اللقطة واختار ثانيهما الظاهر في طبعه
قالا لكونه الذي تؤخذ من دار الحرب من الذهب والعقود والذراهم والدينارين سواء كان عليه أثرا أو إسلام أم لم يكن يجب فيها المحسن ما الذي تؤخذ
من بلاد الإسلام فإن وجد في ملك إنسان وجب أن يعرضها له فإن عجز عنه أو لم يعرضها أو وجد في أرض لا ملك لها فإن كان عليها أثر
الإسلام فيمنع من اللقطة سواء كان لم يكن عليها أثرا أو إسلام أخرجه من هذا المحسن وكان الباقى لواجدا في هذا القول ذهب جمل المتأخرين منهم إلى نقل
في الجمع والمحقق في كتاب المحسن وظاهر في المعتبر التوقف حيثما اقتصر على نقل الخلاف من الشيخ في الكتابين المذكورين وظاهر الشهيد في البيان
الفرق بين الموجود في الأرض للملأمة والموجود في المملوكة ولم يميز بين المالك به حيث وافق الخلاف في أرض المملوكة أن لا يميز بين المالك وقد
المسبوق في الأرض للملأمة وهو غير مستدل بالعلم من غير ما علم من كون لفظه قال لنا أنه ما له أيا عليه ملك إنسان ووجد في دار
الإسلام فيكون له كغيره مما قال في الجمع في الخلاف بموجب ظاهر القرآن والأجناد الواردة في أخراج المحسن من الكثور والتخصيص بما لا دليل
ثم أجاب بالقول الموجب ما لم يظهر المحسن قالوا المختص من ثابت فانه ما لا يخلط على الأقراء مملوك مسلم فلا يجل من غير تبيين ولا يخفى ما في
هذا الجواب والأظهر الجواب من ذلك ما رواه الشيخ في تبيين في الوثوق من حقوقهم بما قاله سالتنا إبراهيم عن رجل نزل في بعض بيوت مكة
فوجد نحو من سبعين دينارا مدفونة فلم تزل معه ولم يذكرها حتى قدم الكوفة كيف يصنع قال يسئل عنها أهل المنزل لعلمهم بغير فونها قلت فان
لم يبرفوها كما قال يتصدق بها وهو ظاهر في كونه لفظه لا كذا روي في مختص من المطلق الأجناد التي استند إليها أهل الجزية في الرد على ما احتجوا
في البيان من كون الموجود في الأرض للملأمة مع عدم اعتراف المالك به يكون فيه المحسن والخبر المذكور أيضا ظاهر في الرد على صاحب المملوكة في
من المناقشة في صحة إطلاق اللفظة على المال المكتون قالنا لمبادر من عندها أنها لا لا الضاب على غير هذا الوجه وهذا الخبر عليه والأظهر في الاستدلال
على القول الأول هو الاستدلال بصحة محمد بن مسلم عن حماد قال سالت عن الورق يوجد في دار كائن للدار ومكون فيها أهلها فهو
له أهلها وإن كانت خربة فأنشأ الحق بما وجدت في محضته لغيره من الصادق قال سالت عن الدار يوجد فيها الورق فقال إن كانت معجونة فيها أهلها
فولم وإن كانت خربة فقله عنها أهلها فالذي وجد الحق به وبهذا الخبر استدل شجنا الشهيد الثاني في المالك في كتاب اللقطة للمصنف على
ما ذكره من أن ما يوجد في المفاوز في غير بلد أهلها فهو لو اجد في بطنه يفتق به بلا تريف وكذا ما وجد مدفونا في أرض المالك لها وفي
الاستدلال على القول الثاني هو ما رواه الشيخ في الصحيح محمد بن قيس عن الباقر قال سالت عن رجل وجد في بطنه خبز في غير بلد أهلها
من غيرهما وأما تمتع بها فهذا الرواية وإن كانت أهم من أن يكون ذلك الورق عليه كذا الإسلام الذي جلت فيه تخصيصه ومما يدل على أن
لإسلام عليه فإن فيه المحسن ويكون لو اجد في مثلها في ذلك موثقة استحقاقا للمنفعة كانت خبرها في هذه الأجناد من التناقض في الظاهر
أن من قال بالقول الثاني جمع بين صحيح محمد بن مسلم وصحة محمد بن قيس في كل وجه يخص به المذكورين علما لم يكن عليه الإسلام وحمل
صحة محمد بن قيس علما إذا كان عليه الإسلام ولا يخفى ما فيه من البعد لعدم ما يدل عليه في الأجناد في المداور حيث أخذوا العمل بصحة
محمد بن مسلم حمل صحة محمد بن قيس علما إذا كانت الخربة لا ملك مكرهت عليها إذا كان الورق غير مكتون ولا يخفى أن هذا لا يمكن في الحقيقة
للمذكور الآخر لا يمكن في موثقة استحقاقها التي ذكرناها الآخر لم يذكرها أحد منهم في المقام وبالحج فالمسألة عند موضع أشكال عظام
ظواهر الصحاح الثالث التي ذكرها لا دلالة فيها على كون ذلك الورق كذا روي فيشكل التعلق بها في المسألة بل بما ظهر منها كونه لا كذلك ظاهر
عبارة الشرايع المتقدم ذكرها ذلك حيث عطف فيها ما يجب مدفونا على ما ذكره أولا بقوله وما يوجد في المفاوز في أرضه وقد ذكر جمع
منهم أيضا أنه لو كان في أرض مملوكة للواجد فإن ملكه بالأعيان كان الموجود في المباح فيكون للواجد مع عدم أثر الإسلام عليه ومع
وجود أثره في أصل الخلاف المتقدم وإن ملكه بالابتياح مرق من جرشين على الأرض فإن أخرجه أحداهم به فله ولا يجوز في التفصيل

المقدم وبعض عبارهم مما اشتملت على كونه الواجب مطلقا ولكن بترخيصنا الشهد الثاني في المالك في كتاب اللطيفة على التقييد بالتفصيل حيث ان
عبارته المعنى هنا مطلقه فقال واطلاق الحكم بكونه لواحد مع عدم اعتراف المالك بالبائع به الشامل لما عليه اثر الاسلام وعندهم يتبع لاطلاق النص
كما استوي من حيث ذلك بانفساء اثر الاسلام قيد هذا الاثر في المقتضى فيكون لفظه واشاد بالانفساء الى ما قد مر من صحيحه محمد بن مسلم المتقدم
ومن مخرج بما ذكره شيخنا الشهيد الثاني في الدرر فقال بعد ان حكم بكون الركا الذي فيه المحسر هو ما يوجد في دار الحرب مطلقا في دار
الاسلام ولا اثر له ولو كان عليه اثر الاسلام فلفظه خلاف الخلاف ثم قال ولو وجد في ملك متباع مخرجه البائع ومن قبله فان لم يفر فلفظه او ركا
بحسب اثر الاسلام وعندهم انتهى بما تجلنا فالتحصيل من كلاهما ان ما وجد في ارض الاسلام مطهر ولم يعلم له مال فان لم يعلم اثر الاسلام
كأن لو اجد عليه المحسر وعنده يكون محل الخلاف المتقدم سواء كان في ارض متباع او مملوكة للواحد وغيره مع عدم اعتراف احد من المالكين به في
التبعية هنا على فوايد **الاولى** قد صرح شيخنا الشهيد الثاني في الدرر بان الظاهر ان مجرد قول المرفوع كان بلا بينة ولا يمين ولا وصفا
لوتدليا كان الذي اليد يمينيه ولو كان مستلجا فقولان للشيخ **اقول** اما ان مجرد قول المرفوع كان وهو مقتضى القواعد المستفاد عليها بينهم
المؤيد بالنصوص ايضا فان من ادعى شيئا ولا مانع له دفع اليه ويكفي عليه بما جاز كبر الف درهم واما مع تداعيهم معا فالحكم كما ذكره ابي
الماتين في محله واما لو حصل التداعي بين المالك والمستاجر فقد اوضح في البيان وهو محل توقف **الثانية** قد صرح جلة من اصحابنا بوجوب
التعريف لمن تقدم من المالك متى كان في ارض مملوكة للغير والواحد مع اشتغالها بالبيع او اذا رث مقتضا الاقرب فالاقرب وقال في المالك بعد نقل ذلك
عنهم ويمكن المناقشة في وجوب تعريفه الذي اليد السالبة اذا احتمل تقدم جريان يمين عليه لاصالة البرائة من هذا التكليف مضادا لاصالة عدم التقدم
ولو علم انتفاؤه من بعض المالك فينبغي القطع بسقوط تعريفه لانتفاء ما تدركه الكلام لو كانت موردته انتهى اقول ما ذكره لا يفي من قرب ويؤيد
صحيحه عبد الله بن جعفر الاشارة في المقام **الثاني** قد ذكره جلة من اصحابنا في هذا المقام انه لو اشترى دابة ووجد في جوفها شيئا لم يقم عرفه
البائع فان عرفه فمعه كان جملة هو للشرى وعليه المحسر لو ابتاع سمكة فوجد في جوفها شيئا اخرج منه وكان الباقي له وليس عليه تعريفها
بما ذكره بالنسبة الى مسألة الدابة وانما يجب تعريفه مع عدم اعتراف البائع به يكون للشرى قد ورد صحيحه عبد الله بن جعفر قال كتب الى الجلال
عن رجل اشترى دابة او بقين لاصالة فلما ذهبها وجد في جوفها صخرة فيها دنانير او دنانير او جواهر لم يكن ذلك فوقع عرفها البائع فان لم يكن
يعرفها فالشرى لك رضى الله تعالى به والرواية لا دلالة فيها على وجوب المحسر في ذلك لال الذي في جوف الدابة ولم ينفوا في المقام دليل على وجوبها وتاثير
بنوا في ذكرها في المسائلين هنا على ان ما يوجد في جوف الدابة والسمكة من قبيل الكوز وهو بعيد فان التكرار هو المال المدفون في الارض
يمكن ان يكون ذلك داخل في صنفه اذ رباح فيكون وجوب المحسر لذلك صحيح فالنسب ذكر ذلك في ذلك المقام واطلاق الخبر المذكور شامل
لموالات الدانم ونحوها مما عليه اثر الاسلام ولم يكن مقتضى عدم ذلك في التكرار ذكرنا التفصيل هنا ايضا بين ما عليه اثر الاسلام او لا
وجريان الخلاف المتقدم فيما عليه اثر الاسلام مع ان الرواية صريحة في كونه لواحد فتمل عند من قال ثم بكونه لواحد مع عدم اثر الاسلام
على كون تلك الدانم ليس عليها اثر الاسلام واما عند من قال انه لواحد مطلقا فلا اشكال بل يكون مثل صحيحه محمد بن مسلم المتقدمين
واما ما ذكره في المالك حيث قال واطلاق الرواية يقتضي عدم الفرق بين ما عليه اثر الاسلام وغيره بل الظاهر كون الدانم في ذلك الوقت
مسكوكا بسكة الاسلام واخذ ذلك مما لوجه في اطلاق الحكم في هذه المسئلة والتفصيل في السابعة انتهى فلو عدم استقامته لانه متى كانت
هذه المسئلة من قبيل مسئلة الكثر الموجود في دار الاسلام وقد تقدم في تلك المسئلة التفصيل بين ما لم يكن عليه اثر الاسلام فهو لواحد
اتفاقا او كونه عليه اثره ففيه الخلاف بين كونه لواحد او يكون لفظه وحقق كان الظاهر كون تلك الدانم في ذلك الوقت مسكوكا بسكة
الاسلام كانت محل الخلاف فكيف يكون ذلك سببا في اطلاق الحكم بكونه لواحد في هذه المسئلة واطلاق الحكم هنا كذلك لما يتضح بفرقه
على عدم كونها مسكوكا بسكة الاسلام لانه محل الوفاق على كونه لواحد لا العكس كما ذكره ولذا قال جلة قدس سره في المسئلة التي في المسئلة
اخر وهو اطلاق الحكم بكونه لواحد بعد المحسر في ارض من ثم فان ذلك ثابت مع عدم اثر الاسلام والافلا يقتصر ما يوجد في ارض لا شره
الجميع في ذلك اثر الاسلام عليها لا سابق والاصل عدم زواله فيجب تقييدها بالتملك بعدم وجود الاثر والافلا لفظه في الموضعين انتهى وكيف
كان فالظاهر اني هو ما تقدم من ان هذه المسئلة يفرقها المذكورين لان رتبها لهذا المقام كما ذكره لعدم صحة اطلاق الكثر الذي هو لغز
وعرفا عما في المدفون في الارض فلو كان في جوف دابة او سمكة او نحوها ما انما لا نسب في ايجاب المحسر فيها ان يحصل صنف لا يبالغ لانهما
يعبر انك في ذلك الحرج من هذه الاشكال في الكلفان التي ذكرها في هذه المسئلة ما ذكرناه وما لم تكن ثم لا يخفى ان ظاهر الرواية ان
هو وجوب تعريف البائع خاصة دون من جرت يمين على ذلك المتبع مطلقا وهو مؤيد لما ذكرناه في المسئلة السابقة والظاهر ان معنى كلامه
في وجوب تعريفه ملكه جوف الدابة دون ملكه جوف السمكة هو كون ملكه جوف الدابة من قبله ما وجد في ارض مملوكة وما في جوف السمكة كالموجود
الارض للباحة ولا اشكال في ان التملك في الأصل من جلة المباحات التي لا تملك الا بالحياز مع النية والصيدا ما اذا كان التملك دون ملكه بطنا
لعدم علمه به فلم يتوجه اليه قصد المالك في القصد الموقوف على العلم وما اورد في المالك من الاشكال على هذا الكلام الظاهر ان لا اثر له
فليس في التطويل بقله كثير فانك اذا لم تنقلوا في مسئلة ما يوجد في جوف السمكة هنا جلا ولا دليل على ان الروايات به موجودة وانما
المنصوص في كل من الموضعين ان ذلك الحكم المذكور فلا معنى لهذه المناقشات في المقام ومن الاجابات التي وقفت عليها مما يتعلق بما في
جوف السمكة ما رواه ثقة الاسلام في الخطبة بسند عن ابي حمزة عن ابي جعفر ان رجلا غابا من بني اسرائيل كان محاربا الى ان قال فاختار
فاشترى به سمكة فوجد في جوفها ولؤلؤة فباعها بعشرين الف درهم فجاء سائل فذكر الباب فقال لما الرسل ارجل فقال له خذ هذا الكيس فاختار

الناس هذا العلم خاصة يصحون حيث شاءوا ويحرم عليهم الصدقة حتى ان الحياط ليعيط ثوبا بجنه واسبق فلما منه وانق الاسن احلناه من شيئا
لنطلب لهم به الولادة الخديك وما رواه باسناد عن الريان بن الصلت قال كتبت الى ابي محمد عن ابي عبد الله الذي يجيب علي ما يسألني في غلة رجلي في داره
وفي ثوبه يردني وقصبا بغير من اجتهاد هذه القطيعة فكنت يجب قليل في الجنس انشاء الله نعم وما رواه ابن ادريس في مسطره فان الشراي نقلا
من كتاب محمد بن علي بن محبوب قال كتبت اليه في الرجل يهدك اليه مولاه والمنقطع اليه مدية بطلع الفردوس اقل او اكثر هل عليه هذا الجنس فكنت عن
الجنس في ذلك من الرجل يكون في دار البستان فيرالفاه في كل الفصال انما يتبع منه الشيء باه درهم او خمين درهم اقل عليه هذا الجنس فكنت انما
فلان انما البيع نعم هو كاي الفصاح ولم نفد لما نقل عن ابن الجنيدي وابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كان له ثوبان في داره فباع احدهما
المنعة وما رواه عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله يقول ليس للجنس الا في النسيان خاصة ثم قال قدس سره والجواب عن الاول انه معارض
بالاحتياط مع ان الاصل لا يميل به مع قيام الموجب وعن الثاني بالقول بالموجب فان الجنس انما يجب فيما يكون غيبه وهو يتناول الخيام والحراب و
غيرها من جميع الاكساب على انه لا يقول بذلك فان احببنا الجنس في الحادون والعموم وغير ذلك لا ينبغي ان يقال فاعلم ان الظاهر ان الوجه في ذلك
ابن الجنيدي وابن ابي عمير انما هو من حيث ورد جملته من الاخبار كما سيأتي انشاء الله في علمنا بتحليل الجنس من هذا النوع كما يراه اليه قول ابن الجنيدي
في عبارة المتقدمة لاختلاف الرواية في ذلك فكانت تارة في العمل باخبار التحليل فاسقطاه هنا اذا عرفت ذلك فنفق هذا المقام يتوقف على رسم
مسائل الاولى المشهورين الاحكام وجوب الجنس بجميع انواع المكاسب من الرزاقات والصناعات والقرارات والميراث والصدقات والتهنئة
عن ابي الصالح وجوبه في الميراث والتهنئة وانكره ابن ادريس وقال هذا شيء لم يذكر احدا من اهل البيت في الصدقات او في الميراث او في الصدقة
ابو الصالح مع عدم رواية محمد بن الحسن الا في الصدقة من ان الجنس على جميع ما يستفيد الرجل من قليل وكثير من جميع الضرب وهو ثقة في قوله
عن فيها في كل ما اذا الناس من قبله وكثير في خصوص الهدية والرواية المتقدم فاعلم ان مستطرات الراي في الميراث ما نقله في الثاني عن
الحسين بن محمد ربه قال سرح الضاع بجله الى ابي وكنت في كل عليا سرحا في جنس كتبت اليه لا حصر فيما سرح به صاحب الجنس فان لم يشر به وجوب الجنس
فيما سرح به غير صاحب الجنس والكتب اليه انه لا حصر فيما سرح به مطلقا وعلى الجميع صحح علي بن ميمون وقوله هذا القائل يفيد ما قاله الجاني من
الاشارة الى ان الذي لها خسر الميراث الذي لا يجب شي من غراب ولا ابن ميمون في كتاب الفقه الرضوي حيث ذكر القيمة في الآية وفسرها بهذه
الاولاد ربح الخاق وظلة القيمة وما يراى الفوائد من المكاسب والصناعات والموارث وغيرها اذن اجمع غيبه وفايد وبالحجة فان متوقف على
القيمة بما هو اعم من غيبه دار الحرب كما عرفت من الاخبار فان هذه الاشياء قد دخل فيها النسيان وتخرج الاحاديث الواردة في هذه الاشياء على العوض
حيثما هذه لذلك وببره قوت القول المذكور فاعلم ان الصدقات في ذلك فلم اقف على قليله ولو قيل به فالظاهر انه ليس من قبيل هذه لان الصدقة
عوض البضع كثر البيع فلا يكون من قبيل القيمة ومثله ما لو دفع اليه مال فخرج به كاداه في الثاني عن علي بن ميمون قال كتبت اليه يا شيخك جمل
دفع اليه مال فخرج به هل عليه في ذلك لما عرفت ان وجهه اليه الجنس وعلى ما فصل في يدك بعد النسخ فكنت ليس علي الجنس القائمة الظاهر ان خلاف
بين الاحكام في ان الجنس المتعلق بالادب انما يجب بقدر مؤنة النسيان ولعلنا قد قلنا في الاخبار المذكورة في المقام ما يدل على
كونه بعد المؤنة لولعلنا لا الا ان لم اقف على وجهه في تخمين كون المراد مؤنة النسيان لكن الظاهر انه هو المبدأ ومن اطلاق هذه الالفاظ
واعتماد الحول مما ليس في الوجوب بمعنى توقف الوجوب على خلافه اذ ابن ادريس كما نقله عن في الدروس بل يحكى تقريره الاكتفاء ولو
علم الاكتفاء في اول الحول وجبا للجنس ولكن يجوز تأخير احتياطه والاستحقاق بزيادة النفقة بسبب غرض او نقصها كما صرح به شيخنا
التميز في البيان وظاهر العلاقة في التذكرة حيث نسب اعتبار النسيان الكاملة الى علمائنا انه لا يكفى بالدخول في الثاني عشر كما في الزكوة وتقرر
التميز في الدروس وذكر غير واحد من اصحابنا ان المراد بالمؤنة ما ينفعه على نفسه وعياله الواجب النفقة وغيرهم كالصيف ومنها الهدية
والصلة الاخرى وما ياكله الظالم من قهر او جباية به اختيارا او حقوقا لا ذمته له بنذر او كفارة او مؤنة التزويج وما يشتر به لنفسه من دابة
ومملوك ونحو ذلك كل ذلك ينبغي ان يكون على ما يلتزم به عادة وان اسرف حسب عليه ما زاد دون قدر حسب له ما انقص وما ذكره نور الله
بقدر ما قلناه لا بعد منه فان هو المبدأ ومن هذا اللفظ بالنظر الى العادة الجارية والظرفية التي عليها الناس في جميع الاعصار والامصار وظاهرهم
ان ما يثنى انما يثنى من ربح عامه وبصره كغيره فلو استقر الوجوب في مال بغير الحول لم يثنى ما تجوز من الملوون ولا يعتبر الحول في
كل تكسب بل بمبدأ الحول من غير الشرع والتكسب بانواعه فانما الحول حصر ما يفي عنك ولو ملك قبل الحول ما يزيد على المؤنة دفعه او
خفي في النسيان والتأخير كما ذكرنا ولا ان ظواهر بعض الاخبار مثل قوله في ان الحياط ليعيط ثوبا بجنه روايتنا منه دانور بما يثا
ما ذكرناه ولكن الظاهر ان هذا الجنس يجوز ليس على اطلاقه بل يجب تفصيله باخبار استثناء المؤنة المتكاثرة كما عرفت ولو كان له مال لا يضر
فيه فلو احتساب المؤنة منه او من الربح المكتسب او بالنسيان منها او جبايتها الثانية واحوطها الاول وادخل في النسيان والاكساب ياد
فيتم مفسره لزيادة مما فاجبا للجنس فيها بخلاف ما لو زاد في نسيان السوقيه من غير زيادة فيه وهو جليل ومنهم من اوجب في زيادة القيمة
انه ثا وكل يخفى ظهور الربح في امنه النسيان ام يحتاج الى البيع والانصاف وجهان ولعل الثاني هو الاقرب الى الشئ قال الشيخ في
المسائل الذي يؤخذ من الجبال وكذلك المراد من هذا الخبر والخان ابن ادريس وابن جرق وقطب الدين الكيكة في جملته من المتأخرين
نقل عن السيد المرتضى في اجوبة المسائل الناصية عدم الوجوب والظاهر هو القول المشهور بكون ذلك كسبا فيدخل تحت الاخبار
الدالة على وجوب الجنس في المكاسب كرواية محمد بن الحسن الا في الصدقة الدالة على ان الجنس على جميع ما يستفيد الرجل من قليل وكثير
من جميع الضرب بخلافها انما تقدم اخرج كسبا على ما نقله عن الاجماع وبان الاكساب لا يثنى في الاكساب في المسائل وغيرها فانها

يكون علمنا لك وقد علمنا ان العلم القدر دون المال وبالعكس اذا انحصرت ما عبودة عدم معلومية القدر والمالك قالوا فلو علمنا مالنا لوجب هود فمنا علمنا لك وهذا لا يري فيه ولا اشكال فيمنع من هود من قبل ان يري في الذي يجب دفع حصته له متى اراد وما اذا علم القدر دون المال فعقلنا هنا بوجوب الصلوة مع الياس من المال سواء كان بقدر المحسن او زيدا وانقص واختر في المدارك وقيل بوجوب اخراج المحسن من الصدقة الزائدة في صوت الزيادة والظاهر ان مستند القول الاول هو الاخبار الدالة على ان الصدقة بالمال لا يجوز للمالك من اجل ذلك اخرجوا هذه الصوت من عموم الموضوع المنقولة ولما كان يقولون ان مورد تلك الاخبار الدالة على الصدقة انما هو المال المميز في حد ذاته لما لك مفقود فخرجوا هذا المال المشترك به مع كونه لا دليل عليه قياس مع الفارق لانه لا يخفى ان الاشتراك في هذا المال سار في كل درهم درهم وخرج من غير هذا القدر المعلوم لا المال المحموم مع كون الفكرة شائعة في اجزاء كما انها شائعة في اجزاء الباقية لا يوجب استحقاق المال المحموم لانه ان يصدق به عن هذا القدر لا يثمة لا يثمة في الاشتراك باق مثله قبل الغزل فان قيل ان متى كان المال مشترك بين شريكين فان لها قسمة فيزول الاشتراك بالقيمة وتبين حصته كل منهما من الاخر قلنا انما نحن في الصوت المذكور في الاشتراك من حيث حصول الرضا من الطرفين فلو ما يتحقق عدما في مال شريك بما يتحقق لآخر حصته كما خرج به الاحتياط في قوة الصلح بل صلح موجب لغير حصته كل منهما للاخر وهذا غير ممكن فيما نحن فيه فقياس عدما على الاخر قياس مع الفارق كما لا يخفى واما القول الاخر وهو اخراج المحسن من الصدقة بالزيادة في الزيادة فغيره في سابقه بالنسبة الى الصدقة بالزيادة في الصوت المذكور وبما ذكرنا يظهر ان الاظهر دخول هذه الصوت تحت اطلاق الاخبار المنقولة وان لا دليل على اخرجها واما اذا علم المال دون القدر فافهم قالوا الواجب هذه الصوت هو التخلص من بصلح ونحوه فان ابي قال في المدارك والاحتياط فيقضي وجوب دفع ما يحصل به يقين البرائة ويحتمل الاكتفاء بدفع ما يتيقن انتفاء عنه وعندنا في هذه الصوت توقف من حيث احتمال ما ذكره من وجوب التخلص من بصلح ونحوه ومن حيث اطلاق الاخبار المنقولة ولا يري ان الاحتياط فيما ذكره والاحتياط في التام ما ذكره في المدارك من دفع ما يحصل به يقين البرائة واما ما ذكره السيد السند في المدارك في الصوت المنفق عليها بينهم من ان المطابق الاصول وجوب عزل ما يتيقن انتفاء عنه والتفحص عن مال الكمال ان يحصل الياس من العلم به فيصدق به على الفقراء كما في غير من الاموال المجهولة للمالك الى اخره فغيره او لا ما عرفنا ان مورد تلك الاخبار انما هو المال المتميز في حد ذاته لانه كان مشتركا واصدا غير الاخر كما عرفنا وثانيا ان ما ذكره موجب لاجرا هذه النصوص راسا فانما صرحه الدلالة في وجوب اخراج المحسن حل الباقية بدل الاخر من ان يتيقن انتفاء شئ عنه ام لا بل التيقن البتة حاصل ولو جازا ليس مع انه يحكم بوجوب اخراج المحسن حل الباقية ولم يثبت الى هذا التيقن بالكتابة وطرحا مع ذكرها في الاصول وانفاق الاحتياط على القول بهما لا يجوز عليه ومسكوقا بحجة فان تحقق مورد تلك الاخبار غير موجود ففعل بكل منهما فيما ورد فيه ولا اشكال ولا منافاة في المقام الثاني في مضمون هذا الخبر بمقتضى الاحتياط من على ان مضمونه هو مضمون غير من المصادر التي تضمنتها الاية وظاهر جملته من تحقيقه من غير المتأخرين المناقشة في ذلك قال المحقق الكاشاني في الواقي بعد نقل خبر ارض الذي لا يثم خبر المحسن زيادة وجعل النفقة التي ورثها ما لها نفقة وهذا ان الخبر والذي قبلها لا دلالة في شئ منها على ان خبر المحسن المذكور هو المضمون المذكور في اية الخبر كما فهمت جماعة من اصحابنا بل يحتمل ان يكون المراد بالادعاء تصغير الزكاة على الذي اشترى من المسلمين واخراجها بالخيرين المصدق على الفقراء والمساكين ويكون التقليل بوضا الله بقر بالمحسن من المال لتبين هذا القدر المصدق في رضا الله والدليل على ذلك قوله في هذين الخبرين برواية الكوفة فلو ما ياتي في كتابنا لما يشترى بصدق بجزء ما لك فان الله جل اسمه رضى من الاشياء بالمحسن ما يراى مال له لحدول هذا كلامه عن مالك وظاهر ان المصدق لا يحل لبني هاشم واما قوله صلى الله عليه وآله اني يحب فلا دلالة فيه على ان هذا المحسن وشاير المال له ولا علم انما بقصه لغيره على اهله لانه اعرف بمواضعه ولذا اعطاه اياه حيث وجد اهله لانه في بطنه من شئنا التمهيد في البيان ان التردد في المسئلة حيث قال ظاهر الاحتياط ان مضمون هذا الخبر اهل المحسن وفي الرواية تصديق بجزء ما لك لان الله رضى من الاموال بالمحسن حين تؤذن بانه في مضمون الصدقات لان الصدقة الواجبة محرمه على مستحق الخبر انتهى اقول اما ما ذكره في الواقي من انه لا دلالة في الخبرين وكذلك الذي قبلهما اعلم ان مضمون الخبر المذكور في اية الخبر فغيره ان الاخبار المنقولة في المعدن والكنز والنفوس والادب والاعمال من هذا القبيل لم يميز في شئ منها لبيان المصنف وانما ذلك على ما ذكرت عليه هذه الاخبار من ان فيه المحسن فاذا يرد بهذا الوجه فما لا وجه له نعم ما ذكره من ولا يظهر وايرة السكون على خلاف ما ذكره مجيد كما اشار اليه شيخنا الشهيد ايضا واما ما تأويله فقول امير المؤمنين ع اني يحب فلا يخفى انه خلاف الظاهر في ظاهر من طلبه له هو كونه له ونحوه كونه من قبله بالاشماس ولا ياتي في ذلك رده على صاحبه لانه من قبله الصادق ع على مسهم بن عبد الملك حسن ما حل اليه من النفوس كما تقدم المؤذن بالتخليد وسيأتي في اخبار التخليد في محله انشاء الله ويكون هذا الخبر من جملتها ويؤيد قوله ع في صحيحه على من يميز ما بالمنقولة في عدما يجب فيه المحسن من الغنائم والفوائد قال ومثله مال يؤخذ ولا يبرح به صاحبه الا ان ما ذكره يصحح وجه تأويل الجمع بينه وبين خبر السكون ولعله ادرج وانما ما تضمنه صحيحه على من يميز ما وهو مخالف لما ذكرت عليه الاخبار الكثيرة من المصدق بما هذا شأنه عن صاحبه لانه يؤخذ منه المحسن في حال الباقية له وهذا من جملة المخالفات التي اوجبت التوقف في هذا الخبر لان الظاهر من رواية الخاصة التي قلنا ها حيث عدل الحلال المختلط بالحرام في جملة ما يجب فيه المحسن بالمعنى المعروف وان كان ذلك وظهورها في هذا المعنى لا يبرح به سيق المسئلة في قالب الاشكال واما ما يفهم من كلام المحقق في كونه من جملة شئنا التمهيد على تقدير كون هذا المحسن صدقة من انه يحرم على بني هاشم لانه صدقة واجبة فغيره ان المفهوم من الاخبار كما قلنا سابقا ان المحرم عليه من الصدقة واجبة كانتا ومستحقة انما هو الزكاة خاصة وبذلك صرح جملته من اخبارنا كما سلف بيان في الجمل في المسئلة لا يخفى من شوب الاشكال والاحتياط بعد اخراج هذا المحسن من صدقة الفقراء والسادة المخرج به عن العمدة على اطلاق الاحتياط واما ما ذكره الفاضلان المتقدمان فقد عرفنا ما فيه ففهمنا من خبرنا عن جعفر بن محمد عن النضر بن عبد الله قال خدمت ابا الحسن

في كل درهم درهم وخرج من غير هذا القدر المعلوم لا المال المحموم مع كون الفكرة شائعة في اجزاء كما انها شائعة في اجزاء الباقية لا يوجب استحقاق المال المحموم لانه ان يصدق به عن هذا القدر لا يثمة لا يثمة في الاشتراك باق مثله قبل الغزل فان قيل ان متى كان المال مشترك بين شريكين فان لها قسمة فيزول الاشتراك بالقيمة وتبين حصته كل منهما من الاخر قلنا انما نحن في الصوت المذكور في الاشتراك من حيث حصول الرضا من الطرفين فلو ما يتحقق عدما في مال شريك بما يتحقق لآخر حصته كما خرج به الاحتياط في قوة الصلح بل صلح موجب لغير حصته كل منهما للاخر وهذا غير ممكن فيما نحن فيه فقياس عدما على الاخر قياس مع الفارق كما لا يخفى واما القول الاخر وهو اخراج المحسن من الصدقة بالزيادة في الزيادة فغيره في سابقه بالنسبة الى الصدقة بالزيادة في الصوت المذكور وبما ذكرنا يظهر ان الاظهر دخول هذه الصوت تحت اطلاق الاخبار المنقولة وان لا دليل على اخرجها واما اذا علم المال دون القدر فافهم قالوا الواجب هذه الصوت هو التخلص من بصلح ونحوه فان ابي قال في المدارك والاحتياط فيقضي وجوب دفع ما يحصل به يقين البرائة ويحتمل الاكتفاء بدفع ما يتيقن انتفاء عنه وعندنا في هذه الصوت توقف من حيث احتمال ما ذكره من وجوب التخلص من بصلح ونحوه ومن حيث اطلاق الاخبار المنقولة ولا يري ان الاحتياط فيما ذكره والاحتياط في التام ما ذكره في المدارك من دفع ما يحصل به يقين البرائة واما ما ذكره السيد السند في المدارك في الصوت المنفق عليها بينهم من ان المطابق الاصول وجوب عزل ما يتيقن انتفاء عنه والتفحص عن مال الكمال ان يحصل الياس من العلم به فيصدق به على الفقراء كما في غير من الاموال المجهولة للمالك الى اخره فغيره او لا ما عرفنا ان مورد تلك الاخبار انما هو المال المتميز في حد ذاته لانه كان مشتركا واصدا غير الاخر كما عرفنا وثانيا ان ما ذكره موجب لاجرا هذه النصوص راسا فانما صرحه الدلالة في وجوب اخراج المحسن حل الباقية بدل الاخر من ان يتيقن انتفاء شئ عنه ام لا بل التيقن البتة حاصل ولو جازا ليس مع انه يحكم بوجوب اخراج المحسن حل الباقية ولم يثبت الى هذا التيقن بالكتابة وطرحا مع ذكرها في الاصول وانفاق الاحتياط على القول بهما لا يجوز عليه ومسكوقا بحجة فان تحقق مورد تلك الاخبار غير موجود ففعل بكل منهما فيما ورد فيه ولا اشكال ولا منافاة في المقام الثاني في مضمون هذا الخبر بمقتضى الاحتياط من على ان مضمونه هو مضمون غير من المصادر التي تضمنتها الاية وظاهر جملته من تحقيقه من غير المتأخرين المناقشة في ذلك قال المحقق الكاشاني في الواقي بعد نقل خبر ارض الذي لا يثم خبر المحسن زيادة وجعل النفقة التي ورثها ما لها نفقة وهذا ان الخبر والذي قبلها لا دلالة في شئ منها على ان خبر المحسن المذكور هو المضمون المذكور في اية الخبر كما فهمت جماعة من اصحابنا بل يحتمل ان يكون المراد بالادعاء تصغير الزكاة على الذي اشترى من المسلمين واخراجها بالخيرين المصدق على الفقراء والمساكين ويكون التقليل بوضا الله بقر بالمحسن من المال لتبين هذا القدر المصدق في رضا الله والدليل على ذلك قوله في هذين الخبرين برواية الكوفة فلو ما ياتي في كتابنا لما يشترى بصدق بجزء ما لك فان الله جل اسمه رضى من الاشياء بالمحسن ما يراى مال له لحدول هذا كلامه عن مالك وظاهر ان المصدق لا يحل لبني هاشم واما قوله صلى الله عليه وآله اني يحب فلا دلالة فيه على ان هذا المحسن وشاير المال له ولا علم انما بقصه لغيره على اهله لانه اعرف بمواضعه ولذا اعطاه اياه حيث وجد اهله لانه في بطنه من شئنا التمهيد في البيان ان التردد في المسئلة حيث قال ظاهر الاحتياط ان مضمون هذا الخبر اهل المحسن وفي الرواية تصديق بجزء ما لك لان الله رضى من الاموال بالمحسن حين تؤذن بانه في مضمون الصدقات لان الصدقة الواجبة محرمه على مستحق الخبر انتهى اقول اما ما ذكره في الواقي من انه لا دلالة في الخبرين وكذلك الذي قبلهما اعلم ان مضمون الخبر المذكور في اية الخبر فغيره ان الاخبار المنقولة في المعدن والكنز والنفوس والادب والاعمال من هذا القبيل لم يميز في شئ منها لبيان المصنف وانما ذلك على ما ذكرت عليه هذه الاخبار من ان فيه المحسن فاذا يرد بهذا الوجه فما لا وجه له نعم ما ذكره من ولا يظهر وايرة السكون على خلاف ما ذكره مجيد كما اشار اليه شيخنا الشهيد ايضا واما ما تأويله فقول امير المؤمنين ع اني يحب فلا يخفى انه خلاف الظاهر في ظاهر من طلبه له هو كونه له ونحوه كونه من قبله بالاشماس ولا ياتي في ذلك رده على صاحبه لانه من قبله الصادق ع على مسهم بن عبد الملك حسن ما حل اليه من النفوس كما تقدم المؤذن بالتخليد وسيأتي في اخبار التخليد في محله انشاء الله ويكون هذا الخبر من جملتها ويؤيد قوله ع في صحيحه على من يميز ما بالمنقولة في عدما يجب فيه المحسن من الغنائم والفوائد قال ومثله مال يؤخذ ولا يبرح به صاحبه الا ان ما ذكره يصحح وجه تأويل الجمع بينه وبين خبر السكون ولعله ادرج وانما ما تضمنه صحيحه على من يميز ما وهو مخالف لما ذكرت عليه الاخبار الكثيرة من المصدق بما هذا شأنه عن صاحبه لانه يؤخذ منه المحسن في حال الباقية له وهذا من جملة المخالفات التي اوجبت التوقف في هذا الخبر لان الظاهر من رواية الخاصة التي قلنا ها حيث عدل الحلال المختلط بالحرام في جملة ما يجب فيه المحسن بالمعنى المعروف وان كان ذلك وظهورها في هذا المعنى لا يبرح به سيق المسئلة في قالب الاشكال واما ما يفهم من كلام المحقق في كونه من جملة شئنا التمهيد على تقدير كون هذا المحسن صدقة من انه يحرم على بني هاشم لانه صدقة واجبة فغيره ان المفهوم من الاخبار كما قلنا سابقا ان المحرم عليه من الصدقة واجبة كانتا ومستحقة انما هو الزكاة خاصة وبذلك صرح جملته من اخبارنا كما سلف بيان في الجمل في المسئلة لا يخفى من شوب الاشكال والاحتياط بعد اخراج هذا المحسن من صدقة الفقراء والسادة المخرج به عن العمدة على اطلاق الاحتياط واما ما ذكره الفاضلان المتقدمان فقد عرفنا ما فيه ففهمنا من خبرنا عن جعفر بن محمد عن النضر بن عبد الله قال خدمت ابا الحسن

ما قلناه في حق القول ومنه ما ذكر بعضهم من ان الافتتاح بذكر اسم الله تعالى على حجة النبي والبرهان لان الاشياء كلها لله عز وجل ومنها ما ذكر بعض
ما هو ان حق الخبر ان يكون متفردا الى الله عز وجل لا غير ان قوله عز وجل والرسول ولذي القربى الى اخره من قبيل التخصيص بقدر التقدير بقضية لا هذه
الموجوب على غير ما قلناه ومنه ما ذكره وميكائيل والى هذا المعنى ذهب الفائلون منهم بان حسن القيمة مقصور الى اجتماع الادلة والبرهان
فمن شاء من هذه الاصناف وغيرهم وهو مذهب مالك وظاهر صاحب المدارك المتوقف في هذا المقام حيث نقل الخلاف في المسئلة واذلة القولين ولم
يرجح شيئا في البين والظاهر ان السبب في ذلك ضعف الاجناد المتقدمة باصطلاحهم مع اتفاق اصحاب الظاهر على العمل بها والرواية التي هي دليل
القول الثالث وان كانت صحيحة لكنها لما كانت مما اخرجوا عنها وتأولوها لم يحسن على المخالفة في القول بها فانما بعض النظر عن البرهان في المسئلة المتصلة
التي في المشهور بين اصحاب هوية السهام التنوع على المصادر التي عدلها سهم ذي القربى ويختص به الامام ع وان لم يسمهم بالرواية
وهو سهم رسول الله وسهم بالاصالة وهو سهم ذي القربى ونقل السيد المرتضى رضي عن بعض علمائنا ان سهم ذي القربى لا يختص بالامام بل يجمع قرابة الرسول
من بني هاشم ولقد قدس سره اثنان لنا البعض الى ابن الجنييد فانه قال على ما نقل عنه في الحج وهو مقوم على شدة اسمهم سهم الله على امره امام المسلمين
وسهم رسول الله واولا الناس به رحما وقرهم اليه نسباً وسهم ذي القربى لا فارب رسول الله من بني هاشم وفي المطلب بن عبد مناف كانوا من
بلدان اهل العدل دليل على الاول مسئلة ابن بكر ومسئلة احمد بن محمد ومسئلة حماد بن عيسى التي قدس سره في اول الاخبار المتقدمة وكذلك ما نقلناه
من رسالة الحكم والمثابة ونحوه ايضا ما نقلناه عن كتابا لهما لس قاضي العيون وامامنا استدلال به في المعبر على ذلك من ظاهر الرواية باعتبار ان قوله ذي
القربى لفظ غير فلا ينداول اكثر من الواحد فيصير الى الامام لان القول بان المرد واحد مع انه غير الامام منتهى بالاجماع ثم قال لا يقال اذا جاز
كما قال ابن السبيل لانه نقول ننزل اللفظ لموضوع الواحد على الجنس بماز وحقيقته اذ اذ الواحد فلا يعدل عن الحقيقة ولا يترك ذلك قوله
وابن السبيل لان اذ اذ الواحد هنا اخلال في اللفظ فليس هناك واحد متعين يمكن حمل اللفظ عليه فدلنا ودر عليه ان لفظ ذي القربى صالح للجنس
وغيره بل المبادر من في هذا المقام الجنس كما في قوله وان ذي القربى حقيقة وان الله يامر بالعدل والاحسان وايضا ذي القربى وغير ذلك من الايات الكثر
الكثيرة فيجب العمل عليها ان ثبتا المفقضي المدلول عنه قولنا والظاهر هو الرجوع في استدلالنا الى الروايات وكذا في الاستدلال بالاية الى
ما ورد من تفسيرها في الاخبار فان الروايات قد فسرت ذي القربى هنا بالامام كما تقدم فالحمل على الجنس كما ذكره المجتهد انه يجب العمل على الروايات
بما في المفقضي المدلول عنه من غير وجه عن ظاهر تلك الاخبار وروايتها بغيرها باعتبار الاستدلال على الثاني بظاهر الرواية بناء على ما تقدم في الجواب عن
استدلال صاحب المعبر بالاية وفيه ما عرفت واستدل ايضا على ذلك بصحة رجوع المتقدمة لقوله فيما تهميت الاربعة الخماسين ذي القربى
والنباي والمساكين وبناء السبيل والجواب عن ذلك ما عرفت من حمل الصيغة المذكورة على النقيض والايضا ان العامة لا يشنون للامام حصته
محصنة وانما يفسرون ذي القربى بجمع قرابته وهو يظهر من كنه ما اخرج اليه في المدارك من التعلق في استدلال على هذا القول بالدليلين المذكورين
واستدل على ذلك ايضا برواية زكريا بن مالا الجعفي انه سئل باعبد الله ع عن قول الله عز وجل واعلموا ان ما غفتم من شيء فان الله حسن للروح
ولذي القربى والنباي والمساكين وابن السبيل فقال اما حسن الله عز وجل فالرسول يعني في سبيل الله واما حسن الرسول فلا قادره وخبر وجه
القربى فيهم قرابة والنباي نبي اهل بيت فاجعل هذه الاربعة الاسم فيهم واما المساكين وبناء السبيل فقد عرفت ان الاكل الصدقة ولا يحملها
في المساكين وبناء السبيل قولنا نخرجها عليه هذه الرواية بعد ضعفها استدلالنا من ضعف الدلالة فان حمل ما اشدت عليه من الاحكام خلاف
ما قلناه من الاخبار وانفقت عليه كل علمائنا الا علام فتمها جعلهم الله عز وجل للرسول بان يصرف في سبيل الله الذي هو الجهاد وما هو
اقيم من ابواب البر وهو خلاف ما عليه اصحابنا وادلت عليه جملة الاخبار مما نزل به يفعل به ما يشاء ومنها الحكم بان حسن الرسول لا فاربه فانه
ان اريد حال الخيول فلا قابل به ولا دليل عليه بل الاجماع والخبر على خلافه وان اريد بكماله فلا قابل به ايضا مع دلالة الاخبار وايضا على خلافه
للافتتاح في كونه الامام ع وابن الجنييد فان خالف في سهم ذي القربى لانه له الف سهم في سهم الرسول والظاهر من قوله في عبارة المتقدمة في
سهم رسول الله صلى الله عليه وآله لاول الناس به رحما وقرهم اليه نسباً انه اريد بذلك الامام ع كما يشير اليه المقابلة بينهم ذي القربى وان اذ
عن بني هاشم ومنه ما جعلهم ذي القربى لجمع قرابته وان قال ابن الجنييد قد دل على كونه اصحابا ووردت به جملة اجنادنا وانما هو قول
مخالفيننا وبذلك يظهر ان الرواية المذكورة لا تصلح للاستدلال وحملها على النقيض ظاهر فان جميع ما تقدمت من الخلفات المذكورة هنا انما يطبق
على مذهب العامة واما قوله في ثمة الجزاء ما المساكين وبناء السبيل فيمنع من دخول المساكين وبناء السبيل فيما فرما يتوهم على
الناشئين ايضا فاردع دفع هذا الوهم بانهم وان دخلوا في عموم الفقهاء المذكورين لكن فاعرف ان الزكوة صفة عليا اهل البيت فلا
تدخلها كدولنا وبناء السبيل ايضا فلا يدخلهم من حصته من الحسن وعوض الزكوة التي حوت عليهم ومن اجل ذلك فرض لهم في هذه الآية حصته من الجنس
فقله في المساكين وبناء السبيل اما راجع الى الصدقة فتح فالمد بالمساكين وبناء السبيل من ذكر في آية الزكوة واصل المعنى ما قلناه واما
راجع الى حصته التي من الحسن بقرينة المقام وان لم تكن مذكورة في المقتضى فالمد بالمساكين وبناء السبيل من هاشميين ومرجع الاحتمالين
الى ما قلناه وبما قلناه وبما قررنا في المسائل المذكورين يظهر ان القول المشهور في كل منها هو الحق المتصور وان توقف صاحب المدارك
بذميلة الخلاف ذلك كما يطيه تقوية الدليل القول المخالف مما لا وجه له وقال في المدارك انما علم ان الآية الشريفة انما تضمنت ذكر مصرف
الغنائم حصرة الا ان اصحابنا قاطعون بتساوي الانواع في المصروف واستدل عليه في المعبر بان ذلك في نفسه فيدخل تحت عموم الآية
وتوجه عليه ما سبق من رجوع الاحكام من بعض الروايات اخصاص حسن الارباح بالامام ع ومقتضى رواية احمد بن محمد المتقدمة ان الحسن
من الانواع الخمسة يقيم على السبعة الاسهم لكننا ضعيفنا بالارسال في المسئلة فقيمة الاشكال والله تعالى اعلم بحقيقة الحال انتهى اقول

في قوله تعالى والرسول ولذي القربى الى اخره من قبيل التخصيص بقدر التقدير بقضية لا هذه

لا إشكال في هذا لما لم ينقل عن أحد من فقهاء النجس من أن ما ذكره في المعقب من جعل النجاسة
في الآية على ما مضى لا يتم حولا ولا يثبت عليه الأجناس وقد قلنا في كتابنا في رواية أحمد بن محمد التي ذكرها ومثلها من سائر الروايات وقد
نقضنا أن نجس من هذه الأنواع الخمسة يثبت على الأجناس التي في الآية ومثلها ما قد مضى من رواية الحكم والمثابة أما طهارة في هذه الأجناس
بضعف الأسناد فغيره أنه في غير موضع ما تقدم قد جعل بالأجناس التي تنفق الأصحاب على القول بها وحصل اتفاق الأصحاب على أنها الضعيفة
كما يتبادر في شرحنا لهذا الكتاب في غير موضع ولكنه قد سئل عن ما ليس له ولا يثبت عليه على ما كان من سائر الروايات على أحكام عديدة استند إليها
الأصحاب وعملوا بها ولا راقها ولا يثبتها فإشكال قد سئل عن ما ليس به من ضعف وقوة من حيث لا يخفى على من نظر بين الأجناس مسائل الأوثق
المعروف من مذهب الأصحاب أنه لا يجب استيعاب كل طائفة الطوائف الثلاثة بل الواجب أن يقتصروا على طائفة على واحد ما زالوا والوجه فيه أن المراد
من اليتامى والمساكين في الآية الشريفة الجنس كما في السبيل كما في آية الزكاة لا العموم أما المنع والاعتداد بالاستيعاب ولأن الخطاب للجميع فيجب أن يجمع
بجانب عليهم في دفعه إلى جميع المساكين بأن يعطى كل بعض بعضا ويدل عليه أيضا ما رواه ثقة الإسلام في الثاني في الصحيح عن أحمد بن محمد بن أبي نصر
عن أبي الحسن الرضا قال سئل عن قول الله عز وجل وأعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله حصة والرسول ولذي القربى واليتامى فقيل فما كان
منه فله هو فقال رسول الله صلى الله عليه وآله فهو للأمام ثم قيل له أفرأيت أن كان صنف من الأصناف أكثر وصنفا أقل ما يصنع به قال لا
إلى الإمام أبايت رسول الله صلى الله عليه وآله وكيف يصنع إنما كان يعطى على ما يرى وكذلك للأمام وقال شيخنا الشهيد في الدرر بعد أن نظر
في اعتبارهم الأصناف أما الأشخاص فيتم الحاضر ولا يجوز النقل إلى بلد آخر إلا مع عدم المستحق ومقتضى هذا الكلام وجوب التعميم في الحاضر
ورده من تأخر غير البعد شيئا في المسئلة الثانية ما فيه من إيد ببيان لهذه المسئلة الثانية المشتمل على الأصحاب جواز تخصيص المضاف
لذي الطوائف الثلاثة بواحد منها وظاهر الشيخ في المبطون المنع حيث قال والنجس إذا أخذ الإمام يثبت أن يثبت حصة إمام سيم الله
سهم لرسوله وسهم لذي القربى فهذه الثلاثة إمام القائم مقام النبي صلى الله عليه وآله يصير فيها سهم من بقية ونفقة عياله وما يلزمه من تحمل الأثقال
ومؤن غيره وسهم ليتامى إلى محمد وسهم للمساكين وسهم لبناء سبيلهم وليس لغيرهم من يتأثر الأصناف شيئا على حال وعلى الإمام أن يقسم هذه
السماح بينهم على قدر كفايتهم ومؤونتهم في السنة على الأثقال ولا يخص من يقامهم بذلك دون فريق بل يعطى جميعهم على ما ذكرناه من قدر كفايتهم
ويؤتون الذكر والأنتى فان فضل شيئا كان لخاصته وان نقص كان عليه ان يتم من حصة خاصة انتهى ونقل عن أبي الصلاح أنه قال يلزم من وجوب
عليه الجنس أخرج شرطه للأمام في الشطر الآخر للمساكين واليتامى وأما السبيل لكل صنف ثلث الشطر وظاهر من كلام الشيخ في وجوب التعميم
وعلم جواز تخصيص طائفة بذلك واستدل للقول المشهور بوجه آخر في بعض المنقاة حيث قال في هذا ذلك لا الله الإمام أبايت رسول
الله صلى الله عليه وآله وكيف يصنع إنما كان يعطى على ما يرى وكذلك للأمام وأجاب في المدارك بأنه يمكن المناقشة في الرواية بالظن في
السند باسنادها على أبي فضال وهما ظهريان مع أنها غير صحيحة وجواز التخصيص في غير أن المناقشة بالظن في السند إنما تجزئ بناء على نقل الرواية
من باب فانه كما ذكره وأما على رواية الحسين طائفة الثاني فانها صحيحة لا ردها هاهنا من الحديث عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر وأما اللاتين
الكلام فيها في المقامات شاء الله نعم واستدل للشيخ بظاهر الآية فإن اللوم للمالك والأخصاص والطف بالواو يقتضي التعميم في الحكم وأوجب
ذلك بأنها مسوقة لبيان المعركة كما في آية الزكاة فلا تدل على وجوب البسط قول والتحقق في هذا المقام ان يقال لا يثبتان عناق الشيخ فيلزم
واجبه في المعنى إلى رواية أحمد بن محمد وعاد بن عيسى المنقاة من قبل هي نقل لها من رواية موضحة أوجهها في قوله في ذلك أيضا الرواية التي
قلنا هاهنا من رواية الحكم والمثابة للسيد المرتضى رحمه الله ويقع التعارض بين الروايات المذكورة وبين صحة أحمد بن محمد بن أبي نصر المذكورة
في أن صححت في بعض نسخها من الصراحة من رواية أحمد بن محمد وعاد بن عيسى والظاهر من معانيها ما كان ظاهر الآية البسط على
الطوائف الثلاثة فإما سأل السائل لو كانت طائفة من هذه الطوائف الثلث كثيرة متعذرة والطائفة الأخرى واحد أو اثنين فهذا القول
ان يدل على أنه لا يفرق بينهما كما يدل على الأخرى ويشاوي بينهما كما هو الظاهر من الآية اجاب بما قد ذكرنا في الإمام وما يراه كما كان رسول الله صلى
الله عليه وآله يقسم بما يراه من المساواة ان يرى المصلحة فيها أو العدم والزيادة والنقصان بما يراه من الوجوه المرجحة وحكمنا على ما هو اقم
من أنه يجوز ان يخص بذلك التمسك الذي للطوائف الثلاثة واحد من طائفتها هو المدعى في المسئلة الأولى وطائفة من الطوائف الثلاثة
كما هو المدعى في المسئلة الثانية بعد غاية البعد عن ظاهرها بالتقريب الذي ذكرناه فالاستناد إليها في ذلك مشكل غاية الإشكال والخروج
عن ظاهر النص الذي شرنا إليه ما مع صراحة بعضنا وظاهرية بعضها مشكل وأما ما ذكر في الجواب عن احتجاج الشيخ بالآية من أنها مشتملة
المصنف كما في آية الزكاة ففيله أن ما ذكر الشيخ في بيان الاستدلال بالآية هو الظاهر الذي لا يتركوا المحل عما ذكر في حلال الظاهر فلا يصح
إليه الأدب ليدل والقياس على آية الزكاة ممنوع بأنه قد قام الدليل على من جاب على عدم البسط وبخصب الآية ولولا كان القول بالبسط
جيدا والدليل هنا فهو وجود بل ظاهر الروايات التي ذكرنا موافق لظاهر الآية ولا يخلو ما ذكر في من أن الآية تناسب بين
المعروف كما في آية الزكاة للزم جواز صفة النجس على أحد الأصناف الستة ولا يثبت بالكلية لأنهم لا يختلفون في أن النصف للأمام
عليه السلام وبذلك يظهر لصحة القول المشهور في كلا المسائلين وقوم ما قابلوه صفا قال في موافقة الاحتياط كما لا يخفى في الثالث
المشهور بين الأصحاب أن بني المطلب لا يعطون من النجس شيئا وقال الشيخ المصنف في الرسالة العنصرية أنهم يعطون واخوانهم بنو الجند على
ما نقل في الخ ونا ذكر الشيخ المصنف هاهنا مبني على ما تقدم في كتاب الزكاة من تحريم الزكاة على المطلب استنادا إلى رواية موقوفة زناد
عن أبي عبد الله أنه قال لو كان عدل ما احتجج هاهنا ولا مطلب إلى الصدقة ان الله جعل لهم في كتابه ما يرضونهم ولا يريها الله على غير الزكاة

وذكر في كتاب النجس

واستحقاق الجنس الا انه قد تقدم الجواب عما اذا كان المراد بالمطلب انما هو المنسوب الى عبد المطلب بالنسبة الى الخيرة الاخير من المركب كما هو القاعق عندهم
ثم انما يدل على الاختصاص بالطلب في قوله في صيغة جاد بن عيسى عن بعض اصحابه عن عبد الصالح قال ومن كان ثمانية من بني هاشم وابو من ياتون
فان الصفة تحمله وليس له من الجنس شي واليهما ايضا وهو لا الذي جعل الله لهم الجنس هم قرابة النبي وهم بنو عبد المطلب انفسهم الذكر والا نفي
منهم ليس منهم من اهل بيتان قرشي ولا من اهل بيت الحديث **الاول** بفتح المشهور بين الاصحاب ان الامام يقيم النصف الذي يخصه الطوائف
الثلاثة عليهم عول الكفاية مقتضا فان فضل كان له وان اعوز كان عليه ان يقيم من نصيبه في هذا الحكم بدارد ليس فقال لا يجوز له ان ياخذ فان قيل
ولا يجب عليه ان ياخذ فما نقص لم يدل على القول المشهور فلو قلنا من مرسل في الحديث محمد بن عيسى عن ابي جابر بن ابي ريس بوجوب ثلثة اذ كان تنحو
الاخصان يخصصهم ولا يجوز التسلط على مستحقهم من غير انهم لقوله لا يجوز مال المراد ان يوجب بنفس من الثاني ان الله جاز جعل الامام قسما والباقي
مطابقا واخذ الفاضل في ان الناقص لم يبق للتقدير فائدة الثالث ان الذي يجب الاتفاق عليهم محصورون وليس هؤلاء من الجملة فلو جئنا عليه
انما ما يحتاجون اليه لزمنا ان يوجب عليهم الاتفاق فزعموا انهم عليه ولا لزمنا ان يوجب في المعبر عن ذلك الوجوه باجوبة عن هذه فيها صاحب
المداولة ومن يتبعه من اذال الوقوف عليها فليكن جميع الائمة والتحقيق في الجواب الذي لا يدخله الشك ولا الاثبات ان يقال ما ذكره ابن ابي ريس
جيد بناء على انما لا يحصل وقواعد الحائفة لما عليه الاجار والمطابق لاجل وقاما من مثله بالاجابة المقتضين بعمد الاصحاب في جملة
الوقفا كما لا بد وان لا يخفى علينا ان المفهوم منها هو انه حال وجود الامام ما ينبغي ايضا للمجموع الجنس اليه وجوبا او استحبابا او امانا الواجب عليه
في جازا فمخرج من كل من يوجب البحث عنه كبريا اشهر الخدم في ذلك النوع من سواء اذرب في حقهم فانه المرجع في جميع الاحكام والامور في كل حال وروى
ان ان المفهوم من اجارهم انه اذ يوجب عليه بحد وصوله اليه بما دللت عليه واثباتا جاد بن عيسى في الحديث من ان الله واخذ الزايد وتمام الناقص
كما صرح به الاصحاب عنهما بالاصحاب الجنس به كمالا كما ستأتيك اخبارا واثباتا الله لم يكتفوا في الفاع ولا يفتد في جواز الثبوت له حسبها اذ اوصا
وام من الحكم في العباد فان ارض وما فيها كله لم تستأينك الله ثم الاخبار في المقام وقد تقدمت رواية اخرى في هذا الطريق الا ان الحكم
ان يعلما في بيتا لال رجل واحد انه لا يفعل الا بما امر الله عز وجل في الجملة فانه متى ثبت عندنا اخبارا المتفق عليها بين الاصحاب من افعال
وجوب قبوله وحمل على الحق الوارد من الملك المنفرد صاير ائمة من مخالفة ذلك لظاهر القرآن كما هو اقوى مستند الحكم في هذا المكان فغير انهم
قد اتفقوا على تخصيص احكام القرآن في غير مقام بالاجابة الشافعية عنهم وبذلك يظهر ان القول المشهور ليس على اطلاقه كما يدعون من ان
معهما الجنس دائما في هذه الكيفية بل ربما لم يقع قال المحقق في المعبر عنها ونعم ما قال في الجواب عن المعنى في الرواية المشار اليها بضعف الاستا
ن في ما سوتة والذي ينبغي العقل باسما فاعلموا بالاصحاب واقوى من الفضل والعلية من اية السلام وما ذكر من كون الامام ياخذ ما ضل في يتم
ما هو وروايتنا من النقل من الحاضر ومن المنكر لم يقلح ان الرواية الموافقة لغوهم فانما علم مذهبنا بحقيقة واقعة وان كان الناطق عنه
والله وروايتنا العلم الناطق عنه بالاصحاب ان علمنا نقل المتأخرين له وليس كما اسند عن مجهول لا يعلم نسبة الى صاحب المقاتلة ولو قال انسان لا علم له
بالاشية في العلم المذهب الشافعي الفقه لا نزل من قبل سندا كان محتاجا وكذا مذهب كل البيت ينبغي ان يوجب كما يوجب شيعة ثم سواء
او ساند سندا لم ينقل عنهم ما يعارضه ولا ردة الفضل عنهم انتهى وجب الى جمل الاخبار الضعيفة السند بانفاق لا يصح نقل العلم بها
عندنا لئلا نضل الحق لا ريب فيه ولا في الاعتماد انما هو على اتفاق الاصحاب على الحكم المذكور ولا شك ان مذهب كل امام وصاحب مقام
انما يعلم بنقل ابتاعه ومقلدين شيعة المشهورين بمناقبهم والاشياء عندهم والاشياء في المعبر عن اصحاب المذهب الا بغير ضوم
ان جمل هذه المسئلة من ذلك قبل لا يخفى من اشكال في الجمع المصنفنا ما لا فائدة له وهو المفهوم من الاخبار التي عليها الاتفاق في الاخبار
والصدار الحاشية الظاهرة لا خلاف في ان ابن السبيل هنا تقدم في كتاب الزكوة لا يشترط فيه الفقر بل المعبر عنه في بلاد التيم كان كان
غنيا فبل انما الخلق في التيم وهو الذي لا باب لتفصيل اعتبار الفقير والظاهر هو المشهور واحتجوا عليه بان لا يخرج من ملة من يخص
بكل الحاشية كالزكوة ولان الطفل لو كان ذكرا ذمما لم يشتر شيئا فاذا كان ذكرا كان اكل الحاشية اذ وجود المال لا يفرق من وجود ارب
وقيل بعدم اعتبار الفقر وهو قول الشيخ في المبطلين ابن ابي ريس عن ابي جابر عن ابي ريس عن ابي جابر عن ابي ريس عن ابي ريس عن ابي ريس
القول المشهور لا ما ذكر من التعليل فانه وان كان من حيث الاعتبار لا يخفى من قوة الامة لا يصلح لنا سبب حكم شرعي بل لظاهر صيغة جاد بن
عيسى عن بعض اصحابه بالمنفعة من حيث قال في اخرها طين في مال الجنس زكوة لان فقراء الناس جعلوا في اموال الناس على ثمانية اسكنهم
فلم يبق منهم احد وجعل لفقر قرابة الرسول نصف الجنس فاعطاهم به من صدقات الناس فلم يبق فقير من فقراء الناس لم يبق فقير من فقراء فقيرة
رسول الله صلى الله عليه واله الا قد استغنى فلا فقر في ذلك لم يبق على مال النبي والوالي زكوة لانه لم يبق فقير محتاج الحديث وما ذكره مما
قصدنا فلهذا ينبغي توجيهنا للنص بل هو غير النحل المذكور اذ ان من حيث علم السناد الى الامام لا يصلح ان يكون مسندا في
الاحكام وانما ما ذكر في حجة القول الثاني من انه لو اعتبر الفقير لم يكن قسما بواحدة فبما هو اسكنهم اندر اجرة في المساكين
لمزيد التاكيد مثل الامر بالمحافظة على الصلوات والصلوات الوطية مع اندراجها في الصلوات المذكورة قبلنا لئلا يتفرع الظاهر من خلافه فانه
لا يجوز نقل الجنس مع وجود المتحقق والكلام هنا جار على ما تقدم في نقل الزكوة بلا اشكال لان الجميع من باب واحد فلا حاجة الى التويل في التفسير
وقد تقدم تحقيق الكلام في المقام في كتاب الزكوة **التاسعة** المشهورة بين الاصحاب ان يخصص في الطوائف الثلاثة اموال التام في المساكين وابن
السبيل الاثنان الى عبد المطلب بن النبي صلى الله عليه واله وعليه تدل الاخبار المتكاثرة ومنها ما تقدم في اول الفصل من المراسيل الثالث
المقدمة في الرواية المنفردة من رسالة المحكم والمثابة ومثل ذلك ايضا ما رواه في بيت بسند عن سليمان بن عيسى الحلبي عن امير المؤمنين

[illegible]

فمن احكم من القسطنطينية

[illegible]

بما ذكر من الأدلة يبطل ما يترتب عليها على أن هذا الكلام خلاف المهور من طريقتين غير مقام بل طريقتين جلتا العلماء الأول عدم فانه متى تزوج أحد
الذاتين ولا سيما بمثلها من الفاعلتين المنصوصتين فانهم يميون بالدليل المرجوح ويخرجون كما صحت به النصوص من أن ما خالف
القرآن يضرب به عرض الحائط وما وافق العامة يرمى وليت شعري أي حكم من الأحكام سلم من اختلاف الأخبار معانهم في مقام الترجيح لا
الخبرين يفنون به ويصون الآخر ولا سيما ما نحن فيه لما عرفت من الأدلة الظاهرة والبراهين الباهرة كذا واستنتج المعضلة بنحو اللغة العامة
في الجملة فكلامه قد ستره وقطره لا يعرف بجملة وجهها فكانت تتبع في ذلك شجرة العلومة التي هي سليمان بن عبد الله الطبري قد ستره فانه كان
يرجح مذهب السيد المرتضى في هذه المسئلة ولكن يمنع المنصب بالأم من الجنس الزكوة احتياطا والظاهر أنه جرى عليها جرى عليه وظاهر
صاحب المداواة في التوقف في أصل المسئلة وكذا ظاهر المولى الفاضل الخراساني في الأخير ولعمري أن من ستره يريد تطهيره ذكرناه وأما
زائد فكم فينا سطرنا لا يخفى عليه حجة ما اخبرناه ولا رجحان ما رجحناه وإن خلدت من خالف في هذه المسئلة أو توقف أو تأناثا عن علمه
إعطاء النامل حقه في أدلة المسئلة والمذنبين فيها ولم أقف على من أحاط بها ذكرناه من الأدلة والأخبار الواردة في هذا المضمار وبالجمل فاحكم
عندنا بيننا أوضح وأصح والصحيح واضح فأن قيل أنه قد روي الصدوق في الفقيه عن ثعلبة بن ميمون عن عبد الله بن هلال عن أبي عبد الله بن
قال سألته عن رجل تزوج ولدا لزوج فقال لا بأس بما يتكبر محاذة العاد وبما الولد للصلب بما المرأة والحديث وهذا بظاهره
لما ذكرتم سابقا من جواز انساب الولد لجدته لأنه بالنسب ومؤيد لما ذكرتم الحكم من أنه لا ينبغي إلا أبه الذي بلا فصل وقد
روى الصدوق في كتابه عن الأجداد في باب علم محمد بن سنان التي نقلها عن الرضا قال وعلة تحليل مال الولد لوالده
أنه ولد لولد لأن الولد موهوب للوالد في قول الله عز وجل يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور مع أن المأخوذ بمؤنة
صغير وكبر أو المنسوب إليه كما لم يولد له لولد الله عز وجل وهو أفصح عند الله وقول النبي صلى الله عليه وآله إن الله مالك
لا يبذلنا شيء والتفريع ما تقدم فالجواب عما من الأول فأنك قد عرفت بما قدمناه من الأدلة والأخبار على أن الولد مخلوق من طين
الرجل والمرأة والقول بأن المرأة وعاء محض يعني ليس لها مدخل ولا شرك في خلق الولد مخالف لظاهر القرآن والسنة المنفق عليها على
كل ما كان يجب طهره بالأخبار المستفيض عنهم من أن ما خالف الكتاب والسنة يضرب به عرض الحائط ويؤكد ذلك موافقة الخبر للفتا
القاتلين بذلك كما عرفت ونحو هذا السبيل لا يعجز به ولا يقوم حجة وعلى هذا فيمكن جعل الخبر المذكور على التقية بالنسبة إلى هذه
العناق ويمكن أن يقال أيضا أن الغرض من ذلك هو بيان أن جازبا لأب أقوى من جازبا لعتك من ثمة أن الولد إنما يقبل لغيره كإهوى
الشايع الذي كثر في محله المعنص بالذية فيقال فلان ابن فلان ولا يقال ابن فلان ومنها أنه يلحق به في الإسلام وأنه يلحق به
في الفرض كما في الخبر الولد للفرض ويخوذ الحكم من النسب وغيره وهذا التقريب بعد أن التزم منه فكانها إنما هي منبذة الوعاء
لجرح فلا يقال له باعتبار كون أمه من الزنى أنه ابن زنا وإنما يقال ابن فلان لمريدا لتلافة هو الذي وجب الحاقه بالأب ونسبه
إليه ولما الجواب عن الثاني فانه لا يخفى ولا أنه لا قابل فيما أعلم من أصحابنا بظاهر هذا الكلام على إطلاقه من مال الولد للوالد مطلقا
وإن ذهب بعضهم في بعض الجزئيات إليه ودل عليه بعض الأخبار إلا أن الظاهر الأشهر هو التفرقة وثانيا أن ما ذكره عليه من
النسبة إلى الأب لا منافاة فيه لأنه هو الشايع الذي المستعمل في جميع الأعصا والأدوار ولا لا في غير ذلك على المنع من جواز النسبة
للاجد لأب كان أو أم بالنسب أيضا ومورد الذية وسبب نزولها إنما كان باعتبار الرد لما جرت عليه الجاهلية من أنهم إذا ابتوا
بنيهم واتخذوا ولدا حبلا وحكم الولد الحقيقي ولهذا عابوا على رسول الله صلى الله عليه وآله أنه تزوج من زينب زوجة زيد بن حارثة مع
أن ابنه إبراهيم حشانه من تبنائه صغير فكان يدهي زيد بن محمد فلهذا لا يرد عليهم فيما ذهبوا من يتوق المبتنى حقيقة وأمرهم بأن
يدهي بآبائه النسب وأنه هو الأصغر عند الله وبالجمل فانه على جواز أخذ الأب من مال ابنه بعينه ومنه يبطل ما أنتم موهوب
له قال لسان محي فينا يوهب له ويملكه بالهبة ومنها أنه يدهي به فيقال فلان فلان وهو الشايع المتعارف ومنها قوله من أنت ومالك
لأهلك ومن الظاهر أنها على تقريبية ومناسبة حكمية للتقريب إلى الأذهان كما في سائر العلل المذكورة في الكتاب المذكور **المطلب**
الثالث في حكم الجنين من الغيبة وهذه المسئلة من أمهات المسائل ومعصلا المشاكل وقد اضطربت فيها افهام الأعلام
وزلت فيها أقدام الأقدام وحضت فيها حجج اقوام واستعت حينها دافق التفرض الأبرام والسبب في ذلك كله اختلاف الأخبار
وتصادم الآثار الواردة عن السادة الأطهار صلوات الله وسلامه عليهم إناؤه الليل والنهار وهما أنا باسط فيها القول
إنشاء الله نعم بما لم يسبق إليه سابق في المقام والإمام حوله أحد من فقهاءنا الكرام مستوف لتفليما وقفت عليه من الأخبار والآثار
كاشفة عن وجوب تلك الأخبار إن لم غشاق الأشكال بما تجتمع به على وجه لا يتطرق إليه إنشاء الله نعم والاختلاف في قول وماتوا
إلا بالله عليه فوكلت وإليه أنيب أعلم أن الكلام في هذه المسئلة يقتضي بطلان مقامات ثلثة **المقام الأول** في نفل الأخبار
المتخلفة بالمسئلة وهي على أربعة أقسام **الأول** ما يدل على وجوب إخراج الجنين مطلقا في غيبة الإمام أو حضوره من
نوع كان من أنواع الجنين من الأدلة على ذلك الآية القرآنية وهي قوله عز وجل وأعلموا أن ما غفتم من شيء فإن الله عنه والرسول ولأنه
القرآن الآية وقد عرفت بما قدمناه في أول الكتاب دلاله جلية على أن الجنين على أن المراد بالغيبة في الآية ما هو أهم من غيبته وإدراج به صرح
أصحابنا في ذلك كما تقدم جميع ذلك في إنشاء المباحث السابقة ومنها ما رواه في التهذيب عن الريان بن الصلت قال كتب إلى
أبي محمد عليه السلام الذي يجب على يامولا في غلة رجل في أرض قطيعة وفي ثمن سبعة وجرم وضعت به من اجزئ هذه القطعة مكتوب يجب

عليك فيه الحسن ان شاء الله تعالى وما رواه في الصحيح عن علي بن مزيار في الصحيح قال قال ابو علي بن واشد قلت له امرتني بالقيام بامر الله واخذت حلقا على
مؤاليك فقال لي بعضهم كافي شي حتى حق فلم ادع اجمعه فقال يجب عليهم الحسن فقلت اي شي فقال في امتعتهم وضياعهم الحادي وما رواه الشيخ
في الصحيح عن محمد بن علي بن شجاع النيشابوري وهو مجهول انه سأل ابا الحسن الثالث عن رجل اصاب من ضيقته من الحظيرة ماء كثر ما يتركها فخذ
منه عشرة عشرة اكر او قد هبت من سبب عائق الضيقة ثلاثون كرا او تبقى في يد ستون كرا ما الذي يجب لك من ذلك وهل لأصحابه من ذلك
شي فوقع له منه الحسن ما يفضل عن مؤننه وما رواه الشيخ في باب في الموقوف عن عبد الله بن بكير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله في قوله الله عز وجل
واعلموا ان ما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل قال حسن الله عز وجل للأمام وحسن
الرسول للأمام وحسن ذي القربى لقربة الرسول للأمام واليتامى يتامى الرسول والمساكين منهم وابن السبيل منهم فلا يخرج منهم الى
غيرهم وما رواه في التهذيب في الصحيح عن احمد بن محمد بن عيسى عن بعض اصحابنا روى الحديث قال الحسن من حشر اشياء من الكوز والمعاد
والغوص والمغرم الذي يقابل عليه الى ان قال فاما الحسن فيقسم على شئ اسامهم الله وسهم للرسول وسهم لذوي القربى وسهم لليتامى
وسهم للمساكين وسهم لآباء السبيل فالذي لله فهو لسوا الله احق به فهو له والذي للرسول هو لذوي القربى والمجزة في زمانه والنصف
لليتامى والمساكين وآباء السبيل من الحسن الذي لا يحل له الصدقة ولا الزكوة عوضهم الله مكان ذلك بالحسن فويطعمهم على ذلك كذا
فان فضل شي فهو له وان نقص عنهم ولم يكفهم الله من عندك كذا فضل كذلك لغيره النقصان وما رواه الحسين في الصحيح عن حماد بن
عيسى عن بعض اصحابنا عن عبد الصالح بن الحسن الاول قال الحسن من حشر اشياء من الغنم والغوص ومن الكوز ومن المعاد
واللأمة الى ان قال ويقسم بينهم الحسن على شئ اسامهم الله وسهم للرسول وسهم لذوي القربى وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لآباء
السبيل منهم الله وسهم لسوا الله لا في الضر من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ودا في ذلك ثلث اسامهم الله وسهم مقسوم له من الله فلا يصيب
الحسن كذا ونصف الحسن الباقي بين كل بيت منهم ليتامى منهم ولهم ولهم لآباء السبيل ويقسم بينهم على الكفاف والعتق ما ييسرون
به واما ما رواه عليه ان يؤمنهم لا في ما فضل عنهم ولا ما جعل الله في الحسن ما حشر لهم دون مساكين الناس قبا لآباء السبيل عوضا لهم من
صدقات الناس لزيادتهم الله لهم لقربتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا امرهم من الله عن اسامهم الله وسهم مقسوم له من الله فلا يصيب
بعضهم به عن ان يمسهم في موضع ذلك المسكن وهو لآء الذين جعل الله لهم الحسن هم قرابة النبي وساق الحزب الى ان قال وليس مال الحسن
زكوة لان فقراء الناس جعلوا فيهم في اموال الناس على ثمانية اسهم فلم يبق منهم احدا يجعل الفقراء قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف الحسن فلانهم
به عن صدقات الناس وصدقات النعم ودون الامور فيهم فقراء الناس لم يبق فيهم من فقره فقرته الرسول مع الادوية استغنى ولا فقير
الحديث وما رواه الشيخ عن الحلبي عن ابي عبد الله في الرجل يكون من اصحابنا في لوائهم ويكون معهم فيصيب غنمة قال يؤدى حننا وتطيب
له وما رواه الحسين في الصحيح عن احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن محمد بن علي عن ابي الحسن قال سألته عما يخرج من البحر من اللؤلؤ و
الياقوت والزمرد ومن المعادن الذهب والفضة ما فيه قال اذا بلغ ثمنه ديار فضة الحنن وما رواه الصدوق في الصحيح عن البرقي
قال ما لنا بالحسن مما اخرج من المعدن من قليل وكثير هل فيه شيء قال ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكوة عشر دينار وما
رواه الكليني في الصحيح عن احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي قال كنت الى ابي الحسن جعفر الحسن اخصه ببل المؤنة او بعد المؤنة فكنت بعد
المؤنة وما رواه في كتابي عن ابراهيم بن محمد الهادي قال كنت الى ابي الحسن في منزله فزارنا ببلدنا فبنا اوجبه على بعض اصحابنا
نصف السدس بعد المؤنة وان لم يكن على من لم يقم ضيعته بمؤنة نصف السدس ولا غير ذلك واختلف من قبلنا في ذلك فقالوا يجب على ابي
الحسن بعد المؤنة مؤنة الضيعة وخارجها لا مؤنة الرجل وعياله فكنت بعد مؤنة مؤنة عياله ولا يخرج كسالحان وما رواه كذا
مرسلا قال في نوقعات الرضام الى ابراهيم بن محمد الهادي ان الحسن بعد المؤنة وما رواه في باب في الصحيح عن علي بن مزيار عن محمد بن الحسن
الاشعري قال كتب بعض اصحابنا الى ابي جعفر الثاني ع اخبرني عن الحسن الحسن اخصه ببل المؤنة او بعد المؤنة فكنت بعد
المؤنة وما رواه في كتابي عن ابراهيم بن محمد الهادي قال كنت الى ابي الحسن في منزله فزارنا ببلدنا فبنا اوجبه على بعض اصحابنا
نصف السدس بعد المؤنة وان لم يكن على من لم يقم ضيعته بمؤنة نصف السدس ولا غير ذلك واختلف من قبلنا في ذلك فقالوا يجب على ابي
الحسن بعد المؤنة مؤنة الضيعة وخارجها لا مؤنة الرجل وعياله فكنت بعد مؤنة مؤنة عياله ولا يخرج كسالحان وما رواه كذا
مرسلا قال في نوقعات الرضام الى ابراهيم بن محمد الهادي ان الحسن بعد المؤنة وما رواه في باب في الصحيح عن علي بن مزيار عن محمد بن الحسن
الاشعري قال كتب بعض اصحابنا الى ابي جعفر الثاني ع اخبرني عن الحسن الحسن اخصه ببل المؤنة او بعد المؤنة فكنت بعد
المؤنة وما رواه في كتابي عن ابراهيم بن محمد الهادي قال كنت الى ابي الحسن في منزله فزارنا ببلدنا فبنا اوجبه على بعض اصحابنا
نصف السدس بعد المؤنة وان لم يكن على من لم يقم ضيعته بمؤنة نصف السدس ولا غير ذلك واختلف من قبلنا في ذلك فقالوا يجب على ابي
الحسن بعد المؤنة مؤنة الضيعة وخارجها لا مؤنة الرجل وعياله فكنت بعد مؤنة مؤنة عياله ولا يخرج كسالحان وما رواه كذا

الضياع

[illegible]

فيلزمه فتحه يجب الاثبات اليه فوجب حفظه الى وقت اياه والتمس من ابياته الى اوجوبه من انقل الحق اليه ويحرم بذلك مجرى الزكاة التي لا يعدم عند
 حلولها مستحقها فلا يجب عند ذلك سقوطها ولا يحل التصرف فيها على حساب التصرف في الاملاك ويجب حفظها بالنفس والوصية الى من يقوم
 بايضا المالك مستحقها من اهل الزكاة من الاصناف وان ذهب داعيا الى ما ذكرناه في شرط الحنف الذي هو ما للصالح الامام من وجوب الشرط الاخر لثبوت
 التحديد واثباته وسبيلهم وما كسبهم على ما جاء في القرآن لم يعدمنا به الحق في ذلك بل كان على صواب وانما اختلفنا صحابا في هذا الباب لعدم ما يلجاء
 اليه من صريح اللفاظ وانما علم ذلك لموضع تعليل المحنة مع اقامة الدليل بمقتضى العقل في الامر من لزوم الاستئصال في خطر التصرف فيه وفي المثل
 الا باذن المالك وحفظ الوفاية لا يملكها ورد الحقوق انشأ وانما اطلنا بنقله بطول الدلالة او لا على ان الخلاف في هذه المسئلة متقدم بين
 متقدمي الصحابة قاتلنا لا شمالة على السبب في الاختلاف في العلم في اخوان وذهب اليه وصواب الله عليه (الشأن في القول بسقوطه كان نقله
 شيخنا المتقدم في حذر عبارته وهو مذهب سادة علماء ما نقله عنه في الحق وغيره قال بعد ان ذكر المنع من التصرف فيه من الحضور والابان من قبل
 هذا الزمان قد حلتوا بالانصراف منه كونا وفضادا لنا خاصة واخارا هذا القول الفاضل المولى محمد باقر الخراساني في الذخيرة وشيخنا المحدث الصالح
 الشيخ عبد الله بن صالح البحراني في تحقيقه نقل كلامهم مستندهم في اجار التحليل المنقولة من تحقيق الكلام منها في انشأته وهذا القول مشهور
 بين جلة من المعاصرين (الشأن في القول بلغة كما تقدم في عبارة شيخنا المصنف في كذا انقله الشيخ في النهاية استنادا الى الخبر المذكور في كلامهم
 الرال مع دفع الضم الى الاصناف الثلاثة ولما حقه في يودع كما تقدم من ثقة الثقة الى ان يصل اليه وقت طهون او يدفن وهو مذهب
 الشيخ في النهاية حيث قال قد سرت وما يستحقون من الاحكام في الكوز وغيره لعل الغيب فقد اختلف قول اصحابنا فيه وليس فيه نص من الآيات
 كواحد منهم قال قول لا يقتضيه الاحتياط لغيره انما هو في حال الاستئصال بحري ما يجرى ما يجرى من المناجاة والمناجاة قال قوم انما يجب حفظه ما دام الله
 حيا فاذا حضر الوفاة وقضى به الى من يتوكل به من اخوانه ليس له المصالح الا من اظهر ويوصى به حيا ويوصى به اليه الى ان يصل الى المصالح الا من قال
 قوم يجب دفعه لان الاخر يخرج كنوزا فلعند قيام الامام وقال قوم يجب ان يقسم الحنيفة في قسم فثلاثة للامام ثم يدفن ويودع من
 يوثق بامانة والثلاثة الاخر تفرق على مستحق من ايتام المحركين وما سبيلهم وهذا مما ينبغي ان يكون العمل عليه لان هذا الثلاثة انما
 مستحقها ظاهرا وان كان المتولى لتفريقه لغيره في ظاهره كما ان مستحق الزكاة ظاهرا وان كان المتولى لتفريقه لغيره في ظاهره ولا احد يقول
 في الزكاة انه لا يجوز تسليمها الى مستحقها اول ان انشأ استعمال الاحتياط وعمل على الاقوال المتقدمة ذكرها من الدفن والوصاية لم يكن ما ثبوتها
 فاما التصرف في حقها فنقل القول الاول فهو من الاحتياط والاول والجناب بحسب ما افادناه انشأ فيهم من معنى كل من يجوز القول الاول
 على كرامته وبمثل هذا الكلام صرح في المبسوط لا نمنع من الوصاية الاول وقال لا يجوز العمل عليه وقال في الوصية الاخر وعمل هذا يجب ان يكون العمل
 وان عمل عامل على واحد من القسمين الا ظاهرا من الدفن والوصاية لم يكن به بأس انشأ فيهم من معنى كل من وكذا كلام شيخنا المصنف في ان المسئلة المذكورة
 وما يجب العمل به فيما ذكر من الغيب غير مضمون والاحتياط الا فيهما متعددة فيوجد بكل ما كان اقرب الى الاحتياط من تلك الاحتمالات وتستمر
 الشك ما فيه وقد تقدم في كلام الشيخ المصنف ما اخذنا في الشيخ هذا الخامس كما بقى بالنسبة الى حصة الاصناف وعصرها عليهم
 واما حقه فيجب حفظه الى ان يصل اليه وهو مذهب في الصلاح وابن البراج وابن ردير واستحسن العلامة في المشي والخلاف في الحق وقيل
 ابو الصلاح في المنع من التصرف في ذلك فقال فان اخل المكلف بما يجب عليه من الحق لانقال كان غاصبا لغيره ومنه في العاقل الاخر
 الموجب من كل مسلم الى ظالم الى المحل فاجل العقاب لكونه غاصبا بالواجب عليه لا فضلا مستحق ولا خصه في ذلك بما ورد من الحديث فيمنع من ذلك
 فرض الحنف والافعال ثابت بنصر القرآن والاجماع من الامة وان اختلف في حقها في حقها ولا جاع المحل على ثبوتها وكيفية استحقاقها ووجه اليهم فيمنع
 اياه وعلج مؤديه ودم المحل به ولا يجوز الرجوع عن هذا المعلوم لما اذا اجابوا انشأ فيهم من معنى كل من وكذا كلام شيخنا المصنف في ان المسئلة المذكورة
 سادة واما جلة من اصحابنا والذين نقلوا ذلك في زمن الحضور فعلا من بنى الغيب ما صورته وولاه ان هذا القول بعيد من الصواب لصحيف
 الا ذلك المفاضة لغير القرآن والاجماع على تحريم التصرف في مال الغير بعد اذنه والقول بالدفن ايضاً القول بايضا الجمع الى من يوثق عند
 ادراك المسئلة لا يجمع من ضعف لما فيه من منع الحاشية من نهيهم مع شدة حاجتهم وكثرة فائتهم وقد بما يعرضون به من الحق والحق
 في ذلك فتمت الحنف فيمنع من الاحتياط لثبوتها في المساكين واثبات السبيل من التحديد في حقهم على حسب حاجتهم والاحتياط بالامام من يخط
 الى ان يظهر فيسلم اليه اما باذنه او بالايضا من ثقة الثقة الى ان يصل اليه وهل يجوز منعه في الحاجج من الذرية كما ذهب اليه
 جلة من علماء الاقرب ذلك لما ثبتنا تقدم من الاحاديث بالحق البصر للشيعة والحضورهم فترقبوا ولو قيل باحقنا منهم مع الحاجة
 حال غيبه الامام ولا نستغنا عنه واحياهم ولما سبق من ان حصصهم لو قسرت على حاجتهم كان على الامام من انعام من يثبت حاله
 فان وجوب هذا لما ظهروا يقتضي وجوبه ما لغيره فان الواجب من الحقوق لا يسطر من غير الحق خصوصا اذا كان الله تعالى
 انشأ فيهم من معنى كل من وكذا كلام شيخنا المصنف في ان المسئلة المذكورة فيمنع من الذرية الهاشمية وقد استقر في الحق كما
 تقدم في عبارته ونقله عن جلة من علماءنا وهو اختيار المحقق في الشرايع والشيخ في حاشيته على الكتاب وهو المشهور بين المتأخرين
 كما نقله شيخنا الشهيد الثاني في الروضة ونقل عن شيخنا الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني ان اخواننا فيهم وبوجه معلوم مما سبق في
 كلام المختلف وعلة المحقق في الشرايع بالتحليل الأخيرة كلام الحق وموجع هذا القول الى قسمين في الاصناف الا انهم قد خضعوا
 لقولهم حصة الامام بالفقيه النايب عنه كما سيأتي ذكره انشأ فيهم من معنى كل من وكذا كلام شيخنا المصنف في ان المسئلة المذكورة
 حصة فيجب ايضا لها مع الامكان والاحتياط الى الاصناف وهم بعد الاصل في علم حلة الاصناف بتابع للشيعة وهو خيرا

حكم الخس من الغيبة

الحمد للشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي في الوسائل (الشام من ما تقدم من صفة الأصناف عليهم ولما حصته من ضبط أحوال أبا حاتم
ثم ذلك لثبوت موطأ السيد السند في المدعى حيث قال والأصح ما يتعلق بالأمام من ذلك للأخبار الكثيرة الدالة عليه ثم
معنا من الأخبار التي في التحليل إلى أن قال وكيف كان فالمستفاد من الأخبار باحة حقوقهم من جميع ذلك والله أعلم انتهى وهو مذهب
المحدثين القاشان في المقاييس والعجب من شيخنا المحدث الشيخ عبد الله بن صالح الجبالي في كتاب منبته الجاهل بين أن تغلق مذهب فكل المذهب
الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي صفا يجمع على الأصناف الثلاثة وتجب عليها في جميع أحوال التحليل والاطراحها واستماع أهلها من الأخبار بين ولا يصح
أنما ذهب الشيخ لغيره بالآخر إلى ما ذكره كما سيأتي تحقيقه الله وأما مذهب المحدث الكاشان فهو ما ذكرناه لما توهم قدس سره من جعل ما ذكره
طريق التحليل قال في كتاب المقاييس بهذا الشأن إلى جلد من أقوال المسئلة أقول لا يخرج عندي سقوط ما يخص به التحليل من ذلك لثبوتهم ووجوب
منه منصوصا بما قبلنا من أهلنا الصالحين منه ثم قال ولو صرفنا التحليل إليهم لكان أحوط وأصح انتهى ومثله كلامه في الوافي أيضا حيث قال كلفه كماله
في زمن الحضور وأما في مثل هذا الزمان حيث لا يمكن الوصول إليهم فيستعطف حقهم وأما في زماننا الباقي لوجود مستحقها ومن صرفنا التحليل
إلى الأصناف الثلاثة فقد أحسن وأحاطوا العالم عند الله انتهى وهذا القول عندي هو الأقرب على تفصيل فيه كما سيأتي بيانه انتهى ثم قال
سبع كتابه الآخر في حصصهم بمواليه العارفين وهو منقول عن ابن خنزة قال في الصحيح عندنا أنه يقيم نصيبه بمواليه العارفين بحقه
من أصل الصلح والفقر والساد انتهى العاشر بتخصيص التحليل بحسب الأرباب فإنه للأمام دون سائر الأصناف وأما ما يذهب
إليه من هو مشهور بينهم وبين الأصناف وهو اختيار المحقق الشيخ حسن بن شيخنا الشهيد الثاني في كتاب منبته الجاهل حيث قال في دليل صحة الخبر
النصير المتقدم مما يندلج لقطعة لا يجمع قوة دلائله في التحليل على تحليل حق الإمام في خصوص النوع المعروف في كلام الأصحاب بالأرباب فإذا
انضم إلى الأخبار السابقة الدالة بمبوضها حقا على اختصاصهم بجهنم يعرف وجوب نصيبهم قدامنا إلى وجوب علم أخواجه بخصوصية
في حال الغيبة وتحققنا أن استصفا الملتزمين له ناش من قلة الفحص عن الأخبار ومعاينة الفاعلة بمسبوا النظر فيها انتهى وأشار بقوله
مبوضها حقا في المأذون في الجواب عن الأشكال الواردة في صحيحه على من يار كما قد مضى من قبله وأشار إلى ما فيه من سبائك ما فيه من
إيضاح لصحة انتساب الحادي عشر علم بأكثر شيئا بالتحليل حتى من المناكح والمساكن والمناجر التي جمهور الأصحاب على تحليلها بل ادعى الأجماع
على إباحة المناكح وهو مذهب ابن الجنييد فإنه قال في التحليل من لا يملك جبهة عندي فهو بمنزلة من وجبت عليه قومه بغير المحلل لأن التحليل إنما هو بما
يملك المحلل لا بما لا يملك وإنما إليه ولا يترقب فيه أهل الذين تناء الله لهم الثالث عشر فصار أخبار التحليل على جواز النظر
في المال الذي فيه الخس قبل إخراج الخس منه بان يظهر الخس في ذمته وهو مخارجه في الجلس قدس سره كما سيأتي نقل كلامه في كتابه في
الثالث عشر من صفة الأصناف عليهم والخص في حصصهم بين الذين والوصية على الوجه المتقدم وصلة الأصناف مع العوا
بإذن نائب الغيبة وهو الغيبة وهذا المذهب الشيخ الشهيد الدررسي ووجهه معلوم مما سبق في أقوال المتقدم الرابع عشر
صرف النظر في الأصناف الثلاثة وجوبا واستحبابا وحفظ نصيب الإمام إلى حين ظهوره أو وصية العلماء إلى من يتصرف حاصلا من أوصيا
كان جائزا وهو اختيار الشهيد في البيان ووجهه أيضا يظهر مما سبق للمقام الثالث في تحقيق القول في المسئلة وبما ناهي
المخار من هذه الأقوال لأن ما عدا ما خرج عن صمت الاعتدال فاقول الله لا يملك الله أن المشهور بين أصحابنا تحليل المناكح والمساكن
والمناجر في زمن الغيبة وفترتها المناكح بالجوارى التي تسمى من دار الحرب فانه يجوز شرؤها وطهها وإن كانت باجتماع الإمام أو إذا غفرت
من غير ذلك ولعنه ما مع الأذن قال في الدررسي ليس ذلك من باب تبخير التحليل بل تملك الحصة والجمع من الإمام انتهى وهو جليد
وفترتها بعضهم بمهر الزوجة وبن السراي من الربح فهو يرجع إلى المونة المستثناة من وجوب الخس الأرباب كما تقدم وظاهر الدررسي
استثناءهم من الزوجة من جميع ما يجب من الخس أقول وهو الأقرب إلى ظاهر الأخبار الدالة على التحليل للمحلل بطيب الولادة وتخصيصه بمهر الزوجة
لا بغيره بل وكذا في الجوارى التي لا تملك كما هو ظاهر الأخبار المشار إليها والعلامة في المنتهى نقل جامع علمائنا على إباحة المناكح حال طهور الإمام
وغيبته إلا أن الظاهر من كلام ابن الجنييد كما قد مضى من قبله عبارة وكذا ظاهر جواز إباحة الصلح المتقدم خلافاً لذلك أقول وما يندلج
عليه ما ذكره هنا من استثناء المناكح ظواهر جلية من الأخبار المتقدم في القسم الثالث المحلل فيها التحليل بطيب الولادة ودخول الزنا
على العامة وإن ولادهم ولأدركنا لعدم تحليلهم وخصوص رواية حديثه سالم بن مكرم وأما المساكن والمناجر فالحق في الصحيح ومن أغفر
عنه بالمناكح واختلف من تأخر عنه في المأذون منها ففيل أن المراد بالمساكن ما يختص بالإمام من الأرض ومن الأرباب بمغنازة لينتقل
من الأرباب مسكن فإذا وقع الحاجة ورجع الأول إلى الأفعال المباعدة في زمان الغيبة والثاني إلى المونة المستثناة من الأرباب فيلزم لا يبعد
أن يكون المراد بها من المساكن ما فيه الخس مطم وفترتها المناجر بما يشترى من الغيبة المأخوذة من أهل الحرب في حال الغيبة وإن كانت باسرها
أو بعضها للإمام وهو يرجع إلى الأفعال لأن الغيبة المأخوذة زمان الغيبة من الأفعال كما يأتي في التمهيد وضربها ابن دريس
بشر ومعلق الخس من لا يجزئ فلا يجب على المشتري إخراج الخس إلا أن يجزئ ويرجى وفترتها بعضهم بما يكتب من الأرض والأشجار
المختصة به وهذا يرجع إلى الأفعال ولا بأس بنقل الخس كغيره من الأموال قال شيخنا المفيد في المصنف عقيب ما روى من أحاديث الرضا
وعلم أن الله أن ما قدمته في ثنا ولا يجوز التصرف فيه إنما ورد في المناكح خاصة للعلّة التي سلف ذكرها في الآثار عن الأئمة
ع كطيب لآلة شيخهم ولم يرد في الأموال العامة آخره من المتقدم مما جاء في التشديد في الخس والاستبداد به فهو يختص بالأموال
وقد اختلف قوم من أصحابنا في ذلك عند الغيبة إلى آخر الكلام الذي تقدم نقله عن في أول المقام الثاني وظاهر قدس سره الجهر به

وهذا هو الأصل في كل ما يتعلق بالجن

الأخبار الواردة في التحليل والدلالة على عدم مجازة الأرواح على المناجى بين المغرورين من سبى الكفار مما هو لأمامهم كذا وبعضها وما هو منبذ للمناجى من
جميع ما يجب فيه الجن كما قد نادى به وذكرنا أنه الظاهر من الأخبار أن الأرواح لا تنصرف في الأموال بأنواع التصرفات وكلها موقوفة من سبى مقصود
قد استثنى المناجى خاصة وقال الشيخ في النهاية بعد أن صرح بالمنع من التصرف في حصته بمنزلة حال المحض وما حال الغيبة فقد رخصوا الشبهة
التصرف في حقوقهم مما يتعلق بالأخماس وغير ما لا بد لهم من المناجى والمناجى والمناجى فاما ما قلنا لك فلا يجوز التصرف فيه حاله لم يذكر اختلافنا
الذي قلنا نفل عنه في المقام الثاني ونحو ذلك كذا مر في باب قاتل جريحه ما قد مضى من الأخبار والدلالة على التحليل في المناجى من حيث التقليل من حيث
بطلب الولادة وما عدل ذلك فهو مطلق فاما ان يحمل على ذلك الأخبار الظاهرة المتقدمة بالمناجى او يحمل على الملازمة كما هو أحد القولين في المسئلة
وبذلك يظهر أنه ليس له ادعاء الشيخ ومن تبعه من تحليل الجن خصوص المناجى والمناجى بما يرجع إلى الأفعال فلا إشكال في التحليل لما سألنا في انشاء الله
لكنه خارج عن محل البحث كما لا يخفى لأنه قد مر وصاحب كتاب عوالي النساب المذكور مرسله من الصادق ع ما يدل على ذلك قال في حقه من الصلاة
عنه أنه لا يخلو صحابه فقال يا بن رسول الله ما حاله بعتكم فيما خصكم الله اذا غاب غائبكم واستشرق بكم فقال ع ما انصفناهم ان اخذناهم ولا
احيواهم ان فاقناهم بل بنى لهم المسكن اتقى عبادهم وبنى لهم المناجى لتقريب لادتهم وبنى لهم المناجى لذكور أموالهم وهو كما ترى صريح المدعى انظر
ذلك ما علم ان الذي يظهر من أخبار هذه المسئلة يقرب إلى كبر على التحليل وذهبي التحليل هو ان الظاهر من الآية والأخبار المتقدمة في
القسم الثالث هو نفل الجن كلاً إليهم بحال وجودهم والتمسك منهم او كلاً منهم وعدم التصرف فيهم بغير انهم يكون ذلك في وجه الوجوب والاحتياط
احتمال ان اقربها الأول ولا يجب عليه ما يفعلون فيه بعد ايصاله اليه الا ان المفهوم من أخبارهم أنهم ربما اباخوا به الناقل وحلوا به كل ما
هو مخرج حديث مع وهو حديث علياً الذي على احتمال فيهما انفقوا منه على الأصناف كما يدل عليه أخبارهم فيمنعهم من الجن منهم وبين الأصناف
وانهم يعطونهم منه قدرا الكفاية فان زاد فهو لهم وان نقص فهو عليهم وعلى ذلك يدل ظاهر الآية وأما في حال الغيبة فالظاهر عندى هو صرف
حصة الأصناف عليهم كما عليه جملة أصحابنا في ما مضى من نقل أقوالهم بل ما دل على ذلك من الآية والأخبار المتقدمة في القسم الأول
المؤكد بالأخبار المذكورة في القسم الثاني فيجب ايصالها إليهم لعدم المانع من ذلك وأما حقيقة فالظاهر من تحليل الشيعة للتوقيع عن صاحب الزمان
في المتقدم في أخبار القسم الثالث والاحتياط في صرفه في السارة المستحقين في الكلام في بعض أخبار القسم الثالث فانه ربما دل على التحليل من الجن
كله في زمن وجودهم وفيه يتم إلى يوم القيمة وهو مشكل جداً لما فاته لظاهر الآية والأخبار المتقدمة في القسم الأول والثاني بالأخبار القسم الثالث
ما بين صريحه وظاهره لا يخرج في ذلك بل يعتبر زمان وجودهم كما قلنا من كلامه في كتاب الفقه الروي والجزين المروي عنده في صحيح
بن هاشم المروي عن أبي بصير ع قال اجاب الشيخ محمد بن صالح البرقي قدس سره عن خبري محمد بن زيد الطبرقي المتقدم
حيث أنه من أخبار العمل بأخبار التحليل لهم ان الجن حقة عاقله الحيوانا باسمه والأفلاك فهو مع الأغراض من المناقشة في كون الجن كلاً
حقه مخرج عن محل البحث لان الفرض ان تلك الأجناس بحسب ظاهرها دالة على ان الجن مباح للشيعة مطعاً كما اخذ قدس سره وجميع اليه
وجع فلا يحتاج إلى حمله إلى الرجوع إلى الإمام ولا إلى استبدانه في مقتضى كلامه هذا انما يجب الرجوع إلى الإمام واستبدانه فان المصركان
مباحاً والأفلاك والامم لا اشكال فيهما كما اسلفنا وهذا هو الذي اخبرناه في صدر الكلام بالنسبة إلى وقت وجودهم من انما يجب ايصالها
اليهم واستبدانهم فيه ولكن خارج عن ظواهر تلك الأخبار والمشار إليها ان ظاهرها كما عرفت هو التحليل مطعاً إلى يوم القيمة من غير رجوع
إلى الإمام وان كان موقوفاً ومقتضى كلامه هنا ان التحليل مخصوص بما يتعلق بالامم امام بخصوصه في زمانه دون زمن غيره من
الائمة وانما في كل عصر يحتاج إلى الرجوع إلى امام ذلك العصر واستبدانه وهو خلاف ظاهر إطلاق تلك الأخبار التي استدل اليها من
ذكرنا يعلم انهم بطلان ما اجاب به المفاضل الخراساني في الذرية حيث انه من ذهب إلى القول بالتحليل مطعاً كما مضى في بيان حيث نقل حديث
محمد بن زيد المذكور وقال بهذا الحسن في السند ويمكن الجمع بينهما في أخبار السابفة بعد الأغراض من سند محمد بن زيد على الرجحان في الأفضلية
وحمل الأخبار الدالة على نفل الجن على أصل الجواز في الأبحاث وبان الترخيص والتحليل في امر الجن بيدهم ع فيجوز استثناء بعض الأفراد والاشياء
في بعض الزمان عن عموم التحليل والتخصيص لصحة دعوى ذلك وحكمه يقتضيه ذلك لا يقتضي انتفاء حكم التحليل ودلالة على أصل
استحقيته أولاً ان ما دللت عليه رواية الطبرقي المذكورة ليس خصوصاً فيما عدا ما ذكره من ضعف السند وتأويله طائفة ما ذكر
بل الدال على ذلك جملة من الأخبار كما عرفت في القسم الثاني منها الصحيح وغيره وثانياً ان ما ذكره من حمل الخبر على الرجحان والأفضلية وفي
الوجوب بياناً في لغة الخبر المذكور فان سياقه صريح او كما صرح به وجوب أداء الجن لقوله في الرواية التي بطريق الكليني ما يحمل هذا مخصوصاً
المؤدرة بالسنتكم وتوقع عنا حقاً جعله الله لنا لا يحمل أحد منكم في حرامات الجن لقوله في الرواية التي حلت في عدم التحليل وجوب
الأخراج البالغ من هذا الكلام ونظيره ما في حقه إبراهيم بن هاشم وقوله ليس اللهم الله يوم القيمة عن ذلك سؤال الأئمة في بيان
الترخيص والتحليل في امر الجن بيدهم ع آية فيه ما عرفت فقام ان مقتضى وجوب الرجوع إلى كل عصر إلى امامه واستبدانه فان اذن حجة
التحليل والأفلاك وهو خلاف ما استدل اليها من الدلالة على التحليل إلى يوم القيمة كما ذهب اليه على ان حجة على بن مهزيار لا خصوصاً
طائفة بخصوصية لغير هذا الحمل فيها وكذلك ما ذكره في كتاب الفقه السنوي بل هو عام لكل من وجب عليه الجن بان يوصد إليه أو لا
وكيله وبالجملة فان ما ذكره من الجواب عن هذه الأخبار لا يعرف له وجهاً بل هي صريحة الدلالة واضحة المقابلة في وجوب ايصال الجن اليهم
عليهم السلام وانما لا تحليل فيه ولا اباحة في ظاهر المرافعة لتلك الأخبار لا أنك قد عرفت ان البحث عن ذلك زمان وجودهم ع لا ثمرة
فالظاهر يحملون من يملكون بما يريدون ولا اعراض عنهم ولا تراخي معهم لما دللت عليه أخبار القسم الرابع من ان الارض وما خرج منها لهم ع

في حكمه من الغيبة

١

الواجب في كل وقت الرجوع الى امامه لان الثمرة فلا بد من الرجوع اليه وانما الخلاصة في زمن الغيبة والمراجع فيه الاصحاب الزمان بحل الله
والذي وصل للمعصية التي تقدمت في اخبار القسم الثالث رواه الصدوق في كتابه كمال الدين وتمام النعمة عن الحسن بن يعقوب المشتمل
على ان الحسن قد اجماع لشيئنا وقد جعلوا منه في كل وقت ظهوره والغيبة ولا تخفى والتوقيع الذي تقدم في اخبار القسم الثاني
برواية الصدوق في الكتاب المذكور من مساليل محمد بن جعفر الاسدي الدال بظاهره على الحرمة وعدم الاباحة وربما اوضح مظاهر كل منهما المناقاة للا
والتحقيق ان المناقاة انما الظاهر هو الحل بالتوقيع الذي هو العمل بالتوقيع الدال على التحليل المعصية بالسفاهة عن ابا نضر عليه السلام في ذلك
واما التوقيع الآخر فالظاهر منه على مخالفين واعلاء الدين لربهم في المنع والتمسك على من اكل أموالهم مستحلًا ويعترف فيها بغيره في مال الله
بيادى بظاهره ان هذا التصريح لا يثبت له الا لا يعرف له بحق بل يرد ذلك ساد لا كسائر أمواله والشيعة بما تقتضيه في الاذن منه في
مقتضى بان ذلك حق وتكون لما ابا نضر لم يصر فواضرا بالاذن منه والاباحة والمفرق واضح وقد وقع انشاؤه بذلك الى مخالفين في كثير من الاخبار
المنقولة مثل قول امير المؤمنين ع في صحيفة الفضلاء ملك الناس بطونهم وفروجهم لا يتم لم يؤدوا اليها حقنا الحلال ومثله خبر نظم ظاهر توقيع
التحليل في التحليل في مجموع الحسن فكن مقتضى الجمع بينه وبين الأدلة التي قد متنا بها من الآيات والروايات الدالة على ان النصف للخصم الثالث
تحتسب من التحليل بحقه وسياق الكلام قبل هذه المباح في أمواله والتجوز في التفسير باس واسع فعوله واما الحسن في واما احقنا من الحسن
وبمجموع الحسن ان اضمنا اليهم في جلة من الاخبار لان المراد باعتبار كون النصف لهم اصالة والنصف الآخر ولا يترفع فيجب رفع حصة
الاصناف اليهم لادلة المشار اليها في جلة من الموضوع على ان الحسن جعل الله لهم عوضا عن الزكوة التي حرمها عليهم فكيف يجوز ان
يكونوا المقتضى من العوض والموضوع في جلة من الاخبار لان المراد باعتبار كون النصف لهم اصالة والنصف الآخر ولا يترفع فيجب رفع حصة
عرفت ذلك فاعلم ان رواية عطف الكلام على الاقوال المتقدمة بيان حجة ما من ماسد ما رواه الحسن من كاسد ما فنقول ما القول الاول وهو
من الحسن كلام الوصية به الى ان يصل اليه في نفسه او لا انه لم يبق عليه دليل يركن اليه ولا يبرهان يعتد عليه وظاهره ان ابا نضر عليه السلام
بالاحتياط لا نزل لم يصر في شيء من الرجوع اليه والظاهر ان خلافا للاختلاف في حصة الاصناف لان مقتضى الادلة استحسانها في وجوب
ايضا اليها اليهم ولا مانع منه ولا حاد في عدم الامار بما يتوهم من ان نزل لغيره في أمواله اتموه وبحول على حاله وجوده فانا قد حكمنا بايصال
الجميع اليه كما تقدم اليه وامامه عدم وجوده فلا يجوز الخروج عن ظاهر تلك الأدلة على انه لم يصر في الزكوة واما حجة في فقيه في
مادل على ابا نضر من التوقيع الخارج عن صلح العطارين الله نعم غلبا بالنصر وثانيا ما في الايداع من التعريض بالمال للشافعية في مثل وقائنا
هذه التي قد صاغ فيها الكلام الحقيقي في غير ذلك وكان بنوا ذلك على اوقاتهم الملقوق بالعلماء الاتقياء التقيا بظنوا اقرب حرجه من ان زمانا
الغيب كل على ذلك المنوال ولم يكملوا بتسافل الحال وتسلب الاحوال بما يضيئ عن نشر الحال واما القول الثاني وهو اخذ الفاضل الخراساني
وشخصنا الحديث الصالح العراقي وجلة من الماخزين وهو القول بطله مطلقا فطلق بعد غايته البعد وخرجه في نفي ملخص كلامه الفاضل
المشار اليه حيث ان من بالغ في ضرورة هذا القول والاستدلال عليه بما ليس به حجة المية في شخص الحديث المشار اليه انما حاد من مفعول قال
الفاضل المذكور في كتاب الذخيرة بعد ان ادعى دلائل الاخبار المتقدمة في القسم الثالث على ابا نضر عليه السلام للشيعة ما ملخصه لكن ينبغي على
القول بمراسلات من ان التحليل مختص بالامام الذي يصدر منه الحكم ان لا مفعول تحليل غير ما حبا الحق فلا يلزم هجوم الحكم وجوابه ان ظاهر التحليل
لجسب الولادة المذكور في بعض الاخبار والتحريم بدوام الحكم في بعضها واسناد التحليل بصيغة الجمع في بعض يقتضي تحقوا التحليل منهم في جميعها
يكن في بنو تر اخبار بعضهم وقد اشار الى ذلك المحقق وغيره اقول في غير ذلك ما عرفنا نفا من ان الجمع اخبار التحليل معارضه بظاهر الآية واخبار
القسم الاول والثاني واخبار القسم الاول وان امكن منقيدها باخبار التحليل لان اخبار القسم الثاني منها ما هو صريح في وجوب
وقدم التحليل به كرواية محمد بن زيد الخبر وصحيفة ابراهيم بن هاشم وصحيفة علي بن محمد بن ربيعة كتاب الفقه الرضوي ومنها ما هو ظاهر
كتاب الاخبار وما تمسك به الفاضلان المذكوران من جلة روايتي الخبر وصحيفة ابراهيم بن هاشم على كون اولئك الطالبين للتحليل من الغيبة
بعد بل ظاهرا محض اما اول ذلك انه قد صرح في حكاية رواية محمد بن زيد الخبر في ان بعض موالى الحسين في الرواية الثانية بانهم يحضرون
المودة ومن المعلوم ان العاقبة لا يحضرون مودة ولا محبة ليتوجه عندهم ولا يكونون من مواليه وفي صحيفة ابراهيم بن هاشم ان كان ذلك
في الذي يتولى الوقف لهم لم يبق ومن المعلوم ان ذلك لا يكون من مخالفين واما ثانيا فان العاقبة لا يثبتون لهم حق في الحسن لا غير فكيف
يستأذونهم في ذلك واما ثالثا فان حقيقة علي بن محمد بن زيد لا يجري فيها ما ذكره من ابا نضر عليه السلام فيكون مواليه وشيعة فصرحوا في الجواب عليهم
من الحسن وان لم يرد عليهم فلو كان الحسن حلالا لبا كيف ينبغي ان يتقصير كيف يريد التحفيف عنهم بما صنع في ظاهر ذلك وكيف يامرهم
بنقل ذلك اليه او الى وكيله ونحو ذلك في كتاب الفقه الرضوي وان لم يقف عليه قبل ذلك ليطهره ما في قوله انه يكفي في ذلك اخبار بعضهم
ولو كان ما ذكره حقا من ان يكفي في التحليل مطر اخبار الصادق ع بان حلال كيف يعلم الجوازة بنقله اليه مضافا الى ما في الروايات من الدلائل
الصريحة على الوجوب وكيف يقول ابو الحسن الثالث في رواية محمد بن علي بن شجاع ان في من الحسن في رواية علي بن ابي رافع في كيلة امر في
بأنه حقل فاعلمت مواليك خفال في بعضهم ولا شيء في حقهم فلم اذكر ما اجبته فقال يجب عليهم الحسن ونحو ذلك من الروايات المتقدمة في
القسم الاول وثانيا ان ما استند اليه من تلك العبارات ففيه ان طيب الولادة يمكن قصره على المناكح هو المفق عليه وهو ظاهر
حشر سالم من بكرم وهي التي ورد فيها واما الحكم الى يوم القيمة والطلاق غيرهما من الاخبار بحمل عليها او تخصيص ذلك بحقوقهم بخلاف
يقضي في ذلك تحليل جميع الحسن وبالحكمة فان حيث دلت الآيات والاخبار المتقدمة في القسم الاول على وجوب الحسن اشراك بينهم

وبين الأصناف الثلاثة ودلت الأخبار التي في القسم الثاني على عدم التحليل منه وجوباً خارجياً في بعض وظائفه وأخرى على وجه لا يمكن تأويلها كما عرفت فلا بد من تخصيص أخبار التحليل بوجوه ظاهرة يجمع به مع تلك الأخبار ولا يمكن العمل بها على إطلاقها البتة ثم قال قد استسره وهذا أن النصف حق للأصناف الثلاثة فكيف ينزع التحليل بالنسبة إليه ثم أجاب بوجوب ما حصل الأول المنع من كون النصف ملكاً لهم مطلقاً يجوز أن يكون الأرباح مملوكة للأمام كما وكذا العادون والعوض والغنائم التي تؤخذ من غير أن الأمام إلى أن قال وثانيها أنه يجوز أن يكون اختصاص الأصناف بالنصف وما أكتسبهم لم يشترط بحصول الأمام لأصله لا بد لتقديره من دليل فان قلت ظاهر الآية اختصاص النصف بالأصناف وكذا مرفوعه أحمد بن محمد ومرويه حماد ودوايد بن يوسف قلنا أما الآية فظاهرها اختصاصها بالغنائم فلا يتم غير ذلك انتهى لا تشمل زمان الغنيمة بناء على أن الخطابان القرآنيان متوجهان إلى الحاضرين في زمن الخطاب والخطاب الحكم في غير الحاضر مستند إلى الإجماع وهو ما يتأتم مع النوافل في الشريعة وهو ممنوع في محل النصف فلا يتم من الآية حجة على حكم زمان الغنيمة سكتنا لكن لا بد من صحتها من ظاهرها أما بما يحمل على كونها بياناً للمعنى أو بالتحصيل جمعاً بينهما وبين الأخبار الدالة على الترخيص وأما الأخبار فمنع نصف سندها غير الدالة على تعلق النصف بالأصناف على وجه المالكية أو الاختصاص مطلقاً بل الدلالة على أن الأمام من أن يقسمه كذلك فيجوز أن يكون هذا واجبا على الأمام من غير أن يكون شيئاً من الجنس ملكاً لهم أو مختصاً بهم سكتنا لكننا ندل على ثبوت هذا الحكم في زمان حصول الأمام لا مطلقاً فيجوز اختلاف الحكم بحسب الأزمان سكتنا لكن لا بد من تخصيص فيها وجهها عن ظاهرها جمعاً بين الأدلة وبالحكمة لأخبارنا الباهرة واضحة فلا ينعى القول عنها بالأخبار المذكورة انتهى كلامه زيد منة أقول من أراد أن لا يربط ظاهر الآية على اختصاص الأصناف بالنصف وهو قد عرفت به بذلك في كلامه له سابق على هذا المقام حيث قال بعد أن نقل عن المحقق عدل الآية على بيان المعرف ما صورته وفيه نظر لأن محل الآية على أن المراد بيان مصادرها لا استحقاق عدول عن الظاهر من الآية بل الظاهر من الآية الملك أو الاختصاص والعدول عنه يحتاج إلى دليل ولو كان كذلك لا يقتضي جواز صرفه بالجنس كذا في أحد الأصناف الستة وهم لا يقولون به انتهى ومع فاذنهم إلى الآية الأخبار الدالة على تقبل الغنيمة فيها بما هو لهم من كل ما يغنيهم الإنسان ويفيد تحصيل الأرباح يومئذ يوم كما قلنا ذكر في أول الكتاب دخل فيها جميع ما ذكر من الأرباح والعوض ونحوها وستطعم ما ذكر في الوجه الأول ويدل على ذلك مرفوعاً مرفوعاً أحمد بن محمد المنقلبة في أخبار القسم الأول لقوله بعد ما ذكرنا ما فيه الجنس من الأنواع المذكورة وأما الجنس فيقسم على ستة أسهم إلى آخره ومثلاً مرسلاً حماد بن عيسى المذكورة ثم فانهما صرحا بأن يكون النصف للأصناف الثلاثة من جميع ما فيه الجنس لا من غنيمة واحدة بالخصوص كما زعمه وما نحتاج إلى دليل على ما اتعاه من إضافة مجموع الجنس إليهم في بعض الأخبار وتصرفهم بالعفو وعطائهم كماله لبعض الناس فقد قلنا الجواب عنه وثانياً أن ما ذكر من أن يجوز أن يكون اختصاص الأصناف بالنصف مشروطاً بحصول الأمام تقتضي ظاهراً مخالفاً لصريح الأدلة كتاباً وسنة فافهم في ذلك فافهم في اختصاص الأصناف بالملك كما عرفت به فيما قلنا من كلامه ومقتضى ذلك العموم لمحال وجوده وبعبارة والتخصيص بمحال وجوده متوقف على الدليل فنقول لا بد لتقديره من دليل قلب المسئلة بل لا بد لإثباته من دليل يؤيد ما قلنا بأصح تأييد الروايات الدالة على أن الجنس هو من لهم عن الزكاة التي حرمتها الله عليهم ولا ريب أن تحرير الزكاة عليهم غير مختص بوجود الأمام حتى يكون اختصاصهم بالجنس مخصوصاً بوجود الأمام ثم وثالثاً أن ما ذكره بقوله قلنا ما الآية فظاهرها اختصاص الغنائم فلا يتم غيرهما مردود بما عرفت من أن الروايات المعتمدة قد دلت على تفسير الغنيمة في الآية بالمعنى الذي اتفاه له جميع ما فيه الجنس ومنها ما صحت على بن حمزة الطويلة وروايتهم مؤذن بن عبد الله كتاب الفقه الرضوي وغيرها ما تقدم وذاً بعد أن ما ذكره من أن ما ذكره من أن الآية لا تشمل زمان الغنيمة بناء على أن الخطابان القرآنيان متوجهان إلى الحاضرين في زمن الخطاب والخطاب الحكم في غير الحاضر مستند إلى الإجماع وهو ما يتأتم مع النوافل في الشريعة وهو ممنوع في محل النصف فلا يتم من الآية حجة على حكم زمان الغنيمة سكتنا لكن لا بد من صحتها من ظاهرها أما بما يحمل على كونها بياناً للمعنى أو بالتحصيل جمعاً بينهما وبين الأخبار الدالة على الترخيص وأما الأخبار فمنع نصف سندها غير الدالة على تعلق النصف بالأصناف على وجه المالكية أو الاختصاص مطلقاً بل الدلالة على أن الأمام من أن يقسمه كذلك فيجوز أن يكون هذا واجبا على الأمام من غير أن يكون شيئاً من الجنس ملكاً لهم أو مختصاً بهم سكتنا لكننا ندل على ثبوت هذا الحكم في زمان حصول الأمام لا مطلقاً فيجوز اختلاف الحكم بحسب الأزمان سكتنا لكن لا بد من تخصيص فيها وجهها عن ظاهرها جمعاً بين الأدلة وبالحكمة لأخبارنا الباهرة واضحة فلا ينعى القول عنها بالأخبار المذكورة انتهى كلامه زيد منة أقول من أراد أن لا يربط ظاهر الآية على اختصاص الأصناف بالنصف وهو قد عرفت به بذلك في كلامه له سابق على هذا المقام حيث قال بعد أن نقل عن المحقق عدل الآية على بيان المعرف ما صورته وفيه نظر لأن محل الآية على أن المراد بيان مصادرها لا استحقاق عدول عن الظاهر من الآية بل الظاهر من الآية الملك أو الاختصاص والعدول عنه يحتاج إلى دليل ولو كان كذلك لا يقتضي جواز صرفه بالجنس كذا في أحد الأصناف الستة وهم لا يقولون به انتهى ومع فاذنهم إلى الآية الأخبار الدالة على تقبل الغنيمة فيها بما هو لهم من كل ما يغنيهم الإنسان ويفيد تحصيل الأرباح يومئذ يوم كما قلنا ذكر في أول الكتاب دخل فيها جميع ما ذكر من الأرباح والعوض ونحوها وستطعم ما ذكر في الوجه الأول ويدل على ذلك مرفوعاً مرفوعاً أحمد بن محمد المنقلبة في أخبار القسم الأول لقوله بعد ما ذكرنا ما فيه الجنس من الأنواع المذكورة وأما الجنس فيقسم على ستة أسهم إلى آخره ومثلاً مرسلاً حماد بن عيسى المذكورة ثم فانهما صرحا بأن يكون النصف للأصناف الثلاثة من جميع ما فيه الجنس لا من غنيمة واحدة بالخصوص كما زعمه وما نحتاج إلى دليل على ما اتعاه من إضافة مجموع الجنس إليهم في بعض الأخبار وتصرفهم بالعفو وعطائهم كماله لبعض الناس فقد قلنا الجواب عنه وثانياً أن ما ذكر من أن يجوز أن يكون اختصاص الأصناف بالنصف مشروطاً بحصول الأمام تقتضي ظاهراً مخالفاً لصريح الأدلة كتاباً وسنة فافهم في ذلك فافهم في اختصاص الأصناف بالملك كما عرفت به فيما قلنا من كلامه ومقتضى ذلك العموم لمحال وجوده وبعبارة والتخصيص بمحال وجوده متوقف على الدليل فنقول لا بد لتقديره من دليل قلب المسئلة بل لا بد لإثباته من دليل يؤيد ما قلنا بأصح تأييد الروايات الدالة على أن الجنس هو من لهم عن الزكاة التي حرمتها الله عليهم ولا ريب أن تحرير الزكاة عليهم غير مختص بوجود الأمام حتى يكون اختصاصهم بالجنس مخصوصاً بوجود الأمام ثم وثالثاً أن ما ذكره بقوله قلنا ما الآية فظاهرها اختصاص الغنائم فلا يتم غيرهما مردود بما عرفت من أن الروايات المعتمدة قد دلت على تفسير الغنيمة في الآية بالمعنى الذي اتفاه له جميع ما فيه الجنس ومنها ما صحت على بن حمزة الطويلة وروايتهم مؤذن بن عبد الله كتاب الفقه الرضوي وغيرها ما تقدم وذاً بعد أن ما ذكره من أن ما ذكره من أن الآية لا تشمل زمان الغنيمة بناء على أن الخطابان القرآنيان متوجهان إلى الحاضرين في زمن الخطاب والخطاب الحكم في غير الحاضر مستند إلى الإجماع وهو ما يتأتم مع النوافل في الشريعة وهو ممنوع في محل النصف فلا يتم من الآية حجة على حكم زمان الغنيمة سكتنا لكن لا بد من صحتها من ظاهرها أما بما يحمل على كونها بياناً للمعنى أو بالتحصيل جمعاً بينهما وبين الأخبار الدالة على الترخيص وأما الأخبار فمنع نصف سندها غير الدالة على تعلق النصف بالأصناف على وجه المالكية أو الاختصاص مطلقاً بل الدلالة على أن الأمام من أن يقسمه كذلك فيجوز أن يكون هذا واجبا على الأمام من غير أن يكون شيئاً من الجنس ملكاً لهم أو مختصاً بهم سكتنا لكننا ندل على ثبوت هذا الحكم في زمان حصول الأمام لا مطلقاً فيجوز اختلاف الحكم بحسب الأزمان سكتنا لكن لا بد من تخصيص فيها وجهها عن ظاهرها جمعاً بين الأدلة وبالحكمة لأخبارنا الباهرة واضحة فلا ينعى القول عنها بالأخبار المذكورة انتهى كلامه زيد منة أقول من أراد أن لا يربط ظاهر الآية على اختصاص الأصناف بالنصف وهو قد عرفت به بذلك في كلامه له سابق على هذا المقام حيث قال بعد أن نقل عن المحقق عدل الآية على بيان المعرف ما صورته وفيه نظر لأن محل الآية على أن المراد بيان مصادرها لا استحقاق عدول عن الظاهر من الآية بل الظاهر من الآية الملك أو الاختصاص والعدول عنه يحتاج إلى دليل ولو كان كذلك لا يقتضي جواز صرفه بالجنس كذا في أحد الأصناف الستة وهم لا يقولون به انتهى ومع فاذنهم إلى الآية الأخبار الدالة على تقبل الغنيمة فيها بما هو لهم من كل ما يغنيهم الإنسان ويفيد تحصيل الأرباح يومئذ يوم كما قلنا ذكر في أول الكتاب دخل فيها جميع ما ذكر من الأرباح والعوض ونحوها وستطعم ما ذكر في الوجه الأول ويدل على ذلك مرفوعاً مرفوعاً أحمد بن محمد المنقلبة في أخبار القسم الأول لقوله بعد ما ذكرنا ما فيه الجنس من الأنواع المذكورة وأما الجنس فيقسم على ستة أسهم إلى آخره ومثلاً مرسلاً حماد بن عيسى المذكورة ثم فانهما صرحا بأن يكون النصف للأصناف الثلاثة من جميع ما فيه الجنس لا من غنيمة واحدة بالخصوص كما زعمه وما نحتاج إلى دليل على ما اتعاه من إضافة مجموع الجنس إليهم في بعض الأخبار وتصرفهم بالعفو وعطائهم كماله لبعض الناس فقد قلنا الجواب عنه وثانياً أن ما ذكر من أن يجوز أن يكون اختصاص الأصناف بالنصف مشروطاً بحصول الأمام تقتضي ظاهراً مخالفاً لصريح الأدلة كتاباً وسنة فافهم في ذلك فافهم في اختصاص الأصناف بالملك كما عرفت به فيما قلنا من كلامه ومقتضى ذلك العموم لمحال وجوده وبعبارة والتخصيص بمحال وجوده متوقف على الدليل فنقول لا بد لتقديره من دليل قلب المسئلة بل لا بد لإثباته من دليل يؤيد ما قلنا بأصح تأييد الروايات الدالة على أن الجنس هو من لهم عن الزكاة التي حرمتها الله عليهم ولا ريب أن تحرير الزكاة عليهم غير مختص بوجود الأمام حتى يكون اختصاصهم بالجنس مخصوصاً بوجود الأمام ثم وثالثاً أن ما ذكره بقوله قلنا ما الآية فظاهرها اختصاص الغنائم فلا يتم غيرهما مردود بما عرفت من أن الروايات المعتمدة قد دلت على تفسير الغنيمة في الآية بالمعنى الذي اتفاه له جميع ما فيه الجنس ومنها ما صحت على بن حمزة الطويلة وروايتهم مؤذن بن عبد الله كتاب الفقه الرضوي وغيرها ما تقدم وذاً بعد أن ما ذكره من أن ما ذكره من أن الآية لا تشمل زمان الغنيمة بناء على أن الخطابان القرآنيان متوجهان إلى الحاضرين في زمن الخطاب والخطاب الحكم في غير الحاضر مستند إلى الإجماع وهو ما يتأتم مع النوافل في الشريعة وهو ممنوع في محل النصف فلا يتم من الآية حجة على حكم زمان الغنيمة سكتنا لكن لا بد من صحتها من ظاهرها أما بما يحمل على كونها بياناً للمعنى أو بالتحصيل جمعاً بينهما وبين الأخبار الدالة على الترخيص وأما الأخبار فمنع نصف سندها غير الدالة على تعلق النصف بالأصناف على وجه المالكية أو الاختصاص مطلقاً بل الدلالة على أن الأمام من أن يقسمه كذلك فيجوز أن يكون هذا واجبا على الأمام من غير أن يكون شيئاً من الجنس ملكاً لهم أو مختصاً بهم سكتنا لكننا ندل على ثبوت هذا الحكم في زمان حصول الأمام لا مطلقاً فيجوز اختلاف الحكم بحسب الأزمان سكتنا لكن لا بد من تخصيص فيها وجهها عن ظاهرها جمعاً بين الأدلة وبالحكمة لأخبارنا الباهرة واضحة فلا ينعى القول عنها بالأخبار المذكورة انتهى كلامه زيد منة

العنكبوت الذي هو ضعف البتوت تضاهي ولكن هذه مادة اصحاب هذا الاصطلاح الذي هو الى الفساق اقرب منه الى الصالح اذا تاملت
الروايات الختلاف اجابوا عن هذا بضعف السند فاذا التفت الى الجاهل في الاستدلال لست اعرف عن مخالفه اصطلاحهم والخروج عن مقتضا
تلك الاخذ والواهيته كما ان ما ذكر من ان تلك الاخبار غير التي على التعلق بالضعف بالاصناف على حيلة الملكية او الاختصاص فيه
ان دلالة هذا على ذلك الظاهر ان ينكرها بين من ان ينشر ذلك مثل قوله في مرفوعه احمد بن محمد بعد ذكر الجرح وان يقسم ستره انما قال
والضعف له معنى الثمام والضعف للثمن والمساكين والبناء السبل من الجمل الذين لا تحمل لهم الصدقة ولا الزكوة عوضهم الله
مكان ذلك الجرح الحديث ولا يبيحان اللام هنا اما الملك والاختصاص كما هو القائل في النسخة المطبوعة في امثال هذا الكلام ويؤكد
ذكر النسخة من علم من الصدقة فانه يقتضي الظاهر والاستمرار فكيف يجوزون الموضع والمقوض ومثل قوله في صحيحه ابراهيم بن هاشم
المنقولة في القسم الثاني يثبت احدهم على اموال الجمل وقيامهم ومساكينهم وانباء سبيلهم في اخذ الحديث فاشي بان الظاهر من
هذه البشارة ولو صح المناقشة في ذلك بالنسبة الى الاصناف صح ايضا بالنسبة الى الامام كما لا يخفى على ذوي الافهام وفي مرسله
احمد بن عيسى بن خنيس قال ولا يعني الامام بضعف الجرح الباقين اهل بيته منهم لقيامهم ومساكينهم وانباء سبيلهم بقسمتهم
على الكتاب والستر لان قال في ما جعل الله هذا الجرح له خاصة دون مساكين الناس وانباء سبيلهم فوضا لهم عن صدقات الناس
لنشرها من الله لهم لقراءة من رسول الله صلى الله عليه واله وكرامته من الله لهم عن اوساخ الناس فجعل لهم خاصة من عند ما يعنيهم عن ان يجبر
في موضع الدلالة والمسكنة الى ان قال ايضا جعل الفقراء قرابة الرسول بضعف الجرح فاعلم ان صدقات الناس فلم يتبق فقر من فقر قرابة
الرسول في الاخذ استغنى فلا فخر الحديث واي دليل يرد بعد هذه الدلالة الصريحة الواضحة وثانيا ان قوله سلمنا لكننا تدل على ثبوت هذا
الحكم في زمان حضور الامام لا مظهر ظاهر الضعف بل البطون والظاهر ان كل من هذا المعنى على ما تقرر من ان مستند الاختصاص والملك
في تلك الاخبار انما هو من جهة ما دللت عليه من ان الامام يقسم كذلك وهو غلط بل موضع الاستدلال انما هو بسببه اليهم بلام الملك او
الاختصاص المؤكد بكونه عوضا لهم عن الصدقات وان جعل الله لهم خصمهم بدون الناس وان لم يتبق فقر في الناس بعد جعل الله سبحانه الزكوة
لنشرها في الجرح لقراءة الرسول وكيف يجمع هذا الاختصاص في زمان الحضور ما هذه الدفلة واضحة وليست بمر كثر لم يراجع هذا الجرح
اوليها لعل فيها بعض التحقيق والاعتبار على ان لا يقال ان يعكس عليه هذه الدعوى ان يقول ان مقتضى الدلالة الدالة على استحقاق الاصناف
من الالية والروايات هو العموم والاستمرار في جميع الاوقات ولا سيما رواية جواد المذكورة كما سمعت ومقتضى اخبار التحليل هو الاختصاص
في زمان وجودهم لمصلحة قد احتملنا بعضها فيما تقدم وما نبايهم الاستمرار في بعض قد بينا وجه انفا الاختصاص انما هو في باب اختصاص
الاختصاص وتاسعا ان قوله سلمنا لكن لا بد من التخصيص في كل زمان ومكان ما جاء به من الدلالة من ذلك لا يملكه في زمانه وعلما بقوله
لما اراده وثانيا ان هذه الاخبار قد رجحت بموافقة القرآن كما عرفت فيصير العمل عليها واجب تأويل ما خالفها او طرحه بمقتضى القواعد المنصوص
وقد رجحت ايضا بما لا يخفى من اجلاء الاحكام مستفاد من مقتضى قولهم في القول بمضمونها والثاني ان المخالفة ليست بمنحصر فيها كما اننا نرى
يقطع البحث وفيها ما ذكر من كل اكثر اخبار القسم الاول والثاني كلنا مخالف لما ذكرنا وعاضد لهذا الخبر وبن ذلك ينظم لبيان ما ذهبوا
اليه من هذا القول مما ادعوا عليه من انهم لم يثبتوا عن عدم اعطاء الثامن حقه في الأدلة الواردة في المسئلة واما القول الثالث وهو القول بدخول
فهم مع كونهم محمول الفاي على الدليل ولو ثبت هذا الخبر الذي ذكره لوجب طرحه في مقابل ما ذكرناه من الأدلة وهي اكثر عددا واهم سند
واظهر دالة واما الرابع وهو وجه الضعف الى الاصناف والضعف الاخر يورد من فقر في فقر او يدفن في وجهه بالنسبة لخصه الاصناف
لما عرفت انفا واما بالنسبة لخصه في جوابه قد علم ما ذكرنا في جواب القول الاول والقول الثالث واما الخامس هو بعبارة القول الرابع ان
ان يبين الامور دون الذين في جوابه معلوم مما سبق واما السادس وهو وجه الجمع الى الاصناف كما ان الضعف الذي هو حق الامور
ان جميعا في حال حضوره متوقفا على الجرح عن مؤنث كان تيمم من ماله فوجب هذا عليه حال حضوره يقتضي وجوبه عليه حال غيبته فان
الواجب من الحقوق لا يقطع بغيره من عليه الحق فغيره او لا انه من الجائز لاختصاص ذلك بحال الحضور لكون ذلك في مقابلته الزيادة
عن مؤنثهم لتمامهم وهذا لا يجرى في حال الغيبة فقياس الغيبة على الحضور قياسا مع الفاتحة على ان ايجاب ذلك عليه مطلق كما يدعون في
محل المنع لدلالة جرحه من الاخبار كما عرفت على التحليل ولا سيما دلالة صحيحه عن بن زيد في حكاية سمع بن عبد الملك ورد الصادق عليه
جميع ما جعل الله من مال الجرح تحليلا به وثانيا ورد في الاختصاص من صاحب العصر جعل الله في جرحه اباحة الجرح للثمن حال الغيبة كما تقدم
واما جعلنا على حقه جمعا بين الاخبار كما سلف بيانه وبالجرح فانه لا وجه لهذا القول من حيث الدليل وان كان الاحتياط به واضح
السبل واما السابع وهو وجه الضعف الى الاصناف الثلاثة والضعف الذي له عليه لزمه ايضا مع الحكم والامكان ولا ينصرف الى الاضطرار
ومع تعدد الاضطرار لعدم حاجة الاصناف فيباع للثمن كما اخبر صاحب الوسيلة في كتابه فقيه في الواجب مع وجود الامام
والتمكين من الموضع والى الى وكيله هو ايضا لجمع الجرح اليه كما هو مقتضى الاخبار وكذا في الاحكام واما مع غيبته فيجب حصة
الاصناف عليهم واما حصة من فقد حصلت الا بغيره في زمان ما جرحه كما تقدم واما مع وجوده في عدم التمكين منه وان كان الفرض
نادر لحيث ان المفهوم من الاخبار في شق الثمن كانت له وكذا في قبض الخماس وغيرها في سائر البلدان وشق الثمن كانت
في زمن الجاهل وكان السبب في وقف من انكره وقال بالوقف انما هو الاموال التي كانت بايديهم مما يقبضونه من الناس فالحكم
لا يجمع من توقف وصرفها الى الاصناف كما ذكرنا في هذه النسخة لادليل عليه في ظاهر كلامه جرحه في الاخبار والباخرة على تعدد الاضطرار وعدم
حاجة الاصناف مع تلك قد عرفت ان الاباحة من الصادق في الباخرة وعلى عليه السلام في حال وجودهم وامكان الاضطرار اليهم وبالجرح
فاذا كونه من جميع الاخبار عليه لا يجمع من يفتقر ظاهره وهو واضح مما شجرة انفا واما الثامن وهو انه ذهب الى المحدث الحاشية من ايضا

في نسخة اخرى
في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

حسبنا أصناف من سقوط حقهم وظاهر أن ذلك لهم من مال الخصم والنيب حيث قال في كتاب الوافي بعد نقل جملته لكتاب المسئلة المروية في
الكتاب لا يعتبر والذي يظهر من مجموع أخبار الواردة في ذلك أن تحليلهم يعم المالك وفيها من الأموال لا تنحصر بحسبهم من أصل السهام
الثلاثة كما في حديث جابر عن أن الله جعل لنا أهل البيت سهماً ما تشردون سهام اليتامى والمساكين وابن السبيل فانها لغيرهم وإن كان لهم النصيب
فيها في زمان حضورهم بان يصنعوها في زمان أو كيف شاؤا كما كانوا يصرفون في حصة أنفسهم لأن جميع الأموال في الحقيقة لهم وإنما
عياهم وكان الواجب على شيعتهم في زمان حضورهم أن يحلوا كل الجمل إلىهم ليصرفوه في زمان أو كيف شاؤوا لأن من لم يفعل ذلك في زمان ساء وقيل
ذلك يحمل التشديد على أن التشديد ينحصر بغير الشبهة وهذا الظاهر من أخبارنا وأما في مثل هذا الزمان حيث لا يمكن الوصول إليهم فنسقط
حسبنا وأما التشديد في حقهم عند أساؤن السهام الباقية لوجود مستحقها من صرفنا كل شيء إلى الأصناف فدل الحن والحنط على العلم بذلك
أنهم في وقت قريب مما أخبرناه أما في مال الغني فهو عين ما ذكرناه من وجوب صرف السهم إلى الأصناف فالتحقيق في ذلك لا أثر لما عايناه من ذلك
شغلنا أصالة وقضاء غيره عن غفل عن التوقيع الوارد من صاحب الجمل بتجليله للشيعة من الغيبة وقوله لعدم اطلاعنا عليه حيث أنه لم يكن
من أخبار الكناز بقوله التي تصدق بجمعها وأما مال الخصم فظاهر من تخصيص التحليل بما ورد من أخبار التحليل بحسبهم دون حصة الأصناف
وهو جليل لأن ظاهر أن ذلك لهم صانعي جميع الأئمة كما يؤخذ من خبر أخبار التشديد على الخصم بغير الشبهة وهذا هو موضع الخلاف
بيننا وبينهم لما أوضحناه سابقاً من أن أخبار القسم الثاني وجبته من أخبار القسم الأول أيضاً لا نقبل الجمل على ذلك بل هو ما بين يديهم وظاهر من خبر
التحليل وجوباً يقال عنه إلىهم كحديثه على بن مزيار عن جده إبراهيم بن هاشم ودوايل الطبري وعبدان كتاب الفقه الرضوي ويصنفها من
رواياتنا القسم الأول أيضاً روايته محمد بن علي بن شجاع ودوايل الطبري عن راشد بن عبد الله الطبري وحديث إبراهيم بن هاشم عن غير الشبهة من الخبرين
فلا يخفى بعد ذلك من ذلك فانه لا يثبت في أخبارنا الباقية وبالجمل فالظاهر من خبرنا سابقاً اختصاص التحليل من حصل
من التحليل حسب ما يقع من حضورهم دون غيرهم من باقي الأئمة غيرهم يعلمنا في قوله أيضاً أن من لم يحل ذلك إليه كان في حل ذلك سائياً على خلافنا
التشديد في إخراج الجمل على ما ذكره وكيف يكون ذلك مع قولنا في خبره في حديث إبراهيم بن هاشم والله ليس شئنا لم نعلم يوم القيمة عن ذلك كما
حيثنا في أحد روايتي الطبري بعد التوقيع والتوقيع العظيم لا يحل أحداً منكم في حل وقرب منهم ما يحتمل على بن مزيار بل لا نقصه عنها وأما الكناز
وهو صنف حصة الأصناف إليهم وقسم حصةهم على موالية السهام من بقية الفقر والصلح والستار فهو موافق لما أخبرناه لأن التخصيص
من ذكره لا دليل عليه وإن كان أولى من غيره على السادة المسحقين وأما العاشر وهو تخصيص التحليل بحسب الأدب ليس حيداً من خبرنا فظاهر من
بأن الأصناف كما ذهب إليه المحقق الشيخ حسين في المشتق فيمنع انما هو النظر عن المناقشة في دلالة الروايات التي أشار إليها على اختصاص حصة
الأدب بربان نسبة الجمل كما ذهبنا إلى نفسه باعتبار ما لا يثبت على الخصم إلا حصة ذلك مردوداً ولا يصح روايته مع
والاحتمال الذي في رواية الحكم بن علي الأستاد الذي قد علمنا أن الأهل من حصة الجمل مع أنه ليس من الأدب بالحق الذي ذكره في كتابنا
بحسبهم على من مزيار والمنصنف كحل الجمل لا يكتفي به ولو قيل ما من مع كون ظاهر سياقهما أن ذلك من حصة الأدب فلا وكان حصة الأدب على ما
حلق كيف يامر بقوله إليه وإلى وكيله فيذكر في أول الجمل موالية مقرر في أما الجمل وأما إذا كان يظهر من أخبارنا في ذلك العام فأن
جميع هذا مما ينافي التحليل بالجمل فالظاهر أنها موافقة لقضاءه من أن الجمل مطلق وإن كان مشروطاً بينهم وبين الأصناف لأنهم لا يختارونه
بل في غيره كيف شاؤوا وأما إذا كان لا يختارونه عليهم لأن الأرض وما خرج منها لهم كغيرهم من أخبار القسم الرابع وقدر يحمل من حلق وغيرهم على من
لم يحلوا وأما جمل الجمل في كل وقت إلى امام ذلك الوقت هذا وأما اختياره بندها بغير قدامائلا السقوط وتشيعه على المتأخرين
بمد هذا القول بأننا نرى عن قولنا الفحص عن أخبارنا ومالينا والفتاوى فيها فمفهوم ذلك الفائل الذي نقل عن من الفداء كما هو مفهوم من
عبارة الشيخ المعين في الفقه والشيخ الطوسي في النهاية إنما أراد سقوط الجمل من أي نوع كان الأدب وغيره وهو لا يقول به وإنما ينحصر
التحليل بحسب الأدب خاصة فكيف يحكم بجهة القول المذكور في حديثه على من رده مع ما عرفنا من كلام الشيخين المذكورين في مثل هذا الخلاف
بيننا وبينهم في هذه المسئلة ولما الحادي عشر وهو عدم التحليل بالكتابة كما ذهب إليه من الجمل فهو ما لا يلتفت إليه ولا يبرح عليه أما
أولاً فلا أن التحليل ثابت بيقين لا بداحة الظن ولا التماسي وأما الكلام في عموم من جهة الجمل كبر الكلام والمحلل بفتحها أو خصوصية
في أصلها على ما سبق من التفصيل في الأقوال والأخبار ولما تأنيلاً في كلامه فيما قدما من عبارات لا يخرج من سؤال أدب في حق الإمام ع
حيث أنه نسب إلى التصرف في الأجزاء التي هي من نصيبه والكتبة التي لا يختار أن يحل كلامه على علم بثبوت أخبار التحليل عنده وهو بعيد
فاير البعد للمعرف من شهرتها واستفاضتها قال المحقق في الاعتبار بعد نقل كلامه وقوله ما قال أن هذا ليس بشيء لأن الإمام لا يحل
الأصناف إلا أن الأول لا يثبت في تحليله طول لم يكن ذلك اقتصر في التحليل على زمانه ولم يبق بالردام وأما في الثاني فلا بد من أخبار القسم
الرابع أن الأرض وما فيها من مائة ما من التحليل فيما اقتضت المسئلة في مثل تحليله ولو نوقش في ذلك الأخبار بأنه لا يثبت في مثل هذا الناس
على ما في أيديهم من الأملاك ما ينقل ويحل لا والتوارث والنسب بجميع أنواع التصرفات فإن أملاك المنصرفين غير مال الكناز صاحب حقوق
للغالب وهذا على ما عليه الاتفاق ككتابنا صفة وأجاء وهو ما لا يقع تلك الأخبار قلنا لا يثبتان جميع هذه الأشياء المذكورة ملك الله
عز وجل وأما ملكها العباد على الوصية المذكور فلو أراد الله سبحانه أن يخرق فيها ما يملكه من رضا ما لكانت أياتان ذلك ليجب أن يخرق عليه وهو
ظالم موجوداً فإنه هو المالك الحقيقي والمالك الآخر مجازي فله التصرف في الأموال من أصحابها كيف شاؤوا وأرادوا هكذا فقل بالتسبة
إليهم فإن الله عز وجل لا يملك الأرض وما فيها من ملكها أنبياءهم وأوصيائهم بعد كما رتب عليه تلك الأخبار وهم قد مالوا وشيعتهم خاضعة

هذه مع في كل من انهم من المناشاة لافرقا بجملة فان كل من قد ستر في هذا المقام من بعد البعيد من مثل من الاعلام ذوى النفى والجرام
والما القول ان لا خير في الكلام فيها معلوم مما سبق والله العالم بحقائق حكمه واوليائه القائمين بهما لم خلاطه وحواصيه
الفصل الثالث في النفاق جمع نفاق يسكون الفاء وفتحها وهو لغة الغيبة والخبث كذا ذكر في القاموس وقال الا زعموا ان كان نفاقا لكان
سميتا لغاية هذا لان المسلمين ضلوا بها على سائر الامم الذين لم يحل لهم العتار وميتت صلوات التطوع نافذة لانيها نية على الفرض وقال
الله تعالى وكتبنا له الحق ويعقوب نافذة اي نية على ما سأل في المراءى بها شرعا مما يختص بالامام بالانتقال من النبوة وانا اذكر اولا الاجابة
الواردة بذلك لم يعطف الكلام على تعقيبها وبما ينما منها ما رواه في الكافي في الصحيح عندي والحسن بن ابراهيم بن مالك بن المشهور عن حفص بن
البحري عن ابي عبد الله قال النفاق ما لا يوجب عليه جيل ولا كتاب او قوم يصوبوا او قوم اعطوا بايديهم وكل ارض خربة ويطون الاوتية
فهو رسول الله صلى الله عليه واله وهو الامام من اجلك يصف حيث يشاء وما رواه في الصحيح والحسن بن ابراهيم بن مالك بن المشهور عن حفص بن
عبد الله عن السري يبعثها الامام فيصيبون غنائم فكيف تقسم قال ان قالوا عليه السلام مع امير المؤمنين الامام في اخرج منها الحسن لله والرسول
يتسمينهم اربعة اجزاء قال لا يكونوا قالوا عليه السلام المشركين كان كما غنوا الامام في جليل حيث شئت وما رواه في الصحيح والحسن بن ابراهيم
عن عيسى عن بعض اصحابنا عن العبد المصالح في الحديث المتقدم ذكره ولله المم ومنه صنفوا المال ان ياتخذ من هذه الاموال صنفوها الجارية القادر
والدابة الفارسة والثوب والمنازع مما يجب ويشتهى في ذلك لم قبل العتمة وقبل الخلع الجسر الى ان قال وله بعد الحسن النفاق لانقال
كل ارض خربة قد اباد اهلها وكل ارض يوجب عليها جيل ولا كتاب ولكن صنفوا صنفوا واعطوا بايديهم على غير قول ولا رؤس الجبال وهو
الاوتية والاجام وكل ارض ميتة لا تربطها ولا حصى في الملو كما كان بايديهم من غير جيل الغصب لان الغصب كله مردود وهو طرد من
الوارث لم يعمل من الاحياء له وما رواه الشيخ في الصحيح عن داود بن فرقد قال قال ابي عبد الله عليه السلام طابع الملوكلها الامام وليس للناس فيها
شيء وما رواه محمد بن مسلم قال سمعت ابا عبد الله يقول وسئل عن النفاق فقال كل قرية بها اهلها او بجبلون غنما وهي نفاق الله عز وجل
خفيها يتقسم بين الناس شريعتها الرسول الله صلى الله عليه واله في ذلك ان لرسول الله ومنه الامام ومنه العتمة في تفسير عن حماد بن ابي
عبد الله عن مثله قوله ما تقسم هذه النفاق من كون الخصة حقيقتهم بين الناس لم يخرج من جرح النفاق ان اؤ الامام يقسمه تقسلا قال لا
فلا اخبار على اهل دين الجرح به منفعة على امرهم يفعل بما يحب وما رواه الكليني في الصحيح والحسن بن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
سهر يقول ان النفاق ما كان من ارض لم يكن فيها هراة ارض او قوم صوبوا او اعطوا بايديهم وما كان من ارض خربة او يطون الاوتية
فهذا كله من النفاق والنفاق لله والرسول فما كان الله فهو الرسول يصف حيث يحب وما رواه الصدوق في الغيبة عن ابيان بن تغلب
عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يوث ولا وارث له ولا مول له فقال هو من اهل هذه الاية يسئلونك عن النفاق فما رواه الشيخ في الصحيح عن العباس
الوراث من رجل ساء عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا افر قوم بغير اذن الامام غنما وكاننا الغنية كلها للامام عليه السلام واذا افر
ما زنا الامام غنما وكان للامام من الحسن وما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة بن مهران قال سالت عن النفاق قال كل ارض خربة او يثي يكون
للملوك في قول الحسن للامام ليس للناس فيه شيء قال ومنها البحر لم يوجب عليها جيل ولا كتاب وما رواه الشيخ في الموثق عن محمد بن
مسلم بن ابي جعفر قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول النفاق ما كان من ارض لم يكن فيها هراة الماء وقوم صوبوا واعطوا بايديهم وما كان
من ارض خربة او يطون الاوتية فهو كله من النفاق وهذا الله والرسول فما كان الله فهو الرسول يصف حيث يشاء وهو الامام بعد الرسول وقول
وما اداء الله على رسوله منهم ما ارجعهم عليه من خيل ولا ركاب قال لا ترى هو هذا وما قولهم فما اداء الله على رسوله من اهل القوم هذا
منزلة ما غنم كان يقول ذلك ولا يكون لنا فيه غير سكرهم سيم الرسول وسيم القرية نحن شركاء الناس فيها بقي وما رواه الثقة الجليل
علي بن ابراهيم في تفسيره في الموثق عن اسحق بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن النفاق فقال هي القرية التي قد خربت واجل اهلها فز
شدة الرسول وما كان للملوك من الامام وما كان من ارض خربة لم يوجب عليه جيل ولا كتاب وكل ارض لا تربطها ولا حصى في الملوكلها
منها ومن مات وليس له مول في النفاق وما رواه العياشي في تفسيره عن داود بن فرقد عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال قلت ما النفاق قال
يطون الاوتية ورؤس الجبال والاجام والمعادن وكل ارض لم يوجب عليها جيل ولا كتاب وكل ارض ميتة قد جلا اهلها وطابع الملوكلها
وما رواه في الغيبة عن ابي جعفر قال سالت النفاق قال قلت وما النفاق قال المعادن والاجام وكل ارض لا تربطها ولا حصى في الملوكلها
بار اهلها فموتوا لا غير ذلك من الاخبار الكثيرة اذا عرفت ذلك فاعلم ان اصحاب مضي الله قد قال النفاق وحصرها في جملة افراد اصحابها
الارض التي غنم من غير قتال سواء جلي اهلها بمنى اثم خرجوا منها وتركوها للمسلمين وسلموها لمطوعا بمنى اثم مكثوا المسلمين منها مع بقائهم
فيها ولا يتجاءلوا لفرمانهم في حقتهم محمد بن مسلم او حقتهم وكذا حقتهم حفص بن النخعي او حقتهم وكذا حقتهم جابر بن عبد الله بن رباح
محمد بن مسلم وهو ثقة وغيرهما ما ذكرناه وما نذكرهم في ما فيها الملوكلها ملكتم باي اهلها ولم يجر عليها ملك قالوا قال الملوكلها
ينفع به لطلسم اما لا ينفع الملوكلها ولا يستلزم الملوكلها ولا يستلزم الملوكلها ولا يستلزم الملوكلها ولا يستلزم الملوكلها ولا يستلزم الملوكلها
اهلها او علم جبرنا الملك عليها ان لو كان لاهلها ملك معروث لم تكن كذلك ويشكل ذلك بما تقدم في حقتهم في جبال الكابل المتقدم في القسم
الاربع من اخبار الحسن وقوله في النفاق ان كان الارض كلها لهم عليهم ارضها من المسلمين فليسمها وليؤدوا جبال الامام من
اهل بيتي ولما اكل منها فان تركها واخرجها واخذها من اهل بيتي من المسلمين من اكلها واخرجها فليسمها من الذي تركها يؤدى
خراجها الى الامام من اهل بيتي ولما اكل منها الجرة فان ظاهرها تروى ان اكلها من ارض الاوتية منها ولا سيما اذا اخرجها فانها

ففضل فروى ثقة الاسلام في الثاني في الصحيح والحسن بابر ميم عن مهران عن ابي جعفر قال قال بنو الاسلام على كثرة شيئا على الصلوة والركوة
والحج والصوم والولاية في هذا المصنوع اجابوا بقليل وركبوا من جميع قال سمعت ابا عبد الله ع قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله في حديث
طويل الصيام خيرة من النار وركبوا حفص بن غياث قال سمعت ابا عبد الله ع يقول ان شهر رمضان لم يفرض الله صيامه على احد من الامم
قبلنا فقلنا فقل الله عز وجل يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم قال انما فرض الله صيام شهر رمضان على الدنيا
دون الامم ففضل به من الامم وجعل صيامه فرضا على رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى امته وركبوا في الفقيه عن ابي عبد الله ع مرسل في الثاني
مسندا قال لا وحى الله الى موسى ما يمنعك من مناجاة فقال يا رب اجلك عن المناجات فخطب الصائم فادعى الله اليه يا موسى فخطب الصائم عنك الطيب
من يرحم المسلم وركبوا في الفقيه عن ابي عبد الله ع قال للصائم فرحان فرح عند الاطوار وفرح عند لقاء ربه وركبوا في الفقيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله
قال قال الله الصوم لي انا اجازي عليه وركبوا في الثاني في صحيح عن ابي عبد الله ع قال ان الله تبارك وتعالى يقول الصوم لي انا اجازي
عليه وركبوا في الصحيح عن الصادق ع قال يوم الصيام عبادة وهمسة شبيبة وعلمة متقبل ودعاء مستجاب وركبوا في الثاني في مسندا في
الفقيه مرسل قال قال ابو عبد الله ع من صام سنة يوما في شدة الحر فاصاب به ظمأ وكل الله به الفمك يحون وجهه ويظهره حتى اذا افطر قال
الله تعالى ما احب اليك وروحك ملكتي اشهدوا اني قد غفرت له وركبوا في الفقيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما من صائم يحضر قوه
يطعمون الا سبحت له اعضاؤه وكان من صلاتهم استغفارا لا غير ذلك من الاجابة التي يصنع عن ذكرها المقام
الاول اعترضا قد اردنا سؤالا شهورا على حديثي الكنا في الفقيه المتقدمين المنتمين للحديث القدسي وقوله عز وجل الصوم لي
وانا اجازي عليه بان كل الاعمال الصالحة لله فوجه تخصيص انه تبارك وتعالى فاجب بوجوه الاول انه اخبر بتلك الثمونات والملاذ
في الفرج والبطون والنامر عظيم بوجبه لتشرية وعورض بالجهاد فان فيه ترك الحيق فضلا عن الثمونات وبالحج فان فيه الاحرام
مخطوذة كثيرة الثانية ان الصوم يوجب صفاء العقل والفكر بواسطة ضعف القوى الثموانية بسبب الجوع ولذلك قال عليه السلام لا تترك
الحكمة جوفاء طعما وصفاء العقل يوجب ان حصول المعارف الربانية التي اشترى احوال النفس الانسانية وركبوا في الثاني في مسندا في
واطلب عليها المكلفا وركبوا ذلك حضورا الجاهل قال الله تعالى والذين جاءوا من بعدهم يقولوا ربنا اننا كنا معك في الاولين وركبوا في الثاني في مسندا في
يؤيكم كفلا من رحمة ويكمل لكم نورا تشون به الثالثة الصوم امر خفي لا يمكن الاطلاع عليه فلذلك شرف بخلاف الصلوة والحج
والجهاد وغيرهما من الاعمال وعورض بان الايمان والاحسان والعبادة مع ان الحديث متناوِل لما لا يمكن وصفه بتخصيص
الاعمال باضال الجوارح لانه المتبادر من اللفظ قال بعض المحققين هناك كل واحد من هذه الاجوبة ما خولها ذكر فلم لا يكون مجموعها
في الفارق وان تلك الامور لا تجتمع في غير الصوم وهو جيد الخامسة في علم فرض الصوم ترك الصدوق في الصحيح عن هشام
بن الحكم انه سأل ابا عبد الله ع عن علم الصيام فقال انما فرض الله الصيام ليستوي الغني والفقير وبذلك ان الغني لم يكن ليحمل من الجوع
فيهم الفقير لان الغني كلما اذ شيا قدر عليه فالله ان يستوي بين خلقه وان يندى الغني من الجوع فانه لم يرق على الضعيف ويرحم
الجاهل وقد داه في كتاب الملوك عن هشام بن الحكم واذ تم سالت ابا الحسن فاجابني بمثل جواب ابيه وباسناده عن صفوان بن يحيى عن موسى
بن مهران عن الصادق ع قال لكل شيء ركعة وركعة الاجسام الصيام وباسناده عن محمد بن سنان عن ابي الحسن الرضا ع في ما كتب
اليه من جواب مسائله علم الصوم من ركعة والجوع والعطش ليكون ذليلا مسكينا فاجور اصابوا ويكون ذلك ذليلا على شدة الحاجة
مع ما فيه من انكسار له عن الثمونات واعطاه في العاجل ذليلا على الاجل ليحكم بشدة ذلك من اهل الفقر والمسكنة في الدنيا
والخفق وباسناده عن حمزة بن محمد انه كتب الى ابي محمد ع لم فرض الله الصوم فورد في جوابي لجد الغني من الجوع فيمن على الفقير مفضل
الجوع فيضو على الفقير وركبوا في الفقيه عن الحسن بن علي بن ابي طالب ع قال جاء نضر بن اليثوب الى رسول الله صلى الله عليه وآله فسأله اعلمهم عن صلاتهم
فكان فيما سألوه ان قال له لا شيء فرض الله عز وجل الصوم على امتك بالثلاثين يوما وفرض على الامم اكثر من ذلك فقال النبي صلى
الله عليه وآله ان آدم لما اكل من الشجرة بقى في بطنه ثلاثين يوما وفرض الله على ذرية ثلثين يوما والجوع والعطش الذي اكلوا من الشجرة
ففضل الله عليه في ذلك كان على آدم فرض الله ذلك على امتي ثم تلا هذه الآية كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم
فعلكم تتقون يا امة معذرات قالتا له نور صدقت يا محمد ع فاجزاء من صامنا فقال النبي صلى الله عليه وآله والما من مؤمن يصوم
شهر رمضان حجابا الله له سبع حصا في الدنيا والآخر في الآخرة في حركته والثانية يقرب من رحمة الله والثالثة قد كثر
خليفة ابيه آدم والراية طهون الله عليه سكران الموت والخامسة امان من الجوع والعطش يوم القيمة والسادسة يعطيه
ابرايم من النار والسابعة يطعم الله من طيبات الجنة قال صدقت يا محمد ع في اداب الصائم وفي الخلق في الحسن
عن محمد بن مسام عن ابي جعفر ع قال اذا صمت فليصم سمكك وبصره وشعره وجلده وعقله واشياء غير هذا وقال لا يكون يوم
صومك كيوم فطره وعن جراح المدائني عن ابي عبد الله ع قال ان الصيام ليس من الطعام والشراب وعكس ثم قال قال التميمي ان يترك
للرجل صوما اى صمنا فاذا صمت فاحفظوا نيتكم وعضوا ابصاركم ولا تذاقوا ولا تذاقوا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
والامرة لتب جاريتهما وهي صائمة فذكر عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الطعام والشراب قالوا قال ابو عبد الله ع اذا صمت فليصم سمكك وبصره
صائمة وقد سببت جاريته ان الصوم ليس من الطعام والشراب قالوا قال ابو عبد الله ع اذا صمت فليصم سمكك وبصره
الحرام والنبي عديم المراء واذني الحارم وليكن ثليلك وقال للصائم ولا تجعل يوم صومك كيوم فطره وعن جابر عن ابي عبد الله ع

وقد رواه الكليني في الآخرة في كتابه

اقول وعندي في هذا الخلاف والبحث الذي طالعوا به الكلام بما ذكرنا وما اعرضنا عن فقهه في هذا المقام من أصله نظر فافهم ان اذ اردوا هذه
 النية التي اختلفوا في اشتراط النية فيها وعلموا ما هو عبارة عن التصوم والفكر والحديث في النفس الذي يترجمه قول الصائم انصوم
 عن شهر رمضان فترى ان الله كما ذكر في الصلوة والجهاد ونحوهما من التصوم المشتمل على العتود الذي ذكره فافهم ان النية هي النية
 كما حققناه في كتاب الجهاد بما لا مزيد عليه وان اردت بالنية هو المعنى الذي حققناه ثم اذ اذعننا من ان الفصل البسيط الذي لا ينفك عن
 عاقل عند اذ ان الفصل وانما جعل لي لو كلف الله بعبادته لكان تكليفه بما لا يطاق فهذا الكلام لا معنى له وذلك لان التكليف بعبادته
 شهر رمضان من الضروريات الدينية ومع كل مكلف دخل عليه هذا الشهر وبادوا بصيامه فترى ان الله تعالى فان نية كونه من شهر رمضان
 امر لا يصح وانه كما ذكره ولا خلق من خلقه يصح ان يكون مطرعا للخلاف بان لو صام مع عدم نية كونه من شهر رمضان لم يلزمه
 ان لا يؤمن بان لا يمكن الثبات بالصيام مع عدم اعتقاد كونه من شهر رمضان نعم يمكن فرض ذلك نادرا عن مرض له الصائم كونه من شهر
 رمضان وهو خارج عن محل المسئلة وفيها في المطرح الخلاف وتبين ان كل بشر في شهر الصوم النذر المعتبر في
 النية بان لا يقتل عن المرتبة وان ادرى في وقاؤه العلامة في المنتهى والعتيق في المدارك وقيل بالاول وهو منقول عن الشيخ
 والخلاف في الخجة القول الثاني انه زمان نية بالتصوم فكان شهر رمضان واختلف فيها باسالة النية وهو يشترط لا يقتصر
 اختلافها في هذا الحكم واحتج في الخ على القول الاول بان زمان لم يمتد في التابع في الاصل للصوم فاعتقل النية كالنذر المطلق
 وبان الاصل وجوب النية في الاصل انما يقع على الوجوه المقصودة ترك ذلك في شهر رمضان لانه زمان لا يقع فيه غير فيبقى
 الباقي على الاصل في الاول بان مصادرة على المطلوب والحق بالنداء المطلق قياسا مع الفارق والثاني بمنع صالة الوجوب
 ولان الوجوه التي لا تجل تركها لعل بالاصل الذي ذكر في صوم شهر رمضان انه في النذر المعتبر فانه ان يدعى بعدم وقوع غير
 من استحقاقه عقلا كان متفيا فيها وان اردنا مناعه شرعا كان ثابتا فيها اقول لا يخفى ايضا ان هذا الخلاف ما يجرى في النية التي
 هي عبارة عن ذلك التصور والفكر والحديث في النفس الذي اشرنا اليه وتبين ان ليس هو النية حقيقة واما النية بالمعنى الذي حققناه
 فانه لا معنى لهذا الكلام بالحكمة فان من نذر صوم ممتنا ثم فقد اتيان بذلك فانه لا يرب في حصول النية عنده بل لو اذ
 الصوم على الوجه المذكور من غير النية لم يتبدل وهذا عدل في كل ما لا يطاق من حيث ان جيل لا يمكن الا نفاك عن مع الفصل
 المذكور لان يكون ساهيا ذاهلا وهو خارج عن محل البحث ولاننا انما نعتبر نية الوجوه من الوجوب والنذر لولان وظاهر
 جملته بمن قال باعتبار نية الوجوه سقوطه من حيث علم امكن وقوع شهر رمضان بنية النذر المكلف به فلا يحتاج الى التميز
 عنه الا ان يقال بوجوب ايقاع الفصل بوجه من وجوبه ونذر كما ذكره المتكلمين فيجب ذلك وان لم يكن ميمرا قال في المسالك بعد
 ذكر ذلك ولا ريب ان اضافة الوجوب الى القربة لحولها وضم النية اليها افضل والشرع لا اوضح ذلك اجمالا انتهى وفيه نظر
 البحث في المسئلة فذكر مستوفي كتاب الطهارة هذا ما كان متفيا واما في كماله فضاء النذر المطلق والحقان والثالث فافهم
 بان لا بد من النية لوقوعه على وجوه مستندة فافهم ان النية النية لتمييز المنوي عن غيره قال في المحتصر في ذلك فتوى اصحاب
 اقول ما ذكره مما منته لا اشكال فيه ولا الفصل الواحد الواقع على اقسام متعددة لا ينصرف الى اهلها الا بقصد ونية ولكن
 يكفي في ذلك نية باول الفصل الى ايقاعه ولا يحتاج بعك لا تصوير ولا حديث في المنكر كما هو النية المشتهية بينهم **الثاني**
 المشهور بين اصحابنا ان لا بد من ايقاع النية ليل في اوله واخره وعبارة اخرى لا بد من حصولها عند اول جزء من الصوم وبشأنها
 وقت التحلل بكل من الامر يقضي في جزء من الصوم بغير نية فيفسد لفوات شرطه والصوم لا يتبعض ولو فيها ليل جلدتها
 ما بينه وبين الرقاع فلو اننا التمسك بالتحلل وقال البراءة فيقتل بحسب على من كان صومه فرضا عند الرسول عليه السلام ان يقدم النية
 في اعتقاد صومه ذلك من الليل وهو ظاهر وجوب نية فيهما ويمكن جملته على تعذر المقارنة بها فان الطلوع لا يساهل في اقبل وقوعه فتقع
 النية بطله وهو ليس لزم فوات جزء من النية بغير نية وقال ابن الجبيل ويستحب للصائم فرضا وغيره من ان يبيت الصيام من الليل
 لا يريد به جازا ان يشتد بالنية وقيل بغير النية ويجتنب من وجبان لم يكن احداث ما ينقض الصيام ولو جعله تطوعا كان
 احوط وظاهره جواز تجديد النية في الفرض وغيره بعد الزوال مع الذكر والنسيان وحمل كلامه على ان مراده بالفرض غير المعين والاول
 فهو باطل وقال المرتضى رحمه الله وقت النية في الصيام الواجب من قبل الطلوع الجمل لم يزل وان الشمس فان كان مراده بالامتنان والوقوع
 الزوال ما هو اهم من وقت النية في الاصل ليجوز الامتنان الى الزوال بالناس فيكون وهو صحيح قال في مشكل وطاهر المذليل
 الذي فقهه في الخ ان مراده الامتنان ولو للمخارج حسب ما سياتي في قضاء شهر رمضان وحديثه يكون كلامه محال لما عليه لاحضا
 في المسئلة واما الثاني للنية ليل جلدتها ما بينه وبين الزوال فقال المحقق في المعبر العلامة في المذكور والمنتهى ان موضع
 وفاي بهما اصحاب واستدلوا عليه بما روي ان ليلة الشك اصبح الناس فجاءهم ابراهيم الى النبي صلى الله عليه وسلم فبشرهم بالهلال
 فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان ينادي من لم ياكل فليصم ومن اكل فليسل قال في المنتهى فاذا جاز مع العذر وهو الجمل بالهلال
 جاز مع النسيان قال في المأزاة ويمكن ان يستدل عليه بفجوة ما دل على اعتقاد الصوم من لم يرض والمساواة اذا عذرهما قبل
 الزوال واصل الزعم اعتبار نية النية مع النسيان ودعا استدلال على ذلك ايضا بحديث روي عن امية الخطا والنسيان فانما يجاب

القضاء يقتضي جلد رفع النسيان أقول لم أقضه في هذا المقام على فرض من الأجناد وهذا الأدلة كلها لا تخفى من شوب الأشكال الموصية
لعدم الاعتماد عليها في تأسيس حكم شرعي أما الرواية المذكورة فالظاهر منها من طريق الجمهور فانه لم ينفذ عليها في شيء من الأصول ومع
هذا فهي مختصة بالجاهل والمساواة ممنوعة على أنها لا تقتضي تحديدا للحكم بالزوال كما هو المدعى بل هي عامهم لا يقولون به وما
الاستدلال بنحوي ما ذكر فهو متوقف على ثبوت العلة وأولويتها في الفرع وهو موقوف على الدليل المشار إليه أما ورد في المسافر وأما
المريض فلم يرد فيه نص بذلك كما سياتي بيانه في محله وأما ذكر أصحاب ذلك واستدلالوا عليه ببعض الأدلة الاعتبارية وأما
عدم اعتبار تبسيط النية فغير أن الأصل هو ارتفاع ما دل على اعتبار النية في صحة العبادة كلها وبعضها وأما حديث رفع عن امتي
فالظاهر أن المراد منه دفع المؤاخاة والعقاب ولا دلالة فيه على عدم القضاء بالجملة فالمسألة لا تخفى من شوب الأشكال إذ عرفت
ذلك فاعلم أن ما تقدم إنما هو بالنسبة إلى الواجب المعين وأما الواجب الغير المعين كالقضاء والنذر المطلق فقد قطع الاحتجاج
بان وقت النية من حيث هو إلى الزوال إذا لم يفصل المانع فيها وكذا دليل عليه من آثار كثيرة منها ما رواه الطيني في الصحيح عن عبد
الرحمن بن الجراح عن أبي الحسن ع في الرجل يبدله بعد ما يصوم ويرتفع النية في صوم ذلك اليوم ليتصيه من شهر رمضان ولم يكن
نوى ذلك من الليل قال نعم ليصمه وليعتد به إذا لم يكن أحدث شيئا وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن سنان عن أبي عبد الله ع قال
من أجمع وهو يريد الصيام ثم بدله أن يفطر فله أن يفطر ما بينه وبين نصف النهار ثم يقضي ذلك اليوم فان بدله أن يصوم بعد ما ارتفع
النهار فليصمه فانه يحسب من الساعة التي نوى فيها ومن بعد الرحمن بن الجراح في الصحيح قال سألت عن الرجل يقضي رمضان إلا أن يفطر
بعد ما يصوم قبل الزوال إذا بدله فقال إذا كان نوى ذلك من الليل وكان من قضاء رمضان فلا يفطر ويتم صومه قال سألت عن
الرجل يبدله بعد ما يصوم ويرتفع النهار أن يصوم ذلك اليوم ويقضيه من رمضان وإن لم يكن نوى ذلك من الليل قال نعم يصوم
ويعتد به إذا لم يكن أحدث شيئا ومن هشام بن سالم في الصحيح عن أبي عبد الله ع قال قلنا الرجل يصوم ولا ينوي الصوم فإذا انقضى
النهار حدث له نوى في الصوم فقال إن هو نوى الصوم قبل أن تزول الشمس حسب له يومه وإن نواه بعد الزوال حسب له يومه
وإن نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذي نوى وعن الحلبي في الصحيح عن الحسن بن أبي عبد الله ع قال سألت عن الرجل يصوم وهو
يريد الصيام ثم يبدله فيفطر قال هو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار قلت هل يقضي إذا فطر قال نعم لأنها حنة وإذا لم
يعلم فليتها فلت فإن رجلا إذا صوم ارتفع النهار يصوم قال نعم وذلك الشيخ في الصحيح عن صالح بن عبد الله ع قال سألت
ع قال قلنا رجل جعل لله عليه صيام شهر يصوم وهو نوى الصوم ثم يبدله فيفطر ويصوم وهو لا ينوي الصوم ثم يبدله فيصوم
هذا كله جازع عن عبد الرحمن بن الجراح في الموثق في الصحيح قال سألت أبا الحسن موسى ع عن الرجل يصوم ولم يشرب ولم ينو
صوما وكان عليه يوم من شهر رمضان إلا أن يصوم ذلك اليوم وقد ذهب عامة النقاد قال نعم لأن يصوم ويسند من شهر
رمضان ومن أحمد بن محمد بن أبي نصر في الصحيح عن ذكر عن أبي عبد الله ع قال قلت له الرجل يكون عليه القضاء من شهر رمضان
ويصوم فلا ياكل إلى العصر يجوز أن يحكمه قضاء من شهر رمضان قال نعم ومن ابن بكير عن أبي عبد الله ع قال سألت عن رجل طلع
عليه الشمس وهو جنب ثم أراد الصيام بعد ما اغتسل ومضى من النهار ما مضى قال يصوم إن شاء وهو بالخيار إلى نصف النهار
وفي الموثق عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله ع في الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان يريد أن يقضيهما فينوي الصيام قال نعم
بالخيار إلى الزوال إن شاء فان كان قد نوى الصوم فليصمه وإن كان نوى الا فطار يستقيم أن ينوي الصوم بعد ما زال
الشمس قال لا ينبغي الكلام في المقام يتوقف على رسم سائل الأول في المشهور بين أصحاب دعوان الله عليهم أن من نوى
وقت النية في القضاء والنذر المطلق هو زوال الشمس بعد ذلك والناقص للوقت وظاهر كلام ابن الجليل المنقذ استمر وقت
النية ما يقع من النهار في وقتها من الغاضل الحراسلة في الذخيرة ويدل على القول المشهور موثقة عمار ورواية عبد الله بن بكير و
نيل عن قول ابن الجليل ظاهر موثقة عبد الله بن الجراح وصحيفة فان المتبادر من عامة النماذج أكثره ومرسل أحمد بن محمد بن
ابن نصر فاجاب العلامة في الخ عن الرواية الأولى باحتمال أن يكون قد نوى قبل الزوال ويصدق عليه أنه ذهب عامة النماذج
على سبيل الجواز وعن الثانية بالطمع بالأول باحتمال أن يكون قد نوى صوما مطم مع لبيان القضاء فجاء ذكره إليه
ورد الأول بان المتبادر من ذهب عامة النماذج أنها أكثره وهو لا يحصل إلا قبل الزوال والثالث بان ليس في شيء من الروايات
دلالة على الاحتمال الذي ذكره فلا يمكن المعير إليه والمحقق في المعبر استدلاله بنو بان الصوم الواجب يجب أن يات به من وقت
النهار وبنية تفوق مقام الدنيا فمن رواه وقد كان من صام قبل الزوال حسب له يومه ثم نفل رواية هشام بن سالم المنقذ
قال وأما ذلك بما رواه السباطي ثم ساق موثقة عمار المذكورة فانتجرب بان صحيح هشام المشار إليها لا دلالة فيها أصحها
بكل دلائل الظاهر ما ذكره بل الظاهر أن المراد منها إنما هو صومها للمنافاة لأن قوله في آخرها وإن نواه بعد الزوال حسب له من
الوقت الذي نوى لا ينطبق على الواجب إنما يمكن تطبيقه على الذائفة بمعنى أن الفصل الكامل في صيامها يحصل بالنية قبل الزوال
وأما بعد فلا ياب عليه إلا بمقدار ما يقع من النهار ثم موثقة عمار ظاهرة في ذهب إليه والظاهر أن بناء استدلال المحقق
بصحيح هشام المذكورة على حمل قوله فان نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذي نوى على بطلان الصيام فانه إذا لم يجب له
صيام اليوم كان بالملأ وحسب هذا الجزء الباقي معنى ثابتة عليه لا ينلزم صحة صيام اليوم بطلان الجملة فالمسألة محل إشكال

في كيفية النية

١٠٠ الثانية

[illegible]

لما لا نعلم نفق القول الثاني على دليل الأمان من الشيخ في الخلاف مع أنه أخرج على ذلك بإجماع الفقيه وأخبارهم على أنه من صام يوم
 القدر من شهر رمضان ولم يفرقوا وأودع عليه بأن الفرق في الضرر وكلام الأصحاب يتحقق كما تقدم قال السيد السند قدس
 سره في المدارك ولا يخفى أن نية الوجوب مع الشك ما يتصور من الجاهل الذي يعتقد الوجوب لشبهة أما العالم بانتفاء شرع فلا يتصور
 منه إلا حفظ الوجوب لا على سبيل التصديق وهو غير النية فأنما ما يتحقق مع الاعتقاد كما هو واضح انتهى أقول لا يخفى أن تخصيص
 محل الخلاف فوضه هنا من الجاهل الذي يعتقد الوجوب لشبهة موجب للقدح في استدلاله الذي قد مناه عنه من أن إيقاع الخلاف
 المحكوم في الزمان المحكوم بكونه من شعبان على أنه من شهر رمضان يتحقق إذا لم يكن من الشرع فيه فإن للفاصل أن يقول أن هذا
 الكلام إنما يتوجه إلى العالم إذا جهل من حيث الشبهة التي فرضها لا يكون الزمان عند محكوم بكونه من شهر شعبان فلا يتضمن
 إدخال ما ليس من الشرع فيه ويكون ذلك واقعا كذلك لا مدخل له في المقام إذا الكلام بالنظر في ظاهر اعتقاد المكلف وبالجملات
 الدليل المذكور لا يتبعه من المسئلة كما ذكره ومع بطلان هذا الدليل الذي هو معتق في المسئلة يصح إخراج القول المشهور عاريا
 عن الدليل لأنه قد استدل بهذا الدليل بغير محمد بن مسلم وقد قدمنا ما يدل عليه ما تم استدلاله بموثقة سماعة ورواية الزهري
 وهما باطلان من الضعيف الذي لا يقوم حجة ولا يثبت دليلا كما لا يخفى إذا عرفت ذلك فاعلم أن بعض الأخبار المتعلقة بهذا
 المسئلة فيناذرة على ما ذكرنا لا يخرج من الأجمال وقيام الاحتمال فعمما صحيح معوية بن وهب وحسنه قال قلت لأبي عبد الله ع الرجل
 يصوم الصوم الذي يشك فيه من شهر رمضان فيكون كذلك فقال هو شي وقوله فإن قوله من شهر رمضان يحتمل بطلان
 يعني بصوم يوم الشك بنيت كونه من شهر رمضان ومع ففعله ع هو شي وقوله دليل على القول الثاني في هذا الاحتمال احتمل في
 الأخيرة وجعل الخبر المذكور معانضا للصحة محمد بن مسلم المتقدم بناء على استدلال الأصحاب بها ويحتمل بطلان ذلك فيه وح
 فيكون الخبر موافقا لما ذكره الأصحاب ودلت عليه الأخبار من استحباب صوم يوم الشك بنيت كونه من شعبان فإذا جرى من
 شهر رمضان والنكاح هو مرجحان هذا الاحتمال لأن جملة الأحاديث المشتملة على أنه يوم وفوقه إتمامه رتبة صيامه بنيت كونه من
 شعبان كما تقدم في موثقة سماعة ومثلها غيرها بما سألنا الله تعالى وبه يظهر بطلان الاحتمال الأول الذي هو قول عليه في
 الأخيرة ومنه روى سماعة قال سألت عن اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان لا يذكر أهو من شعبان أو من رمضان فصام
 شهر رمضان قال هو يوم وفوقه ولا فضا عليه وهذه الرواية رواها الشيخ في كتابه ففعله من الكافي هكذا وهي باطلة لا على
 القول الثاني ومؤيد للاحتمال الأول في صحيح معوية بن وهب المتقدمه لأن الرواية في الكافي هكذا فصامه فكان من شهر رمضان
 وبذلك يظهر حصول الخلط في الخبر وفضان فكان من رواية الشيخ كما هو معلوم من طريقه في الكتاب المذكور وما جرى له فيه
 من التعريف والتفسير والزبان والنقصان في متون الأخبار وما سألنا الله تعالى وبذلك تكون الرواية موافقة لما عليه الأصحاب الخ
 وبالحق في المقام يظهر وقوع القول المشهور في المؤيد المنصوح ما ذكره في الخبر من الاستشكال في المسئلة بناء على ما
 قد مناه عنه لا يخلو من القصور لسائر الناس الظاهر في خلافه في أنه لو صام يوم الشك بنيت التبرع لم يكن كونه من شهر
 رمضان فانه يجري عنه ولا يجب عليه قضاء ويدل على ذلك الأخبار المتكاثرة ومنها ما تقدم من موثقة سماعة ورواية الثانية
 بناء على رواية صاحب الكافي ومارواه الكليني والشيخ عن أبي بصير عن سعيد الأعمش قال قلت لأبي عبد الله ع في صمت اليوم الذي
 يشك فيه فكان من شهر رمضان فاقضيه قال لا هو يوم وفقت له وعن محمد بن حكيم قال سألت أبا الحسن ع عن اليوم الذي يشك
 فيه فإن الناس يزعمون أن من صامه بمنزلة من أفطروا من شهر رمضان فقال كذبوا إن كان من شهر رمضان فهو يوم وفقت
 له وإن كان من غيره فهو بمنزلة ما مضى من الأيام وعن أبي بصير عن أبي عبد الله ع قال سألت عن صيام الشك فقال صامه فإن يك
 من شعبان كان تطوعا وإن يكن من شهر رمضان فيوم وفقت له وعن الكاهلي في الحاشية قال سألت أبا عبد الله ع عن اليوم الذي يشك فيه من شعبان
 قال لأن الصوم يوم ما من شعبان احتبالي من أن أفطر يوما من رمضان ومعناه أن صيام هذا اليوم من شعبان احتبالي من أن أفطره
 فيظهر كونه من شهر رمضان فيكون بمنزلة من أفطر في شهر رمضان وجب عليه القضاء وذكر شيخنا المعتمد قدس سره في المفتحة قال
 وذكر أبو الصلت عبد السلام بن صالح قال حدثني علي بن موسى الرضا ع عن أبيه عن جده عليه السلام أنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله من صام يوما من شهر رمضان فليذكره في يومه من شهر رمضان فليذكره في يومه من شهر رمضان فليذكره في يومه من شهر رمضان
 على من الحسين ع من علي بن أبي طالب ع قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من صام يوما من شهر رمضان فليذكره في يومه من شهر رمضان
 الله قال يوم الشك فاما ما قلنا من على خلاف ما دلل عليه هذه الأخبار من تحريم يوم الصوم الشك مثل ما رواه الشيخ في باب عن
 فنية الضحية قال قال أبو عبد الله ع في رسول الله صوم سنة أيام العيدين وأيام الشريق واليوم الذي يشك فيه من شهر
 رمضان وما رواه فيه عن عبد الكريم بن عمرو قال قلت لأبي عبد الله ع في صوم سنة أيام العيدين وأيام الشريق واليوم الذي يشك فيه من شهر
 ولا العيدين ولا أيام الشريق ولا اليوم الذي يشك فيه وما رواه في الضحية عن عبد الكريم أيضا وما رواه الشيخ في باب عن محمد
 الفضيل قال سألت أبا الحسن الرضا ع عن اليوم الذي يشك فيه لا يذكر أهو من شعبان أو من رمضان فقال شهر رمضان
 شهر من الشهر يصيبه ما يصيب الشهر من الزيادة والنقصان فصوموا الروية وأفطروا الروية ولا يصح أن يتقدم أحد
 بصيام يوم وذكر الحديث ثم قلنا هذا الشيخ على صوم بنيت شهر رمضان واستدل بحديث الزهري المتقدم والأقرب عندنا أنه

عن صومه على النية لما اشارت اليه جملته من الاجازة المنقولة من الرواية العامة فيما ذهبوا اليه من تحريم صومه فليكن هذا **الاول**
 ينبغي ان يعلم ان المراد بكسبوا الشك في هذه الاخبار ليس هو مطلقا الشك من شعبان بل المراد به انما هو فيما اذا حصل الاختلاف في رويته
 لملال شعبان على وجه لم يثبت الرواية في اليوم الثلثين بهاء على الرواية قبل ذلك يكون اول شهر رمضان وعلى وجه العدم يكون
 من شهر شعبان او حصل الاختلاف في رويته هلال شهر رمضان كذلك فانه على تقدير وقوع الرواية يكون من شهر رمضان وعلى تقدير وقوعها
 يكون من شهر شعبان وكذا في صوته ما اذا علم هلال شعبان لكن انفق خصوصاً ما منع من الرواية ليلة الثلثين فانه في جميع هذه الصور
 يكون يوم شك وهذا هو الذي وردت الاخبار بالتحباب صومه وان كان ظهري من شهر رمضان فهو يوم وفوقه واما لو كان هلال شعبان
 معلوماً يقيناً ولم يدع احد الرواية ليلة الثلثين منه ولم تكن في السماء علامة مانعة من الرواية فان هذا اليوم من شعبان قطعاً وليس هو يوم
 شك وقيل على ذلك من الاخبار ما رواه ثقة الاسلام في الحاشية والشيخ في التهذيب بسند يمان من هيريز بن خازجه قال قال ابو عبد الله
 ع عليه السلام ان شهر رمضان كان في سنة فاجتمع صائماً وان كانت صاحبة وتبصرة ولم تر شيئاً فاجتمع مفسطراً ومارواه الشيخ في باب
 عن الربيع بن ولاد عن ابي عبد الله ع قال اذا دلت هلال شعبان فذلك شهر رمضان فقلت فلو كان يوم ما اذا أصبحت فلم ترق فلا تقم وان نسيتم فقم
 وها ظاهراً ان ان امره بالصوم مع الغيم انما هو من حيث كونه يوم الشك الذي ورد فيه ما تقدم من انه يوم وقوله واما مع العتمة فليكن
 هو كذلك وقيل على ذلك ايضا ما رواه الشيخ في باب من معمر بن خلاد عن ابي الحسن ع قال كنت جالساً عندك اخويوم من شعبان فلم ان صائماً
 فاتقوا بمائة فقال ان وكان ذلك بعد العصر قلت له جئت فقلت انك صمت اليوم فقال لم ولم قلت جاء عن ابي عبد الله ع في اليوم الذي شك
 فيه انه يوم وقوله لا ليس كذلك انما كان ذلك اذا كان لا يعلم هو من شعبان ام من شهر رمضان فضايف الرجل مكان من شهر رمضان
 فكان يوماً وقوله فاما وكسبوا على الاشبه فلا فقلت فقلت ان فقال لا فقلت وكذلك في النوافل ليس ان افطر بعد الظهر قال نعم والظن
 ان عاداً على الخبر ان الاولان صريحاً والثالث ظاهر من عدم صوم يوم الثلثين مع عدم العلم والنية هو مستند الشيخ المفيد قدس
 سره فيما نقل عنه من كراهية صوم هذا اليوم مع الصوم كما نقل عنه في البيان حيث قال ولا يمكن صوم الثلثين من شعبان وان كانت المواضع
 من الرواية منفية وقال المفيد يكره مع الصوم الا لمن كان صائماً قبل انتهى وما نقلها عن الشيخ المفيد قدس سره لعله من غير المنفعة لا
 كلامه في المنفعة صريحاً في استحبابه كما لا يخفى على من راجعتم لا يخفى عليه ان ظاهر كلام جملته من اصحابنا ان يوم الشك
 عندهم هو يوم الثلثين كما لا يخفى على من راجع عباداتهم ومنها عبادات البيان المنفولة منها وفيه ما هو من دلالة الاخبار
 التي قلنا ما قلنا ان يوم الثلثين من شعبان مع عدم العلم والنية في عدم الاختلاف في الرواية ليس يوم شك ولا يتحرم صومه
 من حيث كونه يوم شك وربما استيقوا لبعض الادوية من هذه الاخبار التي قد قلنا ما قلنا على عدم استحباب صوم هذا اليوم
 مع عدم العلم هو تحريم صيامه نظراً الى ظاهر النسخ في بعضها وهو توهم ضعيف لما دل على استحباب الصوم مع شعبان
 بخصوصه كذا وبعضاً ما دل عليه خبرنا في عدمه من الرواية عن الا فطار والحال ذلك وقوله الراوي وكذلك في النوافل
 يعني بهذا المؤذن بكونه من النوافل وانما من ذلك ما نقلنا ايضا عن بعض القاصرين من تحريم يوم الشك مع فرضاً او نفلاً
 كما نقله بعض الافاضل **الشأن الثاني** في الحق المتيقن ان شهر رمضان في الاكفائية الذب من ظهري كونه من شهر رمضان
 كل واجب معين فليكن الذب مع عدم العلم ونفي هذه الباس جملته ممن تاخر عن ما منهم السيد السند في المدارك والمحدث
 الحاشية في المفاتيح والفاضل الخراساني في الذخيرة وعنده في وقت ان لا لحاق المذكور لا يخرج عن القياس وهو الدليل
 شهر رمضان خاصة وانما ذلك الصوم المعتبر مع شهر رمضان في النعمان وكون الزمان لا يصلح لغيره لا يوجب انعكاس الحكم المذكور
 فالحال في الحكم الشرعي مقصود عندنا على الأدلة الواضحة خصوصاً وعموماً واما تقديرها بما يجرى المشاكسة والمناسبة ونحو
 ذلك فهو لا يطابق الأصول الواردة عن اصحاب العترة صلوات الله عليهم وصرح الشهيد في الدرر بحكمه بآدي رمضان
 بنيت النقل مع عدم علمه بآدي وكذا نادى كل معين بنيت الغرض من غيراً ايضا بطريق اول ونفي عن البعد في المدارك وفيه ما
 جرت **الثالث** لو رددت في نيت بان نوى ان كان غداً من شهر رمضان فهو صائم فرضاً وان كان من شعبان فهو صائم نفلاً
 والشيخ في ذلك هو ان احدهما الاجزاء ذكر في المبسوط والخلاف والثاني العدم ذكر في باي كنه وبالأول قال ابن جرير وابن
 ابي عمير في القاموس في الحاشية وهو ظاهر الدرر والبيان واليه يميل كلام الحق في الرد على الحاشية والثالث في ذهب
 الحق وابن ادریس في القاموس في الأدلة واخيراً في المدارك ونسب لا اكثر للمؤخرين حجة القول الاول انه نوى الواقع فوجب
 ان يخرج من نوى التوجه الصائم على وجهها فوجب ان يخرج من العدم اما المقدم الاول فلا الصوم ان كان من شهر رمضان
 كان واجباً وان كان من شعبان كان مندوباً واما الثانية فظاهر وبان نية القرية كافية وقد نوى القرية واجبت من الاول
 والثالث بالمنع من كون النية مطابقة للواقع وكون العبادة واقعة على وجهها فان الوجه المعبر عنها هو الذب خاصة وان ضرر
 كون ذلك اليوم في الواقع من شهر رمضان فان الوجه انما يتحقق اذا ثبت دخول الشهر لا بد منه والوجوب في نفس الامر لا يخفى
 له وعن الثالث بان لا يلزم من الاكفائية في صوم شهر رمضان نية القرية العترة مع ايقاعه على خلاف الظاهر المأمور
 بل على الوجه المنهني عنه واجاب عنه في المعبر ايضا بان نية النعمان سقط فيها علم انه من شهر رمضان لا يفعله لا يعلم حجة القول
 الثالث ان صوم يوم الشك انما يقع على وجه الذب بفعله على خلاف ذلك يكون تشريعاً فلا يتحقق به الا مشال واورا طية

في حكمه الثالث

ان غاية ما ينبغي من ذلك تحريم بعض خصوصيات النية فلا يلزم فساد الصوم وعملك هذا الجواب لا يخرج من نظر اذا جرت زلية
 فاعلم ان المسئلة ليس فيها نص في العلم بل على نفي او اثبات واثبات الاحكام الشرعية بمثل هذه التعليلات مع سلامة من المنا
 لا يخرج من جلقه فكيف والمنافسة فيها فانه من الطرفين وبذلك يظهر ان المسئلة محل توقف على ان حصول التردد لهذا الجواب من اشكال
 اما بالنسبة الى الجواب بان هذا اليوم بحسب ظاهر الشرع انما هو من شعبان وانه انما يصام نهارا من شعبان ولا يجوز صيامه من شهر
 رمضان كما هو المعلوم من اخبار المتقدم وعليه كافة الفرق الناجية الا ان الساذغ الفيل يجوز صيامه من شهر رمضان قطعه لانه
 متى علم ان الشاذغ انما حكم به من شهر شعبان وانما يجوز صيامه بنية شعبان وحرم صيامه بنية شهر رمضان واعلم بان مخرج صيامه
 بنية شعبان يخرج من مخرج كون من شهر رمضان فكيف يرد في نية ولما اورد فيهما ونوى ما منعه الشاذغ من كونه يجب
 لروان لم ينوع واما بالنسبة الى الجواب بالحكم الشرعي فهو وان امكن الا ان يحجم وتعليل ذلك المذكور لا يجتمع عليه فان جهة القول
 الثاني لا تتم بالنسبة الى الجواب لا يخفى **القول الرابع** صحح الاحواب بانه لو صام يوم الشك بنية التذكير لم يخرج من اثناء التهادي
 قبل الغروب من شهر رمضان وجب ان يجد نية الوجوب وهو متى علم بقوله القول بوجوب نية الوجوب في شهر رمضان
 وقد جرت مما قد مر في بحث النية من كتاب الطهارة انه لم يعم دليل على اعتبار نية الوجوب في ثبوت العبادات لا في هذا المقام
 ولا غيره وانما الغرض منه ان نية التذكير لا تكون من شهر رمضان حيث ان النية الاولى انما انطلقت بغية ما لا بد منه و
 ان كان الصوم شهر رمضان لا يفتقر الى تعيين لما علم من ان الزمان لا يحكم فيه الا ان هذا انما يحصل المكلف بعد العلم بذلك من
 الجرح والاشكال **السابع** قد صحح الاحواب رضوان الله عليهم بانه لو اجمع في يوم الشك بنية الخطاء لم يخرج من شهر
 رمضان فان لم ينزل شيئا جدد نية الصوم ما بينه وبين الزوال واخره ولو زالت التمسك لم يفسد صومه هذا اكثر اما الحكم الله
 فالظاهر انه لا خلاف في من يدينه وظاهر المحقق في معتبر المقلدة في المشي والشك في اتم موضع وفاق بين العلماء واستدل عليه للمبر
 بما تقدم من حديث الامير في القول في الموضوع الثاني واستدل عليه في المدارك ايضا بما تقدم ثم من نحو مما دل على انفاذ الصوم
 من المريض والمساكين انما زال عنه ما قبل الزوال وقد تقدم ما في هذه الاذكار وكيفية من عدم الصلوح لتاكيس الاحكام الشرعية
 والمسئلة لذلك لا يخرج من توقف العمل بالاحتياط فيها لاذم واما الحكم الثاني فهو المشي وقد تقدم في الموضوع المشار اليه فنقل
 كلامه من الجرح الدال على الجرح بالنسبة بعد الزوال اذ يجرى من التهادي ولم ينف على دليل شيء من القولين المذكورين فذلك
 يقتضي التحليل الزوال كوقفة عما لا يفتقر ورواه عبد الله بن بكر مودة في صيام شهر رمضان وكذا ما دل ظاهر على الاحتداد
 الى ما قبل الزوال انما ورواه في شهر رمضان فان الحكم هنا لا يخرج من توقفه في المصكين المذكورين ثم ربما امكن الاستناد في ذلك
 الى صحيح هشام بن سالم المتقدم قال قلنا الرجل يصوم ولا ينوي الصوم فاذا انقضى التهادي حدث له راي في الصوم فقال لا يأنو
 الصوم قبل ان يزول الشك منك يومه وان نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذي نوى بان يحمل عليها هو اعم من ان ينوي
 وانما المعنى في قوله وان نواه بعد الزوال فهو غير محذور وان كان يجب ثواب صومه من ذلك الوقت الذي نوى فيه والمراد منه بطلان
 الصوم وان ائيب بمقدار هذا الجزء الذي لم لا يفتقر وجوب الصيام بعد العلم بكونه من الشهر بعد الزوال ليس من حيث كونه
 صوما حكمهم بالاجاب قضائه وانما هو لظهور الكل والشرية في الشهر بغير شيء من الاغلاط المنصوصة وكذا وجوب الصيام
 عليه لو لم يكن من الشهر بعد الزوال المتطهر **القاسم** لو نوى الاطاعة يوم من شهر رمضان ثم جدد النية للصوم
 قبل الزوال فالمشهور بطلان كلامه جملته منهم الذي تفاق عليه هو عدم الانفاذ لان الاغلاط بالنسبة لجزء من الصوم تنقض
 فوات ذلك الجزء لفوات شرطه ويلزم منه فساد الكل لان الصوم لا يتبعصص بغير قضاء وفي وجوب الكفاك بذلك قولان وقال
 المحقق في كتاب الشرايع لو نوى الاطاعة في يوم من رمضان ثم جدد قبل الزوال قبل لا يتصدق وعليه القضاء ولو قيل بانفاذ كان
 المنكر وبما حكى القول بالانفاذ عن ظاهر كلام الشيخ قبل فاعلم ان ظاهر ما دللت عليه صحيح هشام بن سالم المتقدمة في الموضوع الثاني
 باعتبار ان لا التهادي انما بالنسبة قبل الزوال بحسب اليوم وفيه انما بخلافه من الاحواب نقل ذلك عن الشيخ صريحا ولا ظاهرا وعلى نقد
 صحة النقل والاستناد والتحقيق المشاير الى الجواب من نظر ان ظاهر بيان الخبر على ان ذلك انما هو بالنسبة الى الناظر او الواجب الغير
 المقتضى بالجملة فان المسئلة لما كانت هادية عن النص بالحكم فيها مشكلا في الاحتياط فيها واجب في جانب القول المشهور فتعين
 العمل عليه ويؤيد ان ذلك وفق ايضا بالاصول الشرعية والقواعد الشرعية فان من قام وقعد ذكره وسجد لا يبينه الصلوة
 لم تحسب له صلوة فكذلك من امسك لا يقصد الاطاعة لا يقصده صياما ولا الاغلاط بالصيام عند الغروب في بعض اليوم ينقض
 بطلان صيامه في ذلك اليوم البتة قبل ان يخطئ وهو متوقف صاحب النية في هذه المسئلة وانه من جملة تشكيكه الركنية وقال
 شيخنا الشهيد الثاني قد مر في المسالك بطلان قول المحقق لو قيل بالانفاذ كان اشبه هذا على القول بالاجراء بنية
 في واسل مع نقلها او على القول بجواز تأخير النية الى قبل الزوال اخيرا او متوجبه لحصول النية المستمرة والحاصل من انما يان
 الاستدانة الحكمة لا يضر النية وشروطها الاستدانة او توقف صحة الصوم عليها غير معلوم وان ثبت ذلك في الصلوة او
 في غير القول بوجوب ايقاع النية ليدل فاعلم بانها اتم جدد ما قبل الزوال ففي الصحة نظر لان الغاية هنا انكسر النية في جزء من النية
 وهي شرط صحة الصوم نفسه فيفسد ذلك الجزء والصوم لا يتبعصص مع فيقوى عدم الانفاذ انتهى واخرج من صدر كلامه الموقر

بيان وجه صحة هذا القول سبطه السيد السند في المدارك فقال انه غير جيد لان القول الثاني غير متحقق والاذا لم يثبت على الاول
 عدم اعتبار تجديد النية بمطرد الاكفاء بالنية السابقة ثم قال وكيف كان فلا ريب في ضعف هذا القول انتهى وهو جيد
 التاسع المشهور بين اصحاب ان لو نوى الاطعام في اثناء النهار بطلان عقد الصوم ثم جدد نية الصوم بطلان العقد
 كان صومه صحيحا ذهب اليه الشيخ والمرضى واتباعهما واستدلوا على ذلك بان التوافق محقق وليست هذه النية من جنس النية
 كونها ناقضة فعليا للدليل بان نية الاطعام اثناء نية الصوم لاحكامها الثابت بالانقضاء الذي لا ينافي النوم والعقوبات جازعا
 وبان النية لا يجب بتجديدها في كل ارضية الصوم جازعا فلا يتحقق المنافاة ونقل عن ابي الصلاح انه يجرم بفساد الصوم بذلك
 ويجعله موجبا للقضاء والكفارة واخبار العلامة في الخ هذا القول ايضا ولكنه اوجب القضاء دون الكفارة فاستدل على انقضاء
 الكفارة بالأصل السالم من المعارض وعلى انه مفسد للصوم بانه عبادة مشروطة بالنية وقد فاق شكها فبطلت وبان الأصل
 اعتبار النية في جميع اجزاء العبادة لكن لما كان ذلك مستقيا اعتبر حكمها وهو ان لا يات بنية تحالفها ولا يندى قطعها فاذا نوى
 القطع زالت النية حقيقة وحكما فكان الصوم باطلا لفوات شرطه وبانه عمل خلا من النية حقيقة وحكما فلا يكون معتبرا في نظر
 الشارع واذا فسد صوم من المتأخر فسد صوم ذلك اليوم باجمعه لأن الصوم لا ينفصل في اجاب العلامة في الخ عن احتجاج الشيخ بالنقل
 باننا قد بينا الدليل على ان هذه النية مبطل للصوم من حيث انها مبطله لشرطه اذ نية الصوم ومبطل لشرطه مبطل للنية ولا
 ستم حصول الشرط لأن اداء نية الشرط لما تقدم وقد فاق وحكما فلا يكون الدوام شرط انتهى قول لا يخفى ان مرجع الخلاف في هذه
 المسئلة عند التأمل في اامة القولين المذكورين الى انه في كل شرط استدامة النية في الصوم حقيقة وحكما ام لا وبمن القول المشهور
 على الثاني وبمن القول الآخر على الاول وظاهر كلام بعضنا السيد الثاني المتقدم في سابق هذا الموضع هو عدم الاستدلال في
 في المدارك وقد قطع الشيخ والمرضى والمصنف في المعبر بقوله اشترطها ثم قال ولا بأس به لأن الأصل ليس له معارض يعتد به ومع
 ذلك فالمسئلة محل تردد انتهى وترى بما يقال انه يمكن الاستدلال على وجوب الاستدامة بقوله اامة الاعمال بالنيات ومنها انه
 يمكن ان يقال ان التمسك بالنية في فعلها لا ينعزل عن الجزاء المذكور انما هو من حيث وقوعه من نية وقصد وهو كذلك
 واما انه يجب استمرار ذلك القصد فلا ذلك لغيره عليه ويمكن الاستدلال على الصحة في موضع البحث بما رواه الشيخ في الصحيح عن
 محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر يقول ما يصير الصائم ما صنع اذا اجتنب ابع خصال الطعام والشراب والنساء والارتباس
 الا انه يمكن طرق الاحتمال في تخصيص ذلك بافعال الجوارح كما يشترط في قوله ما صنع او كون الحصر اضافيا لا حقيقيا وبما جملته
 فالمسئلة لعدم النص لا في من الاشكال والاحتياط فيما مطارد على كل حال فهي من وجوبها القول الثاني في بقية هذا شيء وهو ان ظاهر
 دراهم الاحتياط هو انه لا بد في صحة الصوم بعد نية الاطعام من تجديد نية الصوم والا كان باطلا بل صرح العلامة بذلك في المشهور
 سارا قد بينا ان لو نوى الاطعام بعد انعقاد الصوم لم يبطله لأنه انما هو شرعا فلا يخرج عنه الدليل شرعي هذا اذا غادر نوى الصوم
 اما لو لم يتوكل ذلك للصوم فالوجه وجوب القضاء واعتزضه المدارك بعد نقل ذلك عنه بانه غير جيد لأن مقتضى الفساد عند
 التأمل به العزم على فعل المفسد فان ثبت ذلك وجب الحكم بالبطلان مطرد والواجب القول بالصحة كذلك كما اظهر في المعبر انتهى وهو
 جيد وبه نفي المسئلة اهلا فانما الحكم بصحة الصوم بعد النية او لا ثم الرجوع عنها الى نية الاطعام والاستمرار على هذا النية الى
 ان ينقضي النهار مما لا يكاد يقطع بغيره والاقرب الى التحقيق في هذا المقام ان يقال ان العبادات لما كانت قلبية فالمعلوم من الشيخ
 وهو الذي عليه جري السلف من منعه من فعل الله عليه انه هو وجوب النية في الصوم بغيره من العبادات والاحتياط في استحالة تلك النية
 فضلا وحكما الى اخر العبادة فان لم يرد ولم ينقل محتج مع المذهب من تلك النية الونية تنابرها استمر عليها العلم بنية الحكم بالصحة في هذه المسئلة
 خارج عن التوقيع لمعلوم من الشرع فتح فقول المستدل ومن ادعى انها ناقضة فعليه الدليل مردود بان الدليل على النقض خرج عن التوقيع
 الواجب اعتبار في العبادات فان الحكم بصحة ما يتوقف على وقوعها على الوجه الذي علم من صاحب الترتيب والذي علم منه يقينا هو اعتبار
 استمرار النية فعلا وحكما ولم يعلم منه جواز تركها اذا اخلت عنها الى ما يابا فيها فاما لدعي لصحة العبادة على هذا الوجه عليه الدليل
 وبذلك يظهر ان الاحتجاج في المسئلة ما ذهب اليه في الخ مع تاييد الاحتياط كما عرف في **العاشر** ذهب الشيخ في النهاية والمبسوط
 والخلاف في ان ينحصر شهر رمضان بجواز تقديم نية عليه فلو سلمت هي عن النية وقت دخوله اكفها بالنية الاولى في خلافه من
 الاحتياط وصرح بجواز تقديمها اليوم او يومين قال المجتهد في المعبر بطلان ههنا ذلك الى الشيخ قد ذكر انه لم يذكر مسندا او لمقل ذلك
 تكون المقارنة غير مشروطة وكما جاز ان تقدم من اول ليلة الصوم وان تعقبها النوم والاكل والشرب والجماع جاز ان تقدم على
 تلك الليلة بالزمان المتقارب كاللومين والعلف لكن هذه الحجة ضعيفة لأن نقلها في اول ليلة الصوم مستفاد من قوله من
 لم يبيت نية الصوم من الليل فلا يصيام له ولا ياقلمها قبل الفجر بحيث يكون طلوعه عند طل النية ههنا في غير ذلك المستدل
 بالايام لأن الليلة متصلة باليوم اتصالا جزاء والنهار بخلاف الايام انتهى قول قد نقل العلامة في الخ عن الشيخ انه احتج
 بمقتضى ما ذكر في المعبر ثم رده بخوما ذكر في المعبر ايضا قال السيد السند في المدارك بطلان استجود كلام المعبر في الاحتجاج
 الاكفاء بالعزم المتقدم لان شرط النية المقارنة للتوخيخ من ذلك تقديم نية الصوم من الليل بالنص والاحتجاج في غير ذلك
 انتهى ثم ان الشيخ رحمه الله صرح في النهاية والمبسوط بان العزم السابق بما يجزى مع التمسك من تجديد النية عند دخول الشهر

الأمر بالقضاء عندهم ومن أحد الأسباب المنقضية لفساد الأداء فانه نينا ولا العالم والجاهل فيه أولاً انه لا يخفى ان جملة من الروايات المنقضية
للأمر بالقضاء اشتملت على ميدان التعلل فان كان جملة أخرى مطلقاً أيضاً وهو قد عرفت بان التعلل انما يتحقق مع العلم بكون ذلك الفعل منقطعاً
للسوم والمفطر جاهلاً لا يصدق عليه ترميد الخطأ فلا يجب عليه القضاء لا يجب عليه الكفارة بالقرينة التي ذكرنا وسيلته لك
نقل جملة من الأجناد التي يفتضح من محتمل فلهذا وثاناً انه مع تسليم صحة ما ذكر من إطلاق الأمر من غير تقييد بالتعلل فيلزم ان الأمر للجاهل
تم فانه لا يتم ثلثاً الأمر للجاهل لانه في هذا الموضع ولا في غيره إلا ما خرج بتدليل خاص لما صرحوا به بما ملأ الأصل من منافع تكليف العاقل
وهو قد ستر قد صرح بذلك في كتاب الصلوة في بحث المكان واللأمر حيث خرج صحة صلوة الجاهل بحكم العيب كالجاهل بصلته فانه قال
في بحث المكان بطلان الاتفاق على صحة صلوة الجاهل بالعيب معكلاً بان البطلان تابع للهوى وهو انما يتوجه الى العالم ما لفظه امنا
الجاهل بالحكم فقل قطع بان غير محدود وقوى بعض شايخنا المحققين الحاقه بما ملأ العيب لعين ما ذكر ولا يخرج من فوق وقال في بحث اللأمر
بطلان ذكر عدم بطلان صلوة الجاهل بالعيب ما لفظه ولا يبعد ان الأمر بالحكم أيضاً انما يتبع تكليف العاقل فلا يتوجه اليه الهوى
المقتضي لفساد العمل بل صرح بذلك في هذا المقام في مسئلة الأوامر أيضاً حيث نقل من جلد قدس ستران الميرزا سيدي رفيع حاشية
لعدم توجه الهوى اليه وان الجاهل عاملاً قد ستر وقد ذكر في حكم الناسي جيد لكن الأظهر من ادعاء الجاهل له كاشراً كما في
عدم توجه الهوى اليه اوضح فكيف يدعى هنا ان الأمر بالقضاء ينال العالم والجاهل مع فصل بينهما في هذه المواضع وثالثاً ان الروايات التي
استند اليها في سقوط الكفارة دالة بموجبه على سقوط القضاء ايضاً كما هو ظاهر مع تأيد ما بالروايات المنقضية الدالة على مقدورية
الجاهل كما تقدم في المقامة الخامسة من مقلدات الكتاب ومنها الروايات المذكورة انما خرج منها في غير موضع من غير ان نقول انه ما
بما دللت عليه هذه الروايات فالنسبة بين المنع من الصوم من وجوب العمل باحداً على الأخلاص من اشكال فلا يتم ما ذكر
الثاني قوله في الجواب عن الأيراد الذي ذكره على نفسه انه لا دلالة في شيء من الروايات التي وصلنا اليها من هذا الباب على تعليق الكفارة
بجاهل بل ان الحكم وقع فيها متعلقاً بتعلل الخطأ وان فيه انه لا يثبت امر وان ددد التعلل بالتعلل في جملة من الأجناد لانه ان جملة من الأجناد
قد وردت مطلقاً حاله من ميدان التعلل بالجملة فان الأجناد الواردة في هذا الباب بالنسبة الى وجوب القضاء والكفارة جملة منها قد
يشترط على من يتعلل الاظهار فيها واحداً من جملة مطلقاً منها الحكم بكون وظاهر كلام الأصحاب حمل مطلقاً على مقيدها في الموضعين وبه
يزول الاشكال من البين ولا بأس بايراد بعض مناهج المقام لمقتضى ما في كلام هؤلاء الأعلام فمنها موثقة عبد الرحمن بن ابي عبد الله
عنه الحسن بن ابي عبد الله قال سالت عن رجل افطرو يوماً من شهر رمضان متعملاً قال يصدق بشهر رمضان ويقضى مكانه في شهر
ايضاً عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل افطرو يوماً من شهر رمضان متعملاً قال عليه خمسة عشر يوماً لكل مسكين مائة درهم
افضل وصححه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل افطرو يوماً من شهر رمضان متعملاً او يوماً واحداً من غير غلظة قال يعيق ثلثاً ويصوم
شهرين متتابعين او يطعم مائة مسكيناً فان لم يقدر بصلته ما يطبق وقد اثير احمد بن محمد بن ابي بصير عن المشرقة عن ابي الحسن قال سالت
عن رجل افطرو يوماً من شهر رمضان متعملاً او يوماً من شهر رمضان متعملاً او يوماً من شهر رمضان متعملاً او يوماً من شهر رمضان متعملاً
ويصوم يوماً بل يوم وموثقة سماعه قال سالت عن الرجل ياتى أهله في رمضان متعملاً فقال عليه عشرة رقبته واطعام ستين مسكيناً
وحينما شهرين متتابعين وقضاء ذلك اليوم وان لم يدر مثلاً ذلك اليوم وجعل الشيخ العاقل في هذا الخبر عكساً وتاق وحضر أخرى من ان
أهله في حال الحرام الوطى فيها كالحض والطمح قبل الكفارة كما دل عليه بعض الأجناد لانه ان صاحب الوطى لا يفل هذا الخبر من موارد
احمد بن محمد بن عيسى بلفظ وهو من الموارد في المواضع المذكورة فمن جملة من الأجناد المتضمنة على ميدان التعلل في كل من القضاء والكفارة
وبه يظهر لك انه في كل كلام صاحب المدارك من دعواه إطلاق الأمر بالقضاء الشامل للجاهل مع اعترافه بان تعلل الجاهل ليس بجهد
لان انما يتحقق مع العلم بكون ذلك الفعل منقطعاً للسوم كما تقدم ومنها صححه عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا عبد الله عن
عن الرجل يحب باهله في شهر رمضان حتى يني قال عليه من الكفارة انما على الذي يجامع وما رواه في العقيقة عن محمد بن النعمان
عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل افطرو يوماً من شهر رمضان فقال كفاة رجباً من طعام وهو عشرة صاعاً وموثقة
سماعه قال سالت عن رجل لوق باهله فانزل قال عليه اطعام ستين مسكيناً او يتيق رقبته ورواية عبد السلام بن صالح الهروي
قال قلت لابي بصير يا ابن رسول الله قد ركب مني بائك ففكرت في شهر رمضان واطفرو فيه ثلث كفارات وركعتهم ايضاً كفارة
واحدة ما في الحديثين ناخذ قال الجاهل جاعلاً مع الرجل حراماً واطفرو حراماً في شهر رمضان فكلية ثلث كفارات عنق رقبته وصايا
شهرين متتابعين واطعام ستين مسكيناً وقضاء ذلك اليوم وان كان نكحاً خلافاً واطفرو على كل ذلك فكلية كفارة واحدة وقضاء
ذلك اليوم وان كان ناسياً فلا شيء عليه في ذلك من الأجناد التي يغف عليها المتبع في الموضعين وبذلك يظهر لك ان الأجناد
بالنسبة الى القضاء وكما الأجناد الواردة بالكفارة في التعلل في بعض منها بالتعلل في إطلاق في آخر وجوب حمل مطلقاً على مقيد
وبه يظهر لك انه في كل كلام من الفرق بين المقامين الثالث قوله في الاعتناء من مطلق اصطلاحاً في العمل برؤية ذواته وبه يظهر لك
بانه ليس في طريقها من قد يتوقف في شأنه الاعلى من الحسن بن فضال فقال في الجاهل الى اخر ما ذكرنا فان هذا من جملة المواضع التي ذكرنا
الاشارة اليها في شرحنا على الكتاب مما حصله فيه من الجاهل في الاضطراب فانه مع علمه الموثق من قسم الضعيف وطعن فيه
وركيه بل للضعف حاج الى العمل به فشره في الاعتناء الواهية وقد مر في كتاب الصلوة ما يدل على الطعن في علي بن الحسن المذكور

المواظقة بذلك وأما وجوب القضاء فليس على نفيه دليل فان قيل ان وجوبه يحتاج الى دليل لا نفيه فكذلك لا يبين ان الحكم
المستفاد من وجوب القضاء بالاطلاق اختيارا قد استلزم على شيئين أحدهما ثبوت الأثم والثاني الوجوب للمواظقة وهو الذي
أمر به الكفارة لغيره في جملته من المواضع وثانيهما قضاء ذلك اليوم والمعلوم المقطوع به من أخبار استنباح الأظفار المذكور
الثقة هو ارتفاع الأثم خاصة كما اشترط اليه ولا يجوز ان يسوغ له الشايع الا فطرا ثم يماضيه عليه وح فينتهي لذل على القضاء
على حاله بلا محارضة بوجوب إخراجها عما هو عليه يخرج من رافة شامدا على ذلك ثم ان الظاهر من كلام أصحاب وبه صرح جملتهم انه
يكفي في جواز الأظفار طرا ضربا للزلة ودرجهم من جبات التدوير ان ذلك مما ليس في جملته من الخوف والقلق والحكمة قد ستره اعتد على
أخبار الصادق مع إيه القياس حيث تضمنت ان إظهاره في خوف الخوف والقلق ومنها الخبر المتقدم ومنها أيضا ما رواه في الثاني
في الصحيح عن داود بن الحصين عن رجل من أصحابه عن أبي عبد الله انه قال وهو بالخيرة في زمان أبي العباس دخلت عليه وقد غلبت الناس
في الصوم وهو والله من شهر رمضان فقلت عليه فقال يا أبا عبد الله عمي أجمعت اليوم فقلت لا والله ما كنت بين يديه فقال فارت
مكنا فلو انك قلت الصوم منك فالظهور منك فقال الرجل لأبي عبد الله انه تفرغ يوما من شهر رمضان فقال اني والله افطر
يوما من شهر رمضان أحبالي من ان يضرب عنقه والتم الأكل فاجابته عن الغيرة كما هو المعلوم من الأخبار في جملته من موارد الثقة
ولعله في حسنة ذوات الثقة في كل مرقع وصاحبها علم بهما حين تنزل به في حسنة الفضل والثقة في كل شيء يضطر إليه برأيه فقد
أحل الله ولا دلالة في خبره الصادق للدينين بالتحسين بما فيها ثم ان شيئا من الشايع في المسالك قال بعد ذكر الحليم الذي قدنا
مفله عنه وحيث سأل الأظفار المذكور والثقة بحسن القضاء على ما تدفع به الحاجة فلو زاد عليه كرهه من مثل ما لو تأدت بالاكل فشرى
معه وبالكسر لغرضه سببه السيد السند في المدارك بما ذكره في وجوب الكفارة بالزائد على ما ذهب إليه من كون
التناول على وجه الأكل مفيدا للصوم لأن الكفارة يختص بها حصوله الفطر فيفسد الصوم وما حصل به الفطر هنا كان مباحا فلا
يتعلق به الكفارة وما زاد عليه لم يستند إليه الفساد فلا يتعلق به الكفارة وان كان محرمًا انتهى أقول فيه ان الظاهر إيجاب الشايع لكفا
في جملته موارد ما انما هو التكفير الذي هو موجب في كل شيء من الذنب وتكفيره وح فالكفارة انما يتحقق في موضع يحصل فيه الأثم
والذنب فقول السيد قد ستره ان الكفارة تختص بما يحصل به الفطر فيفسد الصوم ليس في محله فان كثير من المواضع التي
قد ستره في دفعها بالصوم وإيجاب القضاء مع انه لم يوجب بها كفاية وح فاذا كانت الكفارة في الصوم وغيره دائر مدار ما
وجب الذنب والحال ان الشايع زيادة على نفي دفعه به الفطر وح موجب لذلك كان الحكم بالكفارة لا يخرج من قوة ويلحق بهن كسلة
بما ينظم في سلك نظامها ويخرج في سبب بقضائها وإبرائها **مسائل الأولى** من اكل ناسيا فظن انه صومه فافطر علمدا
بطل صومه وعليه القضاء عند أصحاب وفي وجوب الكفارة عليه قولان أقول هذه المسئلة من جزئيات المسئلة المشتقة
في ما حكم الأظفار وقد تقدم ذكر الخلاف فيها وتحقيق القول فيها **الثاني** ما خلفنا لأصحاب في اتصال العباد الى الحلق
فذهب جميع منهم الشيخ في أكثر كتبه الى ان اتصال العباد الى الحلق مستعمل في وجوب القضاء والكفارة واليهما من افاضل المتأخرين
المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر في كتاب الوسايل وقد جمع معهم ابن دريس والشيخ الميرزا علي بن أبي طالب وغيرهم
والظاهر المشهور في وجوب القضاء خاصة في مستعمل او ذمبت جمع من متأخري المتأخرين في عدم الأضاد وقيل وجوبه في قضاء
او كفارة وهو الأقرب وأسند على القول الاول بما رواه الشيخ في التهذيب عن سليمان بن جعفر الرضوي قال سمعته يقول انما تضمن
الصائم واستثنى به رمضان مستعمل او شتم راحة غليظة فكثير من متأخريه في نفيه وحلقه بخار ضليعه كرم شهر من متأخريه فان
ذلك مفسر مثل الأكل والشرب والنكاح أقول لا يخفى انه يمكن تطرق الطعن الى هذه الرواية من وجوب أحدها جملة السائل والمستوف
ظننا المسؤول غير ما وجهه السؤل كما في الأضاد ونحوه في السائل والوقوف به من كونه لا يعتمد في أمور
دينه وأحكامه على غير الأثام كما صرح به أصحابنا رضي الله عنهم في قولهم في المصالحات اما اذا كان مجهولا بالمرء كنهنا الواوي فلا وثايقهما
المأذنة بمؤثمة فمن سجد عن الرضا قال السائل عن الصائم يدخن سجودا ويغير ذلك فدخل الدخنة في حلقه قال جاز لا بأس
وسا لن عن الصائم يدخل العباد في حلقه فقال لا بأس به والجمع بين هذا الخبر وبين القول بجواز الأقل على الجواز الخليلي والثاني
على ما ليس كل كما ذكر صاحب العتائيل مع كونه لا دليل عليه عند ودان العباد نفع من الشايع لان كان مفيدا للصوم
فلا فرق بين قليل وكثير ولا فدا وجه للأضاد به وثالثا صحت خبر محمد بن مسلم الدال على انه لا يفسد الصائم ما صنع اذا اجنب
ارب خصال الطعام والقرب والنساء والأدناس وهو ثقة مستعمل بن صدق عن أبي عبد الله عن الأئمة ان عليا سئل عن الذباب
يدخل حلق الصائم قال ليس عليه قضاء لان ليس طعام ولا بها انما تجزئ المذكور قد دل على وجوب الكفارة بمجرد المعضنة والاستنشق
ولا فائده والأخبار ترد في صحة خبره في الصحيحين عن أبي عبد الله في الصائم يستنشق ويضمض قال نعم ولكن لا يبلغ وفي رواية
زيد الشحام عن أبي عبد الله في الصائم يغمض قال لا يبلغ ريقه حتى يبتلع ذلك مرات قال الشيخ في باب بعد نقل الرواية وقد روى مرة
وأحد مما اجاب به في الوسايل من جملة الخبر على اتصال الماء الى الحلق مردود أو لا بان بعد ابتلاع الماء الموجب للقضاء والكفارة في
بلا خلاف لا ترتب له على خصوصية المضمض والاستنشق ليرتبه عليه هنا بل في حال من ذلك فانه يجب عليه القضاء والكفا
بلا اشكال وثانيا ان تقدم نفي اتصال الماء الى الحلق في الخبر انما يستند فيه الى قوله مستعمل اي مستعدا اتصال الماء الى الحلق

نكذب فله رواية بصيرة قال هذا الخبر موثق عليه مع انه افني بمضمونه في المبسوط ونقل في المحرر عن الشيخ انه استدلى على التحريم بان وجود الله في الرقيق دليل على تملكه من اجزاء ذى الطم فيه لا يستحال استعماله في الاطعمة فكان ابتلاعه مفسدا ثم اجاب بالمنع من التملك بل الرقيق ينفصل بكيفية ذى الطم وهو جيد للعالم من فطما الماء والهواء بالروائح الذكية والنقعة بالمجاورة وقد نقل العلامة في المنتهى والندوة ان من لم يملك بالحق فلا يملك بالخطأ ولا يملك بالخطأ الا انما اقول لو ان الشيخ استدلى بجملة الحلبي المتقدمة كان الظاهر انما كانا معترفان من تأويلهما جناباين الاخبار **القول الثاني** قال العلامة في المنتهى بقايا الفداء والمختلفة بين اسنانها اذا ابتلعها ما دام صدوم سواء اخرجهما من فمها لم يخرجها وقد صرح المحقق في الشرايع بما يوجب لكفارة القضاء وهو المشهور بصرحة بعض اصحاب الظاهر انه لصدق تناول المفسد على ما لو اذوده من خارج ونقل عن الشيخ في المبسوط انه صرح بوجوب القضاء ولم يتعرض للكفارة قال في المداينك ويمكن المناقشة في هذا الصوم بذلك لعدم شتمية كل ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يصائم فيفترج من الشئ فيفطر ذلك قال لا قلت فان اذوده بكماء صاد على لسانه قال لا يفطر ذلك بهذا كله لولا ابتلاعه عمدا واما لو كان سبوا فقد صرح بعضهم بان لا شئ عليه وفصل بعض بين من ستر في التحليل فوجب عليه القضاء لغير طم وتحرره للأطوار واليه مال شيخنا الشهيد الثاني ومن لم يقم فلا شئ عليه وما ذكر في المدارك لا يخرج من قرب وان كان الاصول الفضا واما ما خرج اليه في المسالك لا يخرج من جملة الحكم من الظاهر لا اشكال ولا خلاف في جواز ابتلاع الرقيق الذي في الفم فلا يملك وعدم الدليل المخرج عنه اما اذا اخرج من فمهم وبصره وابتلعه فقالوا انه مفسد بل ربما يمكن ان لا يجب كفارة الاخطار على المحرم في ظاهر القول بغير ما يخرج من الفم حتى ان بعض الفضلاء المأخوذين ارجى اجماع اصحاب على تحريم ابتلاع فضلات الانسان من ريقه وعرقه ودموعه ونحوها قاضي ائنا في اخبارنا على ذلك وقد كتب في جواب ما يسألنا عن البرق المتشاقط في مرق الفم ونحو ما صورته فاما تحريم الانسان وكل شئ منه كذا وشربا فلا اعلم احدا من المتقدمين والمتأخرين خالف في ذلك ومسايطير الاخبار مصدرة بذلك ولا اعلم احدا استثنى من ذلك العرق المتخلط بالرق على ان المستثنى عليه اليان وقائمة البرهان ونحن باقون على عموم الحكم حتى يثبت المزيل في استلزامه لاسواء السبل صياتك انشاء الله ببيان ما في هذا الكلام من اعتلال الزمام واختلال النظام وان كان خارجا عن المقام ثم ان من صرح بما قلنا نقله عنهم من ابطال الصوم بابتلاع الرقيق بعد اذ اخرج من الفم شيخنا العلامة اجزل الله نعم اكرامه في المنتهى حيث قال لو ترك في فم حصاة او درهما فخرجه وعلقه من الرقيق ثم اعادة قالوا به الا فطار قلوا وكثر ابتلاعه البلال الذي على ذلك الجسم وقال بعض الجمهور لا يفطر ان كان قليلا وقال قدس سره ايضا لو اخرج من بينه الطرف ثوب او بين اصابعه ثم ابتلعه فطر ولا اخرج ما ذكره قدس سره دليلا على الا فطار بذلك الا ان كان ما يلد مونة من تحريم فضلة الانسان فانه بعد الخروج من الفم يكون فضلة فينطبق به الحكم دون ما اذا كان في الفم والا فالفرق بين ابتلاعه وهو في الفم وبكل وجه منه غير ظاهر مع ان ما يلد مونة من تحريم فضلة الانسان لا دليل عليه بل الدليل كما استمرنا ان الله تعالى على خلافه قال مولانا المحقق الادريسي قدس سره في شرح الشاهد بعد ان نقل عنهم انهم حكموا بكونه مفسدا اذ اخرج من الفم ثم ابتلعه ما صورته كانه لصدق انه يقال كل دية يمكن ايجاب كفارة الاخطار بالمحرم لا يتم يقولون ان اذ اخرج من الفم يحرم اكله وما نعرف دليلا ثم قال قدس سره بعد نقل كلام المنتهى الاول انه عدم الاخطار للاصل ومقتضى صدق الادلة ولهذا مع قولهم بالخبر يجوز اكل الكل بالفاشوقا دخالها في الفم وكذا اكل الفواكه بعد العض مع بقاء الطوبى في موضع العض كذا في الشربة نعم لو كان عليه الرقيق باقيا ظاهرا كثر البحث يصدق عليه كل الرقيق باقيا ظاهرا كثر البحث يصدق عليه ذلك لا مجرد البتة انتهى وظاهر كلامه قدس سره المناقشة من حيث عدم صدق كل على البتة فيكون حرج الى ما نقله العلامة من بعض الجمهور وانت خبير بان كان المستند هو ما اشار اليه المحقق المذكور من صدق الاكل فانه لا فرق في ذلك بين ما كان باقيا في الفم او بعد اذ اخرج منه مع انهم متفقون على جواز ابتلاع ما كان في الفم ولو قيل يمنع صدق الاكل على ما ان في الفم غارضه بغير ابتلاعه ما يميزه بل لا من بين اسنان من بقية الغذاء فانه قالون بان موجب الاطوار لصدق الاكل لا ان يجعل وجه الفرق بين الرقيق الذي في الفم والذي اخرج منه لزوم المشقة والحرج فيما كان في الفم ولم يخرج ابتلاعه وان صدق عليه ذلك لانه لو انقطع عن حقه حلقه ضرر ظاهر في الجملة قالوا بجملتي ان وجه الفرق الموجب عندهم لجواز ابتلاعه ما دام في الفم و الا فطار بغيره يخرج من الفم انما هو لما قلنا ذكر من تحريم فضلة الانسان من نفسه وغير الرقيق انما يصدق عليه فضلة بعد انفصاله من الفم وخبره لا يقال انه يلزم على ما ذكرتم من وجه الفرق عدم فساد الصوم حيث انه ليس باكل ولا شرب وان حرم لا نفعل لا يلزم من عدم كونه ما كولا صحة الصوم فانه مخرجوا به بطلان الصوم بالاعتداء والذمان الغليظ مع انه ليس بما كولا ونحوها غير ما يجوز ان يكون هذا من قبيل عندهم فبذلك يظهر لك ما في مناقشة المحقق الادريسي قدس سره للعلامة في وجوب الادلة الاولى من عدم التحريم في البتة لعدم صدق الاكل فان الظاهر ان كلام العلامة انما ينبغي على ما ذكرناه من تحريم فضلة الانسان ولا يبان مع ثبوت التحريم فلا فرق بين قليلها وكثيرها نعم ما اقدمه عليهم من جواز الاكل بالفاشوقا والفاكهة والشربة واراد عليهم ومناف لعلهم المدعى في التحريم وجه الرجوع الكلام معهم الى اثبات وهو تحريم فضلة الانسان قال المحقق المشايخ ايضا بعد الكلام في ريق الانسان نفسه واما ريق غيره فقالوا ايضا انه حرام وما اهرق دليلا وما رايت دليل يحرم فضلات الحيوان اقول وبالله عز وجل النقرة لكل ما مول ان الذي ظهر من الاخبار التي عثرت عليها مما يتعلق بهذه

هو حله ما اذعوا بحرمه وها انا اسوق لك جملة ما وقع عليه من الاخبار وانتظر فيما بين النامد والاعتبار فيما رواه ثمة
 الاسلام في الحائز في الصحيح عن الحسن بن زيار الصيقل قال سمعت ابا عبد الله ع يقول من رتب صلاة مديته وسواه صلى الله عليه
 وهو ياكل وهو جالس على الخضير فقال لينا محمد انك لثاكل كل الصدا الى ان قال ع فقالت ناولني لثمة من طعامك فناولها فقالت
 لا والله الا الذي في ذلك فخرج رسول الله ص اللثمة من عنقه فناولها فاكلها قال ابو عبد الله ع فاذا صليتم نداء حتى فارقنا الدنيا
 فماتوا في الكتاب المذكور في باب الاشارة والنصر على ابي جعفر الثاني ع في حديث طويل تضمن طعن احق الرضا ع وعمومة
 في الجواهر بعد ولادة حشاشه كان حائل اللون وطلب الطاعة ليحقق بابيه قال علي بن جعفر راوى الحديث ففقت فقصت له روى
 ابي جعفر ع قلته اشهد انك انا عند الله الحديث وفعل علي بن جعفر وفهم ذلك بجعفر الرضا ع وتفرع له وعلم انك انا عليه ظهر ظاهر
 في الجواز وروي الشيخ في الصحيح عن ابي ولادة الحائط قال قلت لابي عبد الله ع اني اقبل نساء صغيرا وانما هم في جوف من ربيما
 شيء قال فقال لا بأس عليك بشيء من ذلك في الكتاب المذكور في الموثق عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ع الصائم يقبل قال نعم
 ويعطيهما لانه مقته وركنيه ايضا عن علي بن جعفر عن اخيه موسى ع قال سالت عن الرجل الصائم ان يمس لسان المرأة ويقبل المرأة ذلك
 قال لا بأس به السيد السعيد رضي الدين بن طاهر قدس سره في كتاب الموثق عن الطوف عن الصادق ع ان تزينا الجاهدين
 بكى على ابيه رجب بن صائم امان قائما ليله فاذا كان وقتا طمان اناه غلامه بطعامه وظهره فيقول قلا ابو عبد الله ع يا صائم اقبل ابو
 عبد الله ع عطشا تايبك حتى يبل طعامه بل ومعه ويزج شرابه بل ومعه فلم يزل حتى لحق بالله عز وجل ولعل المستمع للاخبار يقف على
 امثاله ايضا وبذلك يظهر لك ما في حكمهم بغير فضلة الانسان من الخرج من مقتضى هذه الاخبار الواضحة البيان ثم يفي
 الكلام فيما دلت عليه الاخبار الثلاثة من عدم ابطال الصوم باطلاع ريق الغير فان ظم الاصحاب ابطال ابد لك مع ظهور الروايات
 في خلافه من المعلوم وصول ريق الغير الى فم الصائم بالمعروف من قوله في صحيحه ابي ولادة في جوف من ربيما شيئا وامامنا
 ابا بوابه عن رواتي ابي بصير ع علي بن جعفر عن ابي المعلى لا يستل الا بطلاع وعن صحيحه ابي ولادة من عدم الصراحة في عدم ابطال في جاز
 ان يبلغ شيئا من غير شعور ولا يقف فلا يخفى ما فيه من البعد عن ظاهر الاخبار المذكورة على انه لو كان ما ذكره في ناولي صحيحه ابي
 ولادة من الحمل على عدم التمسك بها للزم ابطال ايضا فانه متى كان وصول الريق الى جوفه مبطلا فلا فرق فيه بين لقن ولا وصوله
 من غير قن كما صرحوا به من انه لو وضع في فمه شيئا من المعطرات حثا ولعبا فاقبله بغير اختيار فانه يبطل صومه وسياتيكم في مسئلة
 المفهم عشا ما يدل على ذلك قبا جملة فان الاخبار المذكورة مع اتفاقها على الحكم المذكور لا ما رخص لما الاخبار قال ما ذكرنا
 بميل كلام المحقق الا وكبلي ايضا في هذا المقام **السادس** اختلاف اصحاب في ابتلاع النخامة على احوال تلك الا انه يجب
 اول بيان المعنى المراد من النخامة هنا ظاهر كلام المحقق في الشرايع والعلامه في الارشاد ان النخامة مختصة بما يخرج من الصدر
 ما ينزل من الدماغ حيث ذكرا النخامة ثم عطفنا عليها ما استرسل من الدماغ فاطلق جماعة من اصحاب النخامة عليها قال الهيثبي
 المصالح النخامة بالضم ما يخرج الانسان من حلقه من مخرج الحاء المعجم هكذا ابتداء ابن الاثير وقال المطري النخامة هي النخامة وهكذا
 قال في العباب وزاد المطري من الحشوم عند التثنية وكاتر ما خور من قولهم تنحج السحاب انا فاء ما فيه من المطر لان الريق لا يكون
 الا من الباطن وتنحج ربي نخامة انتهى وقال في مادة نخم النخامة وهي النخامة وزاد في معنى ينفذ وقال في الغاموس والنخامة بالضم
 النخامة او ما يخرج من الصدر او ما يخرج من الحشوم وقال ابن الاثير في النهاية النخامة البرزخية التي يخرج من اقصى الحلق ومن مخرج الحاء
 المعجم وكلام اصحاب هذا اختلف بما يرجع الى اقوال ثلثة احدها جواز ابتلاع ما يخرج من الصدر مما لم ينفصل عن الفم والمنع من ابتلاع
 ما استرسل من الدماغ وان لم يصل الفم على اما لو استرسل في الحلق فلا بأس به وظاهر جواز الشرايع والارشاد وثانيها جواز
 ابتلاعها ما لم يصل الى الفم والمنع من مخرجه وصلا اليه ذهب اليه الشيخ في القواعد في جواز ابتلاع النخامة من الصدر والراس ابتلاها
 فلم ينفصل من فضاء الفم كالريق واليه ذهب الفاضلان في المعبر والمنتهى فاختار في المدارك والذي وقف عليه في هذه المسئلة
 من الاخبار روايت عن ابن ابراهيم عن ابي عبد الله ع قال لا بأس بان يزور الصائم نخامة وكل من يولد على اختلافهم قد استندوا
 الى الرواية وزاد في المدارك في الاستدلال على ما اخذ من القول الثالث قال لنا ان ذلك لا يبيح كل ولا شرعا كما ان سائبا
 ممكنا بمقتضى الاصل السالم من المعارض ولنا ايضا ان النخامة مساوية للريق في عدم الوصول من مخرج فوجب مساواتها له في
 الحكم واستند عليه في المعبر ايضا بان ذلك لا يبيح فلك عن الصائم الا نادوا فوجب التعميم لهم بلوى اقول ويمكن تأييد
 ايضه بما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سئل ابو عبد الله ع عن الرجل الصائم يقلس فخرج منه القيء ايفطره قال لا قلت
 وان اذروه بكذا من ارضه لانه قال لا يفطره ذلك قال قلس على ما ذكر ابن ابراهيم في السراير من احدا لا قول فيه وهو الذي اخذنا
 انه خروج الطعام والشراب الى الفم من البطن عادة صاحبه والغاء نفل ذلك عن الزهري ثم قال وهذا اقوى مما قاله الجوهري انه نفل
 عن الجوهري قبل ذلك ان الفلس يفتح القان واللام والسين في المعجم ما خرج من الحلق ملا الفم او ذره وليس بقيه فان عاد فهو القيء
 وحي فاذا كان الفلس الذي هو عبارة عن الطعام والشراب لا يكون اذ زاده مبطلا بذكر خروجه الى فضاء الفم فكيف النخامة اذا كانت
 المفهوم من كلامهم كما صرح به في المعبر ان الفلس متى اقبل على شيء من الغذاء فانه يعطى بطلاع وهو نقيض لاطلاق المعجم في دليل ثم
 يتبع الكلام في دلائل خبر عياض على الفضلة المسترسلة من الدماغ وصلنا النخامة عليها فان ظاهر كلام اهل اللغة المذكورة في المطبوع

على الصائم الصبر على ما لا يحصى على المناهل من وجع فيكون الرواية مؤيد للقول الاول فيبقى حكم ما ينزل من الدماغ خارجا عنها الا انه
يمكن الاستدلال عليه بما ذكر في المدارك وما ذكرناه من صحة عبد الله بن سنان ويصدق ذلك الصلة صحة الصيام حتى يقوم الدليل
على ابطاله وكيف كان فالظاهر قوة القول الثالث والاحتياط كما لا يخفى قال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك بعد البحث في المسئلة
اذا قرئ ذلك فانما يتبع النجاسة حيث تحرم فان كان من خارج الفم وجبت الكفارة الثالثة لغيره منها ولها في غير الصائم وكذا لو
تناول نجاسة غيرا وريقه وان كان احدا الزوجين معا وردد من تجويزا المتصاص لا فيلزم الا زردا ولو كان تناول من الفم حيث
يحرم ففي وجوب الثلث والواحد نظر منشاء الثلث في تحريم ذلك على غير الصائم والمثيق هو وجوب الواحد انتهى اقول ما ذكره قدس
سره من تحريم تناول من خارج الفم ووجوب الكفارة الثلث على الصائم مبني على ما قدما فقله عنهم من تحريم متصلا باللسان وقد
عرفت ما فيه وما ذكر من النوايل في حديثي امتصاص الصائم لسان غيره بعيد وكان غفلا عن صحة الجواب والاصح في دخول ريق
الإنسان الى جوفه فلم يجب منه شيء وانما ما ذكر من احتمال وجوب الكفارة الثلث على تحريم تناول من الفم كما هو القول الاول
بأنه فلا يحرم زردا ذلك على غير الصائم فهو مدفوع بالاصل وبما رواه الشيخ عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول من تمنع في المسجد ثم ريقه في جوفه الا برأته السابعة لو تمضمض فدخل الماء حلقه فان ادخله عمدا فلا خلاف
ولا اشكال في وجوب القضاء والكفارة وان سبق له ان يتعمد صرح اصحابنا بان كان ذلك في المتضمن للصوم
او للتلاوي فلا شيء عليه وان كان للبرء والعيب فعليه القضاء حاشية ونقل عن الشيخ في بيان قال المتضمن للصوم المستحق
قد يتحقق حكما انما اذا كان للصوم فلا شيء عليه مما يدخل حلقه وان كان للصوم فلا شيء عليه مما يدخل حلقه وان كان
لغير الصوم فدخل حلقه فعليه القضاء والكفارة ونقل عن طائفة من اصحابنا انما ان توضع لنا فله افطر وان كان
لفرضه فلا اقول واجاب الشيخ الكفارة هنا الرواية سليمان بن جعفر المرزى المتقدمة في حكاية المسئلة الثانية وقد عرفنا
فيها وظاهرها انما الكفارة على مجرد المتضمنة للاستثناء وان لم يتعمد منها شيء الى حلقه فلا يوافق مدعاها والظاهر في
المنهي اما لو تمضمض فدخل الماء الى حلقه فان بعد ابتلاعه الماء وجب عليه القضاء والكفارة ولو تمضمض للصوم فلا
قضاء عليه ولا كفارة وان كان للبرء والعيب وجب عليه القضاء حاشية وهو قول علماءنا ان قال لنا انما اذا توضع للصوم
فصله مشروعا فلا يثبت عليه عقوبة لعدم التفرط شرطه ولا توضع الى حلقه من غير قصد فاشبه ما لو طارت ذبابة الى حلقه
اما اذا كان متبرئا وعاد فله ان يفرط بعض الصوم لا سيما في لزوم العقوبة للتفرط ولا توضع وصل بفعل منه شيء من فاشبه التفرط
ولا كفارة لانه غير قاصد للفساد والاحتكاك انتهى اقول ما يظهر من تحريم المتضمنة للبرء والعيب انما لا يخفى ما في تعاليله
لوجوب القضاء في الاخيرين وعلمه في الاول من الوهن وعدم الصلوح لا ببناء الاحكام الشرعية عليها وان كانوا زواجا
علا عقلية فان الاحكام انما تبني على الصوم الواضح من الكتاب والسنن لا على امثال هذه التخييلات قال المحقق الاثريني
قلت سر بعد ان نقل عن العلامة وجوب القضاء في صورتي البرء والعيب الذي يقتضيه الاصول عدم القضاء وعدم التحريم
ولعله قد سره اذ اذ من حيث سبقه الى حلقه من غير اختيار فهو مذكور كالناسي ان هذا لا يطرح له فان روايات المسئلة
قد صرح جل منها بالقضاء في الصوت المذكورة بل في صوت وضوء النافذة وقد ورد في ناسية النجاسة في الصلوة انما يعيد
عقوبة لسيانته وعدم تحفظه اقول والذي وقف عليه من اخبار المتفلكة هذه المسئلة ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن
ابي عبد الله ع في الصائم يتوضأ للصلاة فيدخل الماء حلقه ان كان وضوءه للصلاة فريضه فليس عليه قضاء وان كان وضوءه للصلاة
نافذة فعليه القضاء وما رواه الكليني والشيخ عن يونس قال الصائم في شهر رمضان يبيت في موضع وان تمضمض في وقت فريضه فدخل
الماء حلقه فلا شيء عليه ان تمضمض في غير وقت فريضه فدخل الماء حلقه فعليه الأعادة والا فقل للصائم ان لا يتمضمض ما رواه
الشيخ والصدوق عن سماعة بن الموثق قال سالت عن رجل عتب الماء فيتمضمض به من عطش فدخل حلقه قال القضاء وان كان
في وضوء فلا بأس وما رواه الكليني في الحسن في الصحيح عن حماد عن ذكره عن ابي عبد الله ع في الصائم يتمضمض ويبتلع قال نعم
ولكن لا يبالغ وما رواه الشيخ في الموثق عن حماد السابلي قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل يقضم من حلقه الماء وهو
في حياضه قال ليس عليه شيء اذا لم يتعمد ذلك قلت فان تمضمض الثانية فدخل في سلق الماء قال ليس عليه شيء قلت فيتمضمض الثالثة
قال فقال قد سالت ليس عليه شيء ولا قضاء وما رواه الكليني عن زيد وهو يذو الثمام كما ذكر في بيت عن ابي عبد الله ع في الصائم
يتمضمض قال لا يلزم ريقه حتى يفرق ثلث مرات ومنها رواية سليمان بن جعفر المرزى المتقدمة في المسئلة الثانية وبما اجمع
من اوجيا الكفارة اقول وما ذلت عليه صحة الحلبي من عدم القضاء لو كان في وضوء الفريضه هو مستند اصحابنا فيها
قدما فقله عنهم ومثلها رواية يونس قوله وان تمضمض في وقت فريضه اي لأجل فريضه وهو ما لا خلاف ولا اشكال فيه وما
ذلت عليه من القضاء في وضوء صلوة التاخر يدل بمفهوم الاولوية على وجوب القضاء في البرء والعيب وقوله في رواية
يونس وان تمضمض في غير وقت فريضه اي في غير فريضه هو اعم من ان يكون لنافذة او عبثا او تبردا فهو صالح للدلالة على ما ذكره
من وجوب القضاء في العيب والبرء واصرح منه في ذلك ما ذلت عليه موثقة سائرة وما ذلت عليه لموثقة المذكون من قوله
وان كان في وضوء فلا بأس ينبغي حمل الوضوء هنا على وضوء الفريضه جملة ما بين صحة الحلبي بقى الكلام في موثقة حماد فانها

بظاهرها واطلاقها في الأجزاء وكلام الأصحاب والواجب حملها على وضوء الفريضة جمعا بينهما وبين الأجزاء المذكورة فليست بها
الأول لا يخفى أن المفهوم من كلام الأصحاب بمؤدب القضاء في الوضوء لم يفرضه كان أو نافله ولا سيما ما سمعت من تقليد
صاحب المشي المتقدم أن من فعله مشروفا مع أن صحيحه الجلي صرح في القضاء إذا كان في وضوء النافلة ونحوها عموم رواية يونس كاشرا
إليه أنفاذ الجمع بين كلامهم وضوء الأجزاء لا يخرج من أشكال الشك في ذلك لأن الاستسقاء في المصنف هنا جملة من الأصحاب وظاهر
الغلاة في المشي التردد في ذلك حيث قال حكم الاستسقاء حكم المصنف في ذلك على تردد لعدم النص فيه ونحن لا نقول بالفتا
واستجبه بما فيه فإن مقتضى التردد في جميع المواضع هو تقاض الأدلة لعدم الدليل وهو ما اتما أو رد ما يدل على عدم مفهوم
النص وبطلان القياس على المصنف ووجه التردد بل الواجب الجزم بعدم التردد قال والمدارك ولا يلحق بالمصنف الاستسقاء
في هذا الحكم قطعا فلا يجب باستنبو من قضاء ولا كفارة بل الوقيان لعدم ما لا في الألف غير منقطع للصوم لم يكن عبدا انتفى
وهو جند الثالث ظاهر كلام الأصحاب جواز المصنف للصائم وغيره بل قال في المشي ولو لم يمتنع لم يطرأ بالخلل بين
العلماء وسواء كان في الطهارة أو غيرها وقد عرفنا ما قلنا من عبارة المنقول من المشي ما يشهد بالتحريم لغیر الوضوء ومثله ما صرح به الشيخ
في الاستسقاء فانه بعد أن نقل رواية زيد الشحام الدالة على أنه لا يبلغ ويقهره بين ثلث مرات قال قال محمد بن الحسن هذا الخبر مختص
بالمصنف أنا كانت لأجل الصلوة ما التردد فانه لا يجوز على ما لا يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب ثم أورد رواية يونس المنقولة
مع أن هذه الروايات كما ترى لا تدل على ما ذكره وإنما تضمنت أن الأصل للصائم أن لا يقضه من ابن هذا من الحر ثم وكيف كانت
فلا ظهر جمل رواية الشحام المذكورة على الاستصحاب ويعضد ما قوله في رواية يونس والأصل عني في غير وضوء الفريضة والنافلة
لأن ما قل من أخبار على استحباب المصنف في الوضوء مطلقا أظهر من هذه الرواية فحمل على الوضوء للتباعد الرابع ظاهر
جملة من الأصحاب منهم السيد السند في المدارك وغيره الحاق دخول الماء من المصنف للنداء ولا لا في الجاهلية بالمصنفه التي
في الوضوء الواجب وأنه لا يوجب القضاء وإن كان في التذكرة المصنف من أكل الطعام واجبة لا يخرج من شوب الأشكال للدلالة على
الحكم على وجوب القضاء في وضوء النافلة في هذه الأشياء ينبغي أن يكون بطريقا ولا يدخل في هذه الأمور في عموم قوله في رواية
يونس فإن مقتضى غير وقت فرضه عليه الأعادة والمفهوم من كلامهم بتقليد ذلك بأنه متى كان الوضع في العلم لم يمتنع من صحة
ما ذكر في الفعل متى كان ما ذكرنا في الفعل ولم يتعد الأبتلاع فلا شيء عليه وفيه ما عرفت من ظهور أخبار المشاهدة اليها
وإن غاية الأذن في الفعل عدم التايم بذلك لأدفع القضاء انقضه وقد انقض ما حققناه في المقام أن سقوط القضاء إنما هو
فيما إذا سبق الماء إلى حلقه من الوضوء الواجب ما أعلاه فالواجب القضاء (الخامس) ينبغي أن يعلم وجوب القضاء في بعض
أفراد هذه المسئلة ومنع الكفارة إنما هو فيما إذا كان في واجب معين لأن ما ليس بمعين متى فسد صومه وجب الأتيان ببطلان رواه
لا يمتنع ذلك قضاء لأن القضاء عندهم اسم لفعل مثل المقضي بعد خروج وقتة وفيه المتعين وقتة متنع (السادس) من
من فعل المفطر قبل ما عانا الفجر متعديا بمعنى أنه استحب بقاء الليل ففعل المفطر ولم يراجع الفجر مع ما كان ذلك فضاوت
فعله النهار فانه يجب عليه القضاء دون الكفارة متى كان ذلك في صوم الواجب لمعين والآداب الاستاقت يوما أو غير
لما سقط الكفارة فلا أصل من استحباب بقاء الليل على ما يجر عنه ويعتدك إباحة الفعل كما ذكرنا من أنه لا خلاف في جواز فعل
المفطر مع الظن الحاصل من استحباب بقاء الليل مع الشك في طلوع الفجر فينتفي المقتضى للتكفير وما وجوب القضاء في ذلك
ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله ع كراهه الحلبي أن يقضي في الصحيح عند الحسن بن علي المشهور عنه عن أبي عبد الله ع
أنه سئل عن رجل شتمتم خرج من بيته وقد طلع الفجر فبين قال يتم صومه ذلك ثم يقضه وان شتمتم في غير شهر رمضان بعد الفجر
افطرت قال إن كان ليلة يصلي وانا أكل فانصرت فقال ما جفرت ففعل كل وشرب بعد الفجر فامرا فافطرت ذلك اليوم في
غير شهر رمضان وما رواه الحلبي والشيخ عنه في الموثق عن سماعة بن مهران قال سألت عن رجل أكل وشرب بعد ما طلع الفجر
في شهر رمضان فقال إن كان تام ففطر فلم ير الفجر فاكل ثم عاد ففطر فرائي الفجر أنه قد طلع فليتم صومه ويقضي يوما أو فطر
بدء بالاكل قبل النظر فعليه الأعادة وما رواه الحلبي عن سمعون بن عمار قال قلت لأبي إبراهيم ع يكون على اليوم واليوم
من شهر رمضان فالتهم مصليا ففطر ذلك اليوم واقضى مكان ذلك يوما آخر فاقم على صوم ذلك اليوم واقضى يوما آخر فقال بل
ففطر ذلك اليوم لأنك كنت مصليا وتقضى يوما آخر وما رواه أيضا عن علي بن أبي حمزة عن أبي إبراهيم ع قال سألت عن رجل شرب
ما بعد طلع الفجر وهو لا يكلم في شهر رمضان قال يصوم يومه ذلك ويقضي يوما آخر وإن كان قضاء لرمضان في شوال وغيره
فشرب بعد الفجر فليطعم يومه ذلك ويقضي وما رواه الشيخ في الصحيح عن إبراهيم بن مزيار قال كتبنا لحليل بن ما يشهد إلى الحسن
رجل سمع الوحي بالنداء في شهر رمضان فظن أن النداء للتحور فجاء مع وضوء فاذا الصبح قد أسفر فكبت بخبره يقضي
ذلك اليوم إن شاء الله ثم هل ثل الأولى المشهورة في كلام الأصحاب بتقييد الحكم المذكور بصوت القلة على المرات
فينبغي عند علمها وجوب القضاء فلو ترك المرات العشر عما تناول فضاوت النهار فانه لا يجب عليه القضاء بالفار على
المرات فيبقى ما علاه على حكم الأصل وهو جيد لأن الاحتياط في القضاء (الثاني) المستفاد من كلام من الأصحاب
استفاء القضاء إذا تناول المفطر بعد المرات فإن ظهر كون تناوله بعد الصبح وعليه تدل مؤثرة بما عر المنقولة ومثلهما

في شهر رمضان فالتهم مصليا ففطر ذلك اليوم واقضى مكان ذلك يوما آخر فاقم على صوم ذلك اليوم واقضى يوما آخر فقال بل ففطر ذلك اليوم لأنك كنت مصليا وتقضى يوما آخر وما رواه أيضا عن علي بن أبي حمزة عن أبي إبراهيم ع قال سألت عن رجل شرب ما بعد طلع الفجر وهو لا يكلم في شهر رمضان قال يصوم يومه ذلك ويقضي يوما آخر وإن كان قضاء لرمضان في شوال وغيره فشرب بعد الفجر فليطعم يومه ذلك ويقضي وما رواه الشيخ في الصحيح عن إبراهيم بن مزيار قال كتبنا لحليل بن ما يشهد إلى الحسن رجل سمع الوحي بالنداء في شهر رمضان فظن أن النداء للتحور فجاء مع وضوء فاذا الصبح قد أسفر فكبت بخبره يقضي ذلك اليوم إن شاء الله ثم هل ثل الأولى المشهورة في كلام الأصحاب بتقييد الحكم المذكور بصوت القلة على المرات فينبغي عند علمها وجوب القضاء فلو ترك المرات العشر عما تناول فضاوت النهار فانه لا يجب عليه القضاء بالفار على المرات فيبقى ما علاه على حكم الأصل وهو جيد لأن الاحتياط في القضاء (الثاني) المستفاد من كلام من الأصحاب استفاء القضاء إذا تناول المفطر بعد المرات فإن ظهر كون تناوله بعد الصبح وعليه تدل مؤثرة بما عر المنقولة ومثلهما

في شهر رمضان

١٢٥

ما رواه الصدوق في الصحيح عن معوية بن وهب قال قلت لأبي عبد الله ع امر الجارية لشطر الفجر فتقول لم يطعم بعد فاكل ثم انظر
 فاحده فذلك ان طلع حين نظرت قال لا قضاء ما انك لو كنت انت الذي نظرت لم يكن عليك شيء فمشه رواه الحلبي عن معوية بن
 وهب في الصحيح والحسن الشاشي قال الفاضل الخراساني في الذخيرة واعلم ايها ان مقتضى صحة التحلي المذكور ان
 تناول المفطر في غير شهر رمضان بعد طلوع الفجر فسد صومه سواء كان الصوم واجباً او مندوباً وسواء تناول المفطر بعد الم
 ام قبلها وبذلك صرح المصنف وغيره ويؤيد عليه ايضاً ما رواه الحلبي ثم نفاه مؤلفه استحقاقه من تمام المنفعة ثم اورد فيها بر دأيه
 على وجه جزم المتقدم ايضاً اقول في شمول الروايات المذكورة للاطلاق قال في نظرنا رواية الحلبي فان صدرها ظاهر في
 علم المراءات لأن وجوب القضاء في شهر رمضان يتأخر بتب على علم المراءات كما عرفت في سابق هذه الفائق والكلام في
 مجزأه جار على هذا الوجه ايضاً فيكون الامر بالافطار في غير شهر رمضان اتماماً في صوم علم المراءات فمشه الكلام في رواية على
 بن ابي حمزة فان صدرها متضمن لوجوب القضاء في صوم شهر رمضان وهو لا يكون الا مع علم المراءات وعليه يبنى مجزأها
 لأن المسئلة واحدة فاما دفع التردد في كون ذلك الصوم من شهر رمضان او من قضاء فاما مؤلفه استحقاقه من تمام وقطاعاً
 سيما فيما ايفضح فلو قيل بجهة الصوم مع المراءاة كما في شهر رمضان لم يكن بعداً الى ان اجتزأ سطر السيد السند في المدارك
 الحاقاً لواجب التفتين بصوم شهر رمضان في الحكم المذكور فاعلم ان لا شراك في التفتين ونفى عنه البعد صاحب الذخيرة و
 هو مشكل لعدم الاليل عدم جواز بناء الأحكام على المشابهة والمشاركة اللهم الا ان يقال انه من باب تتبع المناظر وهو متوقف
 على عدم الخصيصية لشهر رمضان بل لا بد من العلم بالخصوصية لا يلد على عدم الاحتياط لو افطر اخلاً الى غير الفجر
 بعد طلوع الفجر مع الفدية على المراءاة ثم تبين انه بعد الصبح فلا خلاف ولا اشكال في وجوب القضاء وهو معلوم بما تقدم و
 عليه تدل خبراً صحيحاً معوية بن وهب المتقدم ومثلاً في السجدة الثانية واطلاق كلامه يقتضي عدم الفرق في الخبر بين الواحد
 والمتعدد وفل عن المحقق الشيخ على انه استغرب سطر القضاء لو كان المجزأ لهن حجة شرعية ونفى عنه الجاس في شفا الشهد
 الثاني قال في الجرد انما فيه انه من غير منه كون المجزأ واحداً واليه يرجع سطر السيد السند في المدارك ايضاً قال الفاضل الخراساني
 في الذخيرة بعد نفل ذلك عن المحقق المذكور وهو حسن لا ما ذكره لعدم وضوح مستند حجت البينة مطم بحيث يشهد بحال البينة
 بل الاصل وعدم شمولها هو مستند القضاء لهذا الموضع فان بعضها مختص بخبار الجارية والمبادر من البناء في غير صوم
 اخبار الغير بل اثبات القضاء في صوم اجازة العدل الواحد ايضاً محلاً اشكالاً انتهى وفيه انه لا يجزأ ان يكون اخبار العدلين
 مما حجة شرعية فيكون علم القضاء اتماماً لذلك فيكون بمنزلة ما لورا عي بنفسه او لا يكون حجة بل يكون في حكم العلم
 صحيح فيرجع الى استحباب الليل كما تقدم فيجب القضاء بالليل وبالحكمة فان متى الغي حجة تبادر العدلين فيكون يتسك بالاصل
 وعدم وجود الدليل على القضاء في صوم اخبار العدلين والعدل في الحالات اجازة ما عنده ليس بحجة بل هو في حكم العلم
 ولا شك انه متى الغي اجازة ما رجع كذا الى استحباب الليل وقد ثبت وجوب القضاء بذلك ولا يخفى ما ذكره المحقق
 المذكور ومن تبعه من الاعتماد على اخبار العدلين بل العدل الواحد ايضاً فان استفاد من اخبار الاعتماد على خبر العدل
 الثقة في الأمور المطلوب فيها العلم فليكن هذا منها ومن اخبار المذكور ما رواه الشيخ عن اسحق بن عمار قال سالت
 عن رجل كانت له عدي وناير وكان مرضياً فقال لي ان حدثت فاعط فلا تأخر من ديناراً واعط اخي بقية الدينار
 فان لم اشهد موثقاً فانه رجل مسلم اقول فقال لي انه اذا ان اقول لك انظر الدينار اليه امره ان تدفعها اليه فيفضل
 منها بشرة وناير فانه في المسلمين ولم يعلم انهم ان عندك شيئاً فقال لصديقك منها بعشرة وناير كما قال وفيه دلالة على شوب
 الوصية بقول الثقة وما رواه الشيخ في باب سند العبد والصدوق بسند الى ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن ابي
 عبد الله ع في حديثك فيه قال عافيه ان العكيل اذا وكل ثم قام من المجلس فامر ما ضا بدا والوكالة ثابتة حتى يبلغه او يفتنه
 الغزل عن الوكالة بثقة يبلغه او يشافز الغزل عن الوكالة والاحتياط بقدر جواز في هذا الموضع بانه لا ينبغي الا مع العلم
 صحيح فالخبر مؤيد بان اخبار المتفهمين للعلم وكيفية ما ورد في الاخبار من جواز وطى الأمتة بغير شراء اذا كان التابع
 عدلاً مأموناً وخيراً الاستبراء والخبر الدالة على الاعتماد في الأوقات المشترط فيها العلم عندهم على ان الثقة في ذلك
 مما هو متكرر في جملة من الأحكام التي لا تخفى الان على الخاطرو به يعلم افادة قول الثقة العلم ويكون الحل
 من ذلك القبيل السان من لو اخبره غير بطوع الفجر ظن كذبه فاكل ثم ظهر صدقة مع الفدية على المراءاة فقد قطع الخبر
 بوجوب القضاء ايضاً دون الكفان اما علم وجوب الكفان فلما تقدم وجوب القضاء معلوم بما سبق من حيث بناءه على
 استحباب الليل فيلزم على خصوص المسئلة ما رواه الشيخ في الصحيح عن العيص بن القاسم قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل
 خرج في رمضان واصحابه يتحرون في بيت فظن الفجر فاداهم مكث ليلته ثم وطفن بعضاً من ليح فاكل قال عافيه صومه يقصر
 ونحو ما في كتاب الفقه الرضوي حيث قال ولو ان قوماً جتمعوا في سائر ايامهم ان يخرج وينظر هل طلع الفجر ثم قال قد
 طلع الفجر فظن احداهم انه يمزج فاكل وشرب كان عليه قضاء ذلك اليوم واستغفرت لعلامة في المنع والاشهادان وجوب
 القضاء والكفان لو كان الخبر قد بين الحكم بقوله ما شرعاً فيكون كعدم الاضطرار بعد طلوع الفجر اقول ولا يبعد ايضاً القول

في شهر رمضان

في بيان اوقات الاطوار

١١

وهو مع كون لا فائز له فالأخبار ترد لأن أخبار وقت المغرب متفق على كون المغرب المرتب عليه جواز الصلوة والأطوار امتنا
بوجباته من غيبوبة القمر عند النظر إليه كما هو أحد القولين أو زوال الحمرة المشرقة كما هو القول الآخر ثم نخرج من ذلك من غير
مشاهدة ولا علة في السماء ما نعرفه من المشاهدة لا يجوز العمل عليه نقاشاً ونقاشاً ونقاشاً وقاموا أن يحمل على حصول المانع من المشاهدة لغيره
بكونه كما هو صريح الأخبار بالثبوت وبرتبهم معنى الخبر المذكور في نظم مع الأخبار الأثرية ويتبين من آثار ما توهمه الفاضل المتقدم ذكره
منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة قال سألت أبا جعفر عن وقت اظفار الصائم قال عشرين بدو وثلاثة أجزء وقال الرجل ظن أن الشمس
قد غابت فظنهم أبصر الشمس بعد ذلك قال ليس عليه قضاء ويحمل ولعله الأقرب أن تلك الرواية هي التي أشار إليها الفاضل المتقدم
ذكره حيث عبر فيها بلطف الظن وفيه أنه يجب حملها على الظن المستند إلى الغدير المانع من تحصيل العلم بدخول الوقت لا مطلقاً
من التقريب في الرواية الأولى وتؤكد ذلك ما رواه في الحاشية عن ابن أبي عمير عن ذكره عن أبي عبد الله ع قال وقت سقوط القمر وجب
الأطوار من الصيام بهذا القبلة ونفق الجمة التي ترتفع من المغرب فإذا جازت قمة الواسع إلى ناحية المغرب فقد وجب الاطوار
وسقط القمر وما رواه في الفقيه عن زرارة عن أبي جعفر ع قال يحمل للمناظر إذا بدت لك ثلثة نجوم وهي تطلع مع
غروب الشمس لا ترى أنه جلد وقت الاطوار فجاء من ترتب على النظر في زوال الجمة في الأول وظهور الأثر الثلاثة المقابلة لغروب
الشمس في الثاني والراجح ذلك في المعنى إلى زوال الجمة أيضاً وهذا مبني على عدم المانع في السماء من نجم ونجوم فكيف يجوز البناء
على الظن مطلقاً وإن لم يكن مانع كما توهمه من الخبر المذكور وقد تقدم في أخبار اوقات الصلوة ما هو صريح في أنه مع عدم الغد لا بد من
الحكم بدخول الوقت من العلم بغيبوبة القمر أو زوال الحمرة وبالجمل فأن كلام هذا الفاضل مجرد في أنه غفلة ناشت عن عدم ملحظة
الأخبار والتمسك فيها ومنها رواية أبي الصباح الكوفي قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل ما ظن أن الشمس قد غابت وفي السماء نجوم
ما ظنهم أن السحاب يغطيها قال لا يصح صومه ولا يقضيه رواه زيد الشحام عن أبي عبد الله ع في رجل ما ظن أن الليل
قد كان وأن الشمس غابت وقد كان في السماء سحاب فظنهم أن السحاب يغطيها قال لا يصح صومه ولا يقضيه فقال قد تم صومه ولا
يقضيه وجملته هذه الأخبار ما عدا الرواية الأولى ظاهرة على القول بعدم وجوب القضاء في المسئلة ومن قال بوجوب
القضاء في جميع ذلك الأولى بعدم الصراحة المدعى بها في الأخبار بالظن في السند ومن قال بعدم ذلك الرواية الأولى
بضمها لسند ومنهم من جمع بين الأخبار بحمل الرواية الدالة على وجوب القضاء على الشك وسنأوي الاعتقاد قال الشيخ في الاستبصار
بعد ذكر الرواية المذكورة الوجه في هذه الرواية أنه متى شك في دخول الليل عند المأرض وشاوش ظنونه ولم يكن لأحدهما مرتبة
على الآخر لم يجز أن يفطر حتى ييقن دخول الليل ويعلم على ظنه ومتى فطر على ما وصفتناه وجب عليه القضاء حسب ما تضمنت
الخبر انتهى ويشكل ولا بد أن ظاهر قوله في الرواية مراداً أنه الليل كما هو المنبأ من هذا اللفظ وثانياً بأن الظن أن من فطر في هذه
الصوت عليه مع القضاء الكفارة أيضاً لأن من كان عالماً بعدم جواز الاطوار في الصوت المذكور فافطر فقد وجب
عليه الكفارة لا فطره على الاطوار في هذا الشهر رمضان عدواناً لأن يقال إن إيجاب القضاء في الخبر لا ينافي إيجاب الكفارة
أيضاً ويؤيد قوله في الخبر أنه كل متعمداً فقد صرح ابن أبي عمير بما قد مر من كلامه بوجوب القضاء والكفارة في الصوت
المذكور ومنهم من جمع بين الأخبار بالترتيب على مراتب الظن وجعل بعضها دالة على بعض فوجب القضاء بحصول الظن وجعل عليه
الخبر الأول ونفاه مع غلبة الظن وجعل عليه الأحاديث الأخر وهو صريح كلام ابن أبي عمير المتقدم وتبعه فيه الحديث الشيخ محمد بن
الحسن الحر العاملي في الوسائل وهو ضعيف كما صرح به جملته من آخره قال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك بعد نقل ذلك
جنه ويشكل لعدم انضمام مراتب الظن حتى يجعل بعضها دالة على بعض بل الظن كله غالب وقاب الحكم في الموضوعات
على مطلق الظن في الحالين أقول والأظهر عندى العمل بالأخبار الدالة على عدم الوجوب وحمل الرواية الدالة على الوجوب على
النقطة فان القول بالوجوب مذهب الجمهور كما نقله في المنتهى ونقل من أخبارهم الدالة عليه ما رواه خطبه قال كنا في شهر
رمضان وفي السماء سحاب فظننا أن الشمس قد غابت فافطر بعضنا فامر من كان افطرا يصوم مكانه وأما ما استدلى به
في المنتهى على هذا القول حيث أخانه من أنه ناول ما ينافي الصوم عمداً فهو لا يقع من المصادرة لأن الخصم يتكون ذلك
بما في الصوم وهو محل النزاع كما لا يخفى فأن الخصم يدعى أن الشارع كما جوزه الصلوة بالبناء على ظن دخول الوقت مع قلنا العلم
كما مر في كتاب الصلوة كذلك جوزه الاطوار بناء على ذلك وحججنا أنه في حاله جوزه الشارع الأكل فيما يكون بحسب الواقع
ليكن كذلك لظهور كونه قد ناول ما لا يخفى من الأحكام الشرعية إنما ينبغي على الظن في نظر المخلف لا الواقع وبالجمل
فإن لما ثبت بالروايات المذكورة أنها والمقدمة في كتاب الصلوة أنه يجوز البناء على الظن في صوت علم إمكان العلم والمخلف
هنا فلا ينبغي على ذلك فلا يتعصب بفقر لا ثم لم يحالف الشارع بوجهاً وأعرف ذلك فأعلم أن جملته من المتأخرين كالحقق في
الشرائع والعلامة في الأوقاف وغيره من مختصين وغيرهم في غيرهم قد عبروا في هذه المسئلة في تعاد ما يجنبه الفضائح
دون الكفارة ببناء العباد فالأول والأظهر للظلمة الموهمة دخول الليل فلو غلب على ظنهم لم يفطر وشرع بكتهم قد اضطرروا
في تعميم هذه العبارة ببيان المصلحة المراد من الوهم فيها بما لا مزيد فأنق في الطويل بالبحث عن ما بعد عدم وجود ما يملك
على الأخبار فان الأخبار الواردة في المسئلة هي أفدأ ما ورد بها كلها الظن خاصة وليس في شيء منها ما يدل على حكم

١٢٦
 في المدارك بكدان نفلها من المصنوع في المسئلة وهي ما قد ذكرنا في ما صورته الكلام في هذه المسئلة يتوقف على بيان مقدماته
 وهي انه لا خلاف بين علماءنا على ان جواز الاطعام عند الخوف من الجوع في رمضان لا يبيح الاكل في وقت الحاجة ولا في وقت الحاجة
 وهذا اذا انكشف هناك الظن ثم نفل الخلاف في المسئلة وبعض الاجناد المتطرفة بما والجماع على الجوع قدس سره في هذا المكان
 وان كان لا يجب فان المعصوم من عصمة الله بقوله من الموت والنسيان ان قد مر في كتاب الصلوة بكدان ذكر ان من لا طريق له الى العلم
 يجوز له الاحتكام الى الوقت بمعنى التحويل الى الامارات المفيدة للظن ولا يكلف الصبر حتى يتيقن قال وهو احد القولين في المسئلة
 واشهرهما بل فينا اجماع وقال ابن الجنيدي ليس لك في يوم الغيم ولا غير ان يصلي الا عند يقينه بالوقت وصلوته في اخر الوقت مع
 اليقين خير من صلواته مع الشك ثم استدلل للقول المشهور رواية ابي الصباح الكاظمي التي ذكرها في هذه المسئلة ورد ما ضعف
 الاستدلال ونقل صحته زكاة وهي الاولى من وجهيها المتقدمين وطعن في دلالتها بحمل قوله فيها ومضى صومك يعني بالمضي الغدار
 ثم قال وبالحكمة فالمسئلة محل تردد فتولوا ابن الجنيدي لا يخرج من قوله فانظر الى الله الى هذا التمهيد الظاهر من مثل هذا الجمل الماهر كجائزته
 في كتاب الصلوة نفاها من ابن الجنيدي عدم جواز البناء على الظن في مقام الاستنباط ووجوب الاحتكام اليقين ويحتمل في
 الروايات الدالة على خلافه وفي هذه المسئلة يدعي اجماع على عدمه ويحتمل **المسئلة الثانية** يجب الامتناع عن الجماع
 في القبل اجماعا مضافا وفنوى انزلا ولم ينزل فان فعل وجب عليه القضاء والكفارة واستدل على ذلك بقوله تعالى لا تباشروهن وانتم
 ما كتب الله لكم ثم وكلوا وادشروا حتى يبين لكم الاية المستفاد منها بناء على كون الغاية غاية للمجموع بحرم الجماع كمالا للبيان ويقع اليه علم
 القائل بالفضل حتى يتم الاستدلال على الاصل المقضي للقضاء والكفارة كذا قالوا في تقرير الاستدلال بالاية اقول مما يدل على
 كون الغاية في الاية للجماع ما رواه الثقة الجليل علي بن ابراهيم في التفسير قال سئل ابي رضى عنه قال قال الصادق كان الكناح والاذكل
 محرمين في شهر رمضان بالليل بعد النوم بمعنى كل من صلى العشاء ونام ولم يطرهما انتبه حرم عليه الاطعام وكان الكناح حراما بالليل
 والتمار حتى تكافئ شهر رمضان وكان رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه واله يقول يقولون انك لا تأكل الاكل في هذه الليلة فلما اصبح حضر حفرة الجندوت
 فابطان عليه عليه السلام اطعامه فنام قبل ان يطرهما انتبه قال لا هله قد حرم على الاكل في هذه الليلة فلما اصبح حضر حفرة الجندوت
 فابطان عليه فراه رسول الله صلى الله عليه واله فرقه له وكان قوم من الشبان ينكحون بالليل سرا في شهر رمضان فانزل الله احل لكم ليلة
 الصيام وساق الاية في التفسير في قوله ثم اتوا الصيام الى الليل قال فاحل الله تعالى وقضى الكناح بالليل في شهر رمضان والاذكل
 بعد النوم الى طلوع الفجر لم يمتنع حتى يبين لكم الحيلة الا بغير من الحيلة السود وروى السيد المرتضى رضى عنه في رسالة الحكم والمقام
 عن تفسير النعمان بسند عن امير المؤمنين ع نحوه اقول قد دللت الاية بمعونة تفسيرها بالخبرين المذكورين على التحريم واما وجوب
 القضاء والكفارة فيرجع فيه الى الاجازة فيدل عليه من الاجازة بحجة عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يبيت
 باهله في شهر رمضان حتى يفي قال عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجماع وحيث حفص بن سوقة عن ذكر عن ابي عبد الله ع
 في الرجل يلا عليه له وماريته في قضاء شهر رمضان فيستقبله فينزل قال عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجماع في شهر رمضان
 وحيث عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله ع قال سلت عن رجل يبيت باهله وهو محرم من غير جراح او فساد في شهر رمضان
 فقال عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجماع وحيث محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر ع يقول لا يفترا الصائم ما صنع اذا اجلبت
 اربع حضات الطعام والشراب والنساء والادناس في الماء ونحوها اجازة في الاحكام الاية في نواحي هذه المسئلة ولما
 اجماع في الدبر فان كان مع انزاله فظاهرهم ويصحح الاتفاق على انه لا يدل على اجازة المتقدمة من حيث دلالتها
 على وجوب الكفارة بالانزال الحاصل بالملاعبة والعسب باكله واما مع عدم الانزال فالمراد من مثلها الاحتكام الى كماله
 ايضا حتى نفل الفقه في الخلاف اجماع الفرق عليه فيتم وقال في كبدان حكم بوجوب الكفارة في الجماع مطلقا وان الوطئ
 في الدبر لا يوجب نفل الصوم الا اذا انزل معروان المفعول به لا ينقض صومه بحال قال احوط الاول وربما اشهر كلامه
 هذا بنوع تردد في الحكم اختلفوا على الحكم المذكور باطلا قال في من المباشرة في الاية الكريمة وهي لغزبان عن الصادق الشتر
 بالبشرة وهي ظاهرا من الجمل خرج منه المباشرة بما عدا الوطئ في القبل قال الدبر لعدم الدليل على التحريم فيه بل دلالته الا انه على الجواز
 فيبقى البناء ومتوالت التحريم كان معندا للصوم بالجماع المركب فينبغي القضاء والكفارة ولا يخفى ما في هذا الاستدلال من القوة
 والاختلال والتحقيق ان يقال ان المباشرة وان كانت لغة ما ذكرنا ان المراد في الاية انما هو الجماع والجماع وان صدق على الوطئ
 في الدبر ان الفرد المتكرر الذي ينصرف اليه الاطلاق انما هو الجماع في القبل وصدق في المقام على الوطئ في الدبر محال
 اشكال فيشكل من هذا الاستدلال الى اجماع المركب في تمة الاستدلال بالاية وبالحكمة فانه لا يعرف لذلك دليلا بالنسبة
 الى التحريم والى ايجاب القضاء والكفارة الاتفاق على الحكم المذكور فلهذا كاف مع عدم وجود دليل ينافي مقتضى ما مع موافقة
 الاحتياط اذ يدعي بعض الاستدلال بالاية بالاجازة التي قد منها ما من هذا الجماع فيها على الوطئ في الدبر وفيه ما يعرف من ان
 الفرد الشايع المتكرر لا مورد به في الاجازة انما هو الجماع في القبل واما الاخر فهو مع كونه منهيا عنه نادا وظوقه ولا خلاف
 انما ينصرف الى افراد الشايع المتكررة ولعل من شأنه ان يرد في المسئلة عدم الدليل القوي على الحكم المذكور

فتح ما رواه في الصحيح عن محمد بن محمد عن بعض الكوفيين يرفعه الى ابي عبد الله ع في الرجل ياتي المرأة في دبرها وهي صائمة قال لا ينقض صومها
وليس عليه غسل وعن علي بن الحكم في الصحيح عن رجل عن ابي عبد الله ع قال اذا الى الرجل المرأة في الدبر وهي صائمة لم ينقض صومها ولا ينقض
عليها غسل الا انه قال في المذهب بعد نقل رواية علي بن الحكم هذا خبر غير موصول عليه وهو مقطوع الا سندا فقول المذهب منه
انه في باب غسل الجبلة في هذه المسئلة اختار عدم وجوب الغسل على الموطوءة في الدبر واستدل بهذا الرواية وكذا التي قبلها
وفي هذه المسئلة ردّها بالغير معول عليها ولها مقطوعة الاسناد ومن الظاهر ان كلامه من الغسل وينقض الصوم تابع لحصول الجبلة بغير ذلك
وجملة من المتأخرين قد ردوا ما بين الروايتين بضعف الاسناد بما نقل هذا الاصطلاح واما من لا يرى العمل به فيتحكم عليه لقوله في
لعدم المعارض من الاخبار لها سوا اتفاق اصحاب وبالجملّة فالمسئلة عندى لذلك على اشكال والاحتياط فيها لا يزم على كل حال
وهو في جانب العمل بما عليه اصحاب والله العالم بحقيقة الحق والصواب واما الموطئي في دبر الغلام والداية فاما مع الانزال فانه لا
خلاف ولا اشكال في مساند الصوم ووجوب القضاء والكفارة من حيث الانزال لما تقدم واما مع عدمه فقد اختلف كلام اصحاب
في ذلك فقال الشيخ في الخصال اذا دخل ذكر في دبر امرأة او غلام كان عليه القضاء والكفارة وادعى اجماع عليه ثم قال واذا انزل
بهيمة فامني كان عليه لقضاء والكفارة فان ادعى ولم ينزل فليس له شيء بل يمينه بغيره لكن مقتضى المذهب ان عليه القضاء لا ينقض منه
فاما الكفارة فلا تلزم لان الأصل براءة الذمة قال ابن ابي ريس لما وقف على كل صفة كثر تعجبي والذي دفع به الكفارة يدفع القضاء مع قوله
لا ينقض له صابا فيه واذا لم يكن فيه نص مع قوله اسكنوا انما سكتا الله عنه فقد كلفه القضاء بغير دليل واتي مذهب لنا بقضي وجوب
القضاء اصول المذهب تقضي بغيره وهي براءة الذمة والخبر المجمع عليه قوله ما ذكره ابن ابي ريس جدد الاخبار عليه وقال في المبتدع
القضاء والكفارة بالجماع في الفرج انزل ولم ينزل سواء كان قبل او بعد بواضع امره او غلام او ميتة او بهيمة على كل حال على الظاهر
من المذهب قد روي في الموطئي في الدبر لا يوجب نقض الصوم الى اخر ما قلناه من عبارته وقد بينا سابقا ان الظاهر من قوله وقد روي
هو الاشارة الى الروايتين المتقدمتين من حيث دلالتها على عدم نقض الصوم ومورد ما كما عرفت دبر المرأة ينصير محل التردد في
عبارته التي قلناها مما مخصوصا بدبر المرأة من حيث دلالتها بما بين الروايتين وح فيستقيم ما عدا دبر المرأة من دبر الغلام والبهيمة
والبيته خاليا من التردد وموجباً عند القضاء والكفارة وهذا التقريب يكون فيه منافاة بينه وبين كل صفة في المبتدع من غير
الانزال فانما يجب القضاء خاصة وظاهر جملة من المتأخرين منهم المحقق في المعتبر والشرائع والعلامة في جملة من كتبه ان اسناد
الصوم واجبا للقضاء والكفارة تابع لاجبا للغسل قال في الخ والافريان اسناد الصوم واجبا للقضاء والكفارة تابع لاجبا
الغسل وكل موضع قلنا واجبا للغسل فيه وجبت الاحكام الثلاثة فيه ايضا وما لا فلا وهذا الكلام منه قدس سره من غير علمنا
اختار في باب الغسل من اجبا للغسل بذلك ثم قال هنا في الاستدلال على هذه المسئلة لنا ان الغسل معلول الجبلة وهي علته
للاحكام المذكورة فاذا حصل المعلول دل على وجود العلة فيلزم وجود المعلول الا خافوا قول فيرجع هذا الاستدلال
الى ثبوت وجوب الغسل بالجماع في دبر الغلام والبهيمة وقد قلنا في باب غسل الجبلة تحقيق الكلام في المسئلة وانما لم نقف
على دليل سكون ما يدعون من اجماع وفيه ما عرفت في مقدمتنا الكتاب ولا سيما في موضع النزاع مع ان ما يدعيه هنا ايضا من ان
الجبلة علة في مساند الصوم ما اعترض فيه بعض محقق متأخري المتأخرين بانه ليس في الاخبار ما يدل على ذلك صريحا لكن يلوح من
بعضها ذلك قول العلامة اشارة اخبار التي يلوح منها ذلك في رواية حفص بن سوفة المنقولة في باب غسل الجبلة عن اخيه عن ابي
عبد الله ع حيث سأل عن الرجل ياتي المرأة من خلفها قال هو احد المائتين في الغسل وهو ما يدل على وجوب الغسل بالموطئي في دبر
المرأة الا انه اخبر من المذموم وبالجملّة قلنا في كلامه واستمع المقام وليس عندى هذا دليل يعتمد عليه احد الجانبين سوى الاحتياط
في البين بالمأمور بالوقوف عليه في مقام الشك والادتياب والله العالم بحقيقة الحق والصواب ويحتمل ان يلحق بالجماع في هذا
المقام ما يفرع على الجبلة من الاحكام المتعلقة بالصيام والبحث عن ذلك ينظم في مطلبين **المطلب الاول في القضاء**
على الجبلة عامدا حتى يطعم الفجر والمشيوبين له صحاب بطلان الصيام بذلك ووجوب القضاء والكفارة ذهب اليه الشيخان
وعلى بن بابويه وابن الجبلة والسيد المرتضى وسائر وابو الصلاح وابن ابي ريس وهو قول جمهور المتأخرين ونقل ابن
الدين اجماع الفرق على انه يغسل الصوم ثم قال ولا يغسل الشاذ الذي يخالف ذلك وسببه في المتن هي والندح في العلمائنا
وقد وقع الخلاف هنا في موضعين احدهما في بطلان الصيام بذلك وعلمه والمهور هو البطلان كما عرفت ونقل
عن بابويه القول بغير الصيام حيث قال في كتاب المفسر سأل حماد بن عيسى ابا عبد الله ع عن رجل اجبت في شهر رمضان
من قبل الليل فاخر الغسل الى ان يطعم الفجر فقال له قد كان رسول الله صلى الله عليه واله يجمع شاة من اول الليل ويؤخر
الغسل حتى يطعم الفجر فكذلك اقول كما يقول هؤلاء الا قتات يقضي يوما مكانه ومن عاثر في الكتاب المذكور ان قوله بمؤ
الاخبار التي ينقلها ابنه الا ان ظاهرا كلام المحقق الا رد بلى قدس سره في شرح الاشارة فيقول الصديق بذلك صريحا حيث
اسند اليه القول بعدم وجوب شيء فانه لا يجب ان مسالكه عن بل يجوز البقاء على الجبلة حتى يصبح ثم يغسل المصلوق
فيصلي الصوم والصلوة الا ان يكون هذا النقل بناء على فهمه ذلك من اننا في الرواية المذكورة وان اللازم منها ذلك
والسيد السند في المذرك قد ثبت هذا القول في كتاب الطهارة في غنى المعاصر وهو اشارة الى المحقق المذكور كما وقع منه

في غير موضع في هذا الشرح وقد صرح في بعض المواضع من كتابه بالمراد الا ان الذي يظهر من بحث في
هذه المسئلة في كتاب شرح الارشاد هو الاستسكال في المسئلة فانه اطال الكلام فيها بنقل الخلاف والاحبار ومع ذلك يشير
الى الاستسكال وان كان يظهر من كلامه نوع ترجيح لما نقله عن الصدوق ثم قد وقف على كلام المولى المحقق العلاء ميرزا باقر
الدما قدس سره في رسالة الرضاع صريح في اختيار هذا القول وكيف كان فالواجب انشاغل بذلك اذ لا الطرفين وما بيان هو
الراجح في البين فنقول ما استدلوا به على القول المشهور صحيحه معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله ع الرجل يجنب من اكل الليل
ثم ينام حتى يصبح في شهر رمضان قال ليس عليه شيء قلت فانه استيقظ ثم نام حتى أصبح قال فليكن فليقض ذلك اليوم عقوبة ويقتل
من هذا الخبر يجرى النوم بقاء اليقظة ومنها صحيحه عبد الله بن ابي يعفور قال قلت لابي عبد الله ع الرجل يجنب في شهر رمضان ثم ينام
ثم يستيقظ فينام حتى يصبح قال يتي يومه ويقضي يوما اخر وان لم يستيقظ حتى يصبح اثم يومه وجازله ومنها صحيحه محمد بن مسلم عن
ابن ابي عمير قال سالت عن الرجل يصيب الجنابة في رمضان ثم ينام قبل ان يغتسل قال يتي صومه ويقضي ذلك اليوم الا ان يستيقظ
قبل ان يطلع الفجر فانظره ان لم يستيقظ فليقض يومه وصححه الحلبي عن ابي عبد الله ع انه قال في رجل احلم اول
الليلة واصاب من اكله ثم نام متعمدا في شهر رمضان حتى أصبح قال يتي صومه ذلك ثم يقضيها اذا افطر شهر رمضان ويستغفر ربه
وصححه احمد بن محمد وهو ابن ابي نصر عن ابي الحسن ع قال سالت عن رجل اصاب من اكله في شهر رمضان واصابته جنابة ثم ينام حتى
يصبح متعمدا قال يتي ذلك اليوم وعليه قضاء وصححه الحلبي عن ابي عبد الله ع قال سالت عن رجل اجنب في شهر رمضان فنبى
ان يغتسل حتى خرج رمضان قال عليه قضاء الصلوة والصوم ورواية ابراهيم بن ميمون المرقية في الفقيه قال سالت ابا عبد الله
ع عن الرجل يجنب بالليل في شهر رمضان ثم يني ان يغتسل حتى مضى لذلك حجة او يخرج شهر رمضان قال عليه قضاء الصلوة
والصوم قال وروى في خبر اخر ان من جامع في اول شهر رمضان ثم نسي الصلوة حتى خرج شهر رمضان ان عليه ان يغتسل ويقضي
صلوته وصومه الا ان يكون قد اغتسل الجمعة فانه يقضي صلوته وصيامه في ذلك اليوم ولا يقضي ما بعد ذلك ورواية ابراهيم بن
ميمون ايضا قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يجنب في شهر رمضان قال يقضي الصلوة والصيام وهو ثمة سائما قال سالت عن رجل
اصابته جنابة في جوف الليل في رمضان فنام وقد علم بها ولم يستيقظ حتى يدركه الفجر فقال عليه ان يتي صومه ويقضي يوما اخر فقلت اذا
كان ذلك من الرجل وهو يقضي رمضان قال فلياكل يومه ذلك وليقض فانه لا يشبه رمضان شي من الشهور اقول وهذا الخبر
ما بين مطلق وجوب القضاء وما بين مقتد بالتمتع فيجب حمل مطلقا على مقتد بالجمعا وبذلك يتي الاستدلال بما حمل على المدعي
واما احبار النسيان فانهما مطلقا فيما اذا كان النسيان بعد النوم متعمدا او غير متعمدا وقبل ذلك وجب مقتبل التقييد بما ذكرناه و
اما صلح صحيحه معوية بن عمار وعجز صحيحه عبد الله بن ابي يعفور فبيان في الكلام فليما انشا الله تعالى والظمان المله من اخر موثقة
سما عن شهر رمضان وان قد صوم بغير ايامه ووجب قضاء الا انه لا يجوز اطلاق واما غيره من قضاءه وبحق فانه يجوز
اطلاق ولا يجب عليه الصلوات كما في ايام الشهر واما ما ذكره بعضهم من ان قضاء شهر رمضان ملحق باذنه في هذا
المرم ذلك محرم هذا الشهر غير ان الابطال بذلك مختص بشهر رمضان وقضائه ففرع عليه ان اذله صوم النافذ وان أصبح
جنبه ابل النذر المعين ايضا من غير احتياج الى القضاء فالظاهر ان مقتد بالتمتع في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
في شهر رمضان بالليل ثم ترك الصلوة حتى أصبح قال يعتق ربه او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا قال
وقال انه خلق لا يدركه قال المحقق في المعتمد بعد هذا الحديث الرواية في هذا اخذ علماءنا الا شاذ او رواية سليمان بن جعفر في
عن الفقيه ع قال اذا جنب الرجل في شهر رمضان بليل ولا يغتسل حتى يصبح فليصوم شهرين متتابعين وصوم ذلك
اليوم ولا يدرك فضل يومه ورواية ابراهيم بن عبد الحميد عن بعض هؤلاء قال سالت عن احلام الصائم قال فقال اذا
احتلم منار في شهر رمضان فليكر له ان ينام حتى يغتسل من اجنب في شهر رمضان فنام حتى أصبح فليقضه عقوبة ربه واوطأ
ستين مسكينا وقضاء ذلك اليوم وقيامه ولم يدركه ابل وروى هذا الخبر ايضا بغير التهمة الثانية واما ما استدلوا
به على القول الاخر فقولهم انكم ليل الصيام الرثا الى سلكم وقوله نعم قال ان باشره من لا قوله حتى يتيقن لكم الحظ
الاية والتقريب في الاول انها تقتضي جواز الرثا في كل جزء من اجزاء الليل وان كان الجزء الاخير منه وفي الثانية انها
تقتضي جواز المباشرة في الجزء الاخير من الليل وهو يقتضي عدم تحريم البقاء على الجنابة الى الصبح وبيان اخر وجوب
تقديم الصلوة على طلوع الفجر يقتضي تحريم الرثا والمباشرة في الجزء الاخير من الليل وهو خلاف ما دل عليه طلاق الاية
وما رواه الشيخ في الصحيح عن الصيمر بن القيس قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل اجنب في شهر رمضان في اول الليل واخر الصلوة
حتى يطلع الفجر قال يتي صومه ولا قضاء عليه وما رواه الصدوق في الصحيح عن ابي عبد الله ع عن الرجل في شهر رمضان
فيحلم ثم يستيقظ ثم ينام قبل ان يغتسل قال لا بأس وما رواه الشيخ عن حبيب الخثعمي في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال كان رسول
الله صلى الله عليه واله يصلي صلاته بالليل في شهر رمضان ثم يجنب ثم يؤخر الصلوة متعمدا حتى يطلع الفجر ورواية سليمان بن ابي
زينة قال كتبت الى ابي الحسن موسى بن جعفر ع اسأله عن رجل اجنب في شهر رمضان من اول الليل فاخر الصلوة حتى طلع
الفجر فكتب الى جعفر ع اعرفه مع مصادف لغتسل من جنابته وقيامه وصومه ولا يني عليه ورواية اسمعيل بن عيسى قال سالت

في غير موضع في هذا الشرح وقد صرح في بعض المواضع من كتابه بالمراد الا ان الذي يظهر من بحث في هذه المسئلة في كتاب شرح الارشاد هو الاستسكال في المسئلة فانه اطال الكلام فيها بنقل الخلاف والاحبار ومع ذلك يشير الى الاستسكال وان كان يظهر من كلامه نوع ترجيح لما نقله عن الصدوق ثم قد وقف على كلام المولى المحقق العلاء ميرزا باقر الدما قدس سره في رسالة الرضاع صريح في اختيار هذا القول وكيف كان فالواجب انشاغل بذلك اذ لا الطرفين وما بيان هو الراجح في البين فنقول ما استدلوا به على القول المشهور صحيحه معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله ع الرجل يجنب من اكل الليل ثم ينام حتى يصبح في شهر رمضان قال ليس عليه شيء قلت فانه استيقظ ثم نام حتى أصبح قال فليكن فليقض ذلك اليوم عقوبة ويقتل من هذا الخبر يجرى النوم بقاء اليقظة ومنها صحيحه عبد الله بن ابي يعفور قال قلت لابي عبد الله ع الرجل يجنب في شهر رمضان ثم ينام ثم يستيقظ فينام حتى يصبح قال يتي يومه ويقضي يوما اخر وان لم يستيقظ حتى يصبح اثم يومه وجازله ومنها صحيحه محمد بن مسلم عن ابن ابي عمير قال سالت عن الرجل يصيب الجنابة في رمضان ثم ينام قبل ان يغتسل قال يتي صومه ويقضي ذلك اليوم الا ان يستيقظ قبل ان يطلع الفجر فانظره ان لم يستيقظ فليقض يومه وصححه الحلبي عن ابي عبد الله ع انه قال في رجل احلم اول الليلة واصاب من اكله ثم نام متعمدا في شهر رمضان حتى أصبح قال يتي صومه ذلك ثم يقضيها اذا افطر شهر رمضان ويستغفر ربه وصححه احمد بن محمد وهو ابن ابي نصر عن ابي الحسن ع قال سالت عن رجل اصاب من اكله في شهر رمضان واصابته جنابة ثم ينام حتى يصبح متعمدا قال يتي ذلك اليوم وعليه قضاء وصححه الحلبي عن ابي عبد الله ع قال سالت عن رجل اجنب في شهر رمضان فنبى ان يغتسل حتى خرج رمضان قال عليه قضاء الصلوة والصوم ورواية ابراهيم بن ميمون المرقية في الفقيه قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يجنب بالليل في شهر رمضان ثم يني ان يغتسل حتى مضى لذلك حجة او يخرج شهر رمضان قال عليه قضاء الصلوة والصوم قال وروى في خبر اخر ان من جامع في اول شهر رمضان ثم نسي الصلوة حتى خرج شهر رمضان ان عليه ان يغتسل ويقضي صلوته وصومه الا ان يكون قد اغتسل الجمعة فانه يقضي صلوته وصيامه في ذلك اليوم ولا يقضي ما بعد ذلك ورواية ابراهيم بن ميمون ايضا قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يجنب في شهر رمضان قال يقضي الصلوة والصيام وهو ثمة سائما قال سالت عن رجل اصابته جنابة في جوف الليل في رمضان فنام وقد علم بها ولم يستيقظ حتى يدركه الفجر فقال عليه ان يتي صومه ويقضي يوما اخر فقلت اذا كان ذلك من الرجل وهو يقضي رمضان قال فلياكل يومه ذلك وليقض فانه لا يشبه رمضان شي من الشهور اقول وهذا الخبر ما بين مطلق وجوب القضاء وما بين مقتد بالتمتع فيجب حمل مطلقا على مقتد بالجمعا وبذلك يتي الاستدلال بما حمل على المدعي واما احبار النسيان فانهما مطلقا فيما اذا كان النسيان بعد النوم متعمدا او غير متعمدا وقبل ذلك وجب مقتبل التقييد بما ذكرناه واما صلح صحيحه معوية بن عمار وعجز صحيحه عبد الله بن ابي يعفور فبيان في الكلام فليما انشا الله تعالى والظمان المله من اخر موثقة سما عن شهر رمضان وان قد صوم بغير ايامه ووجب قضاء الا انه لا يجوز اطلاق واما غيره من قضاءه وبحق فانه يجوز اطلاق ولا يجب عليه الصلوات كما في ايام الشهر واما ما ذكره بعضهم من ان قضاء شهر رمضان ملحق باذنه في هذا المرم ذلك محرم هذا الشهر غير ان الابطال بذلك مختص بشهر رمضان وقضائه ففرع عليه ان اذله صوم النافذ وان أصبح جنبه ابل النذر المعين ايضا من غير احتياج الى القضاء فالظاهر ان مقتد بالتمتع في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان بالليل ثم ترك الصلوة حتى أصبح قال يعتق ربه او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا قال وقال انه خلق لا يدركه قال المحقق في المعتمد بعد هذا الحديث الرواية في هذا اخذ علماءنا الا شاذ او رواية سليمان بن جعفر في عن الفقيه ع قال اذا جنب الرجل في شهر رمضان بليل ولا يغتسل حتى يصبح فليصوم شهرين متتابعين وصوم ذلك اليوم ولا يدرك فضل يومه ورواية ابراهيم بن عبد الحميد عن بعض هؤلاء قال سالت عن احلام الصائم قال فقال اذا احتلم منار في شهر رمضان فليكر له ان ينام حتى يغتسل من اجنب في شهر رمضان فنام حتى أصبح فليقضه عقوبة ربه واوطأ ستين مسكينا وقضاء ذلك اليوم وقيامه ولم يدركه ابل وروى هذا الخبر ايضا بغير التهمة الثانية واما ما استدلوا به على القول الاخر فقولهم انكم ليل الصيام الرثا الى سلكم وقوله نعم قال ان باشره من لا قوله حتى يتيقن لكم الحظ الاية والتقريب في الاول انها تقتضي جواز الرثا في كل جزء من اجزاء الليل وان كان الجزء الاخير منه وفي الثانية انها تقتضي جواز المباشرة في الجزء الاخير من الليل وهو يقتضي عدم تحريم البقاء على الجنابة الى الصبح وبيان اخر وجوب تقديم الصلوة على طلوع الفجر يقتضي تحريم الرثا والمباشرة في الجزء الاخير من الليل وهو خلاف ما دل عليه طلاق الاية وما رواه الشيخ في الصحيح عن الصيمر بن القيس قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل اجنب في شهر رمضان في اول الليل واخر الصلوة حتى يطلع الفجر قال يتي صومه ولا قضاء عليه وما رواه الصدوق في الصحيح عن ابي عبد الله ع عن الرجل في شهر رمضان فيحلم ثم يستيقظ ثم ينام قبل ان يغتسل قال لا بأس وما رواه الشيخ عن حبيب الخثعمي في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال كان رسول الله صلى الله عليه واله يصلي صلاته بالليل في شهر رمضان ثم يجنب ثم يؤخر الصلوة متعمدا حتى يطلع الفجر ورواية سليمان بن ابي زينة قال كتبت الى ابي الحسن موسى بن جعفر ع اسأله عن رجل اجنب في شهر رمضان من اول الليل فاخر الصلوة حتى طلع الفجر فكتب الى جعفر ع اعرفه مع مصادف لغتسل من جنابته وقيامه وصومه ولا يني عليه ورواية اسمعيل بن عيسى قال سالت

الضمان من وجوب صلاته جازية في شهر رمضان فقام تحت صبح أي شيء عليه قال لا يفطر ولا يفطر إلا بالليل قال قال عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله أصبح جنباً من جماع من غير احتلام قال لا يفطر إلا بالليل ورجل أصابته جنابة فبقيت نائمته حتى أصبح أي شيء عليه قال لا يفطر عليه فيفسل ورجل أصابته جنابة في آخر الليل فقام ليغتسل ولم يصب ماء فذهب بطلبه وبعث من يأتيه به ففسر عليه حتى أصبح كيف يصنع قال لا يفطر إلا ما ذكرتم يصلي ويؤتيه سعد بن أسهميل عيسى عن أبيه قال سألت الرضا عن رجل أصابته جنابة في شهر رمضان فقام فمضى حتى أصبح أي شيء عليه قال لا يفطر هذا ولا يفطر إلا بالليل قال قال عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله أصبح جنباً من جماع من غير احتلام وحيثما كان سعيد القمط وهو خالد بن سعيد ثقة في الذخيرة أنه غير موثق في كتب الرجال ولا ممدوح وهو سمع من قدامه من أن سئل أبو عبد الله عن من أحبب في أول الليل في شهر رمضان فقام حتى أصبح أي شيء عليه قال لا يفطر عليه وذلك أن جنابته كانت في وقت حلال ومنها ما رواه حماد بن عيسى المتقدم نقله عن المصنف في أول البحث فاجب من هذه الأدلة أن ما عمن الآيات من أن إطلاقاً مختصاً بالوقايات المنقولة وأما من حيث العيص بما حمل على أن التأخير لم يكن عن عمد وبالحمل على النقية لموافقها لمذهب جمهور العامة وأما من حيث الثمانية فبعدم دلالة ما على جواز التأخير في الفجر لمقتضاها لجواز التوبة الأولى ونحن لا ننكر ذلك لكن نفيد بما إذا كانت مع نية العسل وأما ما حكاه في التعميم فالحمل على النقية لأن ظاهرها اشعاراً بعمداً ومرة النبي صلى الله عليه وآله على هذا الفعل واكتفاء منه ومداومته على الفعل المكون بعيد وأما من رواه سليمان بن جعفر فبما تقدم عن صحيح العيص الأول وأما من رواه إسحاق بن عيسى فالحمل على النقية وشاهد موجود في الخبرين وأما من صحيح أبي سعيد فبما حمل على التوم مع نية العسل أو الحمل على النقية وأما من رواه حماد بن عيسى فالحمل على النقية ونسبة القول بالقضاء الذي استفاضت به الأئمة المنقولة إلى الأقسام لمزيد التأكيد في النقية أقول وما يؤيد ذلك ما وضعه بيان الرواية ولت على أن رسول الله صلى الله عليه وآله يجب من قبل الليل ويؤخر العسل حتى يطلع الفجر مع وجوب صلوة الليل عليه اتفاقاً نقضاً ونسباً وبالحمل على أن ما كان من هذه الروايات صريحاً في تأخير الفجر لا وجوبه إلا الحمل على النقية التي هي في الاختلاف في جملة الأحكام أصل كل بلية وثانيها في أن الواجب على تقديري من الصوم هل هو القضاء والكفارة أو القضاء خاصة قول المشهور الأول استناداً في القضاء إلى الروايات المنقولة في أدلة القول المشهور في المسئلة المنقولة وفي الكفارة إلى الروايات المتقدمة منها ونقل في الخ من ابن أبي عمير القول بوجوب القضاء خاصة ونقل في المدارك عن المرتضى أيضاً ونقل في غلظة فان المنقول من كل في الخ وغيره إنما هو القول المشهور حتى أنه نقل عنه في الخ أنه قال في القضاء ما انفردت به الأئمة من غيرهم على أن من أحبب في ليلة شهر رمضان وتعد البقاء إلى الصبح من غير اعتساف القضاء والكفارة ومنهم من وجب القضاء دون الكفارة ومراره أن الأئمة انفردت بإيجاب الأمرين واحدهما وهو إيجاب القضاء خاصة في المدارك عن المرتضى كما نقلت في المدارك فلا يتوهم التناقض في عبارة ويدل على القول المذكور أخبار المتقدمين ولعمري الأخبار المذكورة وضعف الأخبار الدالة على الكفارة ما دل في المدارك إلى القول المذكور حيث قال بعد نقله روايات الكفارة وهذه الروايات كلها ضعيفة السند فيشكل التحويل عليها في إثبات حكم مخالف للأصل ومن هنا يظهر رجحان ما ذهب إليه ابن أبي عمير والمرتبض من أن الواجب بدلك القضاء دون الكفارة انتهى وإصحاب هذا الاصطلاح من المتأخرين قد اتفوا هذه الأخبار بالقول وإن كانت ضعيفة لا غنى عنها بل لها أثر في بيان وحدانها هو أحد المرجحات عندهم وشاذ في مذهب ابن أبي عمير عندهم كما تقدم في عبارة المرتضى وبذلك يظهر ضعف ما اختاروه روايات وجوب القضاء لا دلالة لها على عدم وجوب الكفارة حتى يكون محتملاً موجبا للطرح أخبار الكفارة وإنما غلبنا أن تكون مطلقة في الوجوب وعدمه وبالجملة فالجمل على القول المشهور والله العالم بقية في المقام الجاث (القول في ظاهر المشهور من كلام أصحاب) هو عموم هذا الحكم لشهر رمضان وغيره من الصوم الواجب والمستحب حيث أنهم عدوا من جملة المفطرات لعدم البقاء على الجنابة وظاهر المحقق في المعبر بخصيص شهر رمضان حيث قال ولقائداً يختص هذا الحكم برمضان دون غيره من الصيام بظاهر المتن في الرد في ذلك حيث قال وهل يختص هذا الحكم برمضان فيردني من تنكبص الأحاديث على رمضان من غير تيمم ولا قياس يدل عليه من إجماع أصحاب وأدراجنا المفطرات مطم أقول والذي وقف عليه من الأخبار والمتعلقة بهذا الحكم إنما هو ورد في شهر رمضان كما عرفت من أخبارنا التي تقدمت وقضائهم كما تقدمت في مؤلفه سابقاً ومثلهما في ذلك ما رواه الكليني في الصحيح عن ابن سنان وهو عبد الله قال كتب إلى أبي عبد الله وكان يقضي شهر رمضان وقال لا يفطر إلا بصحة العسل وأما ببقية جنابة فلم اغتسل حتى طلع الفجر فاجاب لا تقم هذا اليوم وصم غداً وما رواه الصدوق والشيخ عن عبد الله بن سنان في الصحيح أنه سأل أبا عبد الله عن الرجل يقضي شهر رمضان فيجب من أول الليل ولا يفطر حتى يجرى آخر الليل وهو يومئذ الفجر قد طلع قال لا يفطر ذلك اليوم ويصوم غيره وما ذكره في الذخيرة من أن دلاله من الأخبار على البطالة وعدم الاستفاد غير واضح فهو من جملة تشكيكات الركيكة وأما بالنسبة إلى الصوم المستحب والذي ورد فيه يدل على عدم الإبطاء بذلك كما رواه الصدوق في الصحيح عن حبيب بن خزيمة قال قلت لأبي عبد الله عن أخيه عن المنطوق وعن هذه الثلاثة الأيام إذا أحببت من أول الليل فما علم أن أحببت فأنام متعمداً حتى يجر الفجر اصوم أو لا اصوم قال صم وما رواه ثقة الإسلام في الخ في المؤثر عن ابن بكير قال سألت أبا عبد الله عن الرجل يحب أن يصوم في يوم ثم يصوم في اليوم تلوها فقال ليس هو بالجناب ما بينه وما بين نصف النهار والحديث وأما ما رواه الشيخ عن ابن بكير أيضاً عن أبي عبد الله قال سئل عن رجل

قلت عليه السلام هو جنبتم إراد الصيام بكما اغتسل مضى من الثمان ماضى قال يصوم ان شاء وهو باختيار لا يصف المنيار قطله لولا
 وجوب الصوم مطم كن لما عرفنا بقا من ان ما غلا الواجب لمعين كالواجب المطلق وقضاء شهر رمضان فان النية فيه الى الزوال
 ثم خرج من قضاء شهر رمضان بما تقدم من الاخبار فنفقها عنه وقال الشافعي الذي قدس وان كان نفلا فلهذا يميز بين بكره ومحتوم ولو علم
 بالجائز ليلام في رواية كليب اطلاق العتق اذا اغتسل ويحل على المعين والمندب للمني من قضاء الجنب في رواية عبد الله بن مسعود انه سئل
 وما اسند الى رواية كليب هو الاطلاق الصحة مضمون رواية ابن بكر الثانية والرواية التي ذكرها لم اقف عليها في كتاب الاخبار بسند
 الضعيف لثبوت وجعل الرواية على ما ذكره يشعر بجواز ذلك عندنا فبالجملة في المسئلة ما عدا ما ذكرناه من صوم شهر رمضان وقضاء وقضاء
 النذر محلا شك لعدم الدليل الواضح على ما ادعاه اصحابه من العموم وعدم دليل صريح يدل على الحكم فيه سوى ما ذكرنا من خلاف
 الخبر المذكور وما ذكره في المدارك من ان المطابق لفتى الاكل عدم اعتبار هذا الشرط والواجب لمصير اليه ان يثبت المخير عنه
 لا يخرج من مجازة فانه لم يعم لنا دليل على اعتبار هذا الاصل الذي يكره التمسك به في الاحكام في غير مقام بل قد تقدم في مقدماتنا ان الكفا
 ما هو ظاهر في مذهب بنياننا وتزعم اركاننا **الثالثة** قال العلامة في المنتهى لم اجد لأصحابنا نصا صريحا في حكم الجنب في الاست
 يعني انما اذا انقطع دمه قبل الفجر هل يجب عليه الاغتسال ويبطل الصوم لو اخلت برحتى طلع الفجر الاقرب ذلك لانه حدث الجنب
 يمنع الصوم فكان أقوى من الجائز وتردد في ذلك المحقق في المغيرة حكم العلامة في النهاية لعدم الوجوب قولنا الاقرب هو ما ذكره في
 المنتهى وهو المشهور بين اصحابنا لكن لا ما ذكره من الخليل فانه ضعيف بل لما رواه الشيخ في الموثق عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال
 ان طهرت ببل من حيضها ثم تواتر ان تغتسل في رمضان حتى اصبحت عليها قضاء ذلك اليوم ثم بقي الكلام في ان تر على تغدير ما د
 الصوم بذلك بل الواجب القضاء خاصة والقضاء والكفارة ظاهرا من الخبر المذكور وجوب القضاء خاصة وليس غيرة في المسئلة ومما اذ
 قض عليه ابن ابي عمير على ما نقله عنه في المحرم استمرت في الخ ان الحائض كالجائز اذا اخل بالعتل فان اوجبت القضاء والكفارة عليه او
 جنبها عليها والا فبالقضاء ثم استدلك على ذلك باثر الجنب في كونه مظهر للصوم لان كل واحد منهما حدث يرتفع بالعتل فيترك في
 الاحكام فانه جبري يافيه وانما لا يخرج الى نبيته والقول بالكفارة في الجائز لوجود المنصوص على ذلك كما تقدم فاما ما قال الذي دل
 عليه الفخر انما هو القضاء خاصة والتول بالكفارة يتوقف على النذر وما اقبلنا بين القول بوجوب القضاء والكفارة كما يوجب اليه
 كلامه هنا وبين القول بجهز الصوم ولا شيء عليه كما اخبرنا في النهاية ولا ريب ان الاستدلال في الوقوف على الوسط **الثالثة**
 ان كل يجب التيم للصوم على الجنب وذا انما الدم عند تغدير الماء قولنا اعداها لعدم الاختصاص الامر بالنسل فيقطع عند تغدير
 ونفي التيم بالاصل وثانيهما الوجوب والظاهر ان المشهور لم يرد وما ماء فيمتوا ولان حدث الجائز والحيض مانع فيستجير
 الى ان يثبت المزيل وهو العسل او ما يقوم مقامه في الاباحة وفي التعليلات من الطرفين تامل نعم يمكن الاستدلال على وجوب التيم
 بالاجابة المقدمة في باب التيم وقوله في بعضها ان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا وفي اخره هو بمنزلة الماء وفي ثالثه جبريل
 عشرين ونحو ذلك مما يقتضي وجوب التيم مع فقل الماء وينابته عنده وجود ما لا يستباح الا به الا ان ظاهرا صحيح محمد بن مسلم المتقدم
 ورواية اسحق بن عيسى الساقفة ايضا ربما اشعر بخلاف ذلك حيث قال في الاول فان انشطر ماء بسخن او يستفي فطلع الفجر فلا يقصر
 يومه في الثانية رجلا صابته جناية في اخر الليل فقام ليغتسل فلم يصيب ماء فذهب يطبله وبعثت من ياتيه فسر عليه حتى اصبح كيف يصنع
 قال اغتسل زاجاء ثم يصلي فانه لو كان التيم هنا واجبا لزم بالتييم قبل الفجر ولم يجوز له البقاء على جناية لانه لا سلطان حصول الماء الى العبد
 الصبح وكيف كان فالمسئلة عندك غير خالية من الاشكال والاحتياط فيهما مطلوب على كل حال **الرابعة** المشهور بين اصحابنا بوقف
 صوم المستحاضة على الاعمال كوقوف الصلوة عليها فلو اخلت بها يجب قضاء الصوم بل الظاهر ان لا خلاف فيه لما رواه الصدوق
 والكليني والشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار قال كنت الى امرأ طهرت من حيضها او من نفاسها في اول يوم من شهر رمضان ثم استحيضت
 فصلت وصامت في غير ان تغسل ما غل المتحاضة من العسل لكل صلوة من هل يصح صومها وصلواتها ام لا فكتب عن فقهي صومها
 ولا تقضي صلواتها لان رسول الله صم كان يامر فاحظه والمؤمنات من نسائه بذلك في هذا الخبر اشكال من حيث تضمن ظاهر
 الامر بقضاء الصوم دون الصلوة مع استفاضة الاخبار والافتقار على قضاء الصلوة في الصور المذكورة والعكر كانت
 اولى واجيب عن ذلك باجوبة بعيدة ان يطابق على السياق ولعله لذلك نسب وجوب قضاء الصوم في المعبر الى الرواية
 اننا بنوع توقف في الحكم المذكور ونحن نقل عن الشيخ في المبسوط ايضا وبالجمل فحيث كان الحكم متفقا عليه بين اصحابنا
 وهو الاذوق بالاحتياط فلا بأس بالمصير اليه **الخامس** المشهور بين اصحابنا ان من اجنب ونام نائيا للفصل حتى اصبح
 فلا قضاء عليه ولو انبتة ثم نام ثانيا نائيا او نائيا حتى اصبح فليقض القضاء خاصة ولو انبتة ثم نام كذلك حتى اصبح فليقض مع القضاء
 الكفاية اقول ما الحكم الاول والثاني فيلزم عليه ما تقدم من صحيحه وعويته بن عمار وعبد الله بن ابي يعقوب والمنقذتين من اجل
 اطلاقهما على ذلك فاما ما دل عليه اطلاق بعض الاخبار المقدمة ثم من وجوب القضاء بالادومة فلهذا من ان يجوز على التغد
 البقاء على الجائز كما صرح به في بعضها وقد اشرنا الى ذلك فيتم ان ظاهرا بعض اصحابنا فينبغي النوم زيادة على نية النسيان كما
 ان نية واعتباره وبعض اصحابنا صرح بتجريد النومة الثانية وان عزم على العسل واعتاد الانبثاء وان لم يجز عليه مع لها
 الا القضاء خاصة وفي بعض الاخبار ما يشرى الى التجريم كما قلنا الاشارة اليه وظاهرا المعبر والمنتهى انما هو انما الى

النوم الأول ولو مع نية الصلح حيث قال في المعتبر لو اجنب فنام ناولا للصلح حتى أصبح فسد صوم ذلك اليوم وعليه فضاف
وعليه كثر علماءنا مع انه قال في موضع اخر من الكتاب المذكور من اجنب ونام ناولا للصلح حتى طلع الفجر فلا شيء عليه لأن يومه سايغ
ولا فضله في بقائه والكفارة مرتبة على التفريط والائتم وليس اخذها مفرضا اما لو انبته ثم نام ثانيا ناولا للصلح وطلع الفجر فعليه
القضاء الاثر فطر في الاغتسال مع القدرة فكذا المرة الأولى لأن المنع منها تضييقا على المكلف انشأه فيقال في المنتهى لو اجبت ثم
نام ناولا للصلح حتى طلع الفجر لم يكتف به ففهم ما تقدم من الاخبار يدل على الفساد ووجوب القضاء لكن قد ذكرنا الفقه في
الصحيح عن معوية عما ذكرتم نفا الرقابة التي اشرنا اليها ثم قال وهو الصحيح عندى وعمل اصحاب عليه وما ذكره في المنتهى من دلالة
مفهوم الاخبار التي اشرنا اليها على الفساد مما يجب تقييده بما يملكه صريح بعضها من بعد البقاء على الجنبه الا ان يصح فلا اشكال
فيها ولما الحكم الثالث فاستدل عليه الشيخ في باب الروايات الثلاث التي في اخر روايات القول المشهور المشا واليه انفا وانت جبر بان
ليس في شيء من هذه الروايات الثلاث ما يدل على التفصيل او يثبت الجنبه بالكلية انما هو طائفة في وقت ذلك على قول يومه اذا نسي حملها
على من نام متعمدا البقاء على الجنبه كما هو صريح بعضها قالوا في ما اخبرنا المحقق في المعتبر والعلامة في المنتهى من سقوط الكفارة مع
تكرار النوم ناولا للصلح وانما يجب خاصة في كتاب الفقه الرضوي قال في اذا اصابتك جنبه في اول الليل فلا بأس بان نام متعمدا
في نيتك ان تقوم وتغتسل قبل الفجر فان غلبك النوم حين تصبح فليس عليك شيء الا ان تكون انبته في بعض الليل ثم نمت وتوالت
ولم تغسل وكسرت فليكن صوم ذلك اليوم واغارة يوم اخر مكانه وان تعمدت النوم الى ان تصبح فعليك قضاء ذلك اليوم و
الكفارة وهو صوم شهر من متتابعين واعتقر رقبته واطعام ستين مسكينا انشأه وقد كشف عن هذا الكلام الاجال الذي
في الروايات المتقدمة ووضحه باوضح بيان **السابع** لا خلاف بين اصحاب فيما اعلم في انه لا يبطل الصيام بالاجنبه
نماذاته شهر رمضان وغيره وقال العلامة في المنتهى لو احتلم نماذا في رمضان نائما او من غير قصد لم يفسد صومه ويحمله
تاخير الصل ولا يلزم فيه مخالفا انشأه في قول ويدل على ذلك من الاخبار ما رواه الشيخ في الصحيح لعبد الله بن ميمون عن ابي
عبد الله ع قال ثلثة لا يفطرن الصائم القي والاحتلام والحجامة وما رواه الكليني في الموفى عن ابن بكير في حديث قال لما ناسا
عبد الله ع عن الرجل يحتلم بالنماذ في شهر رمضان اتيم صومه كما هو قال لا بأس وما رواه الصدوق في الصحيح عن العيص بن القاسم
سالا با عبد الله ع عن الرجل ينام في شهر رمضان فيحلم ثم يستيقظ ثم ينام فقل ان يغتسل قال لا بأس دلالة هذا الخبر من حيث
الاطلاق لا يقتصر فيه بالنوم نماذا وما رواه الصدوق في كتاب الملل عن عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد الله ع لاني علته
لا يفطر الاحتلام الصائم والكاح يفطر الصائم قال لان الكاح فعل والاحتلام مفعول به ورواية ابراهيم بن عبد الحميد عن
نعمان مواله المتقدمة قال سالت عن احتلام الصائم قال اذا احتلم نماذا في شهر رمضان فلا ينام حتى يغتسل وحمل الاحتلام
المنتهى عن النوم في هذا الخبر على الكراهة ويؤيد صحة العيص المذكورة بالنظر الى دلالة ما بطلنا على الاحتلام في هذا شهر
رمضان **السابع** قد ذكرنا اصحابنا يجوز الجماع في شهر رمضان حتى يبقى لطلوع الفجر مقلا راي قاعه والغسل فلو تفرق
صيق الوقت عن ذلك وجامع فسد صومه في حيث عليه الكفارة بناء على ما هو المشهور والمنصوص كما تقدم تخفيفه من تحريم تعمد البقاء
على الجنبه الا ان يصح قالوا ولو فعل ذلك طائفة الوقت فان كان مع المراعات لم يكن عليه شيء وان كان لا معها فعليه القضاء و
هو ظاهر ما قدمناه من الاجابة المتقدمة في الاطوار مع المراعات وعندهما **المطلب الثاني** في الاثر بالاشتماء وليس
المراة لا ريب ان الاشتماء في حد ذاته وان كان محررا الا انه لا يجنبه شيء وليس المراة اجنبية كانت او محررا لا يجنبه شيء وانما
يبطل الصوم بالاشتماء ما بطله كما في الاشتماء وهو طلب الامناء بفعل غير الجماع ايا لمس والقبلة والملا عن غير علم وثوق من
يفسر بعدم سيق الماء وهو مما لا خلاف فيه وكذا الاخلاق في امر محبة القضاء والكفارة قال المحقق في المعتبر ويفطر بانزال الماء
بالاشتماء كما الملا مسرة والقبلة انفا ونحوه في المنتهى والندكرة والذي يدل على ما ذكرنا من اجابة ما رواه الشيخ والكليني
في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت با عبد الله ع عن الرجل يعيش باهله في شهر رمضان حتى يمني قال قال عليه من الكفارة
مخلا ما على الذي جامع وما رواه الشيخان المذكوران في الصحيح عن حفص بن سوفة عن ذكره عن ابي عبد الله ع في الرجل لا يجنب
اجار يته وهو في قضاء شهر رمضان حبيته الماء قال عليه من الكفارة مثل ما على الذي جامع في شهر رمضان وما رواه
الشيخ عن سفيان في الموفى قال سالت عن رجل تزق باهله فانزلى قال عليه طعام ستين مسكينا ما كل مسكين وما رواه عن ابي بصير
قال سالت با عبد الله ع عن رجل وضع يده على شيء من حسد امرأة فادفوق قال كفارة ان يصوم شهرين متتابعين او يطعم ثمانين
مسكينا او يعتق رقبته قال في كتاب الفقه الرضوي قال امير المؤمنين ع اما يستجلى حكمه الا يصبر يوما لا الليل انه كان يقال
يد والقضاء للطام ولو ان رجلا لصقوا به في شهر رمضان فادفوق كان عليه عتق رقبته وهذه الرواية اورد بها الصدوق
في الفقيه بصورته المذكورة ثم الظاهر اخذها عن كتاب المذكور ويؤيد ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن
مسلم في زمان عن ابي جعفر ع انه سئل هل يباشر الصائم او يقبل في شهر رمضان فقال لا اخاف عليه فليقر عن ذلك الا
ان يثق ان لا يبتغ منه وسيفاد من مجموع هذه الاخبار ان كل شيء يفعله المكلف مما يكون سببا في خروج المنه عن
بذلك اخرجهم الامع حصو به عادة فانه يكون موجبا لفسا الصوم واجبا بالقضاء والكفارة وبذلك يجمع بين هذا الخبر

وبين ما رواه في المنع من شغل من طه قال لوان رجل لصق بملء في شهر رمضان فامسح يده على شيء من هذا الخبر من لم يكن
 قاصدا ولا مصادرا لذلك ولو لا هذا الخبر لم يكن القول باطلاق تلك الاخبار وهو ان متى فعل شيئا من تلك الاشياء وامسح يده
 صومه ووجب عليه القضاء والكفارة مستقلا للامتناع من الاثم لا اذا عرفت ذلك فاعلم ان السيد السند في المدارك استدل
 على سائر الصوم بالاستسناد بعينه عن عبد الرحمن بن ابي نعيم المذکور ثم انما استدلل على سائر بالامتناع عقيب السلامة بدائي له
 بصريحه عن سيرة المذکورين ورد بها بعض السند ثم قال والاصح ان ذلك يفيد الصوم اذا تعذر الاثر في ذلك لا انما
 اقوله اولاً ان الاستدلال بالصحة المذکور على خصوص الاستسناد على كون حق في الخبر بطلانية وهو غير متين وذلك فان
 اكل العزبة فلا يخرج بان الحق الداخلي على المصانع المنبثقة معان احدها ان تكون بمعنى ان فتكون انما الغاية بحقوقه
 عز وجل لن يبرح عليه عاكفين حتى يرجع اليه موسى وثانيها بمعنى كالتخليط فتكون للتعليل كما في قوله عز وجل ولا يزالون
 يقولون لو كنتم تعلمون دينكم وقوله هم الذين يقولون لا تفتقروا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ومنه قوله لم اسلم حتى
 تدخل الجنة والثالث مراد من ان الاستسناد واستدلال السيد بالخبر متين على المعنى الثاني وهو غير متين بل يعتمد البناء على الخبر
 الاول وهو الغاية والمراد ان عيبا بملء لان حصل منه الحق فيكون من قبل خبره في بعضه من سيرة وبذلك يظهر ان
 لو خص حكم الاثر بتمتع الاثر انما كان في الخبر اليه اخرا بقاء على ما فهم من الصحة المذکور فانه لا دليل عليه ظاهرا من الاخبار وثانيا
 ان الخبرين المذکورين وان كانا كما ذكر من معنى السند بقاء على اصطلاحه ان الحكم بما دل عليه جماعي لا خلا فيه ولذلك على
 بهما من عدله من اصحاب هذا الاصطلاح وهو ايضا قد صرح في غير مقام من شرحه هذا فيقول الاخبار الضعيفة المجتوعة بانها
 ان اصحاب القول بزمانيتها ولكن عطاء الله مرقا ليس له قاعدة يقف عليها ولا صابغة يعتمد عليها فيقول راجع اختلاف اصحاب
 فمن نظر الى امرأة فامسح يده في الخل لا اثر في الصوم ولا قضاء عليه ولا كفارة وقال في من نظر الى من لا يحل النظر اليه بشهوة فامسح يده
 للقضاء وان كان نظرا الى من يحل فامسح يده على شيء قال في الخ وهو اخبار الشيخ المنيذ قال سئل عن من نظر الى من يحرم عليه فامسح
 عليه القضاء ونفله الخ عن ابن ابي عمير ان من انزل بالنظر الى امرأته من غير ان يقبلها او يفضي اليها بشيء من الاجساد
 تفضي اليه لم يكن عليه شيء وهو مراد من انظر الى امرأته فامسح يده الخ وانما لنظر لم يكن عليه شيء ولا يورد في ذلك وقد ذهب بعض اصحاب المالكية
 ان نظرا الى من يحرم عليه النظر اليه فامسح يده عليه القضاء والكفارة قال في الصحيح انه لا قضاء عليه لا اثر لا دليل على ذلك وقال في
 الخ والا فربما ان قضاء الاثر انما كان وجب عليه القضاء والكفارة مطروحا سواء كان النظر الى من يحرم عليه او لا وان لم يقصد الاثر
 فانزل لتكرار النظر من غير قصد بل كثر النظر من قبل الماء وجب القضاء خاصة ثم قال لنا على الاول انه وجد من الهنك وهو انزال الماء
 مستمدا بوجوب القضاء والكفارة كالعابث بملء والجامع وعلى الثاني انه وجد منه مقدمة الاثر ولم يقصد وكان عليه
 القضاء كما لم يقصد للبرء اذا حصل الماء حلقه ثم نقل عن الشيخ انه اخرج بالاجماع وتقدم دليل على كون النظر مفسدا والا فكل
 برائة الذمة ثم اجاب بمنع الاجماع قال وقد بينا الدليل على ايجاب القضاء والبرائة معا من حيث الاحتياط انتهى وقال في المدارك
 والاصح ان النظر غير مفسد الا اذا كان من عارضة الامتناع بذلك وفعله عاملا قاصدا به الا حصول الاثر في القول في التخييل
 لو ثبت عليه الاثر انما انتهى وكلهم هنا مبني على ما تقدم منه في تلك المسئلة من تحصيل الاثر من سائر الاثر انما كان بذلك الفعل اقوى
 والمسئلة غير منصوطة على المحصور الا انه لا يبعد القول بالامتناع بذلك بما اذا علم من عارضة الاثر انما كان كذلك سواء قصد بحد
 الاثر انما كان لتمام الاجراء على طوا من الاخبار المنقولة فيما رأت عليه من الاثر بما كان من الاثر فقال موجبا لذلك ثم روى
 الشيخ في باب من يبرح في بصره قال سالت ابا عبد الله عن رجل كمل امرأته في شهر رمضان وهو صائم فامسح يده فقال لا بأس والظاهر على
 ما تقدم في خبر المنع في الجملة فالاحتياط في امثال هذه المواضع بما لا ينبغي تركه **المسئلة الثامنة** يجب الاصل
 عن لا يمسح على الشهر الظاهر في الاصحاب في هذه المسئلة اختلافنا في ذلك فذهب جل من اصحابنا منهم الشيخان السيد
 المرتضى في الاصل والشيخ في النهاية والجملة والاقضا وابن البرقي انما هو موجب للقضاء والكفارة قال العلامة في الخ ورواه
 ابن بابويه في كتابه ونسبه في المستطاب في اظهر الروايات ثم قال في اصحابنا من قال انه لا يفطر قال في الاستبصار لمستأخر
 حديثنا في ايجاب القضاء والكفارة ايجابا واحدا على من استن في الماء ونقل عن ابي الصلاح انه يوجب القضاء خاصة وذهب
 الشيخ في الاستبصار انه لا يحرم الا بوجوب قضاء ولا كفارة واخا ان الحق في المعتمد والعلامة في المشي والخ كالسيد السند
 في المدارك ونقل في الخ عن علي بن بابويه انه نقل عن المعطرات وذهب ابن ابي عمير الى انه ينقص الصوم ولا يبطله ونقل
 عن السيد المرتضى ونقل في الخ عن ابن ابي عمير ايضا وقد اخص من ذلك ان الاقوال في المسئلة اربعة احدها القول بانها
 الصوم ووجوب القضاء والكفارة وثانيها القول بانها لا يبرح صومه خاصة مع صحة الصوم وثالثها القول بانها يجوز على كراهة وثالثها
 القول بوجوب القضاء خاصة والذي وقف عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسئلة ما رواه الشيخ في الصحيح عن الجملة
 عن ابي عبد الله ع قال الصائم ليس ينقعه في الماء ولا يبرح صومه في القيح عن حريز بن ابي عبد الله ع قال لا يبرح الصائم ولا
 المحرم في الماء وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال الصائم ليس ينقعه في الماء ويصبت على راسه يبرح بالشوب
 وينقعه المروحة وينقعه البوزيا تحت ولا يمسح في الماء وفي الصحيح عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر ع يقول لا يبرح

الفقيه ولو عمنه على التقاطع لم يتعلو به التحريم وهو مبني على ما ذكر في الفصل الأربعين من افتراء اللفظة العرفية وقليتها في باب غسل
الجماعة من كتاب الطهارة ضعفه وأنه مجرد عن تشريع قولهم في اجزاء الغسل الأربعين مما سمي بتماسه واتحد فحلوا ذلك على اللفظة وبطلوا الغسل
بما إذا لم يكن كذلك ولا سيما ما ذكر في كتابه من أنه بطلان ما ظهر من افتراءه عليه في هذا الموضع لا وجه له ولا دليل عليه وحديثه عن عثمان بن
هو ما فوق الوقت فيجب قصره عليه وأما ما ذكر في المدارك بطلان قصر الرأس بما ذكرنا من أنه لا ينعقد بطلان التحريم بغير الماء فذلك لا دفع
وان كانت منابت الشعر خارجة عن الماء فهو في غاية البعد لعدم صدق عمر الرأس بالأردماس المعلق عليه الحكم في الأجساد وكلام الأصحاب
وكما ترى في النسخة عن الأردماس إنما هو من حيث هو خوف الماء دخول في شيء من هذه المناقد حكم بطلان الأردماس بغيره من حيث هو في الماء
وفيه أو لا أن هذه منبهة على وجودها في شيء من الأجساد وثانيًا أنه مع فرض وجودها فإن على الشرع ليست ملا حقيقة بل هو
المعول منها وجودها وقلة ما بل هو من حيث بيان وجه الحكم والمناسبة ونحو ذلك (القائمة في إطلاق النسخ وكلام الأصحاب يقتضي
أن لا فرق في هذا الحكم بين صوم الفريضة والتأفلة ثم إن قلنا بأنه معتمد للصوم كما اخبرناه فإنه يجوز فعله في صوم التأفلة كغيره
من المفطرات وإن قلنا بأنه محرم كما هو أحد الأقوال فذلك كونه أن يحتمل التحريم في صوم التأفلة كالنكفر في صلوة التأفلة ويحتمل الإباحة
أما المقصود اخبار التحريم عن فائدة الصوم ولا تزا إذا جاز تناول المفطر حاشا ما هو مشترك له بطريق أولى أقول لا يخفى ما في تقليل احتمال
الإباحة بالوجه الأول من الضعف لأن الكلام من أقدم مبنى على أن إطلاق المصوم يقتضي دخول الصوم المندوب نعم التليل
الثاني مقبوع بناء على كلامهم رديًا أن الظاهر عندنا هو أن ما يرد في الصوم المندوب من ولا اشكال (القائمة
تدرك شيئا ثم يبدأ الثاني أن فائدة التحريم تظهر فيما لو ارتفع غسل مشروع فإنه يقع فاسدا للتمتع من بعض أجزاء المفطر
للغسل في البقاء قال بطلان السيد السند في المدارك وهو جليلان ومع الفصل في حال الأخذ في الأردماس والاستقرار في الماء
لاستحالة اجتماع الواجب والحرام في الشيء الواحد ما لو وقع في حال الأخذ في رفع الرأس من الماء فإنه يجب الحكم بعينه لأن ذلك
واجب محض لا يتعلو به في أصلا فينتفي المقتضى الفاسد انتهى قول يمكن المناقشة فيما ذكر شيخنا المشار إليه بأن المعلوم من القاعدة
المشعورة وهو أن التعلق إذا توجب في العبادة وجعلها في أصلها يكون مبطلا لها إنما هو ما إذا توجب لها من حيث هي لا من حيث
أمر خارج عنها كما حققنا ذلك في كتاب الصلوة في مسألة الصلوة في المكان والثوب المصوبين والأمر هنا كما هنا
فإن انتهى من الأردماس إنما توجب للصائم من حيث الصوم غسل ولم يقتض له توجبه للغسل ليكون الصائم متيقنا من بعض
أجزائه كما أن انتهى في تلك المسألة إنما توجب من حيث المنع من التصرف في المصوب بغير إذن مالكه صلى الله عليه وسلم وبما جمل
الكلام في المسائل من باب واحد ثم إن بناء على الأفاضل كما ذكرناه فكل من السيد قدس سره مما لا يخفى من شيء فإن الظاهر من
كل أمر أن الوجبة في الضاد إنما هو لزوم اجتماع الواجب والحرام في الشيء الواحد وهو مستحيل وهو ما يتحقق فيما إذا وقعت
نية الغسل في حال الأخذ في الأردماس فإنه يكون من غير وجه واجب لكونه غسل جناية مثلا في غير وجه من حيث أنه منتهى عن غسل الرأس
فيبطلح أما لو وقعت نية الغسل قبل الدخول تحت الماء في حال الأخذ في رفع الرأس من الماء فإنه يجب الحكم بعينه لا شفا انتهى
الموجب للتحريم في اعتبار حصول الأردماس ولا ينبغي الوجوب من غير معارضة وفيه أولا أن يكون أخيرا بغيره جاز في حال
الاستقرار في الماء إذا نوى الغسل وحرك بدنه على وجه يحصل به الجريان عليه مع أنه حكم بالبطلان فيه وجعله من قبيل الغسل في
الأخذ في الأردماس وثانيًا أن الظاهر أن الأردماس المحرم إنما هو عبارة عن الأمر على الحاصل بأول دفعه فما إذا دعيه ما قالوا في
القيام الركبي الذي هو عبارة عما يركع عنه المصلي طال أو قصير وكذا الوقوف بعزات ونحو ذلك ومع فنيوه صلتا الفتوى عن الأردماس
في الصلوة الأخيرة ويصير من قبيل الصلوة الأولى فثالثا أن بثوث الغسل الأردماس على كنيته التي ذكرنا من كونه في حال
الأخذ في رفع الرأس من الماء مما يمكن بطريق المناقشة اليه كما ذكرنا الفاضل الخراساني في كتابه الذي ذكره حيث قال بعد نقل كلامه
وهو حين كان الغسل يتحقق بإخراج البدن من الماء لكن في ذلك تعلق لأن المتبادر من الغسل المأمور به في الأجساد غير ذلك
وبالجمله لا يحصل اليقين بامتنال التكليف لهذا الفعل انتهى (الرابع ذكر شيخنا الشهيد الثاني قدس سره أيضا أن المسمى
بأردماس يرتفع عند عدم توجبه انتهى اليه وإن الجاهل عاملا قال بطلان في المدارك وما ذكره في حكم التأفلة جيد لكن لا يظهر من
الجاهل في ذلك لأشركا كما في عدم توجبه التواهيما وإن الجاهل بتفسيره في العلم على بعض الوجوه كما بينا مر إذا أقول وما ذكره
من معذرة الجاهل جيد لكنه لم يقف عليه في جميع الأحكام وقد تقدم الكلام في مسألة الأولى في حكم المفطر جاهلا بحقيقة
صريح به ثمرة بخلاف ما ذكرنا هنا (المسألة الرابعة في بقیة ما يجب اتصاله بغيره وبيان الحلات منه وهي ليست
الأول الكذب على الله أو رسوله أو الأئمة عليهم السلام وقد اختلفنا لأصحابنا في ذلك مع اتفاقهم على عدم الأدب
بغيره من أنواع الكذب فنقل عن الشيخين المرتضى في الأنصاف والاصلاح وابن البراج أنه يفصل الصوم ويوجب القضاء والكفارة
وعن المرتضى في الجمل وابن إدريس وهو المشهور بين المتأخرين عدم فساد الصوم وإن حرم ونقل في الخ عن علي بن بابويه أنه
عزل في المفطرات أجمع القائلون بعدم إفساد كل فطر في المدارك بالأصل والحق المستفاد من محضر محمد بن مسلم المتقدم
وبين أن الأصل يجب الخروج عن الدليل الذي هو صحيح محمد بن مسلم المذكور لا يمكن حملها على المحضر الحقيقي لخروج جملته من المصرا
بالصوم عن ذلك فالاستناد إليها لا يخفى من مجاز في ذلك أقول الأول لأخبار ومنها ما رواه الشيخ عن يونس عن أبي بصير قال

في مفاوضات الصوم

بسم الله الرحمن الرحيم يقول الكذبة تنقض الوضوء وتفسد الصائم قال قلت لمالك قال ليس حيث ذهبتما ذلك الكذب على الله ورسوله
ثم والائمة وما رواه الشيخ في الموثق عن ثمانية قال سئلت عن رجل كذب في شهر رمضان فقال قلا فطر وعليه قضاء وهو صائم بقصر
صومه وصومه اذا تم قلا الحلي والصدوق في معاني الاخبار وما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة ايضا قال سالت عن رجل كذب
في رمضان قلا فطر وعليه قضاء قلت وما كذبة قال يكذب على الله وعلى رسوله وما رواه الصدوق عن منصور بن يونس عن ابي
بصير عن ابي عبد الله قال قال الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الله وعلى رسوله يفسد الصائم وما رواه احمد بن محمد بن عيسى في فوائد عن ابي
بصير عن ابي عبد الله قال قال الكذب على الله وعلى رسوله وهو صائم نفق صومه وصومه اذا تم قلا فطر وعليه قضاء في المسئلة السابعة من
رواية المختار في كتاب الفقه الرضوي الدالين على ان ذلك يفسد الصائم والظاهر في المسئلة الاولى في هذا المسئلة
عن علي بن بابويه انه عد ذلك من المفطرات انما هو حيث نقل جماعة كتاب الفقه المذكور في رسالته جريا على ما عرفت في غير مقام مما قلنا
ولكن المأخذ لم ينقل صوت عبارته وانما نقل هذا العنوان الذي ذكرناه وكيف كان طرح هذه الاخبار من غير ما رضى سكا الأصل
الذي ذكره والحصر الذي في صحيح محمد بن مسلم المنقلبة مع ما عرفت في غير ما رضى من جوابه ولكنهم رضوا الله عليهم لم يستوفوا أدلة
المسئلة والذي نقله في المدارك منها رواية ابي بصير الأولى ورواية سماعة الأولى ثم رد بها ضعف السند وانما منقستان لما اجمع كماله
على خلافه وهو نفق الوضوء بذلك وهذا ما يصفى الخبر اقول والحق بضعف السند عندنا غير مبرور ولا مهول عليه واما
الطعن بتضمنه ما اجمع العلماء على خلافه فلهذا صرح هو وغيره من المحققين بان طرح بعض الخبر لما رضى اقوى من سئل من طرح ما لم
مما رضى له وانما يصير من قبيل التام المحض من محتمل ان يقال ان ما دل على وجوب الكفارة بالانقضاء متعللا للشارع من الخطأ
فيه انما هو الاضمار بالاكل والشرب كما ذكره السيد السند في المدارك فيجوز حمل عليه خاصة لان اللفظ انما يحمل على حقيقة وهو
جدا ان تحت ما ادعاه من ان المعنى الحقيقي للفظ الاضمار هو ما ذكره وبالجمله فالمسئلة لا تخفى من شوب الاشكال والاحتياط في العمل
بالقول الأول الثاني في الحقة وقد اختلف اصحاب فيها على اقول فقال الشيخ للعبد انما تنقض الصوم والطلاق قال علي بن بابويه
لا يجوز للصائم ان يحتقن بالطلاق قال السيد المرتضى في الجمل وقد اختلف في وجوب الكفارة من وجوب القضاء والكفارة
الى ان قال في الحقة ولم يفصل بينهما قال قال قوم ان ذلك ينقض الصوم وان لم يطل وهو الاشبه وقالوا في اعتناء الحقة
وما يتقن وصوله الى الجوف من السقوط في اعتناء البقي وبلغ الحصة انما يوجب القضاء من غير كفارة وقال في المائل الناصرية
فاما الحقة فلم يختلف في انما يفسد الصائم اقول قال في النهاية يمكن الحقة بالجمادات ويحرم بالمايئات ولم يوجب بها قضاء
ولا كفارة في الاستبصار وواجب في الجملة والافقار القضاء بالمايئات خاصة وكفى بالجمادات وكذا في ط وهو قول
ابن البراج وقال في الخ لآن والحقة بالمايئات فطر ولم يذكر ابا بصير الحقة بالمايئات ولا الجمادات من المفطرات وقال
ابو الصلاح الحقة بحجب القضاء ولم يفصل قال ابن الجليل بحجب القضاء لا سيما في الجوف وقال ابن ابي عمير الحقة
بالمايئات ولا يجب بها قضاء ولا كفارة ويحكم بالجمادات كذا انظر التلخيص في الخ ثم اخبرنا انما مفضل مظم ويجب بها
القضاء خاصة واستوجب الحق في المعبر بحرم الحقة بالمائع والجامدون الاضمار واخا في المدارك والذي وقف عليه
من الاخبار والمتعلقة بهذه المسئلة من رواه الحلي في التلخيص عن علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن الرجل لا يهل
بصلح لها ان يستدخلا الدماء وبما صايمان قال لا بأس بدواء الشيخ ايضا باسناده عن علي بن جعفر ودواء الجيرة في قربا لثنا
عن ايضا مسلمة وما رواه الشيخ والصدوق عن احمد بن محمد بن ابي بصير في التلخيص عن ابي الحسن ع اذ سالت عن الرجل يحتقن بكونه
بر العلة في شهر رمضان فقال الصائم لا يجوز له ان يحتقن وما رواه الشيخ عن علي بن الحسن ع في الموثق قال كنت الى ابي
الحسن ما تقول في الليمف من الاشياء يستدخله الانسان يومئذ تكذب لا بأس بالجملة قال في كتاب الفقه الرضوي
ولا يجوز للصائم ان يقطن في اذن شيئا ولا يعلل ولا يحتقن والظن ان عبارة من علي بن بابويه مأخوذة من هنا والظن ان
انما اقتصر على الحقة لكون البقي فيها في كلامه هذا ما وقف من الاخبار في المسئلة والظن في وجه الجمع بينهما هو اطلاق
صحيح علي بن جعفر على موثقة الحسن بن علي بن فضال ومنه يعلم في الباس عن الحقة بالجمادات وانما مضى الصوم وحل صحيح البرزخ
على الحقة بالمائع وانما غير ما ذكره وكذا كلام الرضا في كتاب الفقه وعلى هذا في جميع الاخبار وما ذكره في المدارك حيث اخبرنا
الحقة مظم من تره موثقة الحسن بن علي بن فضال باق على بن الحسن وابنه فليمان فلا يمكن التحويل على روايتها فهو مردود
لما قلنا من انقل عنه من يتولى ما حيث يحتاج اليها ومذهب لها واطرأ عليها بما هو مذكور في كتب الرجال في شأنها من الملح الزايد
الذي اعتمد عليه في وعاما ما ذكره الفاضل الخراساني في المقام من الاحتمال في التوكيد والتشكيك الضعيف فلا ينبغي الالتفات
اليهم انما قلنا فاعلم ما ذكرناه حيث قال في المدارك واقفاه الفاضل المذكور في غير ما يمكن ترجيح هذا القول واشاد به
الجواز الحقة بالجمادات ان المبادر من الاحتقان ما كان بالمائع فينبغي الحمل عليه ويبقى الاحتقان بالجمادات على اية ما
اشتهى نعم يتبع الكلام في انه لو احتقن بالمائع مع دلائل الخبر على عدم جواز فعله يكون موجبا للقضاء ويجوز ان يتم هذا
انما في مقام عدم الجواز انحرير وترتب القضاء عليه يحتاج الى دليل اشكال والاحتياط يقتضي القضاء فوا شك
الأولى اختلف اصحاب في الوصية الداء في احليل فوصل الجوف فلهذا في المبسوط انه يفسد واستفتر به

المقدمة على الأقطار بان قد وصل إلى جوف مظهر واحد المسكين فان المأثرة تنفذ إلى الجوف فكان موجبا للأقطار كما في الحنفية والظاهر ضعفه
أذن الأصل حكم الصوم وإبطاله يتوقف على دليل واضح **القائمة** تختلف الأصحاب في تقطير الدواء في الأذن والمشهور أن غيره مظهر
وزهد أبو الصلاح إلى أن مظهر الأظهر الأول لما رواه الحلبي عن حماد بن عثمان في الصحيح عن أبي عبد الله قال سألت عن الصائم يشكي
أذنه يصب فيها الدواء قال لا بأس به وما رواه في الصحيح والحسن على المشهور عن حماد قال سألت أبا عبد الله عن الصائم يصب في أذنه
الدمن قال لا بأس به وما رواه في الموثق عن أبي المراتي قال سألت أبا عبد الله عن الصائم هل يصلي به في يوم ويصوم ويصلي في يومين
قال لا بأس به إلا السقوط فانزكركم ودوى علي بن حنيفة في كتابه عن أبيه موسى بن جعفر قال سألت عن الصائم هل يصلي به ان يصب
أذنه الدمن قال لا يدخل حلقه فلا بأس بالجمع بين هذه الرواية وما تقدمنا يقتضي الكرامة مع الوصول إلى الحلق ولو كانت صريحة
في التحريم لمكانها على النقيض لأن القول بأن ذلك مظهر مذهب الشافعي وأبي حنيفة وما للدارج كما نقله في المتن محققين بان الأصل
الجوف مع ذكره للصوم بخلافه فظهر كالأصل في القلاء من إجاب عن ذلك في الكتاب المذكور بان قد تقدم مرارا أن ليس كل أصل إلى
جوف مظهر انتهى وموجب **الثالث** قال الشيخ في طوطه غير وصفتنا في جوفه لم يضر وإن أمره هو بذلك ففعل به وافعل هو
بنفسه اضر واستغفره القلاء من في الخ وقال لنا أنه وصل إلى جوفه الجاهل فكان لا يضره فوجب القضاء الأصل برأيه الدمنة
من الكفارة ولا يخفى ما فيه من الوهن **الثالث** بهذا لقي وقد اختلف الأصحاب في حكمه فالأكثر على أنه موجب للقضاء خاصية
وقال ابن رديس أنه لا يوجب قتله ولا كفارة إلا أنه عزم وعن السيد المرتضى أنه حكى عن بعض علماءنا قولاً بان يوجب القضاء والكفارة
وعن بعضهم أنه ينقض الصوم ولا يبطله قال وهو الأشبه والأظهر هو ما عليه الأكثر فيدل عليه من الأحاديث ما رواه الحلبي في الصحيح
عن أبي عبد الله عن الحلبي عن أبي عبد الله قال إذا تقيت الصائم فعليه قضاء ذلك اليوم فان ذرعه من غير أن يتقياً فليصومه وما رواه
عن الحلبي بإسنادين صحيحين في أحدهما إبراهيم بن هاشم الملقب بـ«دحية» في الحسن على المشهور عن أبي عبد الله قال إذا تقيت الصائم
فقد اضر وإن ذرعه من غير أن يتقياً فليصومه وما رواه الشيخ عن عبد الله بن بكير في الموثق عن بعض أصحابنا عن بعض أصحابنا عن
عبد الله قال من تقيت صائماً وهو صائم يومئذ مكانه وما رواه عن سماعة في الموثق قال سألت عن القي في رمضان قال ان
كان شيء يبكره فلا بأس أن كان شيء يكن نكس عليه فطر وعليه القضاء ودوى الصدوق عن سماعة في الموثق عن أبي عبد الله عن
نحو أمته وفي الموثق في مسند بن صدقة وهو ما رواه عن أبي عبد الله عن أبيه عن أن قال من تقيت صائماً وهو صائم فقد اضر و
عليه الأعادة فان شاء الله عذبه وان شاء غفر له وقال من تقيت وهو صائم فعليه القضاء وما قيل بان مقتضى صحيح الحلبي ودوايه
مسئلة أن القي مظهر ومن بهذا الأقطار لزمت الكفارة على ما دللت عليه الأحاديث الكثيرة وأجيب بان المبادر من الأقطار إنما
هو إفساد الصوم بالأكلا والشرب فيجب الجمل عليه خاصة لأن اللفظ إنما يحمل على حقيقة وقد تقدم ما فيه والحق أن أشمال هذه الأخبار
على اعتد ما على القضاء خاصة من غير تمسك لذكر الكفارة مع أن المقام مقام البيان بما يفيد نفي الكفارة في المسئلة أجمع ابن رديس
والمرتضى بإجماله البرز من وجوب القضاء بان الصوم امساك بما يصل إلى الجوف لا بما يفضل منه ويدل عليه ما رواه الشيخ في
الصحيح عن عبد الله بن ميمون عن أبي عبد الله قال ثلثة لا يفترون الصائم القي والأختلام والحجامة وأجيب عن الأول بان
الأصل يرتفع بما ذكرنا من الأدلة وعن الثاني بان إجهاد في مقابلة النص فلا يكون مكموعاً وعن الرواية بالجملة على غير العامل
جمعاً وهو جسد وأما ما ذكر صاحب الذخيرة في هذا المقام من الاحتمال في خبره أن ذكران المسئلة عند محال شكال فهو من
جملته تشكيكاً في الضعيفه وخيالاً في التحسين بل المسئلة بحمد الله طابق الدليل على القول المشهور بما لا يلاحظه القصور ولا القصور
وهو أنما يصول في هذا الموضع ونحو جعته محمد بن مسلم الدالة على حصر المبطل للصيام في الأربعة المذكورة فيها الدالة على
نفي الإبطال والقضاء في هذه المسئلة ونحوها وليت شعرك ما يقول في جملة من المواضع المتقدمة التي انفقت فيها الأحاديث وكلمة
الأصحاب على الأحاديث فان خضعوا بها فلما لا يلان يخصها بما يفهم باجتنار هذه المسئلة ونحوها ولا فليقتصر في مبطلة
الصوم على الأربعة المذكورة فيها والمشهور أن لو ذرعه أي سبقه بغير خياره فلا شيء فيه وط كلام المدارك الأنفاث
عليه ونقل في الخ عن ابن الجني أن القي يوجب القضاء خاصة إذا تقدم فان ذرعه لم يكن عليه شيء إلا أن يكون القي من محرّم فيكون
فيه إذا ذرعه انقضاء واستحكم القضاء والكفارة ويدفع ما تقدم من الأحاديث **المسئلة الخامسة** من يات تحت
الأمساك عنه وهو أمور **الأول** النساء نقيباً ولما ولاعبة كذا أطلقه أكثر الأصحاب وخبر جماعة منهم كالمحققين
المعتبر والملازمة في التذكرة واليه مال في المدارك والذخيرة من غير ذلك مشهور وهو الظاهر من الأحاديث ومنها ما رواه
الحلبي في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله عن أن سئل عن رجل لمس من المرأة شيئاً اليسد ذلك صومه أو ينقضه فقال إن ذلك
يكون للرجل الشاب مخافه أن يستسهل ما رواه عن منصور بن هازم في الصحيح قال قلت لأبي عبد الله ما تقول في الصائم
يقبل الجارية والمرأة فقال أما الشيخ الكبير وثلي ومثلك فلا بأس وأما الشاب الشبق فلا تذر له أن يؤمن والقبلة أحد الشبهين
قلت فما ترى في مثلي تكون له الجارية فيلأعيها فقال لا أكل لشقوباً بأحارم كيف طمعتان شجعت اضرة وان جعت استغفر
قال كذلك أنا كيف نانت والنساء قلت ولا شيء قال ولكني يا أبا حازم ما أشاك شيئاً أن يكون ذلك مني الأضمت وما رواه الشيخ

في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما تقولون في الصائم يقبل الجارية والمرأة فقال لما المشيخ الكبير
مثل ذلك ولا بأس وأما الكتاب الصحيح فلا أثر له من رواية الشيخين في ذلك فماتوا في مثل ما يكون من الجارية قبل ذلك
في ذلك الصحيح بالمراد من كيف لم يكن ثلثان فثبت أن من جئت استغفر قال كذا أنا كذا في كتابك كذا ولا يخفى قال ولكن
باب جازم ما أشاء شيئا من يكون ذلك مني أو من غيره والشيخ في الصحيح عن زاذان عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ع أنه سئل هل بأس
الصائم ويقبل في شهر رمضان فقال لا بأس عليه فليأخذ من ذلك إذا شئت ولا يسقط ما أتاه في الفقه قال سال سائرا ما عبد الله
عن الرجل يمشي بالليل في شهر رمضان قال لا بأس بحيف على نفسه فلا بأس بالغير لك من الأخبار وفي جملته من الأخبار ما يدل على الرخصة في
في ذلك مثل ما رواه في الفقه مرسلًا قال لسئل النبي ع عن الرجل يقبل امرأة وهو صائم قال هل هي إلا كذا في شهرها وما رواه في باب عن
أبي بصير قال سألت أبا عبد الله ع عن الرجل يضع يده على حبلا امرأة وهو صائم فقال لا بأس وإن أمذى فلا يفطر وما رواه أبي بصير
قال قلت لأبي عبد الله ع الصائم يقبل قال نعم ويعطى السائمة عنه وما رواه عن علي بن جعفر عن أخيه موسى ع قال سألت عن الرجل الصائم
أنه إن يقبل ثلثي المرأة وتكمل المرأة ذلك قال لا بأس بالجمع بين هذه الأخبار وبين ما تقدم مما يمكن بهل هذه على ما إذا وثق بنفسه كما تقدمت
الأشياء البينة في صحيحه وزاد في صحيحه فلا كراهة في وأما بالجماع على أصل الجواز وإن كان ذلك مطع كما هو ظاهر الأكثر وبالنبذة لا من لا
يثق بنفسه كما هو ظاهر الأخبار المتقدمة وفي بعض الأخبار ما يدل على المنع مطع وأخذ الخبر لظاهر قولنا كذا ما رواه عبد الله بن جعفر في
كتاب قرب الأسناد عن علي بن جعفر عن أخيه موسى ع قال سألت عن الرجل يمشي ليل يقبل امرأة وهو صائم في شهر رمضان قال لا بأس
مروى عن علي بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر قال سألت عن المرأة هل يحل لها أن تفتق الرجل في شهر رمضان ما عا فتقبل
تقبل حبلا من غير شهوة قال لا بأس قال وسألت عن الرجل يمشي ليل وهو صائم في رمضان أن يقبل الجارية فيضرب على بطنها وتجد
وجرها قال لا بأس في ذلك بشيء فلا يعطى ويمكن الجمع بينهما وبين ما تقدم بهل الأخبار المتقدمة على ناكذ الكراهة وإن كان أصل الكراهة
يحصل بدون ذلك وأما ما رواه الشيخ والصدوق في الصحيح عن رافة قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل لا مس جارية في شهر رمضان
فأمنه قال إن كان حراما فليستغفر الله استغفار من لا يعود أبدا ويصوم يوما مكان يوم وزاد في التهذيب وإن كان من حلال الشهر
الله ولا يعود ويصوم يوما مكان يوم فقد نسبه الشيخ في التهذيب إلى الشاذب ومما انفردت عن أبي بصير في شهر رمضان
جمله على الاستحباب ولا يخفى ما في الوجهين الآخرين والوجه الرابع أنه قال في المتن ما قال (الثاني) أن الكحل بما فيه مسك ويصل
في الحلق والروايات في هذه المسئلة مختلفة فمنها ما يدل على الرخصة مطع مثل ما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم في الصحيح
عن أبي جعفر ع في الصائم يكحل قال لا بأس به ليس بطعام ولا شراب ورواه الكليني في الحسن على المشهور والصحيح على المختار عن سليم الفراء
غير واحد عن أبي جعفر ع وما رواه الشيخ عن عبد الحميد بن أبي العلاء عن أبي عبد الله ع قال لا بأس بالكحل للصائم وما رواه عن أبي بصير
قال سألت أبا عبد الله ع عن الكحل للصائم فقال لا بأس به إن لم يكن بطعام يؤكل وما رواه عن الحسين بن أبي منذر قال قلت لأبي
عبد الله ع أكحل بكحل فيه مسك وأصا ثم قال لا بأس به وما رواه عن عياش بن إبراهيم عن جعفر بن محمد عن أبيه قال لا بأس بالكحل
للصائم وكفى السوط ورواه عبد الله بن ميمون عن أبي عبد الله ع عن أبيه ع في حديث آخر كان لا يرى بأسا بالكحل للصائم ومنها
ما يدل على المنع مطع مثل ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله ع أنه سئل عن الرجل يكحل وهو صائم قال لا بأس به
أن يكحل مرارته وما رواه عن الحسن بن علي قال سألت أبا الحسن ع عن الصائم إذا اشتكى عينه يكحل بالزبد وما أشبهه لم لا يسوغ له
ذلك فقال لا يكحل وما رواه الكليني عن محمد بن سكاك الأشعري في الصحيح عن أبي الحسن الرضا ع قال سألت عن يصبه الرمد
في شهر رمضان هل يذره عنه بالتمار وهو صائم قال لا يذرها إذا فطر ولا يذرها وهو صائم ومنها ما يدل على التفصيل مثل ما رواه
الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح عن أحدهما ع أنه سئل عن المرأة تكحل وهي صائمة فقال لا بأس به كحلها لمرطبا في حلقها فلا بأس
وما رواه الكليني والشيخ عن سائرا في الموثق قال سألت عن الكحل للصائم فقال إذا كان كحلا ليس فيه مسك وليس له طعم في
الحلق فلا بأس وما رواه عبد الله بن جعفر الجعفي في قرب الأسناد عن الحسن بن طريف عن الحسين بن علوان عن جعفر عن
أبيه ع أن عليا كان لا يرى بأسا بالكحل للصائم إذا لم يجد طعمه وقال في كتاب الفقه الرضوي ولا بأس بالكحل إذا لم يكن مسكا
وقدره ميز رخصة فأنجز على عكس لسانه ونقل هو ابن أبي عمير في كتاب الشرائع من العباد عن علي بن بابويه في رسالته
فقال وقال ابن بابويه في رسالته ولا بأس بالكحل ما لم يكن مسكا وقد روي في رخصة أن يجر على عكس لسانه أقول يمكن الجمع بين
هذه الأخبار بالحكماء القسم الثالث على القسمين الأولين فتأمل أخبار الرخصة مطع على ما إذا لم يجد له طعما في الحلق ولم يكن مسكا
ويكون ذلك جازما من غير كراهة وأخبار المنع على ما إذا كان كحلا فيكون مكرها وجميع بعضهم بينهما بجملة أخبار الرخصة على الجواز
المطلق وجملة أخبار المنع على الكراهة وجملة أخبار التفصيل على شك الكراهة والظاهر أن ما ذكرناه أقرب إذا جمع بين أخبار الجملة
مطلقا على مقتضى ما هو الشايع الذائع ويكون أخبار التفصيل من هذا الجمع وأما على الكراهة مع كون ظاهر النقي
فيما انفرد به لما عليه في الباب من بعض أخبار الأولين من أنه ليس بطعام ولا شراب (الثالث) السوط وقد بينا جملته
من أصحابها لا يتعدى إلى الحلق وقد اختلف كلام الأصحاب فيه فقال الشيخ في الخصال والنهاية والجمل والسوط مكره
وأما لو وضعت في الحلق فلا بأس من سواد بلع الدماغ ولم يبلغ الأذن بلع الحلق فلا يفطر ويوجب القضاء وقال ابن الحميد

والصديق في المنع لا بأس به وقال في كتابه عن لا يحضر الفقيه ولا يجوز للصائم ان يتسوطا وجبا المفيد وسلا فيمنه القضاء والكفا
وقال السيد المرتضى وقد اختلفوا في وجوب القضاء والكفارة الى ان قالوا السوطا لا يقوم ان ينقض الصوم وان لم
يبطل وهو الاشبه واخذوا من ادريس انه لا يوجب قضاء ولا كفارة وقال ابو الفضل واجاب ابن البراج انه يوجب القضاء كذا نقله القاضى في
الحج ثم قال والا فربما عتقنا من اطلاقه الى الحلق فمتدا وجبا القضاء والكفارة ولا فلا ثم استدلى على ذلك فقال لنا انه اوصل الى حلقه
المفطر متعمدا فكان عليه القضاء والكفارة كما لو اوصل الى حلقه لغيره لولم يوسد لم يكن عليه شيء لان الصوم عبادة شرعية انقضت
على الوجه المأمور به شرعا فلا يبطل الا بحكم شرعي ولم يثبت اقواله الذي وقف عليه من الاجناد في هذه المسئلة ووايتغيث من
ابراهيم المتقدمه فربما وقوله فيها وكن السوطه ورواية لث الماردي قال سالنا ابا عبد الله ع عن الصائم يصيب ذرة الدهن
قال لا بأس الا السوط فان تركه ورواية كتاب الفقه الرضوي المنقولة في المسئلة انما تروى بقوله فيها لا يجوز للصائم ان يقطر من اذنه
شيئا ولا يسطر وظاهر هذه الاجزاء ان حملنا الكراهة على المعنى المشهور وكذا علم الجواز في كتابا الفقه الرضوي على ذلك هو الكرا
معه وصل الى الحلق لم يصل وما ذكره في الحج نقليلا لا يجاب بالقضاء والكفارة بان وصل الى حلقه المفطر متعمدا وكذا ظاهر كلام
من قيد الكراهة بما لا يتعد الى الحلق الدال بمفهومه على المنع من المتعمد فيه ان لم يعم دليل على كون مطلق الا يصل الى الحلق مفسدا كيف
وظاهر كلامهم في مسئلة الحمل الحكم بالكراهة فيما يجلبه طعامه حلقه دون الاضرار والحكم في المسئلة من باب واحد وان حملنا الكراهة
على معنى التحريم كما هو احد معنيها في الاجزاء انما هذا المعنى شائبة زائفة في الاجزاء ويؤيدك ظاهر عبارة كتاب الفقه اشكال الامر كما
ذلك مؤيدا من قال بطلان الصوم في المسئلة وبالمجمل فالمسئلة غير واضحة الدليل كما لا يخفى **الرابع** السوال بالطب عن
الشيخ والحسن بن ابي عقيل على ما نقله في الدرر والمشمولين الاصحاح الجواز من غير كراهة ويدل على الاول ما رواه الشيخ
عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال لا يسأل الصائم بعد رطب وما رواه عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال لا يسالك الصائم اى
التمار شاء ولا يسالك بعد رطب وفي الصحيح والحسن على المشهور عن الحلبي عن ابي عبد الله ع قال سالته عن الصائم يسالك قال
لا بأس به ولا يسالك بعد رطب وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع ان كرم للصائم ان يسالك بواك رطب
وقال لا يفرق بين يسالك بالماء ثم ينفضه حتى لا يبقى فيه شيء وفي الموثق عن عماد بن موسى عن ابي عبد الله ع في الصائم يزرع ضرره
قال لا ولا يدمى فاه ولا يسالك بعد رطب وما يدل على الجواز ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي قال سالنا ابا عبد الله ع ايسالك الصائم
بالماء قبل العود الرطب يجده فقال لا بأس به وما رواه عن موسى بن ابي الحسن الرازي عن ابي الحسن الرضا ع قال سالته بعض طبائ
عن السوال في شهر رمضان قال جاز فقال بعضهم ان السوال تدخل رطوبته في الجوف فقال ما تقول في السوال الرطب تدخل
رطوبته في الحلق فقال الماء للمضغضة رطب من السوال الرطب فان قال قائل لا بد من المضغضة من اجل السفة فلا بد من السوال
من اجل السفة التي جاء بها جبريل على النبي صلى الله عليه واله وسلم في كتابه مري بالأسنان بسند عن جعفر بن محمد عن ابيه ع قال قال
عنه لا بأس باليسالك الصائم بالسوال الرطب في اول التمار واخره ففيل على علي بن ابي حمزة في رطوبة السوال فقال المضغضة بالماء
ارطب منه فقال على ع فان قال قائل لا بد من المضغضة لسفة الوضوء فلا بد من السوال في السفة التي جاء بها جبريل ع اقول
لا يخفى ما في هذه الاجزاء من الاشعار بان مجرد وصول الطعام الى الحلق من اى الاجسام كان فانه غير معتبر بالصوم وفيه تأييد لما ذكرنا
في مسئلة السوط من ان وصول طعمه الى الحلق غير معتبر ولا مفسد للصيام وهذا كما ما يدل على جواز السوال بقول مطلق فهو
كثير لا حاجة الى التويل بنقله **الحاشية** الجواز مع خواتم الضعف ويدل على ذلك جلة من الاجزاء ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح
عن سعيد الأعرجي قال سالنا ابا عبد الله ع عن الصائم يجثم فقال لا بأس الا ان يتخوف على نفسه الضعف وفي الصحيح عن الحلبي
عن ابي عبد الله ع قال سالته عن الصائم يجثم فقال لا يتخوف عليه ما يتخوف على نفسه قلن ما يتخوف عليه قال الغشيان او ثوب
مرة قلنا رايان قوي على ذلك ولم يخش شيئا قال نعم ان شاء الله وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال لا بأس
ان يجثم الصائم في روضان فانه اكرم ان يبر من نفسه الا ان لا يخاف على نفسه وانا اذا اردنا الحجامة في شهر رمضان اجتمعنا
ليلا لا نغز لك من الاجزاء التي على هذا النحو **والأصح** صحاب قد عبر في هذه المسئلة باخراج الدم المضعف وكان التقدير
في غير الحجامة من باب تنعيم المناظر الى ظاهر الخليل فانه يقتضي قبله الحكم في غيرها مما سواه في المعنى في حكمه ايضا دخول الحمام
اذا حيف من الضعف لما رواه الكليني عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع انه سئل عن الرجل يدخل الحمام وهو صائم فقال لا
باس ما لم يخش ضعفا **السائس** الريحان وهو لغة كل بنت طيبا ربيح خصوصا الترحيب وكما تراه في الرياحين مما
ظاهرهم الا ثفاق عليه قال في المنتهى وهو قول علمائنا اجمع وهو قول علمائنا اجمع ويدل عليه من الاجزاء ما رواه الشيخ عن
الحسن راشد عن ابي عبد الله ع قال الصائم لا يشم الريحان وعن الحسن الصيقل عن ابي عبد الله ع قال سالته عن الصائم يلبس
الثوب المبلول فقال لا بد لا يشم الريحان وفي رواية اخرى الحسن بن راشد عن ابي عبد الله ع قلت فالصائم لا يشم الريحان قال
لا تزل ذلك ويكون له ان يتلذذ قال الصديق في الفقيه وكان الصائم الصادق ع افا صام لا يشم الريحان فسل عن ذلك
فقال في اكرم ان اخلط صومى بلذذ ورواه في كتاب العلل مسندا وذكر الصدوق مرسله قال سالنا الصادق ع عن المحرم شتم
في الريحان قال لا يثلم الصائم الغالية والذخيرة قال نعم فيل كيف حل له ان يشم الطيب لا يشم الريحان قال لا لا الطيب مسند

والريحان بدعة للصائم وأما ما يدل على تأكيد ذلك في النجس رواية محمد بن الغضنفر قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في النجس النجس
فقلت جئت فذلك لم ذلك فقال لا ريحان إلا ما لم قال في الحلة بعد نفل من العذات واخبرني بعض أصحابنا أن الأعمام كانت
تشمه إذا صاموا وقالوا نعيمنا الجوع ذكر الشيخ المفيد أن ملوك العرب كان لهم يوم معين يصومون ويكثرون في شتم النجس فنهوا
عن ذلك خلافا لهم والحق العلامة في المنع بالنجس المسك لثقل رائحته وما رواه الشيخ عن عياض عن جعفر عن أبيه قال
إن عليا كرم الله وجهه يطيب به الصائم وأما ما يدل على الجواز فاجاز علق من مناهما ما رواه الشيخ عن عبد الرحمن بن الجراح في
الصحاح قال سألت أبا الحسن عن الصائم أتري أن يشتم الريحان أم لا ترى ذلك له فقال لا بأس به وما رواه الكليني والشيخ عنه في الصحيح
محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله الصائم ليشتم الريحان والطيب قال لا بأس قال في الحلة ودكاية لا يشتم الريحان ولا يشتم له أن
يتلذذ به وما رواه الشيخ عن سعد بن سعد قال كتب رجل إلى أبي الحسن عليه السلام يسأل عن الريحان يتلذذ به فقال لا بأس به وهو أب
بصير مما بعبد الله عليه السلام قال الصائم يدخن بالطيب ويشتم الريحان والله أن لا خلاف في هذا وفنوى في استحباب الطيب للصائم على المسك
لما تقدم ويدل عليه ما رواه في الحلة عن الحسن بن راشد قال كان أبو عبد الله عليه السلام إذا صام يتطيب بالطيب ويقول الطيب تحفة الصائم
ورواه الصدوق عن الحسن بن راشد مثله وذكر الصدوق مرسلًا قال قال الصائم من يتطيب بطيب أو التمار وهو صائم لم يكدر
بفقد عقله ورواه في كتاب ثواب الأعمال مسندًا والظاهر أن المراد من قوله لم يكدر يفقد عقله أنه لا يفقد دماغه ولا يفقد على أحد
للصائم حاصل من الصوم وذكر في الحصة الحسن بن علي قال تحفة الصائم أن يدخن من لحيته ونحوه ثوبه وتحفة المرأة
الصائمة أن تمشط رأسها وتجر ثوبها وكان أبو عبد الله عليه السلام يحسب أن إذا صام يتطيب ويقول الطيب تحفة الصائم ونحوه تقدم
في الأحكام المتقدمة السابعة بل الثوب على الجسد ويدل عليه رواية الحسن بن راشد قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الحائض
تغضي الصلوة قال لا قلت تغضي الصوم قال نعم قلت من أين جاء هذا قال من قاس بلبس قلت فالصائم ليستغفر في الماء قال
نعم قلت قبل ثوبًا على جسده قال لا قلت من أين جاء هذا قال من ذلك وعن الحسن الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام قال ما من من
الصائم يلبس الثوب المبلول فقال لا وعن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا تلبس ثوبك وهو رطب وإنش
صائم تحته نعصره وما يدل على ذلك على جهة الكراهة ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال الصائم ليستغفر في
الماء ويجب على رأسه وتبخره بالثوب وينقع المروحة وينقع البوريا تحت ولا يعمس رأسه في الماء الشام من جلوس المرأة
في الماء ويدل عليه ما رواه الشيخ عن حنان بن سدير عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الصائم يستغفر في الماء قال لا بأس ولكن
لا يعمس رأسه والمرأة لا تستغفر لأنها تجلس قبلها قال في المستدرج حنان المذكور واقعه لكن روايته حسنة مشهورة فمحملة على الكراهة
كما اختار الشيخان وقال أبو الصلاح إذا جلست المرأة في الماء إلى وسطها الزمها الغضاء ونقل عن ابن البراج أنه أوجب الكراهة
الكفارة أيضًا بذلك وهما ضعيفان والحق الشهيد في التمسك بالمرأة الخنثى والخنثى المكسوح لما رواه في الحلة وفيه تأمل
الشمس الشرع لم يذكر أكثر أصحاب في مكروهات الصيام ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عثمان قال سمعت
أبا عبد الله عليه السلام يقول تكفروا بالشر للصائم والحرم في يوم الجمعة وإن يركب الليل قال قلت وإن كان شرع حق قال وإن
كان شرع حق وبالأسناد عن حماد بن عثمان وغيره عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا ينشد الشعر في الليل ولا ينشد في شهر رمضان بليل
ولا ينشد فقال له اسمع يا ابنه وإن كان فينا قال خينا ورواه الكليني في الصحيح والحسن عن حماد مثله ورواه الصدوق مرسلًا
عن الصادق ع أقول لا يخفى أن باء هذين الخبرين من الأجناس ما هو ظاهر في المدافعة والمناقضة بالنسبة إلى ما كان شرع حق
فما كان مستغفرا حكمه أو عطا وكذا عمل البيت ع ورواه في هذا أصحابنا رضي الله عنهم قد حضوا الكراهة بالنسبة إلى الكراهة أنشا
الشعر في المسجد ويوم الجمعة ونحو ذلك من الأذمة الشريفة والبقاع المنيعة بما كان من الأشعار والدينية الخارجية عما ذكرناه
ومن حرج بذلك يشتمنا الشهيد في الذكرى والشهيد في جلة من شرحه والمحقق الشيخ ع والسيد السند في المدارك ومن
الأخبار الظاهرة فينا ذكرناه حجة على من يظن أنه سأل أبا الحسن ع عن أنشا الشعر في الطواف فقال ما كان من الشعر لا بأس
به فلا بأس به ومورد الخبر كما ترى في الطواف مع تصريح الخبر الأول بمنع المحرم من ذي الحرم وما رواه الصدوق في كتاب
عيون أخبار الرضا ع في الصحيح عن عبد الله بن الفضل الهاشمي قال قال أبو عبد الله ع من قال فينا بكتي شعر بني الله بكيتنا
في الجنة وذكره أيضا بسند فيه عن ع قال ما قال فينا فأبى بيت شعر حتى يدبر روح القدس وروى أيضا عن الحسن بن الجهم
قال سمعت الرضا ع يقول ما قال فينا مؤمن ببيت شعر يكفينا الدين الله بتلك وقال له مدنيه في الجنة أوسع من الدنيا
سبع مرات يزور فيها كل ملك مقرب ونبي مرسل ونحوها ما ورد في مراد الحسن ع وهو كما ترى والله على ذلك من أفضل
الطاعات وأشرف العبادات وقد روى الصدوق أيضا في كتاب الكمال لادين وتمام النعمة قال حدثنا أبي رحمه الله قال حدثنا
سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ع قال بينا
رسول الله ص ذات يوم بفناء الكعبة يوم اقتحم مكة إذا قبل إليه وفد فسلموا عليه فقال رسول الله ص من القوم قالوا وفد
بكر بن وابل قال فمنا عند كرام من خبرت من سألني الأباذي قالوا بني رسول الله قال فما فعل قالوا مات ثم سألنا الحديث
الآن قالتم قال رسول الله ص صلى الله عليه واله روح الله قسا يخسر يوم القيمة أمته وأهل بيته قال هل منكم أحد يحسن من شعر شيئا

قال بعضهم سمعته يقول في الأولين لأهلبين من القرون لأبصار لما دأبت موارد للموت ليس لها مصادر
ورأيت قومي يحوها بمضى الأصغر والأكبر لا يجمع الماض ولا من المآتين غابر انقضاء لا محالة حيث
صاها القوم صائر الحديث فانظر في هذا الخبر مع صحة صحيح في جواز انشاء شعر هذا الحكيم بين يدي في المسجد الحرام وإمرة
عنه بذلك وكامين الإسلام الشيخ ابو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبري في كتابه الأوابا لدينته للحرارة المحيية عن
خلف بن حماد قال قلت للرضا ان احكاما يبررون عن بالان الشعر ليلة الجمعة ويوم الجمعة في شهر رمضان في الليل مكرن وقد
هكمت ان اذنا الحسن وهذا شهر رمضان فقال رشابا الحسن لي في الجمع في شهر رمضان وفي سائر الأيام فان الله عز
وجل يكافيك على ذلك وبالحكمة فالله هو خبير الكرامة في جميعها ورفيه كرامة انشاء الشعر من زمان شريفنا ومكان منيف
بما ذكرناه انفا ولا يبعد عندي جمل المبالغة في الخبرين المتقدمين على الثبوت في العاشر في جمل من المنهيات التي وردت بها الأخبار
وان لم يذكرها اصحابنا رخص في هذا المقام وقد تقدم جمل منها في الفائق السادسة من الفوائد المذكورة في صدر الكتاب في
منها ايضا الجدل والجمل والحلف لما رواه الشيخ في الصحيح عن الفضل بن يسار عن ابى عبد الله ع قال اذا صام احدكم الثلثة اثباتا
في الشهر فلا يجادلوا احدا ولا يجمل ولا يسرع الى الحلف الا باليمين بالله فان جعل عليه احد فليتمل ورواه الكليني والصدوق مثل
المطلب الثالث فيمن يقع منه ولا يقع وفيه مسائل **الاولى** انما يجب الصيام لو كان واجبا ويقع مطلقا من المكلف
المسلم غير المنصره به الظاهر الحيض والنفس فلا يجب ولا يقع من الصبي ولا المجنون ولا المغمى عليه ولا الكافر ولا الخايع
ولا السفهاء ولا المريض اما ان لا يجب ولا يقع من الصبي ولا المجنون فهو من الاختلاف فيمن رخصا وفتوى لأن التكليف
يسقط مع عدم العقل وقد نفل عن العلامة وغيره ان المجنون اذا عرض في اثناء النهار لحظة واحدة ابطل صوم ذلك اليوم
ونفل عن الشيخ انه ساوى بينه وبين الأغماء في العتمة مع سبق النية قال في المدارك ولا يخفى من قرب والمسئلة غير منصومة
والاحتياط في الوقوف على الأول وأما ان لا يجب على الكافر فهو الظاهر عند جمل من محدث متأخرى المناخرين وهو الظاهر
عندي خلافا لا شيهو من ان الكافر مخاطب بالفرع وان لم يقع منه الا بالاسلام ومرجه الى ان الاسلام عندهم شرط
في العتمة لا في الوجوب والمفهوم من الأخبار كما قلنا تحقيقه في باب غسل الجنابة انه شرط في الوجوب ومن الأخبار ان الله
على اشراط الاسلام ما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح عن ابى عبد الله ع انه سئل عن رجل اسلم في النصف من شهر رمضان
ما تلي من صيامه قال ليس عليه انما اسلم فيه وراى في الفقيه وليس عليه ان يقضى ما قد مضى منه وما رواه في الحاشية عن مسند
بن صدقة عن ابى عبد الله ع عن ابائه ع ان عليا عليه السلام كان يقول في رجل اسلم في النصف من شهر رمضان انه ليس عليه
الا ما ليس قبل وما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح عن بعضهم عن العيص بن القاسم قال سألت ابى عبد الله ع عن قوم اسلموا
في شهر رمضان وقد مضى من ايام هل عليهم ان يقضوا ما مضى منه او يومهم الذي اسلموا فيه فقال ليس عليهم قضاء ولا
يومهم الذي اسلموا قبل طلوع الفجر واما ما رواه الشيخ في باب من الحلبي قال سألت ابى عبد الله ع عن رجل اسلم بعدما دخل شهر
رمضان ايام قال فليقض ما فاتة فليحمله الشيخ على ما اذا فاتة بعد الاسلام لما روى من مرضا وجعل بالوجوب او غير ذلك وجمل
بعضهم على الاستحباب كما قلت من الأخبار على سقوط القضاء ايضا ثم ذهب الشيخ في شرحه في المسئلة على ما نفل عنه
الى انه متى اسلم قبل الزوال يصوم وان تركه قضاء وجوبا وفقوا المحقق في المستبرأ لطلاق الامر بالصوم وبقاء وقت النية
على وجه لا يحكمها الى اول النهار كما لم يرضوا المسافر وظاهر صحة العيص المتقدمة برده حيث قيد القضاء بالاسلام قبل الفجر
واما ان لا يقع من المغمى عليه فهو المشهور بين أصحاب التصريح بانه يفيد بحصول الأغما في جزء من اجزاء النهار كما لجنون
وقال الشيخ المفيد في المفتحة فان استعمل شهر عليه وهو يعقل فنوى صيامه وعزم عليه ثم اغمى عليه وقد صام شيئا من شهر
او لم يصم ثم افاق بعد ذلك فلا قضاء عليه لأنه في حكم الصائم بالنية والغريمية على اداء الفرض ونحو قال الشيخ في الخلا
خير العلامة في المنهى على ما اخذنا من القول المشهور بان زوال عقله يسقط التكليف عنه وجوبا وبذلك فلا يقع منه
الصوم مع سقوطه وبان كلما افتد الصوم اذا وجد في جميعه افضل اذا وجد في بعضه كالمجنون والله الحيض وبان سقوط
القضاء يستلزم سقوط الاداء في الصوم والأول ثابت على ما يات في تحقيق الثاني ولا يخفى ماله في ذلك من الأدلة من الوهم
وعلم الصلوح لا يتنا الأحكام الشرعية لو كانت صحيحة فكيف وجوب الطعن عليها متبجته اما الأول فبما منع من
الملازمة فاننا لم نغير مكلف قطعاً مع ان صومه لا يفسد بذلك اجاغا قاتا الثاني فبما منع من كون الأغما في جميع
النهار مفسدا للصوم مع سبق النية بل ذلك محل النزاع فكيف يجعل دليلا واما الثالث فبان سقوطها قضيا بجامع
صحة الاداء وفناءه كما ان وجوبه بجامع وجوب الاداء وعدمه لأنه فرض متانف منفك عن الاداء فينوقف على ذلك
وينبغي بانفسائه وح فلا يكون في سقوط القضاء لا لز على سقوط الاداء والحقا انه مع قيام الأدلة كما سيأتي انشاء
نعم في المقام على سقوط القضاء عن المغمى عليه مطلقا لئلا يقع في صحة صومه هنا وبطلانه مع تقديم النية لا مرة في الا
باعثا وترتب الثواب عليه عند الله تعالى وعلمه فان قلنا بان الأغما لا يبطله في صوته تقديم النية كان مستحقا للثواب
عليه قلنا بالابطال فلا ثواب وح فليكن النزاع هنا كثير فائق والله سبحانه العالم بعجته وبطلانه يعامله بما علم من ذلك

في شهر رمضان

في شهر رمضان

في شهر رمضان

في شهر رمضان

في شهر رمضان

قيل والحق ان الصوم ان كان عباق عن مجرد الامساك عن الامور المحبوسة مع النية كما هو المستفاد من العمدة في الصوم
صحة الصوم المعنى عليه واستيفت منه النية كما اخذنا في النكاح وان اعتبر مع ذلك وقوعه بجميع اجزائه على وجه الوجوب والندب
بحيث يكون كل جزء من اجزائه موصوفاً بذلك النية القول بفناء ذلك الجزء الواقع في حال الغفلة لا تراه بوصف بوجوب ولا ندب
ويلزم من فناء ذلك النية ان لا يتبعها ان ذلك متعلق بالاصل ومنقوض بالناهم فانه غير مكلف قطعاً مع ان صومه
لا يفسد بذلك اجزاء كذا في السند في المدارك اقول لفايل ان يمتد الشق الأخير وهو ان يعتبر مع ذلك وقوعه بجميع اجزائه
على وجه الوجوب والندب لكن لا مطلق بل مع الامكان فلا يمانع حصول الغفلة والسيان عن ذلك ولا الغفلة ولا التو
ويصير حكم الغفلة في هذه الاشياء المذكورة في صحة الحكم بالعقبة في موضع البحث وسيأتي في كلامه قدس سره في مسئلة الصوم ما يؤيد
ظاهراً هنا واما انه لا يجب على الخائض والنفساد لا يقع منها سواء حصل الغفلة قبل الغروب او انقطع بعد الغروب فهو موضع اتفاق بين ال
كما ذكره ويدل عليه روايات منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن عيسى بن القسم الجعفي عن ابي عبد الله ع قال سالت عن امرأة طهرت في شهر رمضان
قبل ان يغيب الشمس قال لا يفطر حين تطهر وفي الحسن بن الجعفي عن ابي عبد الله ع قال سالت عن امرأة أصبحت صائمة فلما ارتفع النهار و
كان العشاء حاضراً ففطر قال نعم قال وسالت عن امرأة رأت الطهر في اول النهار في شهر رمضان فتغتسل ولم تطعم كيف تضع في ذلك اليوم
فأما افطارها من الدم وما رواه ابن ابوي عمير عن ابي الصالح الكوفي عن ابي عبد الله ع قال سالت عن امرأة أصبحت وهي صائمة فلما ارتفع النهار وكان
العشاء حاضراً ففطر قال نعم وان كان قبل الغروب فلفطر وعن امرأة ترى الطهر في اول النهار في شهر رمضان ولم تغتسل ولم تطعم
كيف تضع في ذلك اليوم قال لا يفطرها من الدم وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن الجراح انه سأل ابا الحسن ع عن المرأة التي تغتسل في وقت الغروب
ام تفطر قال تفطر ثم تقضي ذلك اليوم واما انه لا يقع من المريض مع الضرر به فهو مما لا خلاف فيه من ضرورة العلم بان تحقق
الضرر الموجب للأفطار بزيادة المرض بسبب الصوم او بطوارئ او حصول المشقة التي لا تتحمل مثلها عادة او حدوث مرض اخر والمرجع في
ذلك كله الى الظن الغالب سواء استند الى ما تقدم ذكره او قول عاذر وان لم يكن عدلاً لا يدل على وجوب الافطار في هذه المسئلة فقول
عز وجل من كان مريضاً الاية وما رواه ابن ابوي عمير في الصحيح عن حريز عن ابي عبد الله ع قال الصائم اذا خاف على نفسه من الرمضاء ففطر
وقال كما اضربه الصوم فالأفطار له واجب وفي الصحيح عن محمد بن بكر بن محمد الأزدى عن ابي عبد الله ع قال سالت عن رجل كان مريضاً
عند المرض الذي يترك الانسان فيه الصوم قال اذا لم يستطع ان يتقرب الى الموت عن ابن بكير عن زيارق قال سالت عن رجل كان مريضاً
ما عند المرض الذي يفطر فيه الرجل يدع الصلوة من قيام فقال بل الانسان على نفسه بصيرة وهو اعم بما يطيق وفي الموتى عن سفيان قال
سئلت ما عند المرض الذي يجب على صاحبه فيه الافطار كما يجب عليه في السفر من كان مريضاً او على سفر قال هو مؤتمن عليه مفقود
اليه فان وجد خفياً فليطهروا ووجد فوق فليصموا كان المريض ما كان وفي الصحيح عن جميل بن دراج عن الوليد بن جبلة قال سمعت
بالمدينة في شهر رمضان فبعثت الى ابي عبد الله ع بقصعة فيها خل وزيت وقال افطر وصل انت قاعد وما رواه في الحاشية والقصعة
عن سليمان بن عمرو عن ابي عبد الله ع قال اشكناكم سكرت عينا في شهر رمضان فامرنا رسول الله ص ان تفطروا قال عشاء الليل
وركي في الفقيه مرسل قال قال ع كلاً ما اضربه الصوم فالأفطار له واجب وما رواه الشيخ في صحيحه عن عتبة بن خالد عن ابي عبد الله
ع في رجل صام رمضان وهو مريض قال يتم صومه ولا يعيد فجزء في بيت على مرض لا يضرمه الصوم غير بالغ لا حد وجوب الا فلي
تفرع ان الاول قال العلامة في المشفى الصحيح الذي يخشى المرض بالصيام هل يباح له الافطار في زرع دنياه من وجوب
الصوم بالقوم وسلامته عن معارضة المرض ومن كون المريض انما يباح له الفطر لاجل الضرر به وهو حاصل هنا لان الخوف من
تجدد المرض في مغواخوف من زيادته وتطاوله انتهى ويمكن ترجيح الوجه الثاني بهوم قوله عز وجل ما جعل عليكم في الدين من
حرج ويقوله يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر قوله ع في صحيحه حريز المتقدم ورواية الفقيه كلاً ما اضربه الصوم فالأفطار له واجب
وتؤيد ان اصل المرض مع عدم بلوغه حداً ضرراً لا يكون مبيحاً للأفطار وانما يباح الافطار خوفاً للضرر بزيادته او نحوها
تماماً فاصلاً للمرض والصحيح الذي ليس بمؤيداً لكونه امراً واحداً بالجملة فان اصل المرض لا يدخله خيرة بجهل ما ذكر من وجوب الصوم
بالعموم وسلامته عن معارضة المرض الذي اوجب الافطار انما هو المتجدد بالصيام فهذا هو المعارض وهو ما حاصله في الثاني
لوضع من مرضه قبل الزوال ولم يتناول شيئاً وجب عليه الصوم وان كان بعد الزوال وكان تناول شيئاً استحل له الامساك بالنية
على المشهور ونقل عن الشيخ المفيد الوجوب ايضاً وان وجب عليه القضا اما وجوب الصوم في الصلوات الاولى فاستدل عليه العلامة
في المشفى والذكر في قبلة المحقق في معتبراته بانه قبل الزوال فيمكن من اداء الواجب على وجه توفيق النية في ابتداءه فوجب ولا يخفى
ما في هذا الاستدلال من الوهن والاضلال وقال في المدارك ويدل عليه نحو ما دل على ثبوت ذلك في المسافر فان المريض
اعذ منه وفيه ما عرف في المتقدم في بحث النية وبالجمله حيث كانت المسئلة عادية من الضرر في هذا المجال فولا تخ من الاشكال واما
علم الوجوب في الصلوات الثانية فاما في صلاتي تناول فلا اشكال في بطلان الصوم بذلك واما في صلاتي ما بعد الزوال
فصلوات بغوات وقت النية وهو محال اشكال ايضاً فانه قد تقدم النقل عن ابن الجنييد القول بجواز تجديد النية ولو بعد الزوال
وعليه تدل ظواهر جمل من الاخبار المتقدمة وبالجمله فان المسئلة في كل من الطرفين غير هائلة من شوب الاشكال اخبر الشيخ
المفيد عما نقل عنه من وجوب الامساك وان افطرا بانه وقت يجب فيه الامساك على غير المريض والتقدير برئيه واجاب عنه

قال في القواعد

في الخ باتر انما يجب التمسك على الصحيح لوجوب صوم ابتداءه اما على تقدير عدمه فلا **المسئلة الثانية** الظاهر لا خلاف في ان النائم اذا سبقته نية وان اتم يومه في جميع النهار فان صومه صحيح لتحقيق الصوم الذي هو عبارة عن الامساك عن الطعام المفطر مع النية ويدل عليه الاخبار الكثيرة ومنها ما رواه الحلبي بسند عن الحسن بن صدقة قال قال ابو الحسن عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه واله يوم الصائم عبادة ونفسه يبيع قال وقال الصادق عليه السلام في عبادة وان كان نائما على فراشه ما لم يغيب صليا ورواه الشيخ مرسل ورواهما الصدوق وقال ابن اديسر ان النائم غير مكلف بالصوم وليس صومه شرعا وغلط العلامة في الخ قال لا تزكج الصائم ولا ينقطع عنه التكليف بنوم لزاله عن سبيل انشغاله في قلة ومراره بنوم لزاله عن سبيل ان التمسك على ان الصوم لا يوصف بوجوب ولا نذر ولا يوصف بالعفة لكنه يحكم بالصحيح في استحقات الثواب عليه للاجماع القطعي على ان النوم لا يبطل الصوم اقول فيه اوله انه لا يخفى بعدا لمناق كلام ابن اديسر على هذا المذكور وثانيا ان ما ادعاه من ان صوم النائم لا يوصف بالصحة وانما هو بحكم الصحيح مبنى على تفريق الصوم بما ذكره من اثر الامساك عن الطعام مع النية وهذا التعريف مجرد اصطلاح منهم ومنه ولا اثر له في النصوص ومن الجائز بناء على هذا التعريف ايضا اختصاص ذلك بغير الغافل والنامي والنائم والمعنى عليه وكيفية هذا التعريف خرج بناء على الغالب المتكرر فلا منافاة قال شيخنا الشهيد الثاني في المسألة انه لا يبرهن خلافا من يعتد به من العامة والخاصة في ان النوم غير مبطل للصوم ولا مانع منه ولا اثر له في بطلان الصوم على الصائم اخيرا حيث يجب الاحتياط في خلاف الاجماع والنصوص الدالة على باحترام الجأزة عليه في الآخر كما رد على ان يوم الصائم عبادة ونفسه يبيع ونقل عن ابن اديسر ان النائم غير مكلف بالصوم وليس صومه شرعا وقد عرفت مسأله ثم قال فان قيل النائم غير مكلف الاثر فاقول قوله صومه الظاهر عن ثلثه وعلمهم النائم حتى يسقط وقد اطلق المحققون في الأصول على استحالة تكليفه وذلك يقتضي عدم وقوع الجزاء المحل وقت النوم شرعا لا اثر غير مكلف به ولا يحتمل ان النائم ان الصوم لا يقبل التجربة في اليوم الواحد وهذا يؤيد ما ذكره ابن اديسر بل يقتضي عدم جواز النوم اخيرا على الوجه المذكور قلنا تكليف النائم والغافل وغيرها من يفرض شرط التكليف قد ينظر فيه من حيث الابتداء بمعنى توجه الخطاب الى المكلف بالفعل وامر بايقاعه على الوجه المأمور به بعد الخطاب وقد ينظر فيه من حيث الاستدانة بمعنى انه لو شرع في الفعل قبل النوم والعقله وغيرها ثم عرض له ذلك في الدنيا والعسم الاول لا اشكال في امتناع التكليف به عند المانع من تكليف ما لا يطابق من غير فرق بين انواع العفلة وهذا هو المعنى الذي اطلقه اكثر من الأصوليين وغيره امتناعه كما يرشد الى ذلك دليلهم عليه وان اطلقوا الكلام فيه لاثم احتجوا عليه بان الاثبات بالفعل المعين لغرض امثال الاثر يقتضي العلم به المسلم للعلم بتوجه الامر بخلاف فان هذا الدليل غير قائم في اثناء العبادة في كثير من الموارد واجامعا اذ لا يتوقف صحته على توجه الذهن اليها فضلا عن ايقاعها على الوجه المطلوب كما سنبينه واما الثاني فالعارض قد يكون محرجا عن اهلية الخطاب والتمسك له اصلا كالحنون والادخاء على اصح القولين وهذا يمنع استدانة التكليف كما يمنع ابتداءه وقد لا يخرج عن ذلك كالنوم والتمسك والسيان مع بقاء الثقل وهذا المعاني وان منعت من ابتداء التكليف بالفعل لكن لا يمنع من استدانة اذا وقع على وجهه انتهى واعلم من سطر السيد السند في المداوكة بان غير جدي فان كلام الأصوليين مطلق في امتناع تكليف الغافل وكذا الدليل الذي عولت عليه الامامية في امتناع ذلك من كون قبض عقلا مجردا عن مجزئ تكليف اليها ثم والجواب عن حيرته في سقوط التكليف كليهما عن وكذا حديث رفع الظلم وبأجله فالاستدانة من الأدلة العقلية والفقائية عدم تكليف الغافل بوجه وان لا فرق بين المجنون والمغني غايه والنائم في ذلك لا شك في اجماع تحقيق العفلة المفصلة للبحر التكليف بها سواء في ذلك الابتداء والاستدانة على ان اللازم من كون النائم مكلفا بالاستدانة كونه اثما بالادخل بهاد وهو باطل ضرورة وكيف كان فلا ضرورة الاما وتكبه الشايع قدس سره من التمسك في هذا المقام بعد ثبوت عدم منافاة النوم للصوم بالنظر والاجماع انتهى اقول الظاهر ان ما ذكره في البراءة على صك طاب ثراه لا يخرج من شيء وذلك فان سبق كلامه بالنسبة الى القسم الثاني وهو عريض هذه الأشياء في الاستدانة على الفرق بين ما يبطل به الصيام من الحنون والكروم وغيرها الادخاء على ما اخبرنا من حيث انما مزية للعقل كما صرح به في صدر كلامه في الكفا المذكور وكما كان مزية للعقل عندهم من اهلية التكليف وبطلان العبادة فيهم ما لا يبطل به من النوم والسهو والسيان فانما غير مزية للعقل وانما تعطي الحيوان الظاهرة ونقطتها وبطلان التمييز والعقل معها باق على حاله فمتلك ان عرضت في الابتداء فلا اشكال عند كما ذكره في حصول العذر بها لا امتناع التكليف بالفعل من حيث العفلة والخطاب لا يتوجه الى الغافل لثبوت تكليفه لا من باب تكليف ما لا يطابق وهو منقضي عقلا ونفلا وان عرضت بعدا بان العقل بالفعل وجمع فلا وجه لبطلان الفعل اذا ابطال في الصوق الباطل انما هو من حيث زوال العقل والحال ان العقل هنا موجود وليس هناك التوهم وجوب الاستدانة والاستدانة العقلية متفية لجماع اهل الحكمة في الصوم على ما صرح به السيد وجان فيما تقدم فلا موجب لبطلان الصوم بعد الحكم بصحته اولا واما ما ذكره فيما نقله عنهم قريبا من انه يجب نية الوجوب والندب في كل جزء من هذا الصوم وهنا يمنع تكليفه بذلك من حيث العفلة لا امتناع تكليف الغافل فيبطل هذا الجز من اليوم ويبطل بذلك بقية اليوم لان الصوم لا ينفصل فلم يتم عليه دليل ارجح فيكون صومه حلالا النوم والسيان بعدا انفقار بالنية السابقة بغير صحته والقول ببطلان ما يتوقف على الدليل

وليس في الثالث لا خلاف بين الأصحاب رخصة في أن يمتنع من الصبي على الصوم قبل البلوغ قال الشيخ في النهاية ونحوه
 أن يؤخذ الصبيان إذا طاقوا وبلغوا تسع سنين وإن لم يكن واجبا عليهم ولم يمتنعوا قبل التسع وظاهره أن مبدأ الأمر لهم بذلك
 كمال التسع ونقل عنه في الخ أن قال في طه بأن مبدأ ذلك بعد تمام سبع سنين وعن الشيخ المفيد أنه يؤخذ بالصيام إذا بلغ الحلم أو قبله
 على صيام ثلاثة أيام متتابعات قبل أن يبلغ الحلم بذلك جائزا لا ثارا وقال ابن الجنيدي بوجوب أن يعود الصبيان وإن لم يبلغوا الصيام
 ويؤخذوا إذا طاقوا صيام ثلاثة أيام متتابعات وعن ابن أبي بوير يؤخذ بالصيام إذا بلغ تسع سنين على قدر ما يستطيعه فان طاق إلى الظهر
 أو قبله صام إلى ذلك الوقت وإذا غلب عليه الجوع والعطش فطر وإذا صام ثلاثة أيام ولأخذ بصوم الشهر كله واستغفر في الخ ما ذكره
 الشيخ في المسبوق والظاهر أن السبب في اختلاف هذه الأقوال هو اختلاف الأخبار الواردة في هذه المسئلة ومنها صحة الحلبي
 عبد الله قال أنا امرؤ صبيانا بالصيام إذا كانوا في سبع سنين بما طاقوا من صيام اليوم ما كان لا يضره النهار وأكرم من ذلك
 وأقل ما إذا غلبهم العطش والعز في فطر واجتهد بتمتع والصوم ويطلق ثم ما صبيانكم إذا كانوا أبناء تسع سنين بما طاقوا من
 صيام فإذا غلبهم العطش فطر والأقول والعز بالغبين المجتهدين والمرء الممكنا والثناء المثلثة الجوع وذكر هذا الخبر في الفقيه أيضا
 مرسل عن عبد الله وذكر فيه أيضا مرسل قال قال الصادق ع الصبي يؤخذ بالصيام إذا بلغ تسع سنين على قدر ما يستطيعه فإذا طاق
 إلى الظهر أو قبله صام إلى ذلك الوقت فإذا غلب عليه الجوع والعطش فطر وذكر في الخ والمتن من السكون عن ابن أبي عبد الله ع من
 ابنه عن علي ع قال الصبي إذا طاق أن يصوم ثلاثة أيام متتابعة ففطر وجب عليه صيام شهر رمضان وذكر في الخ والفقيه في
 المؤثوق عن سائر قال سألته عن الصبي متى يصوم قال إذا قوى على الصيام وذكر في باب من يحمل من مسلم عن ابن جعفر أنه سئل عن الصبي
 متى يصوم قال إذا طاق وذكر في الثالثة في كتبهم الثالثة في الصحيحين معوية بن وهب قال سألت أبا عبد الله ع في كم يؤخذ الصبي بالصيام
 قال ما بينه وبين خمس عشرة سنة وأربع عشرة سنة فإن هو صام قبل ذلك ففطر وإذا صام ابنه فلا فطر ذلك فذكر في
 الفقيه وهذه الأخبار كلها منقولة عن أبي عبد الله ع يؤخذ الصبي بالصيام إذا بلغ تسع سنين إلى أربع عشرة سنة وأربع عشرة سنة والأخبار
 وكذا المرأة إلى الحيض وجوب الصيام عليها بعد البلوغ والحيف ما قبل ذلك تأريفا انتهى أقول ولعل من جمل التربين
 بعد السبع أخذ بصدا صحبة الحلبي ومن ناله بالسبع أخذ بغيرها المرسل المنقول عن الفقيه وعلله الأظهر لكثرة الأخبار بزيادة علمها
 نفعها ولذا لا يصح الحلبي على أن الأمر بعد السبع إنما هو لا ولا وهم ع والذي أمر به شيعتهم إنما هو بعد التسع ومن قيد بصيام ثلاثة
 أيام متتابعة أخذ برواية السكوني وأما ما نقله في الخ عن ابن أبي بوير فهو عن عمار بن كتاب الفقه الرضوي حيث قال ع وأعلم أن الفلاد
 يؤخذ بالصيام إذا بلغ تسع سنين على قدر ما يستطيعه فان طاق إلى الظهر أو قبله صام إلى ذلك الوقت فان غلب عليه الجوع والعطش
 فطر وإذا صام ثلاثة أيام ولأخذ بصيام الشهر كله انتهى وأما ما ذكره المحقق في الشرايع من أنه يميز بين الصبي والصبيته على
 الصوم قبل البلوغ ويشتد عليه السبع مع الطاعة فلم ينفذ له على دليل والروايات كما عرفت ومنها ما دل على السبع والتسع أو
 الفلاد على ثلاثة أيام متواليات أو الطاعة على الصيام والذي يتلخص من الجمع بينهما وهم بعضهم إلى بعض هو أن مراتب
 الأطفال في الفقه والضعف والطاعة وعلمها متفاوتة وبلوغ التسع على المراتب بمعنى إمكان ذلك وتيسره من الجمع وأما
 ما قبلها فالمراتب فيه متفاوتة فبعض يكلف قبل السبع لا طاعة ذلك وبعض يؤمروا ببعض بعد ما وهكذا وما صرح به
 رواية السكوني من الوجوب فهو محمود على تأكد الاستصحاب للجماع نصا وفقوى على إناؤه الوجوب الشرعي بالبلوغ ومن
 المحتمل في رأي أهل الخبر المذكور على النقيض فانه منقول عن أحمد بن محمد بن أبي روى عن النبي ع قال إذا طاق الغلام صيام ثلاثة أيام
 وجب عليه صيام شهر رمضان ثم لا يخفى أن مورد الأخبار المنقولة إنما هو الصبي خاصة والأصحاب قد عمدوا الحكم في
 الصبي والصبيته فذكروها معا وعللوا بأن المفتوحة في الصبي وجوبه في الصبيته ولا يخفى من توقفنا من الجواز لخصاص هذا
 الحكم بالصبي خاصة لا يخفى وأما البحث في كون صوم الصبي هنا شرعا فيحقق عليه الثواب أو قريناً فقد تقدم الكلام فيه
 في الموضع المأثور من المطلب الأول بقى هنا شيء وهو أنه نقل في الخ من الشيخ في الخلاف أنه قال الصبي إذا نوى الصوم ثم بلغ
 في الأثناء وجب عليه الأساك ونقل عنه أنه قال في كتابه الصلوة من أن إذا دخل في الصوم ثم بلغ أمك بقية النهار تأريفا
 وليس عليه قضاء ثم قال في الخ والوجه هو الثاني وهو اختيار ابن الجنيدي وابن ريس لنا أن الصوم عبادة لا تقبل التبرئة
 وهو في أقل النهار لم يكن مكلفا به فلا يقع التكليف به في ما قبله انتهى بآخر بالغ مكلف بغيره الصوم وقد انعقد صومه
 شرعا في أول النهار فيجب عليه إتمامه والجواب المنع من شرعية صومه وانقاره انتهى أقول قد صرح جمل من الأصحاب بأن
 من فروع الخلاف في صوم الصبي بأنه يترتب في شرعيه الانتصاف بالتحريم والبطان فيتنصف على الثاني دون الأول وترتب
 الثواب وعلمه في ترتب على الثاني دون الأول والأخبار وبر لو بلغ في أثناء النهار فانه ينوي الوجوب ويقع صومه على الثاني
 دون الأول والظاهر أن الشيخ في كتاب صوم الخلاف إنما صرح بوجوب الأساك بناء على كون الصوم عند شريفا والعلم
 لما كان مذهبه في الخ أنه يترتب في شرعيه الانتصاف بالتحريم والبطان فيتنصف على الثاني دون الأول وترتب
 نظر قد اوضحنا فيما تقدم في الموضع المشار إليه انقضاء أثره في المنتهى إذا كان صومه صحيحا شرعيا فالأخبار بين
 العمل العلم في شرعية ذلك إلى أن قال فكان صومه ثابجا في نظر الشرع إذا ثبت ذلك فان صومه صحيح شرعا وبنيته صحيحة وينوي

الغلب لأن الوجه الذي يقع عليه فله فلا ينوي غيره ثم نقل عن أبي حنيفة أنه ليس بشيء مما هو أسالك عن المفطرات للنادية ثم قال
وفيه قول وبالحجة فالأحوط في صوم البلوغ في أثناء اليوم لو كان صائماً أنه يقيم وجوباً وكذلك في الصلوة ثم يأتي بها بعد ذلك أيضاً
أداء وقضاء الرابطة البلوغ الذي يرتب عليه التكليف وجوباً بالصوم وغيره مما يعلم بآياتنا الشعر الحشن على العالم وأخرج
المحقق كيف كان يفتي ونوماً وإجماعاً وغيره مما يشترك فيه الذكور والإناث والحكماء والنسب إلى النساء إلا أن
يدين في الحقيقة تماماً فليان على سبق البلوغ وحصوله وقيل في الأدب أن كل أيضاً وقيل أنه بنفسه دليل على البلوغ كالمق
والتي بلوغ التسع مائة في الأثر على المشهور ونقل عن الشيخ في كتاب الصوم من بلوغ المشرع أنه في كتاب من الكتاب
المذكور وافق المشهور وكذا نقل القول بالمشروع من ابن حزم والخمس عشرة كذلك في الذكر على المشهور وعن ابن الجنييد بلوغ أربع
عشرة سنة كما نقله عنه في المذهب من ثلثة عشر إلى أربعة عشر في المذهب أنه لا خلاف في تحقق البلوغ بأكال الخمر عشرة وأما
الاختلاف فيما دون ذلك فبقليل لا كثرة بل بلوغ أربع عشرة سنة وقيل بالأكثر بأكثاف بأكثاف ثلث عشرة سنة والدخول في الرابعة عشرة وحديث
كان ماعداً التحديد بالنسبة ما وقع عليه الاتفاق فلا ضرورة في التطويل بذكره وأما وجود ذلك في الأحكام التي تذكرها لو
ما ورد بالتحديد بالنسبة ما رواه في الحاشية عن حمزة بن حمران عن حمران قال سألت أبا جعفر قلت لم متى يجب على الغلام أن
يؤخذ بالحدود التامة ويقام عليه ويؤخذ بها قال إذا خرج عن التيم وأردك قلت فذلك هل يعرف فقال إذا احتلم أو بلغ خمس
عشر سنة أو أنبت أو أشعر مثلاً ذلك أقيمت عليه الحدود التامة فأخذ بها وأخذ له قلت قال لا ريب متى يجب عليها الحد والفاضة
وتؤخذ بها وتؤخذ لها قال الجارية إذا تزوجت ودخل بها ولما نفع سنين ذهب عنها التيم ورضع إليها ما لها وجازاً أمره في الشراء
والبيع وأقيمت عليها الحدود التامة وأخذ لها بما قال والغلام لا يجوز أمره في الشراء والبيع ولا يخرج من التيم حتى يبلغ خمس عشر
سنة ويحتمل أو يشعر ويثبت قبل ذلك ودواه ابن ربيعة في مستطرفات السرائر نقل من كتاب المشقة الحسن بن محبوب عن
حمزة بن حمران عن أبي جعفر عن حمزة بن حمران عن أبي جعفر قال الجارية إذا بلغت تسع سنين ذهب
عنها التيم تزوجت وأقيمت عليها الحدود التامة ولها والأخبار يبلوغ الجارية بالتحريم كثيرة لا حاجة إلى التطويل بنقلها في
القول بالمشروع لم أقف له على دليل واضح أن وجد منه وشاذ ما دل في الحسن على المشهور والصحيح عند عن سليمان بن خالد عن أبي
بصير عن أبي عبد الله أنه في حديث في غلام صغير لم يبلغ أربع عشر سنة من زنا بامرأة محصنة قال لا تزني لأن الله زنا بما ليس عليه
ولو كان مكرراً رجعت وصححه معوية بن وهب المنفعة المتضمنة لأنه يؤخذ بالصبي بالصيام ما بينه وبين خمس عشرة سنة وأربع
عشرة سنة ورواية حمزة بن حمران في الباقر قال قلت لجليل فذلك كم تجزى الأحكام على الصبيان قال في ثلث عشرة وأربع
عشرة فإن لم يحتمل فيها قال وإن لم يحتمل فيها فإن الأحكام تجزى عليه وصححه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله أنه قال إذا
بلغ الغلام أشد ثلث عشرة سنة ودخل في الأربع عشرة وجب عليها ما وجب على المحلن احتلاماً ولم يحتمل وكنت عليه
السيئات وكنت له الحسنة وجازاً له كل شيء إلا أن يكون ضيقاً أو سقيماً والله أنظر بظاهر هذا الخبر من أخذ ابن الجنييد
في الخ نقل حديث الثمالي عن حمزة بن حمران عن أبي جعفر عن حمزة بن حمران عن أبي جعفر عن حمزة بن حمران عن أبي جعفر عن حمزة بن حمران
عن أبي عبد الله أنه قال إذا بلغ الغلام ثلث عشرة سنة كُتبت له الحسنة وكُتبت عليه السيئة وعوقب وإذا بلغها الجارية تسع سنين
فذلك وذلك ما تحيض تسع سنين وذكر في التمهيد في الموثق عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله أنه قال سأله في وأنا
حاضر عن قول الله تعالى حقاً بلغ أشده قال لا احتلام قال فقال يحتمل في ست عشرة وسبع عشرة ونحوها فقال إذا استغله
ثلث عشرة سنة ونحوها فقال لا إلا إذا أثبت عليه ثلث عشرة سنة كُتبت له الحسنة وكُتبت عليه السيئات وجازاً له إذا
يكون سقيماً أو ضيقاً فقال فما السقيفة قال الذي يشرب الدهرم بأضعافه قال وما الضعيف قال الأبله وذكر في الحاشية
ويب عن عيسى بن زيد عن أبي عبد الله أنه قال قال أمير المؤمنين ع في خبر الصبي لسبع سنين ويومها الصلوة تسع ويفرغ
بينهم في المصاحبة لشرب يحتمل أربع عشرة وينتهي طوله لأحد وعشرين وينتهي عقله لثمان وعشرين لا التجارب ودروى
يب في الموثق عن حماد بن موسى السابلي عن أبي عبد الله أنه قال سألت عن الغلام متى يجب عليه الصلوة فقال إذا كان
عليه ثلث عشرة سنة فإذا احتلم قبل ذلك فقد وجبت عليه الصلوة وجرى عليه القام والجارية مثله لك إذا كان لها ثلث
عشرة وإذا حاضت قبل ذلك فقد وجبت عليها الصلوة وجرى عليها القام أقول لا يخفى ما بين هذه الأخبار من التناقض في
تعيين البلوغ بالنسبة إلى الغلام وقد وردت أخباراً في باب الوصايا والعق والزر على صحة وصية ابن عشر سنين
وعنقه وصندقة مع رشده وتميزه وجعلها صاحبها يبيع والزر على البلوغ بالنسبة إلى هذه الأشياء وجعل البلوغ بالنسبة
إلى هذه الأشياء وجعل البلوغ مراتب باعتبار التكليفات والظن بعدة فانه ليس في شيء منها ما يشترط حصول البلوغ بذلك
فضلاً عن التصريح به ولا يخرج بذلك أحد من أصحابنا والظاهر أنها زيادة بيان من مع الجهر عنه في أمور خاصة متى كانت
متممة وإن لم يكن بالتمام والاختلاف في ذلك ذكرنا ما دل على البلوغ بأكثاف ثلث عشرة والدخول في الرابعة عشرة وهي الزرع
ذهب إليه ابن الجنييد ويمكن أن يحل الاختلاف في هذه الأخبار على اختلاف الناس في الفهم والذكاء وقوة العقل والقدرة
في رواية الثمالي في ثلث عشرة وأربع عشرة وفي صححه معوية بن وهب خمس عشرة وأربع عشرة وإذا تراها أيضاً اختلفت

الغلام
الغلام
الغلام

الأخلاق نظامها موثقة بحديثه بن سنان أن الأحناف في ست عشرة وثمونها وظاهر رواية عيسى بن زيد أنه يحتمل لأربع عشرة وظاهر
مؤثقة بما رواه نعيم بن قيس أنه لا يعدل أن يكون هذا من قبل ما يقع في رواياتهم من المناهضة والغريب كما يفهم منها
أيضا أنهم لا يبلوغ الجارية إذا كانت ثلث عشرة سنة مع استفاضة الأخبار واتفاق العلماء على أنها تبلغ تسع سنين وعشرة ولا
يبلغ عندنا في الجمع بين الأخبار المذكورة حكما دل على البلوغ بجمع عشرة على الحدود والمعاملات كما هو متفق في سياق رواية
جران وحمل ما دل على ذلك على العبادات ويحمل خروج بعضها منجزة النية إلا أنه لا يخفى أن من ذهب إلى أن من ذهب إلى العادة في هل
المسئلة وكيف كان فالمسئلة لا تخفى من شوب الإشكال ثم أنه لا يخفى أن ظاهر عبارات الأصحاب وظاهر الأخبار أن بلوغ
الجنس عشر موجب للبلوغ أهم من أن يكون بالدخول فيها أو بتمامها إلا أن شيخنا الشهيد الثاني في المسالك قال وبعتبر كمال
السنة الحامية عشرة والثالثة عشرة في الأقوال لا يكفي ألحقها فيها علميا أو شرعا وفنوى الأصحاب ولأن الداخل في السنة الأخيرة لا
يتمى ابن خمس عشرة سنة لغة ولا عرفا ولا اكتفاء بالمعنى فيها وجه للشافعية انتهى **الحاكم** من المشهورين الأصحاب علم
صحة الصوم الواجب من المسافر الذي يلزمه التقصير لا يفتى في استثنائه وحكي المحقق في المعبر العلام في الخ عن الشيخ المفيد في
جواز الصوم ما عدا شهر رمضان من الواجبات في السفر والعمارة في غير المفقة فإن مذهبه فيها مطابق للقول المشهور ونقل عن
علي بن بابويه أنه جاز الصوم جزاء الصيد في السفر ويدل على القول المشهور وهو العمل المنصور الأخبار المستفيض كصحة صفة
بن يحيى عن أبي الحسن أنه سئل عن الرجل يافره شهر رمضان فيصوم فقال ليس من البر الصيام في السفر العبرة بهوم الجواب لا
بخصوص السؤال وصححه حماد بن مروان عن أبي عبد الله قال سمعته يقول من سافر قصر وأطعم الأمان يكون رجلا سفره السيد
وفي معصية الله ورسوله من أكل من غير الله عز وجل وطلب شحنا أو سعاية أو ضرعا على قوم مسلمين رواية إمام بن تغلب عن أبي جعفر
قال قال رسول الله من جازا مني الذين إذا سافروا أطعموا وإذا احتسوا استبشروا وإذا أسأوا استغفروا وموثقة محمد بن مسلم عن
عبد الله بن أبي حمزة قال فيمن ظاهره شهر رمضان فلم يجد ما يفتقره حتى يصوم رمضان ثم يصوم شهرين متتابعين إذا ظاهره
هو ما فرحت به يقدم وموثقة زرارة عن أبي عبد الله قال سألته عن الظاهر الظاهر من الحرمة والأمة قال نعم وإن ظاهره هو
مسافر أطعم حتى يقدم وإن صام ما لا يملك فليقض الذي ابتدأ به وموثقة الأخرى قال قلت لأبي جعفر إن أتي
كانت جعلت عليهما نذرا أن رزق الله عليهما بعض لهما من شيء كان تخاف عليه أن يصوم ذلك اليوم الذي يقدم فيه ما بقيت فخرجت
معاما فرح الأمكة فاشكل عليهما المكان النذر يصوم أم تطرف فقال لا يصوم وضع الله عز وجل عنها حقه وصوم هي ما جعلت
علي نفسيهما قلت فأتري إذا رجعت إلى المنزل أتقصيه قال لا فلتا فترك ذلك قال لا إلا إذا كان ترى في الذي تدر فيه ما تكوم والظ
أن المراد من قوله وصوم هي ما جعلت علي نفسيهما يعني من صوم مستحب تغاير فيه شارة لجواز الصوم المستحب في السفر كما يات بآثار
وقوله فترك ذلك يعني ينقض أصل النذر ويترك صيامه بعد رجوعه إلى المنزل وموثقة حماد قال سئلنا بأبي عبد الله عن الرجل
يقول لله على أن يصوم شهرين أو أكثر من ذلك وأقل ففرض له أم لا بل لا أن يسافر فيصوم وهو ما فرح قال إذا سافر فليطهر ولا
يجل الصوم في السفر فيضرب كان وغير الصوم في السفر معصية ورواية علي بن أبي حمزة عن أبي إبراهيم قال سئل عن
بعل جمل على نفسك صوم شهر الكوفة وشهر المدينة وشهر مكة من بلاد البصرة ففرض أن صام بالكوفة شهرًا ودخل مكة
فصام بها ثمانية عشر يوما ولم يتم عليه الجبال قال يصوم ما بقي عليه إذا انتهى إلى مكة ورواية عتبة بن خالد عن أبي عبد الله
في رجل من في شهر رمضان فلما برئ راد الحج فكيف يصنع بقضاء الصوم فقال إذا جمع فليقض ورواية سماعة قال سئل
عن الصيام في السفر فقال لا صيام في السفر قل صام الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقام لهم الأعضاء للصيام في
السفر لا تلك الأيام التي قال الله عز وجل في الحج ورواية محمد بن حكيم قال سمعت أبا عبد الله يقول لو أن رجلا ما نصاب
في السفر ما صليت عليه وصححه زرارة عن أبي عبد الله قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم في السفر في شهر رمضان
ولا غيره وكان يوم بكة في شهر رمضان وكان يوم الفتح في شهر رمضان ورواية عبد الكريم بن عمر قال قلت لأبي عبد الله
إذا جعلت على نفسي أن أصوم حتى يقوم القائم فقال لا تقم في السفر ولا الصلوات ولا أيام الشريق ولا اليوم الذي تشك
فيه أقول لعل الله عن صوم الذي يشك فيه نية النذر محمول على الكراهة بل أنه فضل صوم من شعبان ليكون مجزا عن
شهر رمضان متى ظهر كونه من غير خلاف إذا أصلمه نية النذر فانه يحتاج إلى قضاء لو ظهر كونه من شهر رمضان ورواية
العمري في القسم الصحيح قال كنت أريد يا سيدي رجل إذا كان يصوم يوما من الحجته وأما ما يقع فوافق ذلك اليوم عبد
فطرا وأنها أيام الشريق أو سفرًا أو مرضًا فليصوم ذلك اليوم أو قضاؤه وكيف يصنع يا سيدي فكنت أريد
وضع الله عنك الصيام في تلك الأيام كلها وتصوم يوما بدل يوم انتبهت وفي معناها صححه علي بن مهزيار قال كتب نداء
مولي أديري يا سيدي تدر أن أصوم كل يوم سبت فان تألم أصم ما يلزم من الكفارة فكنت أريد فقرأت لا تشرك إلا
من علة وليس عليك صوم في سفر ولا مرض إلا أن تكون نويت ذلك التحريك وصححه علي بن جعفر عن أخيه قال سألت
عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان وهو مسافر فيقضي إذا قام في المكان قال لا حتى يجمع على مقام عشرة أيام إلى
غير ذلك من الأخبار الكثيرة وإنما في هذا صدر المسئلة عدم جواز الصوم بالمسافر الذي يلزمه التقصير لأن من ليس

لأن الفضل لو كان واجبا لم يلحق بالمشية بلفظان لأن المختص بالمحتمل لا المتيقن فترد به بأنه ضعيف في المعلوم أن هذا الغلط للبرك
 لا يلحق مع أن المندوب مساو للواجب في مشية الله تعالى قال والمصلحة محل تردد ولا ريب أن الفضل أولى وأحوط والقاعدة في المخ
 بعد أن أجاز عدم وجوب القضاء قلنا نقله عنه قال لنا أنه قد صوم زمان لا ينعقد صومه فلا ينعقد ذلك كما لو نذر صوم الليل
 ولم يعلم به ولا صوم العيد حرام فلا يقع قرينه فلا يقع نذر وجوب القضاء تابع للأداء ثم نقل عن الشيخ أنه أجاز على وجوب القضاء برونه
 المقسم من إجماع القسم الصحيح ثم ساق الرواية واستدل بها أيضا بأنه نذر صوم على وجه الطاعة ظاهر ولم يعلم له الزمان فكان على القضاء
 لا ينعقد نذر كالمسافر ثم أجاب عن الرواية بأنه لا يخص في الآن حاله وإنما وقع ذلك في مرسلة ولا نذر على المطلوب لاحتمال
 أن يكون الأمر بالقضاء متوجها إلى المريض المسافر ويكون الاستحباب ولا نزاع فيه ثم قال لا يمنع كون النذر منعفا لا نذرنا ولا لا يقع
 محصور وكان كما لو نذر الليل جازما فلا يبر والفرق بينه وبين المسافر ظاهر لأن العيد زمان لا يقع فيه صوم البتة و زمان التفريق فيه
 الصوم منه مع التقيد بالشخص من غير من المقامين فلماذا وجب قضاءه لأن طائفة ليس باعتبار عدم قبول الزمان يقع الصوم
 فيزول الأمر فاق بالمسافر انتهى أقول لا يخفى على هذه التعليلات العليكة سيما في مقابلة الأجزاء خصوصاً مع صحة السند في بعضها
 وقال في المتن لو نذر صوم يوم فظهر أنه العيد فطرحا جازما وكل يجب عليه قضاءه أم لا فيرد أقرب علم الوجوب لنا أنه زمان
 لا يقع صومه فلا يتعلق النذر به ولا أثر للجما لا نذر لا يخرج بذلك عن كون عيداً وإذا لم يخرج بجبا لأداء سقط القضاء أما إذا
 فلا نذر يجب بامر جديد ولم يوجد وأما ما ينال من وقوع وجوب الأداء والمتبوع منسب فيكون مستغنياً انتهى والجواب بالحق أن أصل
 النذر لم يتعلق بالعيدان اتفاق كون ذلك واجباً والمبطل أنما هو الأول فإن الأحكام الشرعية إنما تبنى على الظواهر الواقعة فقول
 أنه لا أثر للجما لا نذر لا يخرج بذلك عن كون عيداً ثم أشد المنع لما ذكرناه وغاية ما يلزم من ذلك عدم جواز الصوم بعد اتفاق كون
 يوم عيد وهو لا نزاع فيه إذا الكلام إنما هو في وجوب القضاء قوله فلا نذر يجب بامر جديد صحيح والأمر موجود في الروايتين المتقيدتين
 وأما قوله أنه يتبع وجوب الأداء فهو مناف لما ذكرناه أولاً من قوله أنه لا يجب إلا بامر جديد وهو من مثله قد سمر به بعد فإن القول
 بتوقف القضاء على أمر جديد ولا تعلوقه بالأداء مقابل للقول بكون القضاء تابعا للأداء بمعنى أنه متى انتهى الأداء انتهى القضاء اللهم
 إلا أن يكون مراده من سقوط القضاء على كلا القولين قال شيخنا الشهيد الثاني في كتاب النذر من المسالك بعد أن أورد محتمل على أن يميز
 حجة للشيخ ومن تبعه واستدل لهم أيضاً بأن اليوم المعتبر من الاستسبوك يوم الاثنين مثلاً قد يتفق فيه العيد وقد لا يتفق فثبتنا أنه
 النذر في أن قال واجب عن الرقبة بجملة على الاستحباب لأنه لو كان واجباً لم يلحق بالمشية بلفظان لأن المختص بالمحتمل لا
 بالمتحقق ثم قال وفيه نظر لأن من جملة المسئول عنه ما يجب قضاءه قطعاً وهو أيام السفر والمرض والمشية كغيرها مما تقع في كلامهم
 من التبرك وهذا لا يوق بمقام الجواب عن الحكم الشرعي انتهى وهو مؤيد لما ذكرناه وظاهر في آخرناه وكيف كان فانه مع وجود
 الروايتين المذكورتين وصحة ما في وجوب القضاء سيما مع صحة أحدهما وقدم وجوب الجاهل للخروج عما ذكرنا عليه
 يبقى الإشكال في انتماء ذلك لثاني وجوب القضاء مع اتفاق السند في ذلك اليوم ومثله في ذلك ما رواه في الحاشية عن ابن جندب قال
 سألت عباد بن ميمون وأنا حاضر عن رجل جاء على نفسه نذر صوم فإذا خرج في الحج فقال ابن جندب سمعت عن رجل من رواد
 عن أبي عبد الله أنه سأل عن رجل جعل على نفسه صوم يوم يصوم فخره في زيارة أبي عبد الله قال يخرج ولا يصوم في الطريق فإذا
 جمع قصده لك وذكر هذه الرواية في باب عن ابن جندب قال سألت أبا عبد الله عن ميمون وأنا حاضر في آخره وظاهر كلام القلاء
 في الحج أنه لا نزاع في وجوب القضاء ما دبره صحيح شيخنا الشهيد الثاني في المسالك في كتاب النذر كما أنه من عبادة المنقلبة
 ومثله بسطه السيد السند في شرح النافع حيث صرح في شرح قول المعتمد لو نذر يوماً معيناً فاتفق السفر فطر وقضاء وكذا
 لو نذر من أعضائه المرأة أو نفقت بما صو ربه بلكلام في المقام وأما وجوب القضاء فمطوع به في كلام الأصحاب ولم ينف
 على منسند سواد الكليني ثم ذكر رواية على بن ميمون بطريق غير محمد بن جعفر الرزاز ثم طعن فيهما به حيث أنه غير موثوق وطعن
 في منعهما بما نقله عنه في كتاب الصوم وبالحكمة فإن الظاهر هو العمل بالروايتين المنقلبتين في وجوب القضاء في المواضع التي
 اشتملتا عليها من كون ذلك العيد بين السفر والمرض والأصح ما إذا اختلفوا فيما لو اتفق في العيدين وظاهرهم الاتفاق
 على وجوب القضاء في السفر والمرض وهو في المرض تماماً لا يشكال فيه حيث لم يرد له ما عارض في ذلك وإنما الإشكال في السفر لما
 تقدم في موثقة رزان الثانية مما هو صحيح في عدم وجوب القضاء ومثلهما أيضاً ما رواه الكليني والشيخ عن ميمون بن مسلم عن
 معاذ بن حذاف عن أبي عبد الله عن بائنه الرجل على نفسه أياماً معدودة مشتمة في كل شهر ثم ياتي في شهر به الشهوات
 لا يصوم في السفر ولا يقضيها إذا شملها لعل الفرع للروايتين المنقلبتين لأعضائها بها يعمل الأصحاب مع إمكان التناول
 في هذين الجزئين **السابع** اختلاف الأصحاب في صيام التطوع في السفر فقال الشيخ المفيد قد سأل الله وجه لا يجوز ذلك
 إلا ثلاثة أيام للحاجة عند قبر النبي صلى الله عليه وآله في مشقة من مشاقها لا تمتز فالقول كحديث جواز التطوع في السفر بالصيام
 وبما أجازنا بكونه ذلك وأنه ليس من البر الصيام في السفر وهي أكثر وعلمنا العمل عند فقهاء العصاة من أخذ بالحديث لم يأثم
 إذا أخذ من جهة الأبناء ومن عمل على أكثر الروايات واعتدل على المشي ومثلهما في اجتناب الصوم في السفر على وجه سؤم معدناه
 كان أولى بالحق وقال الشيخ يكن صيام التوافل في السفر على كل حال وقد وردت روايته جواز ذلك من عملها لم يكن مأثوماً

الآن الأحكام ما قلناه وقال السيد المرتضى رحمه الله في الجمل من الخلق الرواية في كراهة صوم التطوع في السفر وجوان ولم يتعرض
غير لقنوي وقال يا بوابير لا يصوم في السفر تطوعاً ولا فرضاً واستثنى من التطوع صوم ثلاثة أيام للحاجة في مكه المدينة وصوم
الأعقاب في المساجد الأربعة وقال سلاور ولا يصوم المسلم تطوعاً ولا فرضاً إلا ثلاثة أيام تبدل المنع وصوم يوم التذاد إذا
تأخر بوقت الحضر في السفر وصوم ثلاثة أيام للحاجة وقد روي جواز صوم التطوع في السفر وقال ابن حزم صيام النفل في السفر ضريان مستحب وهو
ثلاثة أيام للحاجة عند قبر النبي وجائز وهو ما عدا ذلك وذكر كراهة صوم الثلاثة في السفر الأول ثابت وهذا القول كما ترى دائر بين
الجواز من غير كراهة وهو قول ابن حزم وبين الجواز على الكراهة وهو المشهور وبين التحريم أيضاً استثنى وهو قول الصدوق وفيه إلى
القول بالتحريم يميل كلام السيد السند في المدارك حيث قال بطلان جملته من الأقوال في المسئلة ما لقطه والاحتج بالمنع من التطوع
مطر الثلاثة أيام للحاجة عند قبر النبي صلى الله عليه وآله ثم أورد جملة من الأخبار الصالحة المنقولة الدالة على ذلك بالاطلاق مثل ما
صفوان بن يحيى وصححه عماد بن مردان وصححه زرارة وصححه أحمد بن محمد قال سألنا أبا الحسن عن صيام مكة والمدينة ونحن في سفر
فرضه فقلت لا ولكن تطوعاً كما يتطوع بالصلوة فقال نعم قال لا تصومتم قال قال الشيخ في باب بركات أو ردد
هذه الروايات ولو سلمنا ظاهر هذه الأخبار لقلنا أن صوم التطوع في السفر مطلقاً كان صوم الفريضة مطلقاً غير أنه قد ردد فيه من
الروضة ما قلنا من الحظر إلى الكراهة ثم أورد في ذلك روايتين أخديهما بطريق مبرور من الضعفاء والجاهل عن استئصال كل من جمل
عن أبي عبد الله قال خبني أبو عبد الله عن من المدينة في أيام يقين من شعبان وكان صومهم دخل عليه شهر رمضان وهو في السفر فافطر
فقلت لا تصوم شعبان فافطر شهر رمضان فقال نعم شعبان إلى أن شئت صمته وإن شئت لا وشهر رمضان حرم من الله عز وجل
على الألفاظ الثمانية وأما بطريق من حديث جده عن الحسن بن بشام الجاهل عن رجل قال كنت مع أبي عبد الله في فناء بين مكة والمدينة
في شعبان وهو صائم ثم رأينا ملاحاً من شهر رمضان فافطر فقلت له جئت ذلك أمس كان من شعبان وأنت صائم واليوم من شهر رمضان
وأنت مفطر فقال لا ذلك تطوع ولنا أن نفعل ما شئنا وهذا فرض وليس لنا أن نفعل إلا ما أمرنا به قال ولا يخفى أن الخروج من
مقتضى أخبار الصحيح المستفيض بها بين الروايتين الضعيفتين بما بين القاتلين غير جداً قول لا يخفى أن كلامه هذا إنما ينجر به
على ثبوت هذا الأصل المحلث وصحته وأما من لا يرى العمل بكأخبارنا المنقولة من جملة من المناظرين فلا يخفى أنه لا يهتم بحكوت
بغير الأخبار وكلما ضعف عندهم ليس باعتبار الأسماء إنما هو باعتبار متون الأخبار ومضامينها متي خالفنا السنة المستفيض
والقواعد المقررة أو القرآن أو نحو ذلك من الوجوه التي قررناها وهذا ترى النسخين وغيرهما من المنقذين لغاراً ومن طرح هذا الجدل
بجمل تلك الأخبار على الكراهة وهو المشهور أيضاً بين المناظرين على أن ما دل على الجواز ليس مختصراً في فناء من الخبرين بل هو وثقة زرارة
المنقولة لقوله لا يصوم وضع الله عز وجل عننا حقه وصومهم ما جعلت على نفسك فانه منعها عن صوم التذاد وهو حرم الله عز وجل
ورخص لنا في صيام المستحب وهو ما جعلت على نفسك وذكر الشيخ في الصحيح عن سليمان بن الجهم قال سمعت أبا الحسن يقول كان في مكة
يصوم يوم عرفة في اليوم الحار في الموقف فيأمر بظلم مرتفع فيضرب له فيقتل بما يبلغ منه الحر من الأخبار والصريح في المنع من الصوم المستحب
مؤلفه فما والمنقاة لقوله عز فيها إذا سافر فليطرد أو لا يجال الصوم في السفر فريضة كان أو غير والصوم في السفر معتبر ونحوها
صحيحاً وراثة المنقولة ونفل الفضل من الحسن الطبرسي في كتاب مجمع البيان قال في ترك العتلي بأسناده عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله
قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم في السفر تطوعاً ولا فرضاً في الكلام في أن الجمع بين هذه الأخبار بجمل أخبار التحريم على
الكراهة وأخرجه عن حقيقته مجاز لا أيضاً إليه الجمع القرينة وجود المعارض من الأخبار من الأخبار وليس قرينة على ذلك وإيضافاً
الكراهة حكم شرعي لا يثبت إلا بالدليل الواضح واختلاف الأخبار ليس بدليل على ذلك ولعل أخبار الجواز أخرجه عن حقيقته
كما هو الحال في اختلاف الأخبار ليس بدليل على ذلك فإن ذلك هو المطلب المناسب لمذهبنا لما مر حيث أن أخبار المنع معتدلة
بمثل الطائفة فليأخذوا حجتهم وأصل حجتنا وبعد ما عن مذهبنا ما يؤذن يكون ذلك مذهبنا أهل البيت وكيف
كان فطريق الاحتياط واضح وأما ما يدل على استثناء صوم ثلاثة أيام للحاجة بالمدينة فهو ما رواه الشيخ في الصحيح عن مسوية بن
تمار عن أبي عبد الله قال كان لك مقام بالمدينة ثلاثة أيام صمتاً فليوم الأريحا وفضل ليلة الأريحا عند أسطوانة في البابة
وهي أسطوانة التوبة التي كان يربط نفسك فيها حتى تزل عاتق من السماء وتقبل عند ما يوم الأريحا ثم تاتي ليلة الخميس التي
تليها تاتي مقام النبي صلى الله عليه وآله ويومك وتصوم يوم الخميس ثم تاتي الأسطوانة التي مقام النبي صلى الله عليه وآله ومصل ليلة الجمعة
ففضل عندك يومك وتصوم يوم الجمعة وإن استطعت أن لا تنكح بشيء في هذه الأيام إلا ما لا بد لك منه كخروج من
المسجد إلا للحاجة ولا تنام في ليل ولا نهار فافعل فإن ذلك مما يقدره الفضل ثم أحمد الله في يوم الجمعة واثن عليه وصلى على النبي
صداً وسأل حاجتك ليكن فيما تقول اللهم ما كان في من حلقه شرعتنا في طلبها والاسم الأول أشرف سألنا أولاً سألنا سألنا
أنوجه ليك بديك محمد بن أبي الرضا صلى الله عليه وآله في فصل نحو الجني منيرها وكبرها فأنك آخران تفضي جلتنا شاء الله تعالى (الثامنة)
قد ردد في الأخبار وبر صريح الأصحاب المنع من صيام التطوع للزوجة الأباذن زوجها والعبد الأباذن سيده والولد الأباذن
والأم والعصبة الأباذن مضافاً وهذا ذلك على وجه التحريم في الجهر والحرمة في بعض قولاً وردد أيضاً كراهة
الصوم لمن يشاء طعاماً ونفسيه ذلك يقع في مواضع خمسة الأولى في حكم الضيف والمشم هو الكراهة وهو مذهب الفقهاء

في السفر وجوان ولم يتعرض غير لقنوي وقال يا بوابير لا يصوم في السفر تطوعاً ولا فرضاً واستثنى من التطوع صوم ثلاثة أيام للحاجة في مكه المدينة وصوم الأعقاب في المساجد الأربعة وقال سلاور ولا يصوم المسلم تطوعاً ولا فرضاً إلا ثلاثة أيام تبدل المنع وصوم يوم التذاد إذا تأخر بوقت الحضر في السفر وصوم ثلاثة أيام للحاجة وقد روي جواز صوم التطوع في السفر وقال ابن حزم صيام النفل في السفر ضريان مستحب وهو ثلاثة أيام للحاجة عند قبر النبي وجائز وهو ما عدا ذلك وذكر كراهة صوم الثلاثة في السفر الأول ثابت وهذا القول كما ترى دائر بين الجواز من غير كراهة وهو قول ابن حزم وبين الجواز على الكراهة وهو المشهور وبين التحريم أيضاً استثنى وهو قول الصدوق وفيه إلى القول بالتحريم يميل كلام السيد السند في المدارك حيث قال بطلان جملته من الأقوال في المسئلة ما لقطه والاحتج بالمنع من التطوع مطر الثلاثة أيام للحاجة عند قبر النبي صلى الله عليه وآله ثم أورد جملة من الأخبار الصالحة المنقولة الدالة على ذلك بالاطلاق مثل ما صفوان بن يحيى وصححه عماد بن مردان وصححه زرارة وصححه أحمد بن محمد قال سألنا أبا الحسن عن صيام مكة والمدينة ونحن في سفر فرضه فقلت لا ولكن تطوعاً كما يتطوع بالصلوة فقال نعم قال لا تصومتم قال قال الشيخ في باب بركات أو ردد هذه الروايات ولو سلمنا ظاهر هذه الأخبار لقلنا أن صوم التطوع في السفر مطلقاً كان صوم الفريضة مطلقاً غير أنه قد ردد فيه من الروضة ما قلنا من الحظر إلى الكراهة ثم أورد في ذلك روايتين أخديهما بطريق مبرور من الضعفاء والجاهل عن استئصال كل من جمل عن أبي عبد الله قال خبني أبو عبد الله عن من المدينة في أيام يقين من شعبان وكان صومهم دخل عليه شهر رمضان وهو في السفر فافطر فقلت لا تصوم شعبان فافطر شهر رمضان فقال نعم شعبان إلى أن شئت صمته وإن شئت لا وشهر رمضان حرم من الله عز وجل على الألفاظ الثمانية وأما بطريق من حديث جده عن الحسن بن بشام الجاهل عن رجل قال كنت مع أبي عبد الله في فناء بين مكة والمدينة في شعبان وهو صائم ثم رأينا ملاحاً من شهر رمضان فافطر فقلت له جئت ذلك أمس كان من شعبان وأنت صائم واليوم من شهر رمضان وأنت مفطر فقال لا ذلك تطوع ولنا أن نفعل ما شئنا وهذا فرض وليس لنا أن نفعل إلا ما أمرنا به قال ولا يخفى أن الخروج من مقتضى أخبار الصحيح المستفيض بها بين الروايتين الضعيفتين بما بين القاتلين غير جداً قول لا يخفى أن كلامه هذا إنما ينجر به على ثبوت هذا الأصل المحلث وصحته وأما من لا يرى العمل بكأخبارنا المنقولة من جملة من المناظرين فلا يخفى أنه لا يهتم بحكوت بغير الأخبار وكلما ضعف عندهم ليس باعتبار الأسماء إنما هو باعتبار متون الأخبار ومضامينها متي خالفنا السنة المستفيض والقواعد المقررة أو القرآن أو نحو ذلك من الوجوه التي قررناها وهذا ترى النسخين وغيرهما من المنقذين لغاراً ومن طرح هذا الجدل بجمل تلك الأخبار على الكراهة وهو المشهور أيضاً بين المناظرين على أن ما دل على الجواز ليس مختصراً في فناء من الخبرين بل هو وثقة زرارة المنقولة لقوله لا يصوم وضع الله عز وجل عننا حقه وصومهم ما جعلت على نفسك فانه منعها عن صوم التذاد وهو حرم الله عز وجل ورخص لنا في صيام المستحب وهو ما جعلت على نفسك وذكر الشيخ في الصحيح عن سليمان بن الجهم قال سمعت أبا الحسن يقول كان في مكة يصوم يوم عرفة في اليوم الحار في الموقف فيأمر بظلم مرتفع فيضرب له فيقتل بما يبلغ منه الحر من الأخبار والصريح في المنع من الصوم المستحب مؤلفه فما والمنقاة لقوله عز فيها إذا سافر فليطرد أو لا يجال الصوم في السفر فريضة كان أو غير والصوم في السفر معتبر ونحوها صحيحاً وراثة المنقولة ونفل الفضل من الحسن الطبرسي في كتاب مجمع البيان قال في ترك العتلي بأسناده عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم في السفر تطوعاً ولا فرضاً في الكلام في أن الجمع بين هذه الأخبار بجمل أخبار التحريم على الكراهة وأخرجه عن حقيقته مجاز لا أيضاً إليه الجمع القرينة وجود المعارض من الأخبار من الأخبار وليس قرينة على ذلك وإيضافاً الكراهة حكم شرعي لا يثبت إلا بالدليل الواضح واختلاف الأخبار ليس بدليل على ذلك ولعل أخبار الجواز أخرجه عن حقيقته كما هو الحال في اختلاف الأخبار ليس بدليل على ذلك فإن ذلك هو المطلب المناسب لمذهبنا لما مر حيث أن أخبار المنع معتدلة بمثل الطائفة فليأخذوا حجتهم وأصل حجتنا وبعد ما عن مذهبنا ما يؤذن يكون ذلك مذهبنا أهل البيت وكيف كان فطريق الاحتياط واضح وأما ما يدل على استثناء صوم ثلاثة أيام للحاجة بالمدينة فهو ما رواه الشيخ في الصحيح عن مسوية بن تمار عن أبي عبد الله قال كان لك مقام بالمدينة ثلاثة أيام صمتاً فليوم الأريحا وفضل ليلة الأريحا عند أسطوانة في البابة وهي أسطوانة التوبة التي كان يربط نفسك فيها حتى تزل عاتق من السماء وتقبل عند ما يوم الأريحا ثم تاتي ليلة الخميس التي تليها تاتي مقام النبي صلى الله عليه وآله ويومك وتصوم يوم الخميس ثم تاتي الأسطوانة التي مقام النبي صلى الله عليه وآله ومصل ليلة الجمعة ففضل عندك يومك وتصوم يوم الجمعة وإن استطعت أن لا تنكح بشيء في هذه الأيام إلا ما لا بد لك منه كخروج من المسجد إلا للحاجة ولا تنام في ليل ولا نهار فافعل فإن ذلك مما يقدره الفضل ثم أحمد الله في يوم الجمعة واثن عليه وصلى على النبي صداً وسأل حاجتك ليكن فيما تقول اللهم ما كان في من حلقه شرعتنا في طلبها والاسم الأول أشرف سألنا أولاً سألنا سألنا أنوجه ليك بديك محمد بن أبي الرضا صلى الله عليه وآله في فصل نحو الجني منيرها وكبرها فأنك آخران تفضي جلتنا شاء الله تعالى (الثامنة) قد ردد في الأخبار وبر صريح الأصحاب المنع من صيام التطوع للزوجة الأباذن زوجها والعبد الأباذن سيده والولد الأباذن والأم والعصبة الأباذن مضافاً وهذا ذلك على وجه التحريم في الجهر والحرمة في بعض قولاً وردد أيضاً كراهة الصوم لمن يشاء طعاماً ونفسيه ذلك يقع في مواضع خمسة الأولى في حكم الضيف والمشم هو الكراهة وهو مذهب الفقهاء

الاستمتاع بالزوجة مملوكة للزوج فلا يجوز ان تعرض نفسها للتعريف بما يمنعه والمطلق المتصوم وكلامه في استحباب تقصير الوضوء
 لا فرق في الزوجة بين الدائم ولا المقتنع بها ولا في الزوج بين الحاضر والغائب ونقلوا من الثاني اشترط الحضور ورد في المطلق المتصوم
الخامس المدعو الى الطعام والقدرة لاختلاف بين اصحابنا في استحباب افطاره وان افاض له علم الا ملام بكسومه ويدل على ذلك
 ما رواه الصدوق في الصحيح عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله ع انه قال من دخل على اخيه وهو صائم فافطر عنده ولم يعلم بكسومه فليكن عليه كتاب
 الله له صوم سنة قال الصدوق ع قال مصنف هذا الكتاب هذا في السخنة والطوع جبراً وعن داود الرقي عن ابي عبد الله ع قال لا افطار له
 في منزله اخيه المؤمن افضل من صيامه سبعة اشهر او شهرين ضيقاً او شحاً من غير ان يرضى به عن ابي عبد الله ع قال افطار له لا اخيه المؤمن
 افضل من صيامه تطوعاً وعن محمد بن حبيب عن ابي جعفر ع قال من نوى الصوم ثم دخل على اخيه ففطره ان يظفر عنده فليظفر وليدخل عليه الشرط
 فان احتجب له بذلك اليوم عشرة ايام وهو قول الله عز وجل من جاء بالحسنة فله عشر مثلاً وعن جميل بن دراج قال قال ابي عبد الله ع من دخل
 على اخيه وهو صائم فافطر عنده لم يعلم بكسومه فليكن عليه كتاب الله له صوم سنة وعن صالح بن عتبة قال دخلت على جميل بن دراج في بيت
 يابيه خوان وعليه غسائية ياكل منها فقال ان فكل فقلت في صائمه فزكيتي حتى اذا اكلمها فام بقومها الا اليه ففرم على الا افطرت فقلت
 له ان كان هذا قبل الساعة فقال ادث بذلك اديك ثم قال سمعت ابا عبد الله ع يقول يا رجل مؤمن دخل على اخيه وهو صائم ففطره ضاله
 الا كل فلم يجز بصيامه ففطره عليه بافطار كتاب الله له جل ثوابه بدليل يوم صيام سنة وعن علي بن حديد قال قلت لابي الحسن الرضا ع
 ادخل على القوم وهم ياكلون قد صليت الكسرة وانصائم فيقولون افطروا فافضل والمستفاد من هذه الاخبار تعليلوا استحباب
 على المدعو الى الطعام واماماً ائمه من هذه الاخبار تعليلوا استحباب الادوات سيما في بلاد الجبل من بعد فطر الصائمين بشي يذبح لهم
 من ثمر او يسمن الحلواء ويحذرك لاجل تحصيل الثواب بذلك فليس بداخل بحث هذه الاخبار ولا هو مما يترتب عليه الثواب
 المذكور فيها كما لا يخفى **السادس** في ان من عليه قضاء من شهر رمضان فلا يجوز له التطوع بشي من الصائمين
 يودي ما يملكه من القضاء الا ما يفهم من كلام السيد المرتضى في اجوبة المسائل التي حيث قال ويجوز لمن عليه صيام من ثمره من ثمر
 ان يصوم نذر اقله ويصوم كفارة لزمته ولو صام نفلاً ايضاً لجاز وان كان مكروهاً كذا نقله في الجمع في كتاب الصلوة ونقله
 في الجمع في كتاب الصلوة ونقله عن كتاب الصوم انه اخرج على ما ذكر من جواز صوم النافله بالاصل الدال على الاباحة ثم رده بان
 ما روى الاخبار وبالحجة فان ما ذكره شاذ نادراً عجز به ويدل على ما ذكرناه ما رواه الكليني في الصحيح عن ابي الحسن ع في المشهور
 عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل عليه من شهر رمضان طائفة فيطوع فقال لا حتى يقضي ما عليه من شهر رمضان وما رواه
 في ربه ما عن ابي العباس الكاظمي قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل عليه من شهر رمضان ايام ايتطوع فقال لا حتى يقضي ما عليه من شهر رمضان
 قال في الحقيقة ومن روى ذلك الحلبي والكاظمي عن ابي عبد الله ع وقال في المصنع واعلم انه لا يجوز ان يتطوع الرجل على شي من الفرض
 كذلك وجبته في كل الاحاديث انتهى قول ويدل على ذلك صحة ذواته المتقدمة في باب الاوقات من كتاب الصلوة عن ابي جعفر ع قال
 سالت عن رجل فطر قبل الفجر ساق الخبر الى ان قالاً تريدان تفاسر لو كان عليك من شهر رمضان اكن تطوع انا فعل عليك
 وقت الفريضة فابدأ بالفريضة وبالحجة فالحكم في الصوم اتفاقاً نصاً وفوقاً الامام من خلافه لم يقض وقتاً وانما الخلاف في الصلوة
 كما تقدم والله العالم **المطلب الرابع** في الكفارة وفيه مسائل **المسئلة الاولى** المشتهرة بين اصحابنا
 انه يجب الكفارة في صوم رمضان وقضاء بعد الزوال والنذر المعين وصوم الاعسار اذا وجب وما عدا ذلك مثل صوم الكفارة
 والنذر الغير المعين والصوم المندوب فلا يجب الكفارة فيه بالافساد والحكم الثاني اتفاقاً كما يظهر من المتن في قوله تعالى
 وغيره على جواز الافطار قبل الزوال وبطلان وجوب الكفارة في كل احوال لاجل ابطال العمل وهو ضعيف وانما
 الخلاف في الاول حيث ان المنقول عن ابن ابي عمير انه قال من جامع او اكل او شرب في قضاء شهر رمضان او صوم كفارة او نذر
 فلدائم وعليه القضاء ولا كفارة وظاهر هذا الاطلاق عدم وجوب الكفارة في قضاء شهر رمضان قبل الزوال وبطلان وكذا في
 النذر مطلقاً كان او متناً ونقل الشهيد الذي من عنده انه لا كفارة في غير رمضان ثم قال وهو شاذ وبطلان ما ذكره في المدارك
 في مسئلة وجوب الكفارة في النذر المعين حيث قال واما وجوب الكفارة فلا خلاف فيه بين اصحابنا وانما الخلاف في قدرها
 غفلة عن الاطلاق على القول المذكور اقول ما وجوب الكفارة في صوم شهر رمضان فهو ما وقع عليه الاتفاق نصاً وفوقاً
 وان وقع الخلاف في بعض الجزئيات والافاضل الحكم لا خلاف فيه وقد تقدم من الاخبار في هذا ما عرفت سابقاً في
 في الاحقة ايضا ما يدل عليه يدل عليه ذلك من الاخبار زيادة على ما تقدم في باب ما رواه الكليني في الصحيح عن ابي عبد الله ع
 عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع في رجل افطر في شهر رمضان متعمداً يوماً واحداً من غير عذر قال يعقوبه او يصوم شهرين
 متتابعين او يطعم ستين مسكيناً فان لم يقدر بصدق بما يطيق ما رواه الكليني عن جميل بن دراج باسنادين احدهما حسن على
 المشهور صحيح على الصحيح عن ابي عبد الله ع انه سئل عن رجل افطر يوماً من شهر رمضان متعمداً فقال ان رجلاً اتى النبي ع فقال
 هلكت يا رسول الله فقال قال لا يا رسول الله فقال وما لك قال ومعت على اهل بيته قال تصدق واستغفر فقال الرجل
 فوالذي عظم حقك ما تركت في البيت شيئاً قليلاً ولا كثيراً قال فدخل رجل من الناس بمكلم من ثمر فيه عشر من صاعاً يكون
 عشرة اصوع بجمعاً فقال له رسول الله صخر هذا التمر وصدق به فقال يا رسول الله علي من تصدق به وقد اخبرتك ان ليس

وردت في الخبرين ما رواه الحلبي والكاظمي عن ابي عبد الله ع وقال في المصنع واعلم انه لا يجوز ان يتطوع الرجل على شي من الفرض كذلك وجبته في كل الاحاديث انتهى قول ويدل على ذلك صحة ذواته المتقدمة في باب الاوقات من كتاب الصلوة عن ابي جعفر ع قال سالت عن رجل فطر قبل الفجر ساق الخبر الى ان قالاً تريدان تفاسر لو كان عليك من شهر رمضان اكن تطوع انا فعل عليك وقت الفريضة فابدأ بالفريضة وبالحجة فالحكم في الصوم اتفاقاً نصاً وفوقاً الامام من خلافه لم يقض وقتاً وانما الخلاف في الصلوة كما تقدم والله العالم

[illegible]

مثله في اليوم قال رواه الشيخ بإسناد عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى ويدل على ذلك أيضاً ما تقدم في المسئلة الأولى من حسنة
 جميل بن مناعة الدالة على أمر النبي صلى الله عليه وآله لذلك الرجل الذي شكى إليه أن القاملة في شهر رمضان بالصدقة ونحوها حتى عكده
 الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله قال قال سألته عن رجل أفطرو يوماً من شهر رمضان متعمداً قال عليه خمسة عشر يوماً لكل مسكين مائة درهم
 في مدين الخبرين دلالة على الأجر بالصدقة مطم ولو كانت الكفارة مرتبة كما يدعى كان مقام البيان يقضي ذكرها وإن التصريح
 في الصدقة المتقدمة في كتاب الفقه الرضوي ومن جامع في شهر رمضان أو أفطر فعليه غنق وقبض وصيام شهرين متتابعين أو إطعام
 ستين مسكيناً لكل مسكين مائة من طعام وعليه قضاء ذلك اليوم والى ذلك مثله أجمع القائلون بالترتيب بما رواه الصدوق في الفقيه عن عبد المؤمن
 بن القاسم الأصمدي عن أبي جعفر عن رجل أن النبي صلى الله عليه وآله قال ملكك وملكك فقال أئمتنا في شهر رمضان وأما ما في قول النبي صلى الله عليه وآله
 اعتق رقبة قال لا أجل قال نعم شهرين متتابعين فقال لا أملك قال صدق في ستمين مسكيناً قال لا أجل قال النبي صلى الله عليه وآله صدق في مائة
 فيه خمسة عشر يوماً فمن قرأ القرآن في شهر رمضان متعمداً ففعل والذي يثبت بالحق ما بين لا يثبت ما بين البيت حوج إليه متافاً لعله فكله
 أنت وملك فانه كذا في كتابك وأجاب عنه في المدارك والآباء المحققين في المستند بحالة الراوي فلا يارضوا الأخبار والتعليق وتانياً بأن أمر النبي
 صلى الله عليه وآله بعد الفقه ليس صحيحاً في الترتيب لو كان كذلك لوجب لزومه على الاستحباب فتكون جامع بين العمل بالروايتين وليس
 كذلك لو أوجبنا الترتيب بغيره من سقوط خبر الخبرين قول وهذا الجواب من حيث عدم القراصة في الدلالة على القول المذكور جسد
 الزايرة قد روى عن أبي جعفر في كتابه عن أبيه موسى قال قال سألته عن رجل أفطر يوماً من شهر رمضان ما عليه قال عليه القضاء واعتق
 رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين وان لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً فان لم يجد ففدية غفر الله وهذا الخبر كما قرئ صحيح
 صريح في القول المذكور وصاحب الوسائل بعد نقله حمله على الاستحباب والأفضلية وقد عرفت ما في هذا العمل من الأشكال كما أوضحنا
 في موضع ما تقدم والأظهر عندي حمل هذه الرواية لصراحنا على الثقة التي هي في اختلاف الأحكام الشرعية أصل كل بقية ولو
 كانت الرواية الأولى صريحة في القول المذكور لوجب حملها على ذلك أيضاً بان يكون الثقة في النقلان العامة قدره والحدوث
 المذكور كل فيكون حكايته لما روى الآذان الخبر عن صحيح كما عرفت ووجه الحمل على الثقة ما نقله في المشكوك من أن الترتيب مذهب أبي
 حنيفة والثوري والكافي والأذينة قال وبر وقال ابن أبي عمير من علمنا قال في المشكوك أجمع الجمهور بما رواه أبو هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله قال لا يقع على إله بل بحد رتبة تسقياً قال لا قال هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فإفطر
 اطعام ستين مسكيناً فدل على أن الترتيب ثم أجاب قدس سره عنهما بأن ما يشي بحد لا يدل على الترتيب بل يبرر فيه إلى آخره
 قد مر من الجواب المنقول عن المدارك وبذلك يظهر لك أن الأظهر في الجمع بين هذه الأخبار هو حمل ما دل على الترتيب على الثقة
 كما ذكرنا أجمع من ذهب إلى التفصيل بما رواه الصدوق في الفقيه عن عبد السلام بن صالح الهروي قال قلت للفضلاء يابن رسول الله
 قد روى عن أبيه أنك في شهر رمضان أو أفطرو يوماً من شهر رمضان ففعلت كذا وكذا ففعلت كذا وكذا ففعلت كذا وكذا ففعلت كذا وكذا
 جميعاً في جامع الرجل حراماً أو أفطر على حرام في شهر رمضان ففعلت كذا وكذا ففعلت كذا وكذا ففعلت كذا وكذا ففعلت كذا وكذا
 مسكيناً وقضاء ذلك اليوم وان كان نكح حلالاً أو أفطر على حلال ففعلت كذا وكذا ففعلت كذا وكذا ففعلت كذا وكذا ففعلت كذا وكذا
 وربما طعن بعضهم في سند الرواية وهو عندنا غير محمول عليه مع أنه بناء على اصطلاحهم يمكن الجواب عن عبد الواحد بن محمد بن
 عبدوس من مشايخ الصدوق وقد ذكر الرواية عنده كنبه وعلى بن محمد بن قتيبة من مشايخ الكوفي وقد ذكر النقل عنه في كتابه فيها
 من مشايخ الأجازة المشفوقينهم على علم احتياجهم إلى التوثيق وأما محمد بن سليمان فهو ثقة في كتب الرجال لا خلاف فيه وأما
 عبد السلام بن صالح فهو ثقة الجاهلي وقال في صحيح الحديث وأما ما ذكر في الصحيح في كتاب الرجال من أنه غامق فالظاهر أنهم من قبله
 وقد ورد الكثير من روايات تدل على أنه من فضلاء الثمنية وهو المختار عند جماعة من أصحاب هذا الاصطلاح فلا طعن
 في الرواية عند التحقيق على أنه ما يقصد هذه الرواية ما صرح به في الفقيه حيث قال وأما الرجل الذي روى فيهما أفطرو يوماً من شهر
 رمضان متعمداً أن عليه تلك كفارات قال في برهين أفطرو يوماً من شهر رمضان متعمداً أن عليه لوجوه ذلك في روايات في الحسين
 الأسديهم فيما ورد عليه من الترتيب جعفر محمد بن عثمان العمري انتهى والظاهر كما استظهر من أصحابنا اتصال ذلك بصاحب الأمر
 ع فإن الأسدي كان من الوكلاء الذين ترد عليهم التوقيعات كما ذكر في الشيخ في كتاب الغيبة والميرزا محمد في كتاب الرجال وحده
 الكلام في وقوع خبره من باب الجملته فالحق أن رجالاً للثقة فيما دل عليه هذه الرواية من التفصيل وبها يخصر إطلاق الأخبار
 المنقلبة وأما ما ذكر في المعبر حيث قال بعد أن أورد رواية عبد السلام في هذه الرواية لم يظهر العمل بها بين أصحابنا ظهوراً
 يوجب العمل بها وربما حملنا ما على الاستحباب ليكون كذلك الزجر فلا يخفى ما فيه وعلى ما ذكرنا من التفصيل وإن الظاهر على
 محرم موجب الحكم بحدان يحمل ما رواه الشيخ في الموثق عن سائر قال سألته عن رجل في شهر رمضان متعمداً قال عليه غنق وقبض
 وإطعام ستين مسكيناً وصيام شهرين متتابعين وقضاء ذلك اليوم وإن لم يشأ ذلك اليوم والشيخ رضي قد لا يوجب كمالها
 ما ذكرناه وثانيها حمل الواو على الخبر دون الجمع كما في قوله ففعلت كذا وكذا ففعلت كذا وكذا ففعلت كذا وكذا ففعلت كذا وكذا
 الأولى أظهر وينبغي التنبه هنا على أمور **الأولى** المشهور بين أصحابنا أن الذي يلحقه كل فطر مائة من نفق من الفقه في المسئلة
 والخلاف لا يطعم لكل مسكين مائة ويدل على المشهور من الأخبار من أنها صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله المتقدمة في هذه

في كفارة صوم شهر رمضان

فقد

المسئلة وموقفه سألته قال سئلته عن رجل نزل قبا هذه فانزل قال عليه طعام ستين مسكينا املا كل مسكين وجعته عيص بن القاسم قال
سألته عن رجل يصوم الثلاثة ايام وهو يشد عليه لصيام هل فيه فداء قال لا من طعام في كل يوم اخرج الشيخ علما فله في الحج باذله
وبان المدين بدل عن اليوم في كفارة صيدا الاحرام ثم اجاب في الحج عن الاول باذله معارضه بالبرائة وعن الثاني باذله معارضه بما
نقدم من الاخبار من ان المذبل عن اليوم الثاني قد تقدم في صحته عبد الرحمن بن ابي عبد الله انا الواجب في الاطعام
خمس مائة لكل مسكين مائة ومثلها حديثا الاضادى المتقدم وهو الممول عليه بين الاصحاب لان الصاع اربعة امداد
وقد اخرجنا عن رجل مسكين مائة فيقضى بها على ستين مسكينا وهو المأمور به في الاخبار المستفيضه الا انه قد تقدم
في صحته جليل بن دراج المتقدم في المسئلة الاولى في حكاية الرجل الجامع الذي في النبي قال فدخل رجل من الناس بمكمل ثم
فيه عشرة صاعا يكون عشرة اصوع بصاعا ومثله ما رواه في الفقيه عن ادريس بن هلال عن ابي عبد الله ع انه سئل عن رجل
ان اكله في رمضان قال عليه عشرة صاعا من تمر فبذلك امر النبي ص الرجل الذي اناه فساله عن ذلك وما رواه في الفقيه في صحته
محمد بن النعمان عن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل افطر يوما من شهر رمضان فقال كفارة حريان من طعام وهو عشرة صاعا وما رواه في
الحكاية في الموثق عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل افطر يوما من شهر رمضان متعملا قال يتصدق بعشرين صاعا ويقضى
مكانه ولا ريب في مسافة هذه الاخبار للخبر المتقدمين الذين عليهم العمل الاصحاب والعلامة في المشهور من هذه الاخبار جليل بن
دراج وجرم بن النعمان ورجل الاول على انه في عشرة اصوع خرج عن الحديث لا في غيره فيمكن من الصيام والا امر به وظاهر
ان صاحب هذه القضية التي في رواية جليل بن النعمان في رواية الاضادى والذي يظهر من الفقيه انها قضية واحدة حيث انه يكمل فله في
الاضادى في المشرك على ان المكمل في عشرة صاعا قال في رواية جليل بن دراج عن ابي عبد الله ع ان المكمل الذي في النبي ع كان في
عشرة صاعا من تمر على هذا ينظم الاشكال ورجل الثاني في صاع الصاع وان جليل بن النعمان مع اعتنا هذا الخبر ادريس
وموقف عبد الرحمن وكيف كان فالظاهر لا خروجهما عليه الاصحاب لا اعتنا به بالاخبار الدالة على الصلح على ستين مسكينا
وان الصلح بمدة وان الصاع اربعة امداد الا انه يبقى الاشكال في الجواب عن هذه الاخبار ويمكن العمل على النقية وان لم يعلم به
فايد من العامة كما قدمناه في مقدمتنا الكتاب فيعمل على اقرب العمل على اختلاف الصاع وان اخرجنا عن جليل بن دراج في قوله
صاعا باعتبار اختلاف اوقان زيادة ونقصه **الثالث** اختلف الاصحاب فيما لو جرح عن الحصال لثلاث فافضل ان يصدق
ثمانية عشر يوما وهو منقول عن الشيخ المفيد المرتضى وابن ادريس فيلزم ان يتصدق بما يطيق وهو منقول عن الصدوق في المصنف
وابن الجنييد قال في المشهور ولو جرح عن الاضادى الثلاثة صام ثمانية عشر يوما فان لم يقدر بصدق بما وجدا وصام ما استطاع فان
لم يتمكن استغفر الله تعالى ولا يتوق عليه ذهب اليه علما انهم نقل اختلاف الجمهور وبحث معهم في المسئلة في الحج استقربا للتحسين
بين صوم ثمانية عشر يوما والصلح بما يطيق ويدل على الاول ما رواه الشيخ عن ابي بصير سمعته عن مهدي قال سألنا ابا عبد الله ع
عن الرجل يكون عليه صيام شهرين متتابعين فلم يقدر على الصيام ولم يقدر على الصلح فلم يقدر على الصلح قال فليصم ثمانية عشر يوما
عن كل عشرة ما كان ثلثة ايام وما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال سألته عن الرجل يكون عليه صيام شهرين متتابعين الى اخر
الحديث المتقدم وقد دل على الثاني صحته عبد الله بن سنان المتقدم في المسئلة الاولى حيث قال ع بعد التحسين من الحصال لثلاث فان
لم يقدر بصدق بما يطيق وصحته اخرى الحسن بن علي المشهور عن ابي عبد الله ع في رجل وقع على اهله في شهر رمضان فلم يجد ما يصدق
به على ستين مسكينا قال يتصدق بقدر ما يطيق واجمع بين الاخبار بالتحسين كما رجحه في الحج متعين وجميع الشبهة للندوس وبه
فقط غنينا الشهيد الثاني ورجله من المتصلين في هذا الاصطلاح الذي هو الفساق اقرب من الصلح كصاحب المدا والوصف
الذخيرة الطحطاوي الرواشين للاثنيين في صوم ثمانية عشر يوما لضعف سند اخباره وامادك علي اخبار الصدوق بما يطيق محتمل
بان الجمع بين الاخبار انما يكون بعد التوافق في السند وظاهرها يرجح من الاصحاب ان هذا الحكم انما لا يثبت الا في صوم ثمانية عشر
يوما حكم من جبت عليه شهران متتابعان مطهر كفارة او نذر او ما في معناه وما لو وجب في كفارة تعيبتا او نجس او في استفاضة
هذا التحسين من الخبرين المذكورين اشكال فان ظاهرها انما هو الكفارة المشبهة على الحصال لثلاث ثم انهم قد اختلفوا في شرائط
التتابع وعلمه في صوم ثمانية عشر **الرابع** الظاهر لا خلاف في ان من جرح عن الصوم اصلا فانه يجزيه الاستغفار والتوبة
وهو كفارة وهو مقطوع به في كلام الاصحاب ويدل عليه جليل بن دراج من الاخبار منها ما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع
قال كل من جرح عن الكفارة التي تجب عليه في صوم او عتق او صدقة في دين او نذر او قتل او غير ذلك مما يجب على صاحب فيه الكفارة
فلا استغفار له كفارة ما خلا بين الظاهر وعن ذوق عن ابي جعفر ع قال سألته عن شيء من كفارة اليقين ان قال قلت فان جرح
عن ذلك قال فليست فراهه وقد تقدم في حديثي الجامع الذي في النبي صلى الله عليه واله ما يدل على ذلك ايضا في الكلام فيما
لو قدر على التكفير بعد الاستغفار وظاهر النصوص المذكورة عدم الوجوب حيث ان بعضنا صرح في ان الاستغفار كفارة له
وقال في الدرر لو قدر بعد الاستغفار فاشكال في لا تجب الكفارة على الفور وفيه ما عرفت **الخامس** المهم في الخبرين المتقدمين
اشترط الايمان في الرقبة في هذا الموضع وغيره من افراد الكفارة ان لا يجب فيها عتق غيره ونقل في الحج عن السيد المرتضى وابن
ادريس النصريح بالايان في خصوص هذا الموضع والاية اخرى قوله عز وجل فمحرر برقه مؤمنة وان كان موردها قتل

٧ البقرة عن ابي عبد الله ع

في قوله عليه السلام في رجل افطر يوما من شهر رمضان فقال كفارة حريان من طعام وهو عشرة صاعا وما رواه في
الحكاية في الموثق عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل افطر يوما من شهر رمضان متعملا قال يتصدق بعشرين صاعا ويقضى
مكانه ولا ريب في مسافة هذه الاخبار للخبر المتقدمين الذين عليهم العمل الاصحاب والعلامة في المشهور من هذه الاخبار جليل بن
دراج وجرم بن النعمان ورجل الاول على انه في عشرة اصوع خرج عن الحديث لا في غيره فيمكن من الصيام والا امر به وظاهر
ان صاحب هذه القضية التي في رواية جليل بن النعمان في رواية الاضادى والذي يظهر من الفقيه انها قضية واحدة حيث انه يكمل فله في
الاضادى في المشرك على ان المكمل في عشرة صاعا قال في رواية جليل بن دراج عن ابي عبد الله ع ان المكمل الذي في النبي ع كان في
عشرة صاعا من تمر على هذا ينظم الاشكال ورجل الثاني في صاع الصاع وان جليل بن النعمان مع اعتنا هذا الخبر ادريس
وموقف عبد الرحمن وكيف كان فالظاهر لا خروجهما عليه الاصحاب لا اعتنا به بالاخبار الدالة على الصلح على ستين مسكينا
وان الصلح بمدة وان الصاع اربعة امداد الا انه يبقى الاشكال في الجواب عن هذه الاخبار ويمكن العمل على النقية وان لم يعلم به
فايد من العامة كما قدمناه في مقدمتنا الكتاب فيعمل على اقرب العمل على اختلاف الصاع وان اخرجنا عن جليل بن دراج في قوله
صاعا باعتبار اختلاف اوقان زيادة ونقصه **الثالث** اختلف الاصحاب فيما لو جرح عن الحصال لثلاث فافضل ان يصدق
ثمانية عشر يوما وهو منقول عن الشيخ المفيد المرتضى وابن ادريس فيلزم ان يتصدق بما يطيق وهو منقول عن الصدوق في المصنف
وابن الجنييد قال في المشهور ولو جرح عن الاضادى الثلاثة صام ثمانية عشر يوما فان لم يقدر بصدق بما وجدا وصام ما استطاع فان
لم يتمكن استغفر الله تعالى ولا يتوق عليه ذهب اليه علما انهم نقل اختلاف الجمهور وبحث معهم في المسئلة في الحج استقربا للتحسين
بين صوم ثمانية عشر يوما والصلح بما يطيق ويدل على الاول ما رواه الشيخ عن ابي بصير سمعته عن مهدي قال سألنا ابا عبد الله ع
عن الرجل يكون عليه صيام شهرين متتابعين فلم يقدر على الصيام ولم يقدر على الصلح فلم يقدر على الصلح قال فليصم ثمانية عشر يوما
عن كل عشرة ما كان ثلثة ايام وما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال سألته عن الرجل يكون عليه صيام شهرين متتابعين الى اخر
الحديث المتقدم وقد دل على الثاني صحته عبد الله بن سنان المتقدم في المسئلة الاولى حيث قال ع بعد التحسين من الحصال لثلاث فان
لم يقدر بصدق بما يطيق وصحته اخرى الحسن بن علي المشهور عن ابي عبد الله ع في رجل وقع على اهله في شهر رمضان فلم يجد ما يصدق
به على ستين مسكينا قال يتصدق بقدر ما يطيق واجمع بين الاخبار بالتحسين كما رجحه في الحج متعين وجميع الشبهة للندوس وبه
فقط غنينا الشهيد الثاني ورجله من المتصلين في هذا الاصطلاح الذي هو الفساق اقرب من الصلح كصاحب المدا والوصف
الذخيرة الطحطاوي الرواشين للاثنيين في صوم ثمانية عشر يوما لضعف سند اخباره وامادك علي اخبار الصدوق بما يطيق محتمل
بان الجمع بين الاخبار انما يكون بعد التوافق في السند وظاهرها يرجح من الاصحاب ان هذا الحكم انما لا يثبت الا في صوم ثمانية عشر
يوما حكم من جبت عليه شهران متتابعان مطهر كفارة او نذر او ما في معناه وما لو وجب في كفارة تعيبتا او نجس او في استفاضة
هذا التحسين من الخبرين المذكورين اشكال فان ظاهرها انما هو الكفارة المشبهة على الحصال لثلاث ثم انهم قد اختلفوا في شرائط
التتابع وعلمه في صوم ثمانية عشر **الرابع** الظاهر لا خلاف في ان من جرح عن الصوم اصلا فانه يجزيه الاستغفار والتوبة
وهو كفارة وهو مقطوع به في كلام الاصحاب ويدل عليه جليل بن دراج من الاخبار منها ما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع
قال كل من جرح عن الكفارة التي تجب عليه في صوم او عتق او صدقة في دين او نذر او قتل او غير ذلك مما يجب على صاحب فيه الكفارة
فلا استغفار له كفارة ما خلا بين الظاهر وعن ذوق عن ابي جعفر ع قال سألته عن شيء من كفارة اليقين ان قال قلت فان جرح
عن ذلك قال فليست فراهه وقد تقدم في حديثي الجامع الذي في النبي صلى الله عليه واله ما يدل على ذلك ايضا في الكلام فيما
لو قدر على التكفير بعد الاستغفار وظاهر النصوص المذكورة عدم الوجوب حيث ان بعضنا صرح في ان الاستغفار كفارة له
وقال في الدرر لو قدر بعد الاستغفار فاشكال في لا تجب الكفارة على الفور وفيه ما عرفت **الخامس** المهم في الخبرين المتقدمين
اشترط الايمان في الرقبة في هذا الموضع وغيره من افراد الكفارة ان لا يجب فيها عتق غيره ونقل في الحج عن السيد المرتضى وابن
ادريس النصريح بالايان في خصوص هذا الموضع والاية اخرى قوله عز وجل فمحرر برقه مؤمنة وان كان موردها قتل

الحظ الذي هو مورد الامة فهو منقول عن ابن الجنيدي والشيخ في المبسوط والخلاف ويدل على خصوصه ما نحن فيه ما رواه الشيخ في بعض النسخ
عن احمد بن محمد بن ابي نصر البرقي الذي نقل من شاذل عن ابي جهم الجعفي عن ابي بصير عن ابي الحسن ع قال سألته عن رجل صام
من شهر رمضان اياماً مستعملاً ما عليه من الكفارة فكيف عمن افطر يوماً من شهر رمضان فعليه غنق رقبة مؤمنه وصوم يوماً بدلاً يوم ولو
لثاني في غير كفارة شهر رمضان لم يفرق من الجزاء في حق من وقع وسبب تحقيق المسئلة في حمله الله الله تعالى **السابع** الظاهر من كلامه
الاحكام بالانفاق على ان لا يجزى القنعة في ثوب من حصال الكفارة لاشتمال الذمة بها والاشتمال لا يقتضي بخارج الى دليل فليس في السابغ
اختلاف الجحامة في الوتر مع احداً بالكفارة عن المحي فليكن الجزاء في ذلك غير صوماً كان وغيره وهو قول الشيخ في طه واخنان العلامة في المحي وقبل ان
يجزى ما عدا الصوم فاما الصوم فانه يراعى فيه الوفاة وهو مذهب المحقق في الشرائع ويقتل بالمتع مطم واخنان جماعة من اصحاب من كتب
المسئلة في المدارك وهو الاقرب لعدم النص الدال عليه وتعلق التكليف بالمحى وتوجه الخطاب اليه فلا يحصل الا مشال بنفسه في الجزاء في
المحى على ما ذهب اليه في الاول بانه دين يقضى عن المديون فوجب ان يبرأ منه كما لو كان لا يجزى بل هذا اقل لان قوله الله تعالى في التخييف
هو من حيث الاعتبار لا ان الظاهر ان التكفير من جملة العبادات التي من شأنها عدم قبول النيابة عن المحي الى انما استثنى بها الجملة في احكام التخييف
بحيث ان تكون دائر مقدار النص من الظاهرة والادلة الباهرة وما ذكر من التخييل في حقها لا يفرق لوجوده لان يكون دليله مستقلاً عما
ما يظهر من الوسائل من الاجزاء حيث ذكره بابان من افطر يوماً من شهر رمضان محلاً واجب عليه فصار مع كفارة حجة لان قال ذات
يتبع احداً للتكفير عن اخره ثم اورد في الباب خبر المجمع الذي في النبي صلى الله عليه وآله المشتمل على ان من افطر يوماً من شهر رمضان عشرين يوماً
او عشرين يوماً في الجزاء اخره فاعطاه ذلك الجليل قال له بصلابة ففقيه ان محل الخلاف في المسئلة من يتبع بالكفارة صلاته كان او غيرهما من
المحى اذ من اعطاه شيئاً ومكلاً يراه ولم يبال بصلابة عنه كما هو مورد الخبرين وهذا من جملة عقول تطايشوا واما البرع عن الميت فالشهور
بحوان ويحرم ظاهراً لاجل الكثرة المتقدمة في كتاب الصلوات المتقدمة لشماعة بالحق من الظاهرات كرواية جابر بن عثمان قال قال رسول الله
ع ان الصلوة والصوم والصدقة والحق والعروة وكل عمل صالح ينفع الميت حتى ان الميت يكون في ضيق فيوتسح عليه ويقال هذا العمل انك
فلان وبعلم انك فلان اخون في الدين ودوايته محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال يقضى عن الميت الصوم والحق والعنق وماله الحزن
لغير ذلك من الاجزاء المتقدمة **المسئلة الثالثة** ان الخلاف في صلاته وفوتوى في ان الكفارة تكرر بتكرار المحي في الكفارة
في يومين انما الخلاف في تكرارها بتكرار موجب في اليوم الواحد فقال الشيخ في طه ان ليس لاصحابنا فيه نص الذي يقتضي حمله على ان
لا تكرر الكفارة واخنان ابن حزم وجماعة منهم المحقق في كتبه الثلاثة وقال المرتضى بتكرارها بتكرار الوطى وقال ابن الجنيدي ان كفارة عن الصوم
كفارة واحدة ولا كفارة كفارة واحدة عنها وقال العلامة في المحي الاقرب عندى ان تتكرر بتكرار الوطى بتكرار الكفارة قال فلا يرجع المحقق
الشيخ على فحاشية الشرائع بتكرار الكفارة بتكرار السيئة وقال في المسالك بطلانها في المص لا ريب في تكرارها مع اختلاف الأيام
مطم واما في اليوم الواحد فالأصح تكرارها بتكرار الجماع ومع تحلل التكفير ومع اختلاف انواعه الموجب اتماعه انما فاق في الدرس
لا يكرر قطاعاتاً في المذهب اجماعاً واخيراً المحقق الشيخ على تكرارها مع وهو الأصح ان لم يكن دلستوا الجماع على خلافه والاكل و
القرب مختلفان وينتقدان بتعدد الادوار والجماع بالود بعد التمتع استحقاقاً والذي وقف عليه من الاجزاء المتقدمة
في المسئلة ما رواه الصدوق قدس سره في كتاب عيون اخبار الرضا وكتاب الحصال بسند لا يفتقر من يزيد الجرجاني ان كفارة في المحي
ع يباين عن رجل واقع امرأة في شهر رمضان من خلاف احوام في يوم عشرين ان قال عليه عشر كفارات لكل مرة كفارة فان اكل وشرب
مكفارة يوم واحد ونقل العلامة في المحي عن ابن عميل قال ذكر ابو الحسن ذكرى بن يحيى صاحب مجلس الذهب عنهم من ان الرجل اذا جامع
في شهر رمضان عاملاً ففعله القضاء والكفارة فان غاب الى الجماعة مرة في يومه ذلك مرة اخرى فعليه في كل مرة كفارة وقال في المحي في
اثاء البحث في هذه المسئلة ويؤيد ما ذكره عن الرضا ان الكفارة تكرر بتكرار الوطى ويمكن ان يكون هذا اشارة الى الرواية التي قدمنا
اولاً في رواية اخرى غير هذا بالجملة فان الظاهر عندى هو الوقوف على ما دللت عليه رواية الفتح المذكورة اذ لا محذور لما في المسئلة ولم
يتصور احد من اصحابنا التمسكاً وهي ظاهرة فيما نقل عن السيد المرتضى رحمه وما ذكره اصحاب هذه الاقوال من التمسك لما ذهبوا
اليه لا يمكن الرجوع اليه ولا التحويل عليه ولو لا جوبها ذكرنا لكانت المسئلة محل توقف فاشكال لعدم النص الذي هو العلم
في الاستدلال ولا طحال العلامة في المحي في الاستدلال على ما ذهب اليه بما لا مزيد فائق في الشرح في نقله الكلام عليه بعد ما عرفت
بقي الاشكال في ان ظاهر هذين الخبرين ان الواجب بالتعدد في الجماع كفارة واحدة وان كان الجماع لاجنسية مع انه قد تقدم في سابق هذه
المسئلة ان الأصح في هذه العتوة تلك كفارة ان لا تنوب مع المتقدم ورواية الطهرى في المنايا ظاهر ولا يخفى في وجه جمع بين هذه الروايات
الا ان يخرج كل من هذه الاخبار المتنافية بمورده فيل اخبار المتقدم اذا جامع حراماً على الجماع مرة واحدة وهذا الخبران على تقدير الجماع
كما هو مورد هاتين ليس عليه لا كفارة واحدة ولعله لما سببه التخييف عن لا تكرر متى جامع عشرين حراماً او قل بان الواجب في الحرام
تلك كفارات كان الواجب لتكرار كفارة وهو في غاية المستعجب فلهذا لذلك عليه لم يجزى لا كفارة واحدة والله العليم بما في القلوب
المسئلة الرابعة لو صل ما تجب به الكفارة ثم سقط فرض الصوم بسفر او حيض او شبهه فهل سقطت الكفارة ام لا
قولان ثانياً للشيخ في الخلاف واكثر اصحاب وادعى عليه في الخلاف وكثير من اصحاب عارض عليه في المنايا جماع الفرق واستدل
عليه بانه افسد صوماً واجباً من رمضان فاستقرت عليه الكفارة كما لو لم يطعم العذر وبانه اوجبا المفتى وهو اهلك قالوا قد
بالسبب الموجب للكفارة فثبتت الاخرى والمعارض هو المذهب المستقر فرض الصوم لا يبيح للمنافية علماً بالفساد والقول الاول اعطاه

المحقق وغيره واخنان العلامة في جملته واستدل عليه بان هذا اليوم غير واجب صومه عليه علم الله تعالى وقد انكشف لنا ذلك بتجديد
 العذر فلا يجب فيه الكفارة كما لو انكشفنا من شوال بالبيتة قول يمكن نظرا لخص هذا الاستدلال بان الاحكام الشرعية
 والتكاليف الواردة من الشارع انما تنبث على الظاهر لا على نفس الامر الواقع فانما الحلال والحرام والظاهر والنجس ليس الا اعتبارا
 بما كان كذلك في نظر المكلف لا بما كان واقعا لقولهم ص كل شيء من حلال وحرام هو ذلك حلال حتى تقرر حرام بعبثه وقوله كل شيء
 طاهر حتى يعلم انه قد رخص ذلك ويظهر قوة ما ذكره الفتح فليس سريه واما القيس على انكشاف كونه من شوال فهو قياس مع الفاد
 لانه بعد انكشاف كونه من شوال لا يصدق عليه انه اظهر يوم من شهر رمضان فلا يجب عليه كفارة واما فيما نحن فيه فلا خلاف في انه
 اظهر يوم من شهر رمضان لغير عذر وان طهر العذر بعد ذلك فينبغي له الاجابة الدالة على وجوب الكفارة على من كان كذلك
 وبالجملة فان الاجابة الدالة على وجوب الكفارة على من اظهر يوما من شهر رمضان متعمدا شاملة باطلا قنا لهذا الصogue ومجمل
 العذر لا يصلح لاسقاطها بعد ثبوتها وقول ذلك الفاضل انه غير واجب صومه في علم الله بعمد فروع بان الوجوب ليس مبنيا
 على علم الله بعمد الذي هو عيان عن الواقع ونفس الامر كما عرفت وذكر العلامة ومن تأخر عن ان مبنى المسئلة على فاعله اجتناب
 وهما ان المكلف اذا علم فوات شرط الفعل هل يجوز ان يكلف به ام يمنع فعلى الاول يجب الكفارة وعلى الثاني تسقط قال في المدا
 بعد نظر ذلك وعندى في هذا البناء نظرا لادعاء بان الحكم بامتناع التكليف بالفعل مع علم الامر بانفسا الشرط كما هو الظاهر
 وبان الحكم ببيوت الكفارة هنا التحقق الاضطرار في صوم واجب بحسب الظاهر كما هو واضح ومرجعه الى عدم اندراج ما نحن فيه
 تحت الفاعل المذكور لجواز ان يكون وجوب الكفارة مبنيا على وجوب الصيام بحسب الظاهر فان قلنا انه يمنع التكليف
 في الصogue المذكور وقرئ بعضهم بين ما لو كان المستطاب خيالا كما في سفر الضرورى او غير اخيالا كما في السفر
 الضرورى فاسقط الكفارة بالثاني دون الاول قال في المدا ذلك ويظهر من العلامة في مطولة اثر الشبهة والشارح قدس سره
 ان سقوط الكفارة في هذه الصogue يعني صوم طاهر كونه من شوال لا خلاف فيه فانما استدلالنا على سقوط الكفارة مع
 سقوط الفرض بسقوطها اذا انكشف كون ذلك اليوم من شوال بالبيتة ومقتضى ذلك كون السقوط هنا مطلقا عند الجمع
 انتهى واغرضنا بعض مشايخنا المتأخرين بان هذا غير ظاهر بل الظاهر خلافه فان الشبهة الثانية تنفي سقوط الكفارة بالسقوط
 ثلثة الاول سقوط الكفارة بالسقوط اذ كان موجبا للقصر لئلا يعلم وجوب الصوم الثاني علم السقوط بذلك مطلقا
 فلا موجب للكفارة في صوم واجب الثالث الفرق بين السفر الضرورى وغيره فظهر ان محل الخلاف ما ذكره السيد قدس
 سره انتهى اقول لظن ان ما نقله شيخنا المذكور عن الشهيد الثاني مأخوذ من كتاب بمقيد القواعد فانه غير موجود في كتاب
 المسالك ولا في كتاب الروضة وكيف كان فالظاهر لو كان المكلف متعمدا فذلك لا يسقط الكفارة بعد ان وجبت عليه
 فانه لا يدخل في محل الخلاف فالا لزم اسقاط الكفارة عن كل مظهر باخيالا ثم السفر لا يسقط الكفارة ويلا على ذلك
 حجة رطوق ومحمد بن مسلم الحسنة على المشهور المنقولة في كتاب الزكوة في حديث طويل قال قال ابو عبد الله ع اما رجل كان
 له مال وحال عليه حول فانه يزكيه فلتله فان وهبه قبل حله شهر او يومين قال ليس عليه شيء ابدا وقال زرارة عنه ان قال
 هذا بمئة رجل فطر في شهر رمضان يوما في اقامته ثم خرج في اخر النهار في سفر فاذا دبره ذلك اسقاط الكفارة التي وجبت
 عليه قال انه حين رأى الهلال الثاني عشر حجب عليه الزكوة ولكن لو وهبها قبل ذلك لم يزل عليه شيء بمئة من خرج ثم اظهر
المسئلة الخامسة قل صرح الاصحاب رضي من غير خلاف يعرف بان من اكل من وجبه على الجماعة في منار شهر
 رمضان وهاهنا ايمان فان عليه كفارتين لا كفارة عليهما ونقل المحقق في المقبرة لعلامة في المنتهى الاجماع في المسئلة
 فيه ما رواه ثقة الاسلام في الكافي بسند عن مفضل بن عمر عن ابي عبد الله ع في رجل اكل امرأته وهو صائم وهي صائمة فقا
 ان استكروهما فعليه كفارتان وان كانت طاعة فعليه كفارة وعليهما كفارة وان كانا كرههما فعليه ضرب خمسين سوطا
 مضعا الحد وان كانت طاعة ضرب خمسين سوطا وضرب خمسة وعشرين سوطا ودواها الصدوق في الفقيه
 عن المفضل بن عمر قال بعد نقلها قال مصنف هذا الكتاب ع لم اجد ذلك في شيء من الاصول فاما نفي بروايتها على
 ابراهيم فذكره الرضا ايضا الشيخ المفيد في المنتهى رسالة قال المحقق في المقبرة نقل الرواية المذكورة وابراهيم بن
 اسحق هذا ضعيف متهم والمفضل بن عمر ضعيف جدا كما ذكره النجاشي وقال ابن بابويه لم يرو هذه الرواية غير المفضل
 فاذا الرواية في غاية الضعف لكن علماءنا ادعوا على ذلك اجماع الامامية ومع ظهور القول بما نسبته الفتوى في الامامية
 يجب العمل بما نسبته الفتوى في الامامة عا باشتها وقا بين ناقلة مذهبه كما يعلم اقوال ابواب المذهب بنقل ابناء مذهبهم
 وان استندت في الاصل الى الضعفاء والجماع لم ينتهي قال في المدا ذلك بعد نقل هذا الكلام وهو جيد لو علم اسناد الفتوى
 بذلك في الامامة ع كما علم بعض اقوال ارباب المذهب بنقل ابا عمهم لكنه غير معلوم وانما يتفق حصول هذا العلم في احاد
 المسائل كما يعلم بالوجدان انتهى وعلى منواله شيخ صاحب الذخيرة فقال بعد نقل كلام المحقق المذكور في ثبوت ما نقل
 اسناده في الامامة تأمل وبيوت الاسناد في حضور بعض المسائل بنقل الاصحاب مما لا ريب فيه لكن في كون هذه المسئلة
 من ذلك القيل يوقف نقول لا يخفى ان مراد المحقق من هذا الكلام هو ان الاصحاب قد ادعوا الاجماع على هذا الحكم ومن

في صوم شهر رمضان ١٥١

فيه أيضا عن أبي الجارود قال شككتنا سنة في عام من تلك الأعوام في الأضحية فلما دخلت على أبي جعفر كان بعض أصحابه يفتي فقال
 الفطر يوم يفطر الناس في الصوم والأضحية يوم يفطر الناس في الصوم والناس في الصوم يوم يفطر الناس في الصوم والناس في الصوم يوم يفطر الناس في الصوم
 المقام على وجوب الصوم والأضحية في شاعت الرواية بين الناس في شهرت بحيث صاموا وأفطروا من غير نظر إلى أن يكون فيهم من كان
 أم لا لأن الحكم فيها إنما علق على الكثرة والاتفاق على ذلك قال الشيخ في باب بعد نقل رواية عبد الحميد بن زيد بذلك أن صومهم
 للرواية فإذا لم يستفرض الخبر عندهم برواية الهلال لم يصوموا على ما جرت به العادة في بلاد الإسلام انتهى وهو مؤيد لما قلناه
 وظاهره فينا أنهما يمكن أن يستدل به في المقام وإن لم يتنبه له أحد من علمائنا إلا إعلام صحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال
 إذا رأيت الهلال فامضوا وإذا رأيت من فاطمة أو علي أو الحسين فامضوا ولكن بالرواية والرواية ليس أن تقوم عشرة فامضوا
 فيقول واحد هوذا فننظر في شهر فلان إذا كان واحد من هؤلاء عشرة قال فانظر انما المعنى فيها والله سبحانه وأولياؤه أعلم أنهم كانت
 الهلال بحيث كل من نظر إليه رآه من غير علة هناك ما نفع من متصرفين وغيرهم ونحوها واشتهر وشاع ذلك على هذه الكيفية بحيث لم
 يقل قائل خال من العذر في نظرنا إليه فلم أر فانه يجب على سائر الناس ممن لم ينظر في العمل بمقتضى ذلك مع حصول العلم بأخبار أولئك
 لأن مساقا لخبر بالنسبة إلى من لم ينظر هل يجب عليه العمل بمقتضى تلك الرواية أم لا فلا خلاف ولا اشكال في العلم بمقتضى الرواية
 على المرأ في نفسه وموقفه عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله قال صم للرواية وليس برواية الهلال لأن يحيى الرضائي يقولون في بابنا
 الرواية أن يقول القائل رأيت فيقول القوم صدق ورواية أبي العباس عن أبي عبد الله قال الصوم للرواية والفطر للرواية أن يرا واحد
 ولا اثنين ولا جموع وصححه إبراهيم بن عثمان الخزاز عن أبي عبد الله قال قلت له كم يحزى في رواية الهلال فقال إن شهر رمضان فطر
 من فطر الله فلا تؤدوا بالتطيق وليس رواية الهلال أن يقوم علق فيقول واحد قد رأيت ويقول الآخرون لم نره إذا رآه واحد
 رآه مائة وإذا رآه مائة ألف ولا يجوز في رواية الهلال أن لا يكون في السماء علة أقدم من شهادة اثنين وإذا كانت في السماء علة قبل شهادتهما
 وجلبن كيد خلان وبخراجان من معروف من هذه الأخبار بطريقه ما ذكرناه في معنى الصوم للرواية والفطر للرواية من أن المراد العلم
 بالرواية دون وقوع الرواية من ذلك الزمان بخصوصه فان قوله في الرواية لا يخرج مبرح في ذلك وحاصل المعنى في هذه
 الأخبار أنهم جعلوا مناط الصوم والفطر العلم بالرواية ثم من غير الرواية التي هي مناط ذلك بانما ليست عبارة أن يدعيها بعض
 ويخالفه آخر بل هي عبارة عن أن يخبر بها كل من تعدل النظر من غير مانع هناك ولا علة لا من جهة الناظر السماء ولا من جهة الناظر
 فانه متى كان كذلك وجب على العالم بها العمل بمقتضاها ولو كان المراد من قوله الصوم للرواية والفطر للرواية انما هو بالنسبة إلى
 الراي نفسه يمكن أن يجب على كل من رأى الهلال الصوم أو الفطر لكان لا معنى لبقية الكلام في هذه الأخبار ولا لتفسير الرواية
 بما ذكر فيها لأن حكم الراي لا يتوقف على غيره كما لا يخفى وبما جملته فساق هذه الأخبار وأمثالها انما هو بالنسبة إلى بيان الرواية
 التي يترتب على العلم بها من أن ينظر ويرى العلم بمقتضاها ويؤيد ذلك ما لم يرد في أخبارنا الباب على كثرتها وأنتشارها ما يثبت
 على وجوب الرواية على كل فرد من أفراد المخلفين مع وجوب ما يترتب على ذلك من صيام وأفطار المأخوذ فيها البناء على العلم
 واليقين بقى في المقام اشكالان أحدهما أن هذه الأخبار من حيث دلالتها على عدم الأكفاء في الرواية بالأشياء والثلاثة
 بل لا بد أن يكون على تلك الكيفية المتقدمة وبما نأخذ بها من ما دل على الأكفاء في بثوث الهلال بشهادة المدلين من الأخبار
 المستفيضه والتجارب عن ذلك من وجهين أحدهما أن تحمل هذه الأخبار على عدم وجود المدلين في جملة أولئك الناظرين فلا بد من
 الكثرة الموجبة للعلم الثاني ولعله الأقرب أن تحمل هذه الأخبار على أن الغرض منها بيان بثوث الرواية بالشيء وتفسير معنى الرواية
 التي يثبت بها الشيء من غير ما خلفه لوجود المدلين لأعلامه بمعنى أنه متى شاعت الرواية على هذه الكيفية بين الناس على وجه فاد
 السامع بها العلم وجب العمل بمقتضاها على من لم يعلم ما تقدم في الأخبار أن العلم الدائر على أمره بالصيام والأفطار بصيام الناس و
 أفطارهم لأن ثباتهم على الصيام والأفطار مؤذن بالاتفاق على الرواية كذا وبصافي يجب العمل بمقتضاها ورويتهم من غير ملاحظة
 لوجود المدلين فيهم وعدمه إذ متى رأى الهلال في بلد من غير علة هناك فانه لا يتحقق بروايته ناظر دون ناظر لأن الغرض عدم
 العلة والمانع من جهة السماء ومن جهة الناظر فلا يتحقق ذلك بالمدلين ولا يتوقف عليها ولا يحتاج إليها ولما أخبرنا المدلين فيمكن جعلها
 على الرواية التي لم تقع على هذا الوجه كما إذا لم ير في البلد بالحقبة المانع أو لم ير مانع أو رأى فيها ولكن من مانع من رواية الجميع لوجود غيرهم
 وافترق وجود رواية شاهد فيها عدلان مثلا فانه يحكم بشهادتهما كما ركت عليه لأخبار ويمكن جعلها ولعله الظاهر على التحصيل أن يكونا
 من خارج البلد كما دل على صحة الخزاز فانه متى لم ير في البلد على الوجه الذي ذكرناه من الشيء والأنتشار ثم إن يكون لعله واحد
 الفطر إليه نحو ذلك فتشهد على الرواية عدلان من خارج أو حصل الشيء بالرواية في بلاد أخرى قريبة وجب العمل بمقتضى ذلك والفطر
 في الظاهرية هذا الوجه كما ذكرنا أن الأخبار المتقدمة لذكر المدلين لا دلالة في شيء مما علق كونهما من البلد بل بشرط من تلك الأخبار
 مطلق مثل قوله في صحة التحليل لا اجزى رواية الهلال لأشهاد وجلبن مدلين ونحوها من الأخبار كثيرة وشطر منها ظاهر الدلالة
 بل صريح في المدعي مثل صحة الخزاز المتقدم ومثل الأخبار المستفيضه الدالة على وجوب القضاء بشهادة المدلين فان أفطار
 يجب صومه حتى لزم من ذلك وجوب القضاء بشهادتهما دليل على أنهما ليسا من البلد كما لا يخفى وعلى هذا يحمل أخبار المدلين على مقتضى
 ويختص الحكم بالمدلين في ذلك من خارج البلد ولا ينافي ذلك في ذلك ملة في احتمال الأول من فرض رواية المدلين في البلد مع الغيبة إذا

فرجة دأبها فيما فات الأحكام الشرعية التي هي بمنزلة القواعد الكلية انما ينبغي على الغالب والأكثر دون العرف القاصرة كما لا يخفى على من غاص في بحار
والنقط من جبايا تلك الأسرار الأشكال القاطنة ما تضمنته بحجة الخراز من إيجاب المحكمين مع عدم العلم في السماء والجواب عن ذلك يقع
من وجوبها أحدهما ان ما دل على خلاف هذا الخبر كعدد ما اقوى سنداً واضحاً دلالة وجه فقضية الترجيح عند التعارض هو المعيار الذي
دون ما دلت عليه هذه الصيغة ولا مردان في هذا الحكم منها يستلزم ردّها كلياً فلا تسلم للأستدلال بها والاعتماد عليها في المقام
لأننا نقول قد صرح غير واحد من علماءنا الفحول بغيره بان رد بعض الخبر لما ضاع قواه لا يستلزم ما لا معارض له منه بل هو من قبيل العام
المخصوص في ذلك الثاني ارتكاب جادة التأويل فيها بالرجل على بيان القدر الذي يحصل به الشك غالباً ويكون كناية عن الكثرة التي يحصل
بها العلم واليقين من غير خصوصية في ذلك لمخصوص المحكمين هذا ولم ارجع في تنبيه الاستدلال بهذا الخبر على هذه المسئلة من علماءنا
الأبرار دعة ولا من كشف عنها نقاباً الأبنام في المقام ولا من جمع بينهما وبين إخبار المدلين على وجه يزيل به التنازع في البين ثم انه
لا يخفى ان من اكتفى من أصحابنا بصدقه في معنى الشك بغير الظن الحاقاً بالظن الخاص من شهادة المدلين واعتبار الزيادة في هذا الظن
على ما يحصل بقول المدلين ليتحقق الأولوية المقترنة في مفهوم الموافقة كما صرح به شيخنا الشهابي الثاني قدس سره فظني انه لا يخفى من تعلق
أما أولاً فلقدم الدليل على كونه اعتباراً بشهادة المدلين والاعتماد عليها انما هو أولاً فانما الظن فيمكن القول بان إيجاب الحكم منها لا
ما يحصل به الظن ويجتنب الى اعتبار زيادة في هذا الظن ليتحقق بذلك مفهوم الأولوية ولهذا لا يكفي الظن الحاصل بالقرين اذا
كان مساوياً للظن الحاصل بشهادة المدلين او اقوى منه والتحقيق في ذلك ما نقله في المأثور عن السيد المرتضى رحمه حيث قال وجوب الحكم عن
القائمة بشهادة المدلين ليس من حيث انما توجب الظن بل من حيث ان الشارع جعلنا سبباً لوجوب الحكم على القاضي كما جعل دخول
الوقت سبباً لوجوب الصلوة انتهى وقال بعض الأفاضل بعد نقل ذلك عن المرتضى الحق ما فاده علم الهك لأن كثير ما لا يحصل الظن
بشهادة المدلين لما رتبته حاله مع وجوب الحكم على القاضي في المقام على ان يكتفي البناء على الظن
في الرواية بل لا بد من اليقين في ذلك بحجة تجوز من مسلم المتقدم حيث قال فيها وليس بالراي ولا التلويح وصححه الخراز المتقدم حيث قال
فيها شهر رمضان فرضيته من فرايض الله فلا تؤدوا بالنطق وموثقة اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع انه قال في كتاب علي بن ابي حمزة الروية وافتر
لرئيسه واياك والشك والنطق فان خفي عليكم فاموا التمس الاول بليس ورواية علي بن محمد القاسبي في كتابنا اليه وانا بالمدينة عن
اليوم الذي يشك فيه من رمضان هل يصام ام لا فكتب ع اليقين لا يدخل فيه الشك صم للروية في غير ذلك من الأخبار وقد بما يقال انه
ان كان الأمر متبنياً في الرواية على اليقين من رواية الانسان نفسه وحصول الشك المعين للعلم من المعلوم ان هذا لا يحصل من شهادة
المدلين سواء قلنا ان اعتبارها لا فادتنا الظن وكوتم سبباً في الحكم لأننا نقول يمكن ان يقال ان شهادة المدلين انما يصح اليمين مع
تسليم الرواية القطعية المشاهدة في تلك الأجزاء في داخلها فادلت عليه تلك الأخبار وبشر بذلك قوله في صححه الخراز المتقدم
واذا كان في السماء علمه فبذلك شهادة رجلين الحديث ومثلهما رواية حبيب الخراز ع عن ابي عبد الله ع فيها واما تجوز شهادة رجلين
اذا كان من خارج المصطفى كان بالمصطفى فاخر انما رايه ومطلقاً الأخبار في ذلك يحمل عليها ويمكن ان يقال ايضاً في المقام وان كان
خلافاً هو المسمى في كلام علماءنا الأعلام الا انه منضد باخبار اهل الذكر علمهم بمرئ ان شهادة المدلين تفيد العلم ايضاً
العلم لا يتقبل بخلاف ولا يخص في مقدار معين بل هو ما يقبل الشك والضعف كما وضعنا ذلك في محل البق فلهذا يحصل العلم في
بعض المقامات من اخبار الأطفال فضلاً عن تحمل الرجال فان ثبت ذلك لكونه غير مشهور ونفرت منه لكونه في كتب القوم غير
مذكور فلنا ان نقول ان الشارع قد جرح شهادة المدلين بحج ما يفيد العلم والقطع بل اجرح العدل الواحد بحج ذلك كما يستفاد
من جملة من الأخبار منها صححه هشام بن الحكم الواردة في عدم انزال الوكيل قبل العلم بالعلم قال ع والوكالة ثابتة في بعض العز
عن الوكالة في شقة أو يشاهد الغزل فانظر الى جملة خبر الثقة قريباً للمشاهدة ونسباً ما المؤذن باقائه العلم كما ذكرنا وتزليق من ان
ابيت عن الاول على ان المفهوم من كلام أصحابنا ومن الأخبار ان لا ينزل الوكيل الا بالعلم بالعلم فلو لا ان خبر الثقة عندهم
مفيد للعلم لما حكم بالانزال به ومثلاً رواية سماعة قال سألته عن رجل تزوج جارية او تمتع بها فحلفه رجل ثقة او غير ثقة فقال ان
هذه امرئ وليست بينة فقال ان كان ثقة فلا يقربها وان كان غير ثقة فلا يقبل منه ونحوها ايضاً رواية اسحق بن عمار الواردة في
الدائير وغيرهما مما قد ذكرنا ايضاً قريباً في باب شهادة المدلين قلنا خالف في ذلك كلام أصحابنا فذهب جملة من أصحابنا
منهم الشيخ المفيد والمرتضى والمحقق والعلامة وابن ادريس وكثير أصحابنا الى ان ثبت بشهادة عدلين ذكرين مطهر سواء كان محمواً
او غيرهما وسواء كان داخل البلد وخارجاً ويقل بقبول شهادة الواحد في اوله وانما يجب الصوم بها وهو قول سواد من الشيخ في
طائفة ان كان في السماء علمه وشهد عدلان من البلد وخارجاً برؤيته وجب الصوم وان لم يكن هناك علمه لم يقبل الا شهادة الفس
خسور رجلاً من البلد وخارجاً وقال في النهاية فان كان في السماء علمه ولم يره جميع اهل البلد وراه جنون نفساً وجب الصوم
ولا يجب الصوم اذا رآه واحد فان كان بل يلزم فرضه لمن رآه حجب ليس على غير شيء ومنه كان في السماء علمه ولم يره اهل البلد
وراه خارج البلد شاهدان وجب أيضاً الصوم وان لم يكن في السماء علمه وطلب فلم يره يجب الصوم الا ان يشهد جنون نفساً
من خارج البلد ثم رآه ونقله في المنع ايضاً عن ابن البراء وقال الصدوق في المقنع واعلم انه لا يجوز الشهادة في رؤية الهلال
دون محكمين رجلاً عدداً القسامة ويجوز شهادة رجلين عدلين اذا كانا من خارج البلد وكان بالمصطفى علمه وقال ابو الصالح

في رؤية الهلال

١٤

يقوم مقام الرؤية شهادة رجلين عدلين في النيم وغيره من الموارد في الصحيح وانما اخبار حكي بن جلد اقول ومننا اخلا
 اقول من اخلا في خواهر الاخبار في هذه المسئلة ومنها صحيحه الحلي عن ابي عبد الله ع ان عليا ع كان يقول لا اجزي في رؤية الهلال
 الا شهادة رجلين عدلين صحيحه منصور بن حازم عن ابي عبد الله ع انه قال سمع لرؤية الهلال وافطر لرؤيته فان شهد عندك شاهد
 مريضان بانها اياه فاقصر وصحيتك زيد النخام عن ابي عبد الله ع انه سئل عن ليلة فقال ليلة التهور فاذا كانت ليلة
 فسم وان اذنته فافطر فقلت اذيتان كان النيم عشرة وعشرين يوما في ذلك اليوم فقال لا الا ان تشهد لك بينة عدول فان
 شهدوا انتم يا الهلال قبل ذلك فاقصر في ذلك اليوم وصحيتك عبيد الله بن علي الحلي عن ابي عبد الله ع قال قال علي ع لا تقبل شهادة
 النساء في رؤية الهلال الا شهادة رجلين عدلين وبمعهم هذه الرواية روايات عديدة متفقة الدلالة على انه لا تقبل شهادة
 النساء في رؤية الهلال ولا يجوز الا شهادة رجلين عدلين وفي الاخبار مستند اصحاب القول الاول ومنها صحيحه البرقي
 بن عثمان الحراني عن ابي عبد الله ع قال قلت له كبري في رؤية الهلال فقال ان شهر رمضان فرض من فريض الله فلا تؤدوا بالظن
 وليس رؤية الهلال ان يقوم عدل فيقول واحد ايتي ويقول الآخرون لم نرا اذاه واحدا مائة الف ولا يجوز في رؤية الهلال
 اذ لم يكن في السماء علم اقل من شهادة حكي بن جلد ان كان في السماء علم قبل شهادة رجلين عدلين ويجوز ان يصح
 الخراج قال ابو عبد الله ع لا يجوز الشهادة في رؤية الهلال دون حكي بن جلد قلدا القسامة وانما يجوز شهادة رجلين
 اذا كانا من خارج المصر كما قال المصنف فاخبرنا اياه واخر عن قوم صاموا للرؤية وهاتان الروايتان هما مجتعا الشيخ وابن البواب
 وابي الصلاح وكفهم من اعتبر هذا العدد في الصحيح واجاب عنهما المحقق في المختار ان شرط الحكي لم يوجد في حكم سوا قسامة
 اللتم لا يقبل اليقين بل قول الظن وهو يحصل بشهادة العدلين ثم قال وبالجمله فانه محال ان يعلم على المسلمين كافر فكان لا يقبل
 انتهى واجاب عنهما في المنتهى بالمنع من صحة السناد اجاب عنهما في المنع بالجل على عدم عدالة التهور وحصول التهمة في اخبارهم قال في المدار
 وهو من اخبار القول المشهور بكيد نفلد كعنه وهو غير بعيد اقول لا ينبغي ما في هذه الاجابة من الجواز في الناشئة عن منق الخناق
 في المقام ثم اقول وبالله التوفيق في الهداية الى سواء الطريق الذي يلزم في الجمع بين هذه الاقوال ان ما استدلل به على القول المشهور
 من لا كفاية في ثبوت الهلال بالمدلين مطه غير حال من الاجمال وقبول الاحتمال وليس بنقل ولا ظاهريا ذكره فان غاية ما
 يدل عليه هذه الاخبار ثبوت الهلال بالشاهدين في الجملة وهو ما لا نزاع فيه وتفصيل هذه الجملة هو ان مستقامنا الاخبار
 الكثيرة التي قد منا شرط منما في المسئلة السابقة بقية هو انه متى كانت السماء صاحبة خاليتها من العلة وتوجه الناس الى النظر الى الهلال
 وكان ثمة هلال فان لا يختص بنظر واحد من عشرة ولا عشرة من مائة بل اذاه واحدا الف لان المفروض سلامة الراي من
 العلة والمرئ وهذا هو المراد من قولهم في تلك الاخبار الصوم للرؤية والفطر للرؤية وليس للرؤية ان يراه احدا ولا شق ولا نحو
 وبما مر من هذه الاخبار ان لا بد ان تبلغ الرؤية الى هذا الشيع الموجب للعلم فلا يكفي فيها بالظن انما هي في تلك الاخبار المستفيضة
 قد منا بعضها في المسئلة السابقة وشهادة المدلين غاية ما تفيد عندهم هو الظن والظن هنا ما قد منعت منه الاخبار والمؤكد
 من العلم واليقين كما هو المفروض وح فلا بد هنا من انما يفيد العلم وقد لا ظاهر جزي الخراج وجيب المنقذ ممكن لان اقل ما يحصل
 به جنون قد ذكر الحكي هاتما خرج مجزئ التمثيل والمبالغة فيمكن بحكم العلم وسباق حقيقة الخراج ظاهر فيما ذكرناه من هذا
 التوجيه حيث انما سأل السائل كبري في رؤية الهلال اجاب بان شهر رمضان فرضه واجبة يقينا فلا تؤدي الى العلم البقر
 لا بالظن وليس للرؤية الموجهة للعلم اليقين ان يقوم عدل فيقول واحد ايتي ويقول الآخرون لم نرا لان المفروض ان العلم
 من الرئي والمرئ هو المبني على كبر الرواية بل اذاه واحدا الف ومع فلا يجوز في الرؤية المترتب عليها العلم واليقين اقل
 من حكي هذا مضمو سياق الخبر المذكور وهو صحيح جزي عار عن النقص والقصور واما اذا كان في السماء علة ما نفع من الرؤية
 فانه يتخذ العلم واليقين في هذه الحال فيكتفي بالشاهدين بقى انما تجزئ المذكورين صرحا بكون الشاهدين من خارج البلد
 والقد ان ذلك جزم يخرج الغالب من حيث علم امكان الرؤية في البلد اذ لو اراه عدلان لراه من يزيد على ذلك وامكن حصول
 العلم واحتمال ان يحصل فرضه براه فيما عدلان خاصة نادر من اجل ذلك اعتبر العدلان من خارج والاخبار السابقة التي
 استند اليها اصحاب منما ما هو مطلق يمكن ان يقيد بحدين الجزيين مثل قوله لا اجزي في الهلال الا شهادة رجلين عدلين
 والمحصنة اضافت بالنسبة الى عدم جواز شهادة النساء ويكون مخصوصا بالعلة المانعة من الرؤية الشايعة واما اخبار الفضلاء
 في ظاهرهم في كون الشاهدين من خارج البلد كما ذكرناه في المسئلة السابقة وبالجمله فان ظاهر كلام الاصحاب ان محال النزاع هو
 انه هل يكفي بالمدلين في ثبوت الهلال ام لا وليس الامر كذلك انما محال النزاع في اذاه من كان في السماء خاليتها من العلة المانعة للرؤية
 وتوجه الناس الى رؤيته هذا يكفي العدلان خاصة كما يدعيه اصحاب القول المشهور ولا بد من الرؤية اليقينية التي هي عبان عن
 رؤية المخلف بقية وحصول الشيع الموجب للعلم والروايات قد استفاضت بان لا بد من الرؤية اليقينية الموجهة للعلم لمن لم
 يره فانه في صوت علم العلة المانعة من الرؤية في جانب الراي والمرئ لا يختص به واحدا مائة من الف بل كل من نظر اى وهذا هو
 الذي نصبت عليه روايات ومنها صحيحه محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال اذا رايت الهلال صرنا اذا رايتهم فافطر واكثر
 بالراي والظن ولكن بالرؤية والرؤية ليس ان يقوم عشرة فينظروا فيقول واحد هو ذا فينظر تسعة فلا يرونه اذ اراه واحدا

عشرة آلاف وان كان غلظت شعبة من الناس وادعوا في رواية وليس ان يقول الرجل هوذا هو ولا اعلم الا قالوا جنون وفي رواية
ابو العباس عن ابي عبد الله قال الصوم للرؤية وليس الرؤية ان يراه واحد ولا اثنان ولا جنون لا غير ذلك تمام هذا المعنى
فاذا كاننا الاخبار قلنا في الرواية في هذا الصوم بهذا المعنى ومنعت من العمل على الحق وشهادة العدلين انما تقيدهم عندهم فكيف
يكنفون بما وما ما ذهب اليه من الاكفاء بالواحد فاحتج له في النسخ بما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر قال فلا
امير المؤمنين ع اذا رايتم الهلال فافطروا واشهدوا عليه عدل من المسلمين وان لم تروا الهلال لا تفتروا من سطر النهار واخبر فافطروا الصيام الى
الليل وان تم عليكم فعدوا للشين ليلة ثم افطروا واجاب عنه العلامة في جملته من كتبه بان لفظ العدل يقع إطلاقاً على الواحد فما زاد
مصدق يصدق على الغلب لا كغيره يقول رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل قول لا يخفى ان الحق في هذه الرواية ثمة بما
نقلناه ورواهنا من احوالها ما كانا وشهدا عليه عدل واشهدوا عليه عدل لا في باب في الاستنباط هكذا اذا رايتم الهلال
فافطروا واشهدوا عليه عدل من المسلمين على هذا الاضطراب يسقط التعلق بالخبر المذكور به مع ما رويته من الاخبار والمستفيض
بالشاهدين عموماً وخصوصاً فينبغي التنبه من امور **الأول** قد صرح جملته من اصحابهم في العلامة وغيره بان لا يقدر
في بثوث الهلال بالشاهدين في الصوم والافطر فيكون ذلك القول الصادق في صحة منصورين حازم فان شهد
عنه من سماع شهادتهما وعرف عدلتهما الصوم والافطر وهو كذلك القول الصادق في صحة منصورين حازم فان شهد
عنه شاهدان مريضان بانهما راياهما فافطر في صحة محلي وقد قال ابا ايمن ان كان الشهر ثلثة وعشرين يوماً فافطر في ذلك
اليوم قال لا الا ان يشهد لك بثلثة عدول فان شهدوا انتم رايوا الهلال قبل ذلك فافطر في ذلك اليوم اقول في الظاهر ان هذا الحكم
لا يبين ولا اشكال وانما الاشكال في انه هل يجب على المخلف العمل بحكم الحاكم الشرعي متى ثبت ذلك عند حكم بهام لا بد من
سماعه بنفسه من الشاهدين ظاهراً لا سيما في الاول بل من بعضهم كما سيأتي في المقام انشاء الله تعالى الاكفاء برؤية الحاكم الشرعي
ويظهر من بعضنا فاضل متأخر في المناظرين القدم وان لا بد من سماعه من الشاهدين قال انه لا يجب على المخلف العمل بما ثبت عند الحاكم
الشرعي هنا بل ان حصل البثوث عنده وجب عليه العمل بمقتضى ذلك والا فلا لان الدلالة على الفطر او الصيام من الاخبار
امار رؤية المخلف بنفسه وبثبوتها بالشياع او السماع من رجلين عدلين ومضى ثلثين يوماً من شعبان وشهر رمضان واما بثبوت
وليل خامس هو حكم الحاكم فلم يجد ما يعتمد عليه ويركن اليه وظاهر كلامه في اجراء البحث في غير مسألة الرؤية ايضا حيث قال **الحاكم**
في المقام فلو ثبت عند الحاكم غصبية لما فلا دليل على انه يجب على المخلف الاجتناب عنه وعدم الظهور به قال وكذا لو حكم بان
دخل الوقت في زمان معين فلا حجة على انه يقع للمخلف ايقاع الصلوة فيه وان لم يلاحظه ولا خطر واستقر ظنه بعدم كونه
ولم يلاحظه نظائر كثيرة لا يخفى على البصير المنتبه انتهى والظاهر ان مسئلة من قال بوجوب العمل بحكم الحاكم في هذا المقام وهو هو
الاخبار الدالة بهومنا او اطلاقها على وجوب الرجوع الى ما يحكم به الفقيه النايب عنهم مثل قول الصادق ع في مقبوله ع من
حنظله فاذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فاما استخفاف بحكم الله وعلينا رد والراد علينا الراي على الله وقول صاحب الزمان عجل
الله فرجه في توقيع استخون يعقوب واما الحوادث الواقعة فان حويناها الى رواة حديثنا فافهم حجة عليكم وانا حجة الله
وامثال ذلك مما يدل على وجوب الرجوع الى تأييدهم وخصوصاً صحيح محمد بن قيس عن ابي جعفر ع قال اذا شهد عند الامام شاهداً
انهما رايوا الهلال عند ثلثين يوماً امر الامام بالافطار الحديث ويعضد ايضا الاخبار المطلقة بشهادة العدلين في الرؤية و
خبرنا ان المناقشة في ذلك بما لا اما المستولة المذكورة ونحوها فانما المبادر منها بقربها السياق والمقام انما هو الرجوع
فيما يتعلق بالادعاء والفضايل والخصومات والفنوى في الاحكام الشرعية وهو مما لا نزاع فيه لا خصوصاً من الحكم به اجاباً فافهم
وفنوى واما صحة محمد بن قيس في الظن من لفظ الامام فيما انما هو امام الاصل واما هو الاثم منه ومن ائمة الجور وخلفاء
العامّة المشركين لا من الامام انما يحتمل انصرف الى من علما من ذكرناه في مثل ائمة الجماعة والجماعة حيثما شرط
بالامام واما في مثل هذا المقام فلا مجال لاحتمال غير من ذكرناه بحيث يخل بينه الفقيه ثم للقائل ان يقول ان ثبت ذلك لاما
الاصل ثبت لنا به حق النيابة الا انه لا يخفى ايضاً من شوب الاشكال لعدم الوقوف على دليل لهذه الحكمة وظهورها وكثرة
مختص بها الامام دون نائبه واما بان الاخبار الواردة في المسئلة فيروا ان كانت مطلقة الا انه يمكن حملها على ما ذكرناه من
الشعائر المحببة التي نقلت بعضها في صلب المسئلة وبالحل في المسئلة عند موضع توقف واشكال لعدم الدليل الواضح
في وجوب اخذ بحكم الحاكم بحيث يشمل موضع النزاع ثم ان خبرنا ايضا بان ما ذكره من العموم ان لو ثبت عند الحاكم بالبيعة
بجائز الماء او حرمة اللحم لم يثبت عند المخلف لعدم سماعه من البيعة مثلاً فان تجسس الاول وتحريم الثاني بالبيعة المنة
بناء على وجوب اخذ بحكم الحاكم في الاخبار الدالة على ان كل شئ طاهر حتى يتم ان قدر وكل شئ فيه حلال وحرام فهو
لك حلال حتى تعلم الحرام بعينه فلهذا حيث انهم لم يحكموا من طرف العلم في الفاعلين المذكورين حكم الحاكم بذلك واما
ذكرنا الاخبار الدالة بشهادة الشاهدين وعلى ذلك تلوا الاخبار ايضا وظاهر كلامهم هو شهادة تمام عند المخلف وسماعه
منها ولهذا ان بعضهم اكتفى هنا بقول العدل الواحد كما حققناه في صلب كتابنا في رد النجاسة وما يدل على ان الماراد انما هو
على سماع المخلف من الشاهدين قول الصادق ع في بعض اخبارنا الجهن من شئ لك حلال حتى يثبتك شاهدان يشهدان عند

في ثبوت الهلال

١٤

ان فيه مينة وبالجمل فانه غايته استغناء من الاخبار بالنسبة الى الحاكم الشرعي هو اختصاص الفئوي في الاحكام الشرعية والقضاء بين المحققين
به وكذا ما يتعلق بالحقوق الشرعية وجمله من الاخبار كما عرفت قد دلت على انه يكفي في ثبوت ما نحن فيه سماع المخلف من الشاهدين من غير توقف
على حكم الحاكم ولا يكون ذلك مما يختص بالحاكم مثل الاشياء المتقدمة فوجوب رجوع المخلف الى حكم الحاكم فيما نحن فيه يحتاج الى دليل ويجوز
نيابة عنهم قد عرفت ما فيه نعم ربما يشكك بما اذا كان المخلف جاهلا لا يدين معنى القدر ليجعل ثبوت الحكم عند الشهادة العدلين كما بشر
اليه كلام السيد السند في المدارك الا ان فيه ان القدر ان هذا ليس بعد شرعي يوقع له وجوب الرجوع الى حكم الحاكم لاستناده الى تفسيره بالبقاء
على جملة وعلم محض العلم الذي استغنا عن الاخبار بوجوبه عليه على ان هذا لا يرد الا يختص بهذا المقام بل يجوز في الطلاق المنع
بالعدلين صلوة الجماعة ونحو ذلك **القول الثاني** هل يثبت لالهلال بالشهادة على الشهادة قبل لا يبر قطع العلامة في الشك في عدلين على ما نقل عنه
واسند العلماء استدل عليه باصالة البراءة واختصاص ورود القبول بالاموال وبحقوق الادمين وقيل نعم وبجرم شتم الشهود
الفاخر من غير نقل خلافا لاختلاف الموم وانتفاء ما يصلح للتخصيص الثغاة الا ان الشهادة حرة لا اذم الاداء فيجوز الشهادة عليه كسابر
الحقوق قال في المدارك بعد نقل ذلك عنه ولا بأس به اقول لا يخفى ان ما عدا الاختصاص بالموم من التعليل لا يخرج من تطرؤ ما ذكر
من الموم جسد وما ذكره العلامة في ورود القبول بالاموال وحقوق الادمين ثم فان الاخبار الواردة في الشهادة على الشهادة
مطلقة ليس في شيء منها تقييد بما ادعاه نعم ذلك في كلام اصحاب حيث انهم اتوا وادوا هذه الاخبار في المقامين المذكورين
في كلامه واما ما ذكره الفاضل الخراساني في الذخيرة حيث اخذ من ذهب العلامة هذا فقال بعد نقل قول العلامة اولاً ثم قول الشهود
الثاني ولعل الترجيح الاول للاصل السالم عن المعارض فان لمبادر من المصوم شهادة الاصل انتمى قول الظاهر ان مراد شيخنا المشايخ
بالموم انما هو عموم اخبار الشهادة على الشهادة وشمولها للشهادة على الهلال لمحوها لا عموم اخبار شهادة العدلين في رؤيته الهلال
كما يظهر من كلامه فان الظاهر ان شيخنا المذكور لا يميز هنا في كون المراد بالعدلين هنا شامك الاصل كيف وشهود الفرع تزيد على هذا
العدد فكيف يظن به ما توهمه وانما اراد الاخبار الدالة على قبول الشهادة على الشهادة كما ذكرناه ثم ان قد صرح جملة من اصحابنا بانه
لو استندنا الى هذا في الشيعاء المعين للعلم وجب القبول ويدل عليه ما رواه الشيخ في التقييد عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله ع انه قال
فيكون صام عشرة وعشرين قالوا كانت له بيته غار له على اهل مصر انهم صاموا ثلثين على رؤيته قضى يوماً **القول الثالث** هل يكفي قول الحاكم
الشرعي في ثبوت لالهلال وجهان احدهما وهو خيرة الشهيد في الدروس حيث قال وهل يكفي قول الحاكم وحده في ثبوت لالهلال لا تو
نعم فعلة السيد السند في المدارك بموم ما دل على ان الحاكم يحكم بعلمه ولا انه لو قامت البينة عنده فحكم بذلك وجب الرجوع الى حكمه
كغير من الاحكام والعلم اقوى من البينة ولان مرجع في الاكتفاء بشهادة العدلين وما يتحقق به الهلال في قوله فيكون مقبولاً ويجعل
العدم لا طلاق وقوله لا اجزى رؤيته الهلال لا شهادته بطلان عدلين والفاضل الخراساني حيث اخذ في الذخيرة ما ذهب اليه الكندي
جد على التعليل الاول ولم يذكر ما يدل على احتمال عدمه وانت خبير بما فيه بعد الاحاطة بما قلنا تحقيقه وكلام السيد السند هنا ظاهره
استلزامه نفعه عنهم من حكمهم بوجوبه لا خد بما يحكم به الحاكم كما شامك ان ولم يتوقف في الاعتداد على قول الحاكم اذا كان هو الرأى فاحتمل
عدم العمل بقوله نظر الى اطلاق الخبر الذي نقله وبمضمونه ايضا اخبار اخر الرأى بعد قد صرح جملة من اصحابنا بل القدر ان المشهور بان
حكم البلاد المتعارفة كبغداد والكوفة واحد فان راى الهلال في احدهما وجب الصوم على ساكنيهما اما لو كانت متباعدة كبغداد وكربلاء
والمرق والحجاز فان لكل بلد حكم نفسه وهذا الفرق عندهم منبى على كروية الارض قال المحقق الشيخ في شرح القواعد ومنبى
هذه المسئلة على ان الارض هل هي كروية او مستوية والاقرب الاول لونا لكواكب تطلع في المساكن الشرقية قبل طلوعها في المساكن الغربية و
كذا في المغرب وكل بلد عربي بعد عن الشرية بالف ميل يتاخر غروب عن غروب الشرية ساعة واحدة وانما عرفنا ذلك باصدا لكسوف القمر
حيث ابتدأت في ساعات بلدنا في المساكن الغربية واكرم من ساعات بلدنا في المساكن الشرقية فعرفنا ان غروب الشمس في المساكن
الغربية قبل غروبها في بلدنا ولو كانت الارض مستوية لكانت طلوع والمغرب في جميع المواضع في وقت واحد ولان تأثير على خط من خطوط
نصف النهار الى الجانب الشمالي يزداد عليه ارتفاع الشمال في تحفظ الجنبية وبالعكس انتمى ونقل العلامة في التذكرة عن بعض علمائنا
قوله ان حكم البلاد كلها واحد فحقها في الهلال في بلد وحكم بان اول الشهادة كان ذلك الحكم ما ضياء في جميع اقطار الارض سواء بتأثير
البلاد او تفاد بتاختلف مطالعها ام لا ويظهر من العلامة في المنتهى الميلا في هذا القول حيث قال اذا راى الهلال في كل بلد وجب
الصوم على جميع الناس سواء بتأثير البلاد او تفاد بتاختلف مطالعها وقال الشيخ في انكانت البلاد متعارة لا تختلف في المطالع كبغداد والبصرة
كان حكمها واحدا وان بتأثير كبغداد ومصر كان لكل بلد حكم نفسه ان كان بينهما هذه المسافة لنا ان يوم من شهر رمضان فنعبر
البلاد للرؤية وفي الباقي بالشهادة بخبر موم لقوله نعم من شتمتكم الشهور فليصمه ولان البيعة العادلة شهدت بالهلال
فيجب الصوم كما لو تغاربت البلاد وبان شتمت برؤية من يقبل قوله فيجب القضاء لوقا لما رواه الشيخ عن ابن مسكان والحلي جميعا
عن ابي عبد الله ع قال فيما الا ان يثبت لك بيته عدل فان شتمتوا انتم راوا الهلال قبل ذلك فافضوا لنا اليوم في روايته
منصوب من حازم عنه فان شتمتكم تلك شاهدان حاضيان بانها راياه فافضوا في الحسن من ابي بصير عن ابي عبد الله ع انه سئل
عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان فقال لا تقصر الا ان يثبت شاهدان عدلان من جميع اقطار الارض فيكون كان رأس الشهر و
قال لا تقصر من اليوم الذي يقضى الا ان يقضى اهلا لمصافان فعلوا فضعه على وجوب القضاء بشهادة العدلين من جميع اقطار

في ثبوت الهلال

وهو نص في التعميم قريبا وبعد ان تم عقبه بمساواة لغيره من اهل الامصار ولم يعتبر القرب في ذلك في حديث محمد بن الحسن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام فان شهد اهل بلد اخر فاقصده ولم يعتبر القرب ايضا وفي الصحيح عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام قال فبينهم مائة وستة وعشرين قال ان كانت له بليظة عادلة على اهل مصر انما صلوا عليك على ردة الهلال في يوم علقم ففعله اليوم على الشهادة على مصر وهو نكح شائبة فتنازل الجميع على التبدل فلا تخصيص للتصاحبة لبعض الامم الا بدليل في الاحاديث كثيرة بوجوب القضاء اذا شهد من المدينة بالرؤية ولم يعتبر القرب بالبلد وبعد ما تم نقل رواية فاميت دليل القول الاخر الى ان قال ولو قال ان البلد المشاع يختلف عروضا فماذا ان يري الهلال في بعض ارض دون بعض لكرؤية الارض قلنا ان امور منها قد يسير وهو الرجب ولا اعتداد به عند السماء وبالجملة ان طلوعه في بعض الاصقاع وعدم طلوعه في بعضها المتباع عن كروية الارض ليقاس حكمها اما ببلد من ذلك فالقضاء هو الحق انتهى اقول وما ذكر في قدس سره هو الحق المعتمد بالاجابة الصريحة الصحيحة التي نقل بعضها واما ما ذكر في الفاضل الخراساني في الاخر من الاجابة هنا عن كلامه فهو من جملة تشكيكات الركنية فاحتمالا في الواجبة واما قوله اخبرنا بالجملة انه قال في الاشارة الى منع ما ادعى من الطلوع في بعض عدم الطلوع في بعض المتباع دونه غير ما ذكرنا من ان الامور من الارض قد يسير لا اعتداد به بالنسبة الى سقر السماء وان لو فرض حصول العلم بذلك فالحكم علم الشاوي فلا منافاة فيه لاقول كلامه كما اسند وكوم عليه لمصلحة فانقول بوجوب الصوم والقضاء مع الفوات حتى ثبتت الرؤية في بلد اخر قريبا او بعيدا وما ادعى من الطلوع في بعض عدم الطلوع في اخر بناء على ما ذكر من كروية الارض وما يبطل القول بالكرؤية انهم جعلوا من فروع ذلك ان يكون يوم واحد جيبا عند قوم وجبة عند اخرين وسببا عند قوم وهكذا في ثمة الاخبار المستفيضة في جملة من المواضع فان المسفار منها على وجه لا يبرحه الرجب والفلتان كل يوم من ايام الاسبوع وكل شهر من شهور السنة ومنه معينة معلومة نفسا مرتبة كالاجابة الدالة على فصلها بالجمعة وما يعمل فيه واحرامه وان سيدا الايام وسيدا الاعياد وان من ماث فيه كان شهيدا ونحو ذلك وما ورد في ايام الاعياد من الاعمال والفضل وما ورد في يوم العيد ونحوه من الايام الشريفة وما ورد في شهر رمضان من الفضل والاعمال والاحرام ونحو ذلك فان ذلك كله ظاهر في اعتناء من انما من معينة نفسا مرتبة واللازم على ما ادعى من كروية الارض اعتناء بالاعيان وقوم دون اخرين ومثل الاخبار الواردة في زوال الشمس ما يعمل بالشمس وضوئها الى رائق نصف النهار وما ورد في ذلك من الاعمال فانه مقتضى كروية يكون ذلك من طلوع الشمس الى غروبها لا اختصاص به بزمان معين لان رائق نصف النهار بالنسبة الى كل قوم غير ما بالنسبة الى اخرين بالجملة فبطلان هذا القول بالنظر الى اربعة المعية والاعيان النبوية الظاهر من ان يحكي وما رتبوا عليه هذه المسئلة من هذا القبيل وعسى ان ساعدوا لتوفيقنا كتب رسالة شافية مشتملة على الاجابة الصحيحة الشرعية في دفع هذا القول ان شاء الله تعالى وبذلك يظهر ان ما فرغوا على اختلاف الحكم في هذه المسئلة ليس في محل حيشان جمعا منهم قالوا انهم يتفرع على اختلاف الحكم بالتعاقد ان المكلف بالصوم لو راي الهلال في بلد وسافر الى بلد اخر نجح الفقه في حكمه انقل حكمه اليه فلو راي الهلال في بلد ليلة الجمعة مثلا ثم سافر الى بلد بطلت شرفيته قد راي فيها ليلة السبت وبالعكس صام في الاول اهل لا يظن في الثاني على ثمانية وعشرين ولو اصبغ معيدا ثم شغل ليومه وصلى قبل الزوال امسك بالبيتة واجراه ولو صلى بعد الزوال امسك مع القضاء ولو اصبغ صائما للرؤية ثم شغل احتل جوارز الا فطار لا تقال الحكم وعلمه لتحقيق الرؤية وسبق التكليف بالصوم فاما منع وقوع هذه الفروض قال في اللذوس بعد ذلك ولورد في الاحتياط في هذه الفروض كما قال في وقا في المسالك والاولى عدم مراعاة الاحتياط في هذه الفروض لعدم التصريح بما هو اجتماعية قد فرغها العلماء على هذه المسئلة في حينها انتهى اقول بل ان ظهر بناء على ما ذكر من امكان وقوع ذلك هو وجوب الاحتياط لا استحبابه كما يظهر من كلامهم ثم اتى من وافقنا على ما ذكرناه واختار في هذه المسئلة ما اخبرناه في الحديث الفاشي في الواج حيث قال بعد نقل جملة من الاخبار والدلالة على القضاء بشهادة اهل بلد اخرى انما قال فان رايه اهل بلد اخر فاقصده لا ثم اذا راي واحد في البلد رايه الف كما مر والظاهر ان الرؤية بين ان يكون ذلك البلد المشهور رؤيته فيمن من البلاد القريبة من هذا البلد انما يمتنع منه لان بناء التكليف على الرؤية لا على جواز الرؤية ولعدم انضباط القرب بالبعد لجهل الناس لاطلاق اللفظ فاختتم به من متأخري اصحابنا من الفرق ثم اخلا فيهم في تفسير القرب والبلد بالاجتماع ولا وجه له انتهى الحاشية في صرح جملة من الاصحاب بصره بان لا اعتبار بالجلود والبالد ولا بقبولية الهلال بعد الشفق ولا برؤية يوم الاثنين قبل الزوال ولا بنبطوقه ولا بعد خمسة ايام من اول الهلال من الشهر المشتمل والاعلام في تفصيل هذه الجملة يقع في مواضع الاول في المجلد وهو حقا مخصوص من اخذ من قبيل القوم واجتماعه بالتحسين ولا ريب في عدم اعتبار الاستفاضة الروايات بان الطريق الى ثبوت دخول الشهر لها الرؤية او غيره ثلثين يوما من الشهر المتكلم وايضا فان احكام التعميم مبنية على قواعد كلية مستفادة من الحديث التي تخطى اكثر ما يقتضي حكم الفقه في الخلاف عن شاذ من العلماء الجدد ونقله في التمهيد عن بعض الجمهور عنكا بقوله وبالجملة هم يهتدون وبان الكواكب المنازل يرجع اليها في القبلة والافاق وهي امور شرعية فكذلك هاتان الجوابان لا هذا بالجملة يتحقق بمجرى الطرق ومساكن البلدان وتعرف الاوقات والذي يرجع اليه في الوقت والقبلة مشاهد بالجملة لا يكون اهل التعميم الحاذية في كثير من الاوقات قال في المذكور وقد شد النبي صلى الله عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم من صدقنا ههنا او منجنا فهو كما فرما اتوا الله على محمد صلى الله عليه وسلم اقول وبما

44

وَمَا رَوَاهُ فِيهِ عَنْ حَدِيثِهِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ قُلْتُ لَا بَعْثَ وَتَمَّ لِلَّهِ عِبَادًا صَلَّاهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّدْنَا لَنَا مِنْ بَرْدٍ وَنَارٍ لَمْ يَكُنْ أَبُو جَبْرِ قَدْ رَوَاهُ عَنْهُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَظِيمٌ

في ذلك وفائلك الاختلافات ما ظاهري صيام يوم الشك وقضائه مع الفوات وقد مضى تحقيق ذلك في اخبار الباب الذي تقدمه هذا الباب وفيه بلاغ وكفاية لرفع هذا الاختلاف والعام عند الله ثم روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال ابو عبد الله ع ان الشك الذي يقال انه لا ينقص نيل القصد ليس بشئ شهور السنة اكثر نقضا منا من هذا الخبر هو الذي اشار اليه بقوله وروى ما يشتمل بعضهم انه انتهى كلامه زيد مقامه قول والذي اقول في هذا المقام ويقرب عندي وان لم يقبض له احد من علمائنا الا علام هو انه لا ريب في اختلاف روايات الطرفين فيقال بينهما في الباب دلالة كل منهما على ما استدلى به من زينة القولين وما ذكره من تكلف جميعا على القول المشهور وتكلف تحقيقه بعد ظاهره المقصود وان الاظهر من زينة القولين هو القول المشهور لرجحان اخبارنا بما ذكرنا المحدثا المشار اليه انفا ونزيل اعتضادها باجماع الفرقة الناجية سلفا وخلفا على القول بمفهومها وهو مؤذن بكون ذلك هو مذهب اهل البيت وقول الصدوق نادر وان سجل عليه بما ذكره واما اخبار القول الآخر فظاهر الوجوه فيها هو الحمل على التقية لكن لا بالمعنى المشهور بين اصحابنا من انهم لا يثبتون على ما دللت عليه خلاف ما هم عليه انما التقية المراتب هنا ما قلنا ذكره في المقدمة الاولى من مقدمتنا الكتاب من ايقاعهم الاختلاف في الاحكام الشرعية بقرينة وان لم يكن ثمة قائل من العامة والامر هي هنا كذلك وحيث انهم قد استفاض عنهم القول بكون شهر رمضان بصيبه ما يصيد الشهر واشتمل من ذلك عنهم وان كان ذلك مذهب العامة ايضا شدة وابان كان في هذه الاخبار لأجل ايقاع الاختلاف بتلك القصة قلنا ان ليس كذلك والاستدلال بتلك الأدلة الاجتماعية ليقوى عند الشيعة السامعين لذلك ضعف الدلائل الاولى والقول المشهور عنهم في تلك الاخبار فيختل الاختلاف بين الشيعة فيؤكد ذلك ليرتب ما ذكره في تلك الاخبار المقدمة عليه من قوله لو اجتمعهم على امر صدقتم الناس علينا وكانوا قبل بقاءنا وبقائكم ونحو ذلك مما تقدم تحقيقه مستوفى مبرهنا في المقدمة الاولى هذا ومظهر الخلاف في هذه المسئلة انما هو في صوة تعدد الرواية كما تقدم في كلام المحدثا لفاشقا وذلك فان الصدوق مع نصيبه ومبايعته في العمل باخبارنا الحسنا قد صرح بوجوب الصيام للرواية والأفطار للرواية وعقد لك بابا فقال باب الصوم للرواية والأفطار للرواية واورد فيه من الاخبار ما يدل بعضه على الرواية المستندة الى الشيعة وبعضه على الرواية المستندة الى شماتة العللين وحيث فلم يبق مظهر للخلاف الا في الصوة المذكورة فعلى هذا لو تم الهلال في ليلة الثلثين من شعبان فبقيت في العمل بقاعده الحسنا بجان يصام هذا اليوم بنية شهر رمضان لا شعبان عندهم هذه القاعدة تسعة وعشرين يوما فيكون هذا اليوم اول شهر رمضان وعلى القول المشهور ببيان يحكم به من شعبان ولا يجوز صيامه من شهر رمضان كما تقدمت الاخبار به الدالة على المنع من صيام يوم الشك بنية شهر رمضان فتكون هذه الاخبار والقول المشهور في هذه المسئلة وبريقه قولنا المذكور فانه المولى المنصو وضع ما غارضه وانما يحل من المقصود الا ان العجب هنا من الصدوق في الفقيه فانه وافق لأصحاب في هذه المسئلة ايضا فقال باختيار الصوم بنية شهر رمضان وانما يجزى عن شهر رمضان لو ظهر انه من شهر رمضان وحرم صومته كونه من شهر رمضان كما ذكره على من راجع كتابه وحيث ما ذكرنا مظهر الخلاف عندنا في القول بهذه الاخبار التي ذهبنا الى العمل بها فانه مع الرواية بوجوب العمل بها ومع عدم الرواية لحصول المنع يمنع من الصيام بنية شهر رمضان ففي أي موضع يتحقق الحكم عند يكون شعبان لا يكون الا ناقضا ورمضان لا يكون الا تاما اللهم الا ان يدعى ان الرواية لا تحصل على وجه يكون شعبان للثلاثين يوما وشهر رمضان تسعة وعشرين يوما وهو مع كونه خلاف ظاهر اخبار الرواية مردود بالضرورة والبيان كما هو المشاهد في جملة الأزمان في جميع البلدان لا يقال انه يمكن ذلك بالنسبة الى اخر الشهر لا نقول لا ريب ولا خلاف في انه من علم اول الشهر باحدا لعلاما من المقدمة فلا بد من الحمل للثلاثين الا ان يحصل الرواية قبل ذلك باحدا الطريقين المتقدمين من الشيعة والقامدين ثم يتبعه هنا صوتنا في دفع الوقوع لعلمنا في الماهر لهذا الخلاف وهو ان نعيم الأمل في الثلاثة من شعبان ورمضان وشوال والله العالم **القال** في غيبة الهلال بعد الشفق فالمشهور بين اصحابنا انه لا عبرة به وقال الصدوق في كتابنا المنع واعلم ان الهلال اذا غاب قبل الشفق فهو الليل وان غاب بعد الشفق فهو الليلين وان رأى فيه ظل الرأس فهو ليل ليل والظن ان مسئلة في ذلك ما رواه في الفقيه عن حماد بن عيسى عن اسمعيل بن الحر عن ابي عبد الله ع قال اذا غاب الهلال قبل الشفق فهو الليل وان غاب بعد الشفق فهو الليلين ورواه الطائفة بسند عن الصلتا بن الحارث عن ابي عبد الله ع مثله ويحتمل ولعله اقرب اتم اخذ ذلك من كتاب الفقه الرضوي حيث قال فيه وقد ذكرنا صوم يوم الشك في اول الباب ونفسر ثانيا في الرواية بصيرة ويقينا واذا شكك في يوم لا تقام انه من شهر رمضان ومن شعبان فانه كان منه لم يضر وان كان من شهر رمضان جاز ذلك في رمضان والا فانظر الى يوم صمت عام الماضي وقد منته جنه ايام وصم اليوم الخامس قد ذكرنا اذا غاب الهلال قبل الشفق فهو الليلين انما رأيت ظلا أسك فيه فهو ليل ليل لا شئ وعن محمد بن مرزم عن ابيه عن ابي عبد الله ع قال اذا تطوق الهلال فهو الليلين انما رأيت ظلا أسك فيه فهو ليل ليل وقلنا جابا للشيخ عن هذه الاخبار بجملتها على ما اذا كانت السماء مستقيمة ويكون فيها علامة ما نفع من الرواية فيعتبر في الليلة المستقبل العنكوبة والطوق ورواية الظل ونحوها دون ان يكون معصية كما اننا شاهدنا من خارج البلاد انما يعتبران مع العلامة دون الصحو انتهى ملخصا اقول هذا الجواب على اطلاقه مشكلا اما أولا فاما استفاض من اخبارنا الدالة على نحر صوم يوم الشك بنية ان من

في كتابنا من سنة المجلد ٩

شهر رمضان وان لا يقضه الا مع قيام البتة بالرؤية فيه فلو فرضنا انه في تلك الليلة التي قبل ليلة الشك كان متطوقا ولم يصب الا بثلث
 الشفق فالحكم بموجب فقنا اليوم السابق بناء على ما بين الروايتين بما في ما دل على المنع من القضا الا مع قيام البتة وهو واما ان
 عليك مستفيضة فيما القيم وغيره وقد تقدم شرط اخر منها وثانيها ما ورد من الاخبار الدالة على انه في الصلوات المذكورة بعد ثلث
 ثلثين يوما ويصوم الحادي والثلثين كما شأما كان مثله واية الجلال واسطة وقد تقدمت وفيها اذا خفي الشهر فاقوا الحق
 شعبان ثلثين يوما وصوموا الواحد ثلثين الحديث وموثقة اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع انه قال في كتاب علي ع صم لرؤية واما ان
 الشك والظن فان خفي عليكم فامتنوا الشهر الا في ثلثين وثلاثا ان كانت هذه الاشياء المذكورة موجبة لكونها ليل لليلة الثانية
 او الثالثة فينبغي ان يكون مطمئنا من غير شك في ما اذا كانت السماء متيعة والا فلا معنى لاعتبارها بالعلمية واما بخصوص
 ما رواه الشيخ بسند معتبر عن علي بن ابي ابي الحسن العسكري ع كتابا واقره يوم الثلثا بقيت من شعبان وذلك في سنة
 اثنتين وثلثين في ثمانين مكان يوم الاربعاء يوم الشك صام اهل بغداد يوم الخميس اخبرني ابيهم دا والجلال ليلة الخميس لم يصب الا
 بعد الشفق بزمان طويل قال فاعتقدنا ان الصوم يوم الخميس ان الشهر كان عندنا ببغداد يوم الاربعاء قال فكنت انا اذا قد
 توفيقا فقدمت بهما منا قال لم لقيته بعد ذلك فسألته عما كتبت به اليه فقال لا اقول اكتب اليك انما صمت الخميس لانصمه الالوية
 ورواه في الواح بلقدواتا لشك كان عندنا ببغداد يوم الاربعاء عوض وان الشهر هو القدر وكان ذلك اجتهاد منه قدس سره فان
 في بيانها هو بلفظ الشهر والتحريف من الشيخ في امثال ذلك غير بعيد فان المعنى انما يستقيم على ما ذكر في الواح دون نسخة الشهر كما لا
 يخفى والتعريب في هذا الخبر وان كان ما كتبه الى الامام ع غير صحيح به في الجزالة ان ظاهر السياق يدل على ان كتاب اليه بما ذكره منها
 من وقوع الشك في بغداد يوم الاربعاء الى اخر ما هو المذكور في الخبر من حكاية تلك الحال التي لم اتم مع قطع النظر عن معلومته ما كتب اليه وان
 المسؤول عنه ما هو فاق اجاب في هذا الخبر بكونه ع كتب اليه كتابا اخر بعد ذلك الثاني في الشهر يكون يوم الاربعاء من شهر شعبان المؤذن
 يكون اول شهر رمضان هو يوم الخميس كما جوا به صحت بهما منا وكان صيامه ع انما هو يوم الخميس كما يدل عليه قوله ع اقول اكتب
 انما صمت الخميس مع اجابا الى علي بن ابي الحسن ع في هذا الخبر لا بعد الشفق بزمان طويل ظاهر الدلالة في ان مغيب الهلال
 بعد الشفق لا يستلزم ان يكون لليلتين كما ادعوا بل يجوز ان يكون في اول ليلة السبت كذلك يظهر في كلام الفاضل الخراساني في ذخيرة
 من قوله بعد نقله واية علي بن راشد دليل للقول المشهور ولا دلالة في هذا الخبر يظهر ذلك بالثالث التام انتهى فتوم من جملة تشكيكات
 الركيزة ويظهر من الميل الى هذا القول حيث قال وظاهر بعض المناخيرين العمل بمبدأ لولا الجزين ولا بأس به وكافة غفل عن معارضة هذا
 الجزين بالاجابة المستفيضة التي اشرنا اليها انما اذا رتب في رجائنا على الجزين المذكورين واما ما رواه الصدوق ع الصحيح عن محمد
 بن القاسم انه سأل ابا عبد الله ع عن الهلال اذا اناه القوم جميعا فانفقوا على ان لليلتين يجوز ذلك قال نعم فهو خبر شاذ لا يمارض ما قلنا
 من الاخبار المستفيضة الدالة على ان الاعتبار بالرؤية والشاهدين وان لا اعتبار بالظن وغاية ما يفيد اتفاق القوم بما هو الظن
 بذلك فانه العالم **الربيع** في رؤيته يوم الثلثين قبل الزوال والمشتبهين الاحباب ان لا اعتبار بذلك ونقل عن المرتضى في بعض
 رسائله انه قال اذا راي قبل الزوال منو لليلة الماضية ونقله في الحج عن السيد ع في المسائل الناصرية حيث قال ان الناصر اذا راي الهلال
 قبل الزوال منو لليلة الماضية فقال السيد هذا صحيح وهو من هذا ما اشرنا اليه من البناء بدعواه الاجماع عليه اليه مال الحديث
 الخراساني في الواح والمعاينة والفاضل الخراساني في ذخيرة وقال العلامة ع في الحج ان اقرب اعتبار ذلك في الصوم دون الفطر وتريد
 المحقق في الفاقع والمعتبر وظاهر المحقق الشيخ حسن في المشقة الميل الى هذا القول لاحتياج قال بعد ابراد حسنة حماد بن عثمان لانيته بطر
 الكافي ما صورته ورواه الشيخ هذا الخبر معلقا عن محمد بن يعقوب وورد في معناه خبر اخر من المؤثرين ورواه باسناده عن سعد بن عبد الله
 ثم ساق السند الى عبد بن ابي وعبد الله بن بكير وورد منه كما ياتي ثم قال والميريق هذا الخبر اعتبار ظاهر وعزيرة واضحة وموافقة
 الحديث الحسن لم تنك اعتبارا قد حملها الشيخ على معنى بعيد انتهى وظاهر صاحب المالك التردد في المسئلة فانه بعد ان ذكر في صمد المسئلة
 ان المعتمد هو المشهور القول ثم اورد حسنة حماد وموثقة عبيد بن ذرارة وابن بكير لا يثبت قال والمسئلة قوية الاشكال فان
 الروايتين المنضممتين لا اعتبار ذلك معتبرا الاسناد الى ان قال ومن ثم ترددنا المعنى في التامع والمعتبر وهو في محله انتهى ويظهر ذلك
 ايضا من المحقق الادبي قلنس سره في شرح الاثرنا حيث قال بعد تطويل البحث والكلام بابرار التفسير ونقص الابرام فقامت
 واحط فان المسئلة من المسائل ويظهر من الصدوق ايضا القول به حيث قال في باب ما يجب على الناس اذا صام عندهم
 الرؤية يرم الفطر بكذا ما اصحابنا يبعثون فلذلك محمل محتمل ان يكون هذه العبارة من جملة ما يحتمل ان يكون من كلامه
 قدس سره ما صورته واذا راي هلال شوال بالنهار قبل الزوال فذلك اليوم من شوال فان انا راي بعد الزوال فذلك من شهر رمضان
 اقول والذي وقف عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسئلة ما رواه الكليني ع الحسن علي المشهور القصة على المختار عن حماد بن عثمان
 عن ابي عبد الله ع قال اذا راي الهلال قبل الزوال منو لليلة الماضية وان راي بعد الزوال منو لليلة الماضية المستفيضة وما رواه
 الشيخ ع في باب في الموثق عن عبيد بن ذرارة وابن بكير قال قال ابو عبد الله ع اذا راي الهلال قبل الزوال فذلك اليوم من شوال واذا
 راي بعد الزوال فذلك اليوم من شهر رمضان ولهذا في الخبرين اخذ من قال بالقول الثاني ومنها ما رواه الشيخ ع في باب في الصدوق ع في
 لا يخفى الغفيرة في الخبرين عن محمد بن قيس عن ابي جعفر ع قال قال امير المؤمنين ع اذا راي هلال فافطر او شهد عليه على من الشاهز

في ثبوت الهلال

وان لم تروا الهلال الا من وسط النهار واخر فامضوا الصيام الى الليل وان تم عليكم صدقاتا من ليلة ثم افطروا وما رواه الفقيه في الثوب
عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع قال سالت عن هلال رمضان فتم علينا تسع وعشرين من شعبان فقال لا تصم الا ان تراه فان
شهدا اهل بلد الحرقا قضه واذا رايته وسط النهار فامضوا الصوم الى الليل وما رواه الفقيه في باب عن جراح المدايني قال قال ابو عبد الله عليه السلام
من راي هلال شوال بهذا في رمضان فليتم صيامه وما رواه العياشي في تفسيره عن القاسم بن سليمان عن جراح عن ابي عبد الله ع قال
قال الله واثموا الصيام الى الليلة اخي يوم رمضان فمن راي هلالا بالهنا فليتم صيامه وما رواه الفقيه ايضا عن محمد بن عيسى قال
كنت اليه جلست فلما دنا فتم علينا هلال شهر رمضان فترى من الغد هلالا قبل الزوال وبما رايناه بعد الزوال فترى ان نطوف قبل
الزوال اذا رايناه وكيف تأخر في ذلك فكتب ع ثم الى الليل فان كان تاما راي قبل الزوال وروى هذا الخبر في الاستبصار وبما تم
علينا الهلال في شهر رمضان وهو وضع والظن ان ما وقع في باب سمع من قلم الفقيه كاسيا ان شاء الله نعم تحقيقه وهذه الاجابات اخذت
من قال بالقول المشهور واجابا باللام في المنقولين من الخبرين الاولين بعد الطعن في سند الثاني بان فيه ابن فضال وهو ضعيف باهنا
المعارضه الاحاديث الكثره الدالة على انحصار الطريق في الرؤية ومعنى ثلثين لا غير قول ليس في شيء من تلك الاخبار ما يدل على الانحصار
كما ذكره قدس سره ليكون منافيا للخبرين المذكورين كما لا يخفى على من راجعها والحق ان الخبرين المذكورين صريحا الدالة على صحة القول المذكور
وانما ينبغي الكلام فيما عدا ذلك من الاخبار المذكورة بعد ما قلنا صحة محمد بن قيس في خبره في هلال شهر رمضان شوال كما هو ظاهر الحديث
حيث لم يرد الاظهار برؤية تلك الليلة او شهادة عدول من المسلمين على الرؤية واما اذا راي من وسط النهار واخر فامضوا بيقين صيام
ذلك اليوم يعني من شهر رمضان والظن من لفظ وسط النهار هو الوسط المجازي لا الحقيقي الذي هو عباق عن وقوع الشمس على دائرة
نصف النهار والوسط بالمعنى المذكور شامل لما قبل الزوال ويشعر بان يكون في غير كيف كان فالمراد بتمام الصوم ظاهر في الدلالة على المعنى
المشهور ويؤيد التثنية بين وسط النهار واخر من الحكم المذكور مع قول الخصم بان بعد الزوال لليلة المستقبلة واما ما حمل عليه الخبر
في الواقع من ان المراد بوسط النهار ما قبل الزوال فلا يخفى بل قد اوردنا ما تكلمنا في النسخة من جعل الهلال على هلال شهر رمضان ثم ذكر
مثنى مثنى متكلما الا امر في وجه استقامة بل كلامه في هذا البحث كله غث ولا يبعث على النظر اليه ولا العروج عليه ثم قال ع وان تم
عليكم هلال شوال فليتم صيامه وما رواه الفقيه في تفسيره عن محمد بن قيس في خبره في كون المشول عنه هلال شهر رمضان قال
الا يرى في تسع وعشرين ويليها الثلثين منه ليم ونحوه فلا يرى هلالا وهذا هو يوم الشك الذي تقدم تحقيق القول فيه فامضوا بان
لا تصم يعني بنية شهر رمضان الا مع رؤية الهلال فاذا افطرت فان شهدا اهل بلد اخر فاقضه واذا صمته يعني بنية شعبان ودايت
الهلال وسط النهار فامضوا الصوم الى الليل والامري بتمام الصوم هنا محتمل لامرين اما ان يكون على جهة الاستصحاب كما ناوله به الفقيه ع
ومرجبه الى ان الرؤية في النهار لا عبرة بما فامضوا صومك واما العبرة برؤية اول الليل ويحتمل ما ذكره الحديث الخامس في بناء على ما اخذنا
من القول المتقدم ان المراد بوسط النهار يعني قبل الزوال قال ومضوا تمام صومه الى الليل فان كان لم يطر بعد نوى الصوم من شهر
رمضان واعتذر وان كان قد افطر اسلم ببقية اليوم ثم قضاه انتهى ومرجبه الى ان يحكم بكونه من شهر رمضان لرؤية الهلال قبل الزوال
لان ذلك موجب لكونه لليلة الماضية كما دل عليه الخبران الاولان والاحتمال متعارضان الا انه يبقى على تقدير كلام الحديث المذكور
سؤال الفرق بين وسط النهار في هذا الخبر وبين خبر محمد بن قيس حيث جعلته على ما بعد الزوال وحمله على ما قبل الزوال واما خبر جراح
المدايني فهو ظاهر في القول المشهور بالدلالة على ان الرؤية في النهار في احدى جزئيه من غير معتبره فالواجب ان كان ذلك في اليوم الاخير من
شهر رمضان ان يتم صيامه من شهر رمضان واما ما ناوله به في الواقع من جعل النهار على ما بعد الزوال حمله المطلق على المعنى فهو جليل
لواختصرت المخالفه فيه بل الظاهر ان مفاد صحة محمد بن قيس الدالة على ان وسط الاخر سواء بالنسبة الى وجوب اتمام الصيام في
اليوم الاخر من شهر رمضان وعدم الاعتداد بالرؤية في النارية واما خبر جراح المنقول عن العياشي فهو في الدلالة على المشهور
من سابقه وعن قبول الاحتمال المذكور بعد ذلك ورد في تفسير الآية الدالة بغير خلاف على وجوب الاتمام الى الليل مطع فيجب ان
يكون الاطلاق في الخبر ايضا كذلك واما رواية محمد بن عيسى فانه على تقدير رواية التمدب فان معناه غير مستقيم كما لا يخفى
على ذي الطبع القويم لانه اذا كان السؤال عن هلال شهر رمضان فانه يتأخر فيه ونحوه فكيف يرتب عليه الافطار من الغد
بالرؤية قبل الزوال وعدم ذلك بل الحق ان الخبرين المتأخرين الكلام فيه على تقدير رواية الاستبصار وهو ظاهر في القول المشهور
على تقدير هذه الرواية وبذلك لا غرو في الحديث الخامس في الواقع ايضا فقال بعد نقل الخبر المذكور برواية يرب ما صورته بيان
هكذا وجدنا الحديث في نسخ التمدب في الاستبصار فتم علينا الهلال في شهر رمضان وهو الصواب لانه على نسخة التمدب
لا يستقيم المعنى المتكلف الا انه على نسخة الاستبصار ينال سائر الاجتراء التي وردت في هذا الباب لانه على ذلك يكون
المراد بالهلال هلال شوال ومضى فتم الى الليل فتم الصيام الى الليل وقوله ع ان كان تاما راي قبل الزوال معناه ان كان
الشهر الماضي ثلثين يوما راي هلالا الشهر المستقبل قبل الزوال في اليوم الثلثين انتهى وبما جعلناه في المسئلة لما ذكرناه محل تردد
واشكال ولا يبعد عند خروج اخبار حمل الطريقين مخرج النسخة الا ان العامة هنا على قولين ايضا والقول المشهور بينهما
هو المشهور بين اصحابنا نقله في المشتمل على الشافعي وما للرداءة حنفية وعن احمد وغيره روايتان ونقل القول الاخر عن
الثوري وابي يوسف الخالصين في التطويق والمشهور بين الاصحاب ان لا عبرة به ونقل عن ظاهر الصدق اعتبار

ذلك حيث ورد في كتابه رواية محمد بن مرازم المتقدمة في الموضع الثالث الدالة على انه اذا تطوق الهلال فهو ليكنين بناء على قاعدة المذكورة في صدد كتابه وظاهر الفاضل الخراساني في التجربة الميل الى ذلك حيث قال بعلان نفل عن الصدوق ما ذكرناه ويدل على اعتبار ذلك الخبر المذكور وهو صحيح ونسبته لهما بما رضى عنه المقتضى القواعد العمل بقضائهما فانه نعم ما قال المقتضى في المتن بعد ايراد الخبر المذكور وهذه الرواية لا تعارض ما نقلناه من الأحاديث انتهى وفيه ان المعارض لا يختص فيما ذكره من الأخبار المطلقة الدالة على وجوب الصوم بالرؤية والشاهد من ومضى ثلثين يوما بل المعارض هنا انما هو الأخبار الدالة على انه مع فطره اليوم المشكوك فيه لا يقضيه الا مع قيام البينة بالرؤية وبمقتضى اعتبار التطوق ثم متى فطر يوم الشك وراى في الليلة الثانية متطوقا فانه يجب القضاء بمقتضى هذه الرواية مع ان الروايات الصريحة قد استفاضت بان لا يقضى إلا اذا قامت البينة بالرؤية والأفلا ولا ريب في ضعف هذه الرواية عن معارضتها تلك الأخبار المشار إليها **السابع** في عدل حجة أيام من أول الهلال من السنة الماضية فيجب صيام يوم الخامس منها والمشهد بين أصحاب دعوى انه لا اعتبار بذلك بل الظاهر انه لا اعتبار بذلك خلاف فيه حيث انه لم ينقل القائل بخلاف ما ذكرنا نعم ورد في الأخبار ما يدل على ذلك وهو ما رواه الحسين والشيخ طينبا لله مروي عن عمران الزعفراني قال قلت لأبي عبد الله ع ان السماء تطبق علينا بالعرفاء ليومين والثلاثة فأتى يوم يصوم قال انظر اليوم الذي صمت فيه من السنة الماضية وصم يوم الخامس عن عمران الزعفراني ايضا قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام انما يمكنك في الشتاء اليوم واليومين لا ترضى شمسنا ولا نجما فأتى يوم يصوم قال انظر اليوم الذي صمت فيه من السنة الماضية وعل حجة أيام وصم اليوم الخامس حملها الشيخ على ان السماء اذا كانت مغيرة فليأتى الانسان ان يصوم اليوم الخامس حجة فان تفقروا يكون من شهر رمضان فلما جازعته وان كان من شعبان كتب له من التوافل قال وليس الخبر يصوم يوم الخامس على انه من شهر رمضان واذا لم يكن هذا في ظاهره واحتمل ما قلناه سقطت المعارضة به ولم يأت ما ذكرناه من العمل على الأمل وقال ايضا ان روايتي الروايتين عمران الزعفراني وهو محمول في أسنا الحديثين قوم صنعاء لا يعمل بما يخص صوم روايته اقول وما وقف عليه من الأخبار في هذه المسئلة زيادة على الخبرين ما قلنا نقله عن كتاب الفقه الوضوئي الموضع الثالث وما رواه في الثاني في الصحيح الصفوان بن يحيى عن محمد بن عثمان الخدرى عن بعض مشايخه عن أبي عبد الله ع قال صمت في العام المقبل اليوم الخامس من يوم صمت في عام أول وما رواه الصدوق في الفقيه مرسلًا قال قال ع اذا صمت في العام الماضي في يوم معلوم فعد في عام المستقبل من ذلك اليوم حجة أيام وصم اليوم الخامس ما رواه ابن طاووس في كتاب الأقبال نقلًا من كتاب الحلال والحرام لأبي اسحق ابراهيم بن محمد الشافعي عن احمد بن محمد بن عيسى بن عاصم بن حميد عن جعفر بن محمد ع قال عدوا اليوم الذي يصومون فيه وثلاثة أيام بكم وصوموا يوم الخامس فانكم لن تحطوا وعن احمد بن محمد بن عيسى بن غياث الطنطاى عن ابن عيينة عن جعفر بن محمد بن عيسى بن كنف كان فاعراض الاحتياط قلنا وحديثنا عن الفتوى بمضمون هذه الأخبار اظهر من غيرها وانما خبرنا بخبر هذه المواضع ذكرنا ما لا تخلو من تعارض تناقض بعضها مع بعض لأن العمل على بعض منها بما فيه العمل البعض الآخر لا يظهر هو طرح الجميع كالحقنضاه والرجوع الى الأخبار المستفيضة بالرؤية وشهادة العالمين وعد ثلثين من شعبان كما عليه كافة العلماء الأعيان وأسنا العالم **السابع** قد صرح الأصحاب بصدق بان من لا يعلم الشهرك لا يسير في بلاد المكيين والمحبوس يتوخي وينظر ما غلب على ظنه فيصومه ويجزئه مع استمرار الأشنباء وان علم تفاقه في شهر رمضان وتأخر ما صامه عن شهر رمضان اجزاء ايضا وان ظهر تفاقه لم يجزه وهذه الأحكام كلها اجماعية على ما نقله العلامة في المذكور والمتن في الأصل في هذه المسئلة ما رواه الشيخ بسند فيه توقف والصدق في الفقيه بسند صحيح عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ع قال قلت له رجل اسرته الروم ولم يصم شهر رمضان ولم يلدأتى شهره هو قال يصوم شهرًا يتوخذ بحسب كان الشهر الذي صام قبل شهر رمضان لم يجزوا كان بعد رمضان اجزاء وما رواه الشيخ المفيد في المقتضى عن الصادق ع مرسلًا انه سئل عن رجل اسرته الروم فخير ولم يراخدايا له فاشبهت عليه مور الشهور كيف يصنع في صوم شهر رمضان فقال يجزئ شهرًا فيصومه يعني يصوم ثلثين يومًا ثم يحفظ ذلك حتى يخرج او يمكث من السؤال لاحد نظر فان كان الذي صامه كان قبل شهر رمضان لم يجز عنه وان كانت هو وفقد وقوله وان كان بعد اجزاء ثم ان باء احكام شهر رمضان تعلم مما تقدم وما ياتى انشاء الله تعالى **الفصل الثاني** في صوم القضاء وفيه مسائل **الاولى** قلنا تقدم في المطلب الثالث من المقتضى الأول سقوط التكليف عن الصغير المجنون والحائز والحيض والنساء والمرضى المنع من والمخيم عليه المسافر اذا كان من هؤلاء من يقطع عنه الأداء والقضاء ما ومنهم من يقطع عنه الأداء خاصة وهو الحائض والنساء والمرضى والمسافر فاما ما يدل على سقوط الأمر من الصغير المجنون مخدث رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق وهو انفاة قضاء وفقوى واما ما يدل على سقوطها عن الحائز فقلنا تقدم في المطلب الثاني الى نقل الأخبار الدالة عليه واما ما يدل على سقوط القضاء عن الحائز الذي هو عندنا من الكفار فيدل عليه الأخبار المستفيضة منها صحتها الفضلاء عنها ع في الرجل يكون في بعض هذه الأهواء كالحرية والغفانية والمقدونية ثم يتوب ويمرن هذا الأمر ويجس رأيه ايسر كل صلح صلاتها او صوم او زكوة او حج او ليس عليه غار فيشئ من ذلك قال ليس عليه غار شئ من ذلك خبر صحيح الزكوة فانه لا بد ان يؤدى بها لانه وضع الزكوة في غير موضعها

وأنما موضعها أهل الولايات ومجتمعاتهم وأخبار عديدين والمفهوم من الأخبار أن سقوط القضاء عنه بطلان وإقرار بالولاية
 لكن من حيث صحة إعماله كما يفهم من كلام جملته من أصحاب رضى الفريخ الأخبار والمستفيض بطلانها لا شرط صحة بالولاية
 وأما هو بفضل من الله عز وجل لدخوله في هذا الدين وتمايل على ما قلناه بأوضح دلالة صحة محمد بن مسلم وهو طوله حيث قال
 في آخرها وكذلك والله يا محمد من أصبح من هذه الأمة لا إمام له من الله ظاهرا عاديا أصبح ضالًا ضالًا لها وان مات على هذه الحال مات
 ميتة كفر ونفاق وأعلم يا محمد أن أئمة الجور واتباعهم لم يخلوا عن دين الله قتلوا وأصلوا فأعمالهم التي يعملونها كرماد شندت
 به الريح في يوم عاصف لا يقدر على شيء مما كسبوا ذلك هو الضلال البعيد صحة في حرق الغلابة قال قال النافع بن الحسين
 ما أتى البقاع أفضل قلت الله ورسوله أعلم قال لا أفضل لبقاع ما بين الركن والمقام ولوان رجلا عمر وعمر فوج في قوم
 الفضلة الأخمين فامأصوا التمار ويقوم الليل في ذلك المكان ثم لطف الله بيكي لا يتنازل ينفع بذلك شيئا وعن الصادق ع
 سواء على الناصب صلوات الله عليه وآله وقد نظمت شعرا الشيخ سليمان بن عبد الله الجبلي قدس سره فقال خلع النواصب بغير الإيمان
 فضلوهم وزناهم سيان قد جازاه واضمح الأثر عن النبي الصفيق الأعيان وظاهر الأخبار أن ثواب تلك الأعمال الباطنة
 من صلواته وصيام ونحوها يكتب لهم بغير الإيمان ومن الأخبار في ذلك صحة ابن اذينة قال كتب أبو عبد الله ع أن كل عمل عمله
 الناصب في حال ضلالته أو حال خبثه ثم من الله عليه عرفه بهذا الأمر فانه يوجب عليه يكتب له الأركان الخمسة ما لم يترك ذلك
 العبادة بالكثرة أو في بها باطن في مذهبه فالظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب في وجوب القضاء في تلك العبادة من صلواته وصيام
 أو حج وهو كذلك فإن شارك لما مع كونه مكلفا بها ومخاطبا بأمر تحت العتق حتى يات بها وغاية ما يثبت في تلك الأخبار ذلك
 على عدم وجوب القضاء هو عدم وجوب قضاء ما أتوا به صحيحا على مذهبه من حيث بطلان بترك الولايات لأما ما يأتى به بالحلية أو
 أقوابه باطلا الذي هو في حكمه وهو لا عند المكلفون بالأحكام وإن كانت لا تقبل منهم إلا بالإيمان بالولاية وحج فني أتوا
 بما صححه على مذهبه ولم يتقوا لا شرط قبولنا فبعد حصول الشرط يتفضل الله عز وجل عليهم بالقبول بخلاف ما لو لم يأتوا بها باطن
 بالحلية وكذا ما في حكمه فانه يأتون تحت عمدة الخطاب فيجب القضاء المبني وأما ما يدل على وجوب القضاء على الحائض والنفساء فيأذ
 على الاتفاق على ذلك فهو ما رواه الشيخ في الحسن عن زرارة عن أبي جعفر ع أنه قال الحائض ليس عليها أن تفضي الصلوة وعليها
 أن تفضي صوم شهر رمضان وفي الحسن إلى الحسن بن راشد قال قلت لأبي عبد الله ع الحائض تفضي الصلوة قال لا قلت تفتحي
 الصلوة تفضي الصوم قال نعم قلت من جاء بهذا قال قل من قاسر بل ليس ما يدل على القضاء على المريض فالأخبار والمستفيض في
 سائر أنشاء الله تعالى وأما المغني عليه فانه لا ريب في سقوط الصوم عنه لخروجه بذلك عن أهلية التكليف وإنما الخلاف في صحة
 صومه مع سبق التيمم وقد تقدم الكلام فيه في المطلب الثالث من المقتضى الأول وأما يبقى الكلام هناك وجوب القضاء عليه
 بعد الأفاقر فالمشهور بين الأصحاب أنه لا قضاء عليه قبل القضاء ما لم ينو قبل الأعماء وهذا القول منقول عن الشيخين المرتضى
 رضى والظاهر هو القول بالأخبار والمستفيض ومنها صحة يوت بن نوح قال كتب إلى أبي الحسن ع أسأله عن المغني عليه
 يوما وأكثر هل يقضى ما فات أم لا فكتب لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلوة وصححه على بن مهزيار قال سألت عن المغني عليه يوما
 وأكثر هل يقضى ما فات من الصلوة فكتب لا يقضى الصلوة ولا يقضى الصوم إلا غير ذلك من الأخبار والكثرة ولم تنف للقول
 الآخر على دليل لا ما ذكر في الخ حيث أخرج عليه بانه مريض فيلزمه القضاء متكاما بهوم الأية واجباد وردت بقضاء الصلوة
 وانه لا قائل بالفرق وانت خبير بما فيه بعدما مر فاما أولنا لمنع من تيممه مريضنا سلمنا لكن لا سلم وجوب القضاء على المريض
 مطر والسند ما تقدم من الأخبار وأما الروايات المنعته لقضاء الصلوة فهي مع كونها مختلفة تحتاج أولا إلى الجمع بينها التيمم
 الاستدلال بها بخفضة بالصلوة والخلاف الصوم بما قيس عدم القائل بالفرق لا يدل على عدم الفرق هذا مع ضعفها
 عن معارضة ما دل على العدم من الأخبار والعقيدة الصريحة الكثيرة وأما المسافر فيجب على الكلام فيه في المقتضى الثالث
 في المسئلة الثانية الظاهر لا خلاف بين الأصحاب بانه في المرتد نظير كان أو مليا يقضى زمان
 ردت استنادا إلى عموم الأدلة الدالة على وجوب قضاء الفوائت من الصيام والصلوة الشاملة للمرتد وغيره ولا ريب
 انه الأحوط للطرق المناقشة في ما ادعوه من العموم لما صرحوا به في غير موضع من أن الأحكام المودعة في الأخبار إنما
 تحمل على الأفراد القاطنة الكثرة التي يبادر إليها الأطلاق دون الفروض النادرة ثم انما اشكل القول في المرتد عن
 طرفة بقاء على عدم قبول توبته لو بقوله وقتة ماله ويبنون زوجته والحق هو التفصيل في ذلك والقول بوجود توبتها بالخطأ
 وعدم قبولها ظاهر في جميع بين الأخبار والدالة على وجوب التكليف الشرعية عليه من صلواته وصيام وحج ونحوها وبين ما دل على
 وجوب قتله وقتة ماله ويبنون زوجته ثم اختلف الأحناف في لو عقدا الصوم ما لم يرتد ثم عاد بقبته يومه فلهية
 المحقق في الاعتبار قبل التيمم وابن ادريس جاعلة إلى انه لا يفسد وقطع العلامة في جلاء من كبته والشهيد في الدرر في الفسا
 لأن لا سلام شرط وقلدان فيفوت شرطه ويلزم من سداد الجزاء والحل لأن الصوم عبادة واحدة فلا يقبل التخيير
 وقال في المدارك لا يخرج من قوة والمسئلة عندي محل توقف لعدم الوقوف على نص فيها المسئلة الثالثة
 اختلف الأحناف فيمن نسي غسل الجنابة في شهر رمضان حتى مر عليه الشهر كله أو أيام منه فهل يجب عليه قضاء الصوم ما مضى

في كتاب الصلاة

في كتاب الصلاة

من ذلك لأمع اتفاقهم على وجوب قضاء الصلوة لكان الحد فاشبهوا الوجوب لما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي قال سئل
 أبو عبد الله عن رجل اجتنب شهر رمضان فمضى عن فريضة من فريضته هل عليه أن يقضي الصلوة والصيام وما رواه
 الصدوق في الصحيح عن إبراهيم بن ميمون قال سألت أبا عبد الله عن الرجل يجنب بالليل شهر رمضان ثم ينسى أن يغتسل فيه
 بمضى لذلك جمعة ويخرج الشهر ما عليه أن يقضي الصلوة والصيام قال ابن بابويه قد بعد نفل الخبز في خبر آخر من جامع في أول شهر
 رمضان ثم نسي الغسل حتى خرج شهر رمضان أن عليه أن يغتسل ويقضي صلوة وصومه إلا أن يكون قد اغتسل الجمعة فانه يقضي
 صلاته وصيامه في ذلك اليوم ولا يقضي ما بعد ذلك وقال ابن دريس لا يجب قضاء الصوم لأن الأصل برائة الذمة ولا ت
 الصوم ليس من شرطه الطهارة في الرجال إلا إذا تركها الإنسان متعمدا من غير اضطرار وهذا لم يتعد تركها الشهي وهو جليل في أصوله
 الغير الأصلية وقواعد الضعيفة الملية ووافقه المحقق في الشرايع والنافع ونازع في المعتمد وما ظهر من كلام الصدوق في
 الفقيه قول ثالث في المسئلة ولا بأس به إلا أن فيه نوع اشكال من حيث عدم نية الغسل المني والقول بتلخل الأغسال
 كما هو الظاهر عندنا مما هو عيان عن الاكتفاء بغسل واحد مع نية جلاء من الأغسال لأمع عدم النية والغسل بالكلية و
 الكلام في ذلك قد ورد عنه في شرحنا على المداوي وقد تقدم في بحث نية الوضوء في كتاب الطهارة ما فيه من تحقيق المسئلة أيضا
 وكيف كان فالعمل على القول المشهور والله العالم **المسئلة الرابعة** من فاته شهر رمضان وبعضه لمريض أو دم فان مات قبل
 البر والطهر لم يقض عنه إجماعا فمضى وفنوى من الأخبار الدالة على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما قال
 سألت عن رجل أدرك شهر رمضان وهو مريض فتوفي قبل أن يبر قال ليس عليه شيء ولكن يقضى عن الذي يبر ثم يموت قبل
 يقضي ما رواه أيضا في التمهيد عن منصور بن حازم قال سألت أبا عبد الله عن المريض في شهر رمضان ولا يصح حقه يموت
 قال لا يقضي عنه والحاضر يموت في شهر رمضان فقال لا يقضي عنه ما رواه في الموثق عن سماعة بن مهران قال سألت أبا
 عبد الله عن رجل دخل عليه شهر رمضان وهو مريض لا يفقد على الصيام فمات في شهر رمضان أو شهرين فقال
 لا يصح عليه لا قضاء عنه قلت فأمارة بقضاء دخل عليها شهر رمضان ولم تفقد على الصوم فمات في شهر رمضان أو شهرين فقال
 لا يقضي عنها وما رواه الصدوق في الصحيح عن أبي بصير عن أبي عبد الله قال لا ناصام الرجل شيئا من شهر
 رمضان ثم لم يزل مريضا حتى مات فليس عليه وإن صح ثم مرض ثم مات وكان له مال يصدق عنه مكان كل يوم بمد وان لم يكن
 له مال صام عنه ولية ما رواه في الثاني والفقيه في الصحيح عن أبي جعفر قال سألت عن امرأة مرضت أو طمشت أو
 سافرت فمات قبل خروج شهر رمضان هل يقضي عنها قال إنما الطمست والمرض فلا وأما السفر فممنع في غير ذلك من الأخبار
 وقد ذكر جمع من الأصحاب أنه يجب القضاء عنه واستدل في المنهي إلى الأصحاب مؤذنا بدعوى اتفاق عليهما استدل عليه
 بأنه طاعة فصلت عن الميت فوصل إليه ثوابها وأورد عليه أنه ليس الكلام في جواز الطوع بالصوم وهذا هو الميث
 بل في قضاء الفايته عند الحكم بشرعيته يتوقف على الدليل لأن لوظايف الشريعة إنما تستفاد من النقل ولم يرد النقل بذلك
 بل مقتضى الأخبار المتقدمة عدم مشروعية القضاء بذلك على ذلك ما وضع دالة ما رواه الحلبي في الصحيح والموثق عن أبي
 بصير عن أبي عبد الله قال سألت عن امرأة مرضت في شهر رمضان وماتت في شوال فاستثنى أن اقضى عنها قال هل يرضى
 من مريضها قلت لا نعمت فيه قال لا يقضي عنها فان الله لم يجعلها عليها قلت فانه اشتمى أن اقضى عنها وقلا وصتني بذلك قال
 كيف تقضي شيئا لم يجعل الله عليها فان شئتم أن تصوم لنفسك فمض فلا بالنسبة إلى الفوات بغير استقراء ما يفتون
 بالسفر فالظن وجوب القضاء بغير الفوات وان لم يتمكن من القضاء وسببا تحقيق المسئلة قريبا **المسئلة الخامسة**
 هل لو استمر مريض من قبل رمضان إلى رمضان أخر فالمشهور بين الأصحاب سقوط قضاء الأول وان لم يكفر عن
 كل يوم منه بمد وحكي الفاضلان في المعتمد والمنهي عن أبي جعفر بن بابويه إيجاب القضاء دون الصلوة وحكا في الخ أيضا
 عن ابن أبي عمير وإلى الصلاح وابن دريس قواه في المنهي والخبر وحكي عن ابن الجني أنه أحاط بالجمع بين القضاء والصلوة
 وقال انه مروي حكا عنه في الدرر والمعتد هما القول الأول لما رواه ابن بابويه في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر
 في الرجل يمرض فيلزمه شهر رمضان ويخرج عنه وهو مريض لا يصح حتى يدرك شهر رمضان أخر قال يتصدق عن الأول
 ويصوم الثاني وان كان فتح فيما بينهما لم يصح حتى أدرك شهر رمضان أخر صامها جميعا وتصدق عن الأول ورواه
 الحلبي في الصحيح والحسن بن إبراهيم بن هاشم عن زرارة مثله وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد
 الله قال من أظفر شيئا من شهر رمضان في عذته ثم أدرك رمضان أخر وهو مريض فليصدق بمد لكل يوم فاما ان أفاته
 صمت وصدق وما رواه الحلبي في الحسن بن إبراهيم بن هاشم عن أبي عبد الله عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر
 وأبي عبد الله قال سألت عن رجل مريض فلم يصح حتى أدرك رمضان أخر فقال ان كان برئ ثم تواتر قبل أن يدرك رمضان
 الأخر صام الذي أدركه وصدق عن كل يوم بمد من طعام على مسكين وعليه صيامه وان كان لم يزل مريضا حتى أدرك رمضان
 الأخر صام الذي أدركه وصدق عن الأول لكل يوم بمد على مسكين **المسئلة السادسة** ليس عليه قضاء وما رواه في كتاب
 قريبا لأسناد بسند عن علي بن جعفر عن أخيه موسى قال سألت عن رجل تابع عليه رمضان لم يصح فيها ثم صح بعد

كيف يصنع قال يصوم الأخر ويتصدق عن الأول بصدق لكل يوم من طعام لكل مسكين وما رواه عنه عن أبيه قال سألته عن رجل
مرض في شهر رمضان فلم يزل مرضاً حتى أدركه رمضان آخر في كيف يصنع قال يصوم الذي يرى فيه ويتصدق عن الأول
لكل يوم بمثل من طعام وما رواه العياشي في تفسيره عن سماعة عن أبي بصير قال سألته عن رجل مرض من رمضان إلى رمضان قابل ولم
يصح بينهما ولم يطبق الصوم قال يتصدق مكان كل يوم انظر على مسكين بمثل من طعام وان لم يكن حظاً فممن تمر وهو قول الله فدية
طعام مساكين فان استطاع ان يصوم رمضان الذي استقبل والا فليترقب الى رمضان قابل فيقضيه فان لم يصح حتى رمضان
فان لم يقض حتى كان كل يوم افطراً مطلقاً فان صح فيها بين رمضانين فلو ان ان يقضيه حتى جاء رمضان الآخر فان
عليه الصوم والصدقة جميعاً يقضى الصوم ويتصدق من اجل ان طبع ذلك الصيام وقال في كتاب الفقير الرضوي واذا مرض الرجل
وفاته صوم شهر رمضان كله ولم يصح له ان يدخل عليه شهر رمضان من قابل فعليه ان يصوم هذا الذي قد دخل عليه يتصدق
عن الاول لكل يوم بمثل من طعام وليس عليه لقضاء الا ان يكون قد صح فيها بين رمضانين فاذا كان كذلك لم يصح فعليه ان يتصدق
عن الاول لكل يوم بمثل من طعام ويصوم الثاني فاذا صار الثاني ففوق الاول بمثل فان فات شهر رمضان حتى دخل الشهر الثاني
وهو مريض فعليه ان يصوم الذي يخله ويتصدق عن الاول لكل يوم بمثل من طعام ويقضى الثاني ورواية في الصباح الاثني في ثلث هذه المسئلة
ورواية في بصير الاثني أيضاً اخرج العلامة في المنهاج على ما ذهب اليه من وجوب القضاء بصوم الاية الدالة على وجوب قضاء ايام المرض
وان الاحاديث المستدل بها على سقوط القضاء المروي من طريق الاحاد لا تارض الاية ورد بانها مخالفة لما قرئ في الصوم من ان عموم
الكتاب يختص بغير الواحد اقول وبذلك صرح في الخ حياضه اخبرنا القول المشهور واخرج للقول المخالف بعموم قوله ومن كان
مريضاً او على سفر فممن كان ايام اخرتم قال والجواب العموم قد يخص باخبار الاحاد خصوصاً اذا استفاضت واشتهرت واعتقد
بطلان اكثر الاحاديث واحتملوا ايضا بان البنية لا تسقط بفوات وقتها كالقرض والمدين وما رواه سماعة قال سألته عن رجل ادرك
رمضان وعليه رمضان وتبذل ذلك ولم يصح فقال يتصدق بدل كل يوم من رمضان الذي عليه بمثل من طعام وليس عليه هذا الذي ادرك
فاذا افطر فليصم رمضان الذي كان عليه فانه كمن مرضاً من على ثلث رمضان لم اصح فيه من ثم ادركت رمضان فليصدق بدل
كل يوم تمام من مريض من طعام ثم عايناه الله فممن كان من الاول بان وقتنا لاداء قد فات على ما بيننا والقضاء في العبا
انما يجب بامر جليل على ما حقق في اصول الفقه بخلاف الذين فاته لا وقت له وعن الرواية الاولى ان لم يذكر فيها استمرار المرض فيها
لرمضانين في ثانياً بالجل على الاستحباب يؤيد صحة عبد الله بن سنان المتقدمة اقول ولعل هذه الرواية هي التي اشار اليها
ابن الجنيدي فيما تقدم من النقل عنه بان الجمع بين القضاء والكفارة مروي وكيف كان فالقول المعتمد هو الاول لما عرفت من الاخبار
وما يات في قول ومن الاخبار الصريحة في الدلالة على القول المشهور ورواه القول ما رواه الصدوق في كتاب الصلاة وهو
الخبر ابن بك من الفضل بن شاذان عن الرضا قال اذا مرض الرجل وسافر في شهر رمضان فلم يخرج من سفر او لم يفوت
من مرض حتى يدخل عليه شهر رمضان اخر وجب الفداء الاول وسقط القضاء اذا فات بينهما او اقام ولم يقضه وجب القضاء
عليه والفداء لان ذلك الصوم انما وجب عليه في تلك السنة في هذا الشهر واما الذي لم يفوت فانه لما قر عليه كسنة كلها وقد غلب
الله عليه لم يجعل له السبيل الى اداء ما سقط عنه مثل المعنى الذي ينمي عليه في يوم وليلة فلا يجب عليه قضاء الصلوة كما قال الفضل
عنه كلاً غلب الله على العبد فهو اعذر له لا تدخل في الشهر وهو مريض فلم يجب عليه الصوم في شهر ولا في سنة المرض الذي كان
فيه ووجب عليه الفداء لانه بمنزلة من وجب عليه الصوم فلم يستطع اداؤه فوجب عليه الفداء كما قال الله تعالى فصيامة شهر من مثبته
من لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً او كما قال فقديرة من صيام او صدقة او نسك فاقام الصدقة مقام الصيام اذا عسر عليه ان قال
فان لم يستطع اذ ذاك فهو الا ان يستطع قبل لانه لما دخل عليه شهر رمضان اخر وجب عليه الفداء للماضي لانه كان بمنزلة من وجب
عليه صوم في كفارة فلم يستطع فوجب عليه الفداء واذا وجب عليه الفداء سقط الصوم والصوم ساقط والفداء لازم فان
افاق فيما بينهما ولم يصح وجب عليه الفداء للتضييع الصوم لاستطاعته ويطبق هذه المسئلة فوائده **(الاول)** المستفاد
من الاخبار الدالة على سقوط القضاء مع استمرار المرض في رمضان اخر مع الاخبار الاخرى وقضاء القضاء الموقوف له شرعاً هو ما
بين رمضانين فان صح فيها بينهما وامكنه القضاء وجب عليه هذه المدة ولو اخل به والحال هذه لزمه مع القضاء الكفارة اما
القضاء الدليل الدال على وجوب القضاء ههنا واما الكفارة فمقتضية لاجلها بالواجب الذي هو الاميان به في تلك المدة ولو لم يصح فيها
بينهما فلا قضاء عليه بعد ذلك لان لو قضا المعين للقضاء فلهذا بالعدا الموجب لعدم توجه الخطأ في الفدية اليه في القضاء بعد اتمام
هذه يحتاج الى دليل وليس فليكن بالجمل فالحكم في هذا القضاء كالحكم في اصل الاداء فان اصل الاداء هنا فغير لما كان فوات
لا يستلزم القضاء الا بدليل جديد كما هو ظاهر القولين في المسئلة فكذلك قضاء المعين في هذا الوقت فان مجرد فوات
الوقت لا يستلزم القضاء من اخرى الا بما مر به وقد قام الدليل في صوتع الترك عمداً مع التمكن فوجب ووجب الكفارة
محمقوبة واما في صوتع استمرار العذر فلم يفر دليل على ذلك فوجب الحكم بصدقه وبما ذكرنا صريح جملته من احطابنا رضوان الله
عليهم منهم العلامة في الخ حيث قال في الاستدلال على ما اخبرنا من القول المشهور ان العذر قد استوعب وقتنا الاداء
والقضاء فوجب ان يسقط عنه القضاء اما استيعاب وقتنا الاداء فظاهر واما استيعاب وقتنا القضاء فلا ان وقتنا ما بين

بالحكم الرضائي من أن لا يجوز التأخير عنه إلا في مرضه أو في مقامه وقال الشهيد في الدرر لا يجوز تأخير قضاء رمضان عن عام القوا
 أخيراً وأوجب المباداة أقول وعلى هذا فلو تمكّن من القضاء أو خشي أن لا يتمكن من القضاء في ذلك الوقت المعين
 فان كان سفره مباحاً أو مستحباً فلا اشكال في وجوب تأجيل الصيام عليه وعدم مشروعية التفرغ للحال هذه وان كان واجباً
 كالحج الواجب نحو فاشكال ينشأ من تعارض الوجوبين ولا سيما حجة الاسلام وترجيح أحدهما على الآخر يحتاج الى دليل وان كان
 مقتضى قواعد الأحكام تقدم ما سبق في جوابه كما صرحوا به في جملة من المواضع التي ألفت من علمنا ان العلامة في التمهيد قال
 بعد ان قوى ما ذهب اليه ابن بابويه من وجوب القضاء دون التكفير ونقل عن الشيخين القول بوجوب التكفير دون القضاء وعرفوا
 الشيخين بوصام ولم يكفراً الوجه الاجزاء وهو يؤيد ان يكون مذهب الشيخين هو التخيير بين القضاء والتكفير لا امر لا يكره ذلك
 لأن صريح كلامهما والأدلة التي تقدمت مما استدلو به انما هو بين التكفير دون القضاء لا التخيير بينهما الأشهر الأظهر ان
 الصدقة المذكورة عن كل يوم بمد لما تقدم في صحيحه عبد الله بن سنان وصححه محمد بن مسلم ونحوهما من الأخبار المتقدمة
 وقال الشيخ في النهاية يتصدق عن كل يوم بمد من طعام فان لم يمكن فمد وبرة قال ابن البراء وابن حزم على ما نقله في المحرر ولم
 نفقه له علم مستدل به عليه يمكن ان يكون مستند رواية سماعه وقوله عن فضيلة ثبوت كل يوم تمامه بمد من
 طعام الحديث والظاهر ان صدقة وقع على سبيل الفضل كما ان فقائه كل حيث انك قد عرفت من الأخبار المتقدمة انه
 لا قضاء مع استمرار المرض يؤيد ان صدقة الرواية انما اشتمل على الأمر بالمداومة (الراجح) هل يتصدق هذا الحكم ان
 سقوط القضاء لزوم الكفاية على المشهود ووجوب القضاء على القول الآخر من فاته الصوم بغير المرض ثم حصل له
 المرض المتأخر لا يمتلئم وهو ظاهر اخبار الشيخ في الخلاف ويمكن ان يكون مستند صحيحه عبد الله بن سنان المتقدمة لقوله
 فيها من افطر شيئاً من شهر رمضان في عذر ثم ادركه رمضان اخر وهو مريض فليصدق الحديث فاقا لند يتناول المرض
 وغيره وقيل لا وبرة قطع العلامة في المحرر مستجابهم ما دل على وجوب القضاء التام من معارضته المضطر المستقطر لأخصاً
 بالمرض اجاب عن صحيحه ابن سنان بانها لا تنهض حجة في معارضته هوم الأثر في وجوب القضاء لقوله من افطر شيئاً
 من رمضان في عذر وان كان مطلقاً الا ان قوله في تمام ادركه رمضان اخر وهو مريض يشيران هذا هو العذر قال في الملاك
 بطلان ذلك عنه وما ذكره في لا يخفى من وجه وان كان القول بالتسوية واجبه انتهى قول لا يخفى رواية الفضل بن شاذان
 المنقولة من كتاب التلخيصون الاخبار عن الرضا صرح به في السفر وان حكمه حكم المرض فلا مجال للتوقف في ذلك وظهر من قوة
 ما ذهب اليه الشيخ في الخلاف (الخامس) قال في المدارك لو كان الفوات بالمرض والمانع من القضاء غير كالتفرغ
 فهل يتعد اليه هذا الحكم لا لا اصح العلم لأخصاً النقل بما اذا كان المانع من القضاء استمرار المرض واولى بوجوب القضاء
 ما لو كان الفوات بغير المرض انتهى قول وقد عرفت ان رواية الحكماء لا يكون ظاهرة بل صريحة في ان السفر بالمرض وجوب
 الكفاية خاصة مع استمرار السفر وجوب القضاء والكفاية مع الإقامة وترك القضاء ولكن العذر واضح حيث لم يقف على
 الرواية المذكورة (السادس) قلنا في المتن في ان يتخير المرض القضاء عند من قال بسقوطه لانه طاعة فانه
 وقها فندب القضاء ثم اورد صحيحه عبد الله بن سنان المتقدمة ايضاً وهو كذا (السابع) قلنا في المتن وغيره
 بان حكم ما زاد على رمضان من حكم رمضان فيما تقدم ونقل في الدرر عن ظاهراً ابن بابويه ان رمضان الثاني يقضي
 بعد الثالث وان استمر المرض أقول قال العلامة في المحرر بعد ان نقل عن الشيخ وابن الجبلي ان حكم ما زاد على رمضان من حكم رمضان
 وقال ابن بابويه في رسالته اذا مرض الرجل وفاته صوم شهر رمضان قابل عليه ان يصوم هذا الذي قد دخل ويتصدق عن
 الأول لكل يوم بمد من طعام وليس عليه القضاء الا ان يكون صحيحاً بين رمضان فان كان كذلك لم يصم عليه ان يتصدق
 عن الأول لكل يوم بمد من طعام ويصوم الثاني فاذا صام الثاني قضى الأول بركه فان فاته شهر رمضان حتى يذ
 القائل من مرضه عليه ان يصوم الذي دخل ويتصدق عن الأول لكل يوم بمد من طعام ويقضي الثاني أقول لا يخفى
 ان هذه العيان عين عيان كتاب الفقه الرضوي التي قد منها انتم قال العلامة في المحرر وهذا الكلام كما يحتمل استمرار المرض
 فيه من رمضان الأول الى الثالث يحتمل بره فيما بين الثاني والثالث في ان حمل على الثاني فلا يخفى فيه كما ذهب اليه شيخنا
 ابو جعفر وشيخنا ابو علي ابن الجبلي وان حمل على الأول صارنا المسئلة خلافية وابن دريس حمل على الأول ثم حمله على الثاني
 قلنا الواجب القضاء دون الصديق وليكن فيه دلاله على مطلوبه ولو كان لتوجيه المنع الى هذا الكلام كما يتوجه الكلام
 انتهى أقول والصدق في الفقه بعد ان نقل صحيحه زناد المتقدمة قال ومن فاته شهر رمضان حتى يذ خلا الثالث
 من مرضه الى اخر ما تقدم في عيان ابيه المأخوذ من كتاب المذكور ويدل على الأول الرواية التي قد منها نقلها عن تقي
 العياشي (الخامس) ذكر الشهيد في الدرر من تأخر عن ان متمتع هذه الصدقة مستحق الزكاة لما جرت وانك
 خير بان جملة من الروايات المتقدمة قد عرفت اختصاصها بالمساكين وقد عرفت في كتاب الزكاة ان المسكين اسوأ من
 الفقير كما دل عليه أخبارنا المذكورة ثم روي فينا بره الفقير ظاهر والأصحاب قد نقلوا الأجماع على جواز اعطاء كل
 منها حيثما يذكر أحدهما مع قولهم بالمناجاة بينهما والظاهر ان اجتماع سائبا وخلفاً على هذا الحكم يكون خريفة على التجوز

في جملتها على الأخر حيثما يذكر المسئلة الساتر المشهورين لأصحابنا في وجوب القضاء والكفارة
 إلى الرضوان لقائه فان كان تركه عن تهاون فحق الأول وكفروا ان لم يكن عن تهاون فحق الثاني وكفروا
 هذا في موضعين أحدهما ما نقل عن ابن دريس أنه أوجب القضاء دون الكفارة مطلقا ويدل على المشهور ما تقدم في سابق
 هذه المسئلة من صحة ذرائع وصحة محمد بن مسلم ورواية أبي بصير المنقولة من تفسير العياشي ورواية الفضل بن شاذان
 المنقولة عن كتاب العلك والعيون ورواية كتاب الفقه الرضوي ورواية أبي الصباح الكناني قال سألت أبا عبد الله عليه
 السلام قال كان عليه شهر رمضان طائفة ثم أدركه شهر رمضان قابل فقال ان كان صحيح فيما بين ذلك ثم لم يقضه حتى أدركه رمضان
 قابل قال كان عليه نيسوم وان يطعم لكل يوم مسكينا فان كان مريضا فيما بين ذلك حتى أدركه شهر رمضان قابل فليكر
 عليه إلا الصيام ان صح فان تتابع المرض عليه فلم يقضه فليطعم لكل يوم مسكينا ورواية أبي بصير الأتية في المقام اخرج
 ابن دريس بأصل البراءة وبأن أحدا من علمائنا لم يذكر هذه المسئلة سوى الشيخين ومن قبلهم كنهما او تعلق بأخبار الأحاد
 التي ليست بحجة عند أهل البيت ع وبما رواه سعد بن سعد عن رجل عن أبي الحسن ع قال سئل عن رجل يكون مريضا في
 شهر رمضان ثم يصح بعد ذلك فيؤخر القضاء سنة او أقل من ذلك واكثر ما عليه ذلك قال اجب له بتجمل الصيام فان كان
 أخر فليكر عليه شيء واجاب عنه العلامة في الخ بان البراءة إنما يصاد اليها مع عدم دليل البتوث وشغل الذمة وقد بينا
 الأدلة وعدم ذكر أحدهما من أصحابنا غير الشيخين هذه المسئلة ليس بحجة على عدم معان الشيخين هما القيان بالمذهب فكيف يدعي
 ذلك ولابنا بابويه قد سبها الشيخين بذكر وجوب الصدقة مطلقا ولم يفتلوا إلى التواتر وغيره وكذا ابن أبي عمير وهو اسبق
 من الشيخين وهو لا يفتل المذهب واجاب عن الحديث باستنصاح السند والمجل على التأخير مع العزم انتهى وهو جيد وبالغ
 المحقق ايضا في الرد عليه ولا عبرة بجلان بعض المتأخرين في عدم إيجاب الكفارة هنا فان ترك ما لم يذهب إليه أحد من فقهاء
 الأمامية فيما علمت ثم نقل رواية ذرائع ورواية محمد بن مسلم ورواية أبي الصباح الكناني وقال ان هؤلاء فضلا السلف من
 الأمامية وليس لروايتهم معارض إلا ما يحتمل ردة إلى ما ذكرناه فالرأى بذلك متكلف ما لا ضرورة إليه انتهى وتأيينا ما
 نقله في الخ عن أبي بابويه من أنه لم يفتل هذا التفصيل بل قال لا يفتل حتى يصح فيما بينهما ولم يقض وجب القضاء والصدقة قال
 وهو اختيار ابن أبي عمير ونقله في المداير عن المحقق في المتبر والشهيدين قال قد سئمت بعد قول المصنف ان يرى بينهما وآخر
 فإزما على القضاء وكفارة عليه ان تركه تهاونا فحق وكفر عن كل يوم من السالف بمدة من طعام ما صورته يلوح من هذه
 العيان ان المراد بالمتهاون غير العاظم على القضاء فيكون غير المتهاون العاظم على القضاء وان أخر غير قدر العرف كإياه و
 لتأدي عليه الأصح ما أطلقه الصدوقان واختار المصنف في المتبر والشهيدان من وجوب القضاء والغذية على من يرى من جنس
 وأخر القضاء تواترا من غير قدر حتى دخل رمضان الثاني سواء عزم على القضاء أم لا لقوله ع في صحة ذرائع المتقدمة فان
 كان صحيح فيما بينهما ولم يصح حتى أدركه شهر رمضان أخر صحها جميعا وصدق عن الأول ورواية أبي الصباح الكناني
 ان كان صحيح فيما بين ذلك ولم يقض حتى أدركه رمضان قابل فان عليه نيسوم وان يطعم لكل يوم مسكينا وحسن محمد
 مسلم ان كان يرى ثم تواتر قبل ان يدركه رمضان أخر صام الذي أدركه وصدق عن الأول عن كل يوم بمدة من طعام
 على مسكين وعليه قضاء ولهذا الرواية احتدل العلامة في الخ على القول بالفرق بين العاظم على القضاء وغيره وهو لا يفتل
 على ذلك بوجه بل مقتضى جمل رواه المرض فيما قبله للتواتر ان المراد بالتواتر التتابع في القضاء مع الغدة عليه كما دل عليه
 اطلاق صحة ذرائع المتقدمة وغيرها انتهى وقان شيخنا الشهيد الثاني في المسالك بعد ذكر العيان المتقدمة هذا التفصيل
 هو المشهور بخصوصا بين المتأخرين وفسروا التهاون بعدم العزم على القضاء سواء عزم على التمسك أم لم يعزم على واحد من الأمرين
 وغير المتهاون هو الذي عزم على القضاء في حال السعة وأخر عتادا عليها فلما ضاق الوقت عزم له المانع كالحيف المرض
 والسفر القسري وفي استفادة هذا التفصيل من النصوص نظروا الذي ذهب إليه الصدوقان وقواه في الدرر في ذلك
 عليه الأخبار الصحيحة كجذب ذرائع ومحمد بن مسلم وغيرها وجوب القضاء مع الغذية على من قدر على القضاء فلم يقض حتى دخل رمضان
 الثاني سواء عزم على القضاء أم لا هذا هو الأقوى انتهى قول وقد علم بذلك القائلين بعدم التفصيل وفاقا للصدوقين
 الشهيدان والسيد السند في المداير ومثله الفاضل الخزاز في الذخيرة وهو ظاهر لم يفتل قول لا ريب ان ما نقلوه عن الصادق
 هو ظاهر العيان التي فلم نقلها عنهما المأخوذة من كتاب الفقه وأما ما ذكره من ان ظاهر صحة ذرائع المذكورة ذلك فهو
 بما لا ريب فيه بضم وكل غيرها مما قلنا من ذكره في سابق هذه المسئلة الآخرة لا يخفى انه قد روي الشيخ في باب الصباح
 الكناني قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل كان عليه من شهر رمضان طائفة ثم أدركه شهر رمضان قابل فقال ان كان
 صحيح فيما بين ذلك ثم لم يقض حتى أدركه رمضان قابل فان عليه نيسوم وان يطعم لكل يوم مسكينا فان كان مريضا فيما بين
 ذلك حتى أدركه شهر رمضان قابل فليكر عليه إلا الصيام ان صح فان تتابع المرض عليه فلم يقضه فليطعم لكل يوم مسكينا
 المحقق في الفاشية في الرواية قوله فان كان مريضا فيما بين ذلك لعل المراد به حدث مرضه بعد ما مضى ما يمكنه القضاء
 فيه من الوقت مع غرضه عليه ان كان مريضا فيما بين عزمه على القضاء وبين شهر رمضان فليكر عليه لا الصيام دون التفصيل

الصدوق وذلك لاستقرار القضاء في نفسه وعدم تغييره في فواته لسهة الوقت فقولوا ان فتح اشان الاما قلناه من يمكنه من القضاء
 فيما مضى وقوله فان تابع المرض عليه في قباله ذلك يعني وان لم يقدر على القضاء والحاصل ان ههنا ثلث احتمالات وحل
 حكم في حكم الاخر اقلها علم يمكنه من الصيام اصله في ادركه الشهر من قابل بحكم الصدق خاصة دون القضاء والثاني يمكنه
 منه وتهاون به الى ان يفوت وحكم القضاء والصدق معا والثالث يمكنه من غيره فأي مع سعة الوقت من غير تهاون حتى
 ادركه مرض اخر مال بينه وبين القضاء خاصة في ادركه الشهر من قابل وحكم القضاء خاصة دون القضاء وهذا الخبر مشتمل
 على الاحكام الثلاثة جميعا وكذا الذي يتلوه بخلاف سائر اخبار هذا الباب حيث اقتصر فيها على بعض انتهى وبذلك يظهر لك
 ما في استدلال صاحب الملاك بحجج الصيام الكثرة المذكور حيث اورد بعضه وسكن عن باقيه الذي هو موضع الاستدلال
 منه واثار في الوان بالخبر الذي يتلوه في قارواه الشيخ عن ابي بصير في عباد الله قال اذا مرض في رمضان الى رمضان
 لم يصح فائتم عليه لكل يوم نظيره طعام وهو مد لكل مسكين قال كذلك ايضا في كفارة اليمين وكفارة الظهار مدامدا
 وان صح فيها بين الرمضانين فائتم عليه في بعض الصيام فان تهاون به وقد صح فضله لصدق والصيام جميعا لكل يوم مد
 اذا فرغ من ذلك الصيام اقول ما ذكره قدس سره رواية في الصيام الكثرة لا يخرج من قرب واما رواية ابي بصير التي اشار
 اليها فظني انها قاصرة عما اريد فان موضع الدلالة على ما ذكر من معنا قوله وان صح فيها بين الرمضانين فائتم عليه في بعض
 الصيام يحمل القضاء على كونه بكد الرمضان الثاني ومن المحتمل قريبا بل الظاهر الاقرب ان المراد بتمامه وقتان في وقت الصحة
 بين الرمضانين وحاصل معنى الرواية ان ان استمر به المرض الى الرمضان الاخر فائتم عليه لفدية عن الشهر الاول وان صح فيها
 فائتم عليه لقضاء خاصة في وقت الصحة من غير فدية لعدم تعريضه وان ترك القضاء في وقت صحته وتهاون به والحال انه قد صح
 فضله لقضاء والفدية وكيف كان فالخبر خرج عن هؤلاء الاخبار التي قد منها ما يلزم من وجوب القضاء والفدية
 مع امكان الصيام واخره حتى دخل الشهر الثاني سواء كان مع العزم عليه ولا يمثل هذه الرواية اعني رواية في الصباح بناء على
 ما ذكره الحديث المذكور مشكلا لا يمكنه لا يتلوه في الصراحة بل الظهور انه قد يمكن به تفصيل تلك الاخبار وبه يظهر ان الاظهر
 هو ما ذكره الصدوقان وخلاف الجماعة المتقدم ذكرهم ويؤيد ان الاوفا بالاحتياط ثم اعلم ان ظاهر كلام الاصحاح
 القائلين بالتفصيل مختلف في معنى التهاون المقضي لاجتماع الكفارة مع القضاء ظاهر كلام المحقق في الفروع كما
 تقدم في عبارة ومثله العلامة في القواعد وهو مقتضى كلام الخ ان عباد الله عن عدم العزم على الصوم اما لو عزم عليه
 لم تكن منها وانا لا يحصل هذا المقضي للتأخير بل هو صريح في الدروس ان المقضي لوجوب الكفارة عدم العزم على الصوم
 اما المبرم عليه لم يكن منها ولا يحصل هذا المقضي للتأخير والذي صرح به في الدروس ان المقضي لوجوب الكفارة عدم
 العزم على الصوم والعزم على عدمه والافطار عند تضييق وقت الاطعام والقضاء اما اذا عزم على العمل في سعة الوقت مع القدرة
 ثم حصل العذر عند ضيقه لم يجز الكفارة بل الواجب القضاء حسب في فهم ذلك باي المعنيين كان من الاخبار تأمل وغاية ما ذكر
 عليه بعضهما كحسنة محمد بن مسلم مثله رواية ابي بصير المتقدم فظها عن تفسير العتاة في التغيير عن ترك القضاء مع الصحة بين
 الرمضانين بالنوائ والنوائ وان كان لغز بمعنى ترك الشيء لعدم الاهتمام به كما هو مملول رواية ابي بصير المذكورة في الآيات
 الظاهرة تقدم في كلام السند ان المراد به مطلق الترك ويعضد انه لو كان هذا المفهوم مراد المذكور حكاه في شيء من تلك
 الروايات وما تقدم في بعض الاخبار من تعليل وجوب الكفارة بالتضييق فانه شامل لما نحن فيه حيث انه صح ولم يصح فدل على
 التضييق وان كان باينا على سعة الوقت ثم تجردا لما منع وقت الضيق والله العالم وفي المقام فوائد **الاول** المشهور بين
 الاصحاح من استحباب الموااة في القضاء وقيل بالتحباب بالتفريق حكاه ابن ادريس في سرائر عن بعض الصحابة وبه
 كلام الشيخ المفيد قدس سره الميل اليه حيث قال بعد ان حكم بالخبر بين التابع والتفريق وقد عرفت انما قال اذا كان
 عليه يومان فضل بينهما يوم وكذلك اذا كان عليه خمسة ايام وما زاد فان كان عليه عشرة ايام او اكثر من ذلك تابع بين
 الثانية الايام الشائتم فرق الباقى والوجه في ذلك كله ان التابع بين الصيام في القضاء لم يكن فرق بين الشهر في صومه وبارت
 القضاء فواجب السنة الفصل بين الايام بالافطار ليقع الفرق بين الامرين كما وصفنا انتهى والذي يدل على الاول
 ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله ع قال اذا كان على الرجل شي من صوم شهر رمضان فليقضه في اثنى عشر
 شاء اياما متتابعة فان لم يكن له فليقضه كيف شاء وليجعل الايام فان فرق محسن ان تابع محسن قال قلت رايت ان
 يقى عليه من صوم رمضان شي يقضه في ذي الحجة قال نعم وفي الصحيح عن ابن سنان عن ابي عبد الله ع قال من افطر شيئا من
 شهر رمضان في عذر فان قضاه متتابعه وافضل وان قضاه منفردا محسن في روا الصدوق في كتاب الحضاك باسناد عن
 الامش عن جعفر بن محمد ع في حديث شرايع الدين قال والفائت من شهر رمضان ان قضاه منفردا جاز وان قضاه متتابعه
 كان افضل وهذه الاخبار كما ترى صريحة في المدعى والظاهر ان ما ذكره في المقنع واسند الا الصادق ع هو ما رواه الشيخ
 في الموثق عن عمار بن موسى الساباطي عن ابي عبد الله ع قال سألته عن الرجل يكن عليه ايام من شهر رمضان كيف يقضيها فقال

فان كان عليه يومان فليطرب بينهما يوما وان كان عليه خمسة فليطرب بينهما يوما وليس له ان يصوم اكثر من ستة ايام متواليه فان
 كان عليه ثمانية ايام وعشرون فليطرب بينهما يوما ورواه الشيخ ايضا بسند اخر مثله الا انه قال فان كان عليه خمسة ايام فليطرب بينهما يوما
 وان كان عليه شهر فليطرب بينهما اياما وليس له ان يصوم اكثر من ثمانية ايام يعني متواليه وذكره في حقه الحديث والشيخ في حقه هذا الخبر
 على التخيير ونفي وجوب التتابع وان كان افضل ولا يخفى ان قوله في الخبر وليس له ان يصوم الى اخره مما يداخلك ذلك وما يؤيد الاخبار المنقولة
 في جواز التفرق مطلقا صحيحه سليمان بن جعفر الجعفري قال سالت ابا الحسن عن الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان اي يقضيها من غير
 قال لا بأس بتفريقه قضاء شهر رمضان مثلا الصيام الذي لا يفرق كفاتك الطهارة وكفاتك الدم وكفاتك القين ونحوها غيرها ايضا وكفى
 كان فان هذا الخبر لا يعارض الاخبار المذكورة فيما مع غرضه ما اشتمل عليه كما هو في كثير من اخبارنا وواعظنا تلك الاخبار بموافقة
 ظاهر الكتاب العزيز **القياس** المعروف من مذهبنا لا يحاط به وجوب القضاء على التراخي لا على الفور ونقل عن ابي الصلاح انه قال
 يلزم من يتعين عليه فرض القضاء شي من شهر رمضان يوما ودينه في اول احوال الامكان ويظهر من هذا البيان القول بوجوب الفور
 وهو مردود بالاجابة كحديثي الجلي وابن سنان المنقذين والظاهر مما رواه الشيخ في الصحيح عن حفص بن الجعفر عن ابي عبد الله ع
 قال كنت انا النبي ص اذا كان عليه من صيام اخوان لنا في شعبا كراهتنا ان يمنعن رسول الله صلى الله عليه واله فاذا كان شعبان حرمنا صيام
 الحديث **الثالث** قد صرح جلد من اصحابنا وصحة منهم العلامة في التذكرة وغيره بان لا يجب الترتيب قضاء الصوم بان يتو
الاول فالاول ثم يتبع ذلك واستشكل الشهيد في الدرر فقال وهل يتبع بنية الاول فالاول شك قال في المدارك بغيره
 ذلك عنه وربما كان منشأ الاشكال من تساوي الايام في التعلق بالذمة مع انقضاء النقص على تقديم بعضها على بعض ومن سبب
 الاول في الذمة فكان اوله بالمبادىء ثم قال ولا يخفى ضعف الوجه الثاني من وجهي الاشكال الا ان الامر في ذلك هين اقول في
 ان يقال ان هذا من باب اسكوا عما سكت الله عنه وهل يتبع الترتيب بين افراد الواجب كالقضاء والكفارة ونحوها ظاهر المشهور
 القدم ونقل عن ابن ابي عمير انه قال لا يجوز صوم عن نذرا وكفارة لمن عليه قضاء من شهر رمضان حتى يقضيه لم ينفع له على
 مستند **الرابع** قد تقدم في اخر المطلب الثالث من المقصود الاول انه لا يجوز الطلوع بالصيام لمن في ذمته قضاء شهر
 رمضان وانه لا خلاف فيه بين اصحابنا اما تقدم نقله عن المرتضى رحمه الله من اعلام زمانه انه لا يجوز لمن في ذمته واجب غير
 القضاء من نذرا وكفارة او نحوها ام لا ظاهر الاكثر الثاني ونقل عن المرتضى رحمه الله الجواز واليه مال السيد السند في المدارك محتجا
 بالمتك بقضي الاصل وهو كذلك فانما لم ينفع على دليل يدل على المنع الا بما اذا كان ذلك الواجب قضاء شهر رمضان كما روت
 عليها الاخبار التي قد علمنا من هو ظاهر الحديث والصدوق ايضا حيث ذكر الحكم المذكور ولم يوردوا الا خبر الجلي والكناني والوارث
 في قضاء شهر رمضان قال في المدارك والظاهر ان المنع من الطلوع مع اشتغال الذمة بالصوم الواجب عند من قال به انما
 يتحقق حيث يمكن فعله فلو كان بحيث لا يمكن كصوم شعبان ندبا لمن عليه كفارة كبيرة جاز صومه كانه عليه الدرر وانتهى
المسئلة السابعة بين المشهور والاحتياط انه لو مات المريض وقد فات الشهر وبكفه بمرض فان برئ بعد فوزه
 وتمكن من القضاء ولم يقضه وجبت عليه وليه القضاء عنه ان لم يوص به نهي اليه القضاة وابنا بابويه والسيد المرتضى وابن الجنييد
 وابن ابراهيم وابن حزم وابراهم بن قيس قد وقع الخلاف في هذا في مواضع **الاول** ما نقل عن ابن ابي عمير من ان الواجب هنا انما
 هو الصدقة عنه عن كل يوم بمدة من طعام قال قدس سره وقد روى عنهم في بعض الاحاديث ثمانية وعشرين قضاء من شهر رمضان
 صام عنه اقربا له من ابيه من ابناءه كما يقضونه وكل من مات وعليه صلوات قد فاتته ذكوة فله منته وتجب قد وجبت عليه
 قضاء عنه وليه بذلك كله بان نقل الاخبار بالتوفيق عن ابي الرسول ع الا ان قال وقد روي عن ثمانية وعشرين قضاء من شهر رمضان
 صدق عنه عن كل يوم بمدة من طعام وهذا هو اثرنا في الاخبار **والثاني** روي عن ابي بصير في الصحيح عن ابي بصير قال سالت
 القول المشهور وهو الموقد المسور الاخبار الكثيرة ومنها صحيح محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل اذ ركة رمضان
 وهو مريض فموت قبل ان يبر قال ليس عليه شيء ولكن يقضى عن الذي برئ لان قال فان مرض فلم يصم شهر رمضان
 ثم صح بعد ذلك فلم يقضه ثم مرض فمات صلى وليه ان يقضى لا ثم قد صح فلم يقض وجبت عليه مؤثقة ابي بصير قال سالت
 ابا عبد الله ع عن رجل سافر في رمضان فادركه الموت قبل ان يقضيه قال يقضيه افضل اهل بيته وما رواه في الفقيه
 مرسله قال وقد روي عن الصادق ع انه قال اذا مات الرجل وعليه صوم شهر رمضان فليقض عنه من شاء من
 اهله وصحبه حفص بن الجعفر وحسنه حماد ومكاتبه الصفا الايات في المقام الى غير ذلك من الاخبار اخرج العلامة
 في الحاشية لابن ابي عمير في صحيحه في ميراث الانصارى عن ابي عبد الله ع قال اذا صام الرجل شيئا من شهر رمضان ثم لم يزل
 فمات مريضا حتى مات فليس عليه شيء وان صح ثم مرض ثم مات وكان له مال صدق عنه مكان كل يوم بمدة وان لم يكن له
 مال صام عنه وليه كذا في رواية الحسين والصدوق لهذا الخبر في رواية الشيخ له في باب وان لم يكن له مال عنه وليه
 اقول ومثل هذا في الرواية ايضا ما رواه في الفقيه في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن يزيد عن ابي جعفر الثاني ع قال
 قلت لرجل مات وعليه صوم يصام عنه ويتصدق قال يتصدق عنه فانما افضل واجبات في الحاشية عن الرواية الاولى بالجل
 عا ما اذا لم يكن له من الاولاد المذكور اقول وهذا الخبر يثبت الرواية المذكورة لانه قد صرح فيها بان لم يكن له مال

صام عنه ولية وهو ايضا بقيد الرواية الثانية التي ذكرناها والظاهر عندى هو الرواية التي على الثقة حيث ان العلامة في المتن قد
نسب هذا القول الى جمهور الجمهور وقال بعد نقل القول بالقضاء عن الشافعي في القديم واليه نؤيد وقال الشافعي في الجديد ويظهر منه
عن كل يوم مداو به قال ابو حنيفة ومالك والثوري والجمهور هو القول المشهور لما عرفت الشافعي المشهور بين الامم
هو وجوب القضاء على الولية عليه يد الاطلاق لا اخبارا المتقدمة والاشية في الموضوع الثالث ونقل عن المرتضى رضي الله عنه
في وجوب القضاء على الولي ان لا يختلف الميت ما يصدق به عنه عن كل يوم مداو به يدل على ما ذهب اليه صحته في مذهب المدكوت بناء على ذلك
الكلية والصدوق قال في المدارك بعد نقل الرواية المذكورة بطريق النسخين المذكورين ثم رواية الفقيه في بيت وبمضمون ذلك
الرواية اخبر ابن عسقلان وادعى فيه نواتر الاخبار والمسئلة قوية الاشكال لا اختلاف من الرواية وان كان الظاهر ترجيح
ما في الثاني ومن لا يخصص الفقيه كما يميز من يقف على حقيقة هذا الكتاب انتهى وفيه شأن الى الطعن على الشيخ وما وقع
له في بيت مما اشترنا اليه نفاه في موضع ويظهر منه الميل الى هذه الرواية بنائه على رواية النسخين المتقدمين لكنه سند ما وفيه ما
عرفت من ان الامر بالصدقة انما يخرج بحجج الثقة وبذلك يظهر ان الاصح ما هو المشهور بين الاصحاب من وجوب القضاء
على باطلاق الروايات المتقدمة (فالتا المشهورية في كلام المتأخرين ان الولي الذي يجب عليه القضاء هو الولد الاكبر
قال في الخ طاهر كلام الشيخ ان الولي هو اكبر اولاده المذكور خاصة فان فقد فالصدقة وقال في طه والولي هو اكبر اولاده المذكور
فان كانوا جماعة في سن وجب القضاء ويقوم به بعض فينقطع عن الباقي وان كانوا اناثا لم يلزم من القضاء وكان الواجب الفقيه
وقال الفقيه المفيد فان لم يكن له ولد من الرجال قضى عنه اكبر اوليائه من اهله واولاده وان لم يكن له من النساء وقال في
الدرر وس بعد نقل ذلك عن الشيخ المفيد وهو ظاهر القدام والاشجار والاختلاف قال في الخ بعد نقل ذلك عن الشيخ المفيد
وفي هذا الكلام مكان الاول ان الولية لا تختص بالاولاد لان الثاني ان مع فقد الاول لا يكون الولي هو الاكبر من النساء
وقال ابن الجنييد والى الناس من القضاء عن الميت اكبر اولاده الذكور واقرب اوليائه اليه ان لم يكن له ولد وقال علي بن بابويه
من مات وعليه صوم شهر رمضان فعلى وليته ان يقضى عنه فان كان للميت وليان فعلى اكبرهما من الرجال فان لم يكن له
من الرجال قضى عنه وليته من النساء وكذا قال ابن ابو حنيفة في المقنع قال في الخ بعد نقل ذلك وهذه الاقوال مناسبة لقول المفيد
وقال ابن البرج على ذلك الاكبر من الذكور ان يقضى عنه ما فات من ذلك ومن الصلوة ايضا فان لم يكن له ذكر فالاولى به من النساء
يوافق الحكم الثاني من حكم المفيد واخبار في الخ مذهب الشيخ الذي هو المشهور كما اشترنا اليه قال في الاحتجاج عليه في اصله
الذي خالفناه في الولد الاكبر للنقل والاجماع عليه لا اختصاص به بالجماع من الترتيب في الثاني على اصله للدليل ثم نقل رواية خلاصة
عثمان الثانية والشيخ في المقنع على ما ذهب اليه من مذهب الشيخ ايضا بان الاصل برائة زمة الوارث الا ما حصل الاتفاق عليه
اقول لا يخفى ما في هذه الأدلة من النظر الظاهر لعل ناظرها ما ذكر في الخ من النقل فهو غير محقق بالولد فضلا عن المذكور
بل عن الاكبر منهم كما سيظهر لك في المقام انشاء الله تعالى والاختصاص بالجماع غير مقتضى لما ذكره يجوز ان يكون العلة في اجبا
القضاء غير ذلك ورواية حماد غير التي على ما ادعاه كما استمرنا في الاحتجاج المدعى ان ثمة في غيره الى على التخصيص
الان يقولوا بطرح الاخبار والاشية من البين وهم لا يقولون والاشية في مقتضى عليه من الاجابة المتعلقة بهذه المسئلة ما
رواه ثقة الامسلا في الثاني في الصحيح عن حفص بن النخعي عن ابي عبد الله ع في الرجل يموت وعليه صلوة او صيا قال يقضى
عنه اول الناس بمراة قلنا كان اولي الناس به امرأة فقال لا الا الرجل ومادواه ايضا الحسن بن حماد بن عثمان عن
ذكر عن ابي عبد الله ع في الرجل يموت وعليه من شهر رمضان من يقضى عنه قال اولي الناس به امرأة قال لا الا الرجال وما
رواه الفقيه في بيت عن الصفار قال كتبت الى الاخيرة في الفقيه قال كتبت محمد بن الحسن بن علي ع رجل مات وعليه قضاء شهر
رمضان فمضت ايام وله وليان هل يجوز لهما ان يقضيا عنه جميعا خمسة ايام احد الولتين وحسنه ايام الاخر فوقع ع يقضى
عنه اكبر وليين عشرة ايام ولا انشاء قال في الفقيه وهذا الذي وقع عندك مع فقيهة في الصفار بخطة ع وما رواه الشيخ
في الموثق عن عبد الله بن بكير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع في الرجل يموت في شهر رمضان قال ليس على وليته
ان يقضى عنه ان قال فان مرض لم يصم شهر رمضان ثم مات فم يترك ذلك فلم يقضه ثم مرض فمات فعلى وليته ان يقضى لانه قد صح
فلم يقض ووجب عليه وما رواه ايضا بسند الى محمد بن ابي عمير عن رجل عن رجل يموت وعليه صلوة او صيا
قال يقضى اولي الناس وقد تقدم في الموضوع الاول نقل رواية ابي بصير الدالة على انه يقضى عنه افضل اهل بيته مرتبة
الفقيه الدالة على انه يقضى عنه من ثامن اهله وقال في كتابنا لغة الرضوى واذا مات الرجل وعليه من صوم شهر رمضان
فعلى وليته ان يقضى عنه وكذلك اذا فات في السفر الا ان يكون مات في مرضه قبل ان يقضى فلا قضاء عليه اذا كان للميت وليان
فعلى اكبرهما من الرجال ان يقضى عنه فان لم يكن له ولي من الرجال قضى عنه وليته من النساء وهذه عين جواز القضاء وقهر
المتقدمين لكتما اختصارها في الفقيه ذكرها بطولها وهذه الاخبار كما ترى كلها انما دلت على ان اظهر القضاء بالولي
الذي هو عيان عن اولي الناس بمراة كما مر به في صحيحه حفص بن النخعي ولا اختصاص بذلك بالولد الاكبر بل بالاولاد
بقول مطايع بل انما هو عيان عن الاول بالمهرت كما شام من كان والعجب صاحبنا لو سائل حيث تبع المشهور من تخصيص القضاء

بالحصر

بأكبر الأول والذكور كما عنون به الباب فيهم أو د مكاتب الصغار وبذل وليته بولديه في قوله في التوقيع يقضى أكبر وليته عشر أيام ولا
فكتب ولديه ولا إذا هذا من غلط النسخة التي عندنا وإن كان منشأه من المتن فيكون الغلط منه ونسخ الحديث كلما متفقة على لفظ و
ليته وبذل لك يظهر لنا أنه لا مستند لما اشهر بينهم من التخصيص بالولد الأكبر بما جملته فان الظاهر أن الأول هنا هو الولد في أحكام
الميت وهو الأول بالميراث وليس الأول في قول المتقدم ما ينطبق على القول بهذا الروايات التي ذكرناها إلا قول الصدوقين وقريب
منه قول ابن الجبند والى هذا القول ما لا السيد السند في المدارك وهو الحق المحقق بالأخبار وإن كان قليل الأبناء فوايد **الأول**
قد دلت صحة حفص بن النضر وكذا مرسله جازا المتقدمان على أنه لو لم يكن في الأمن المشافهة لا يقتضيان صرحا بعبارة كتاب الفقه
الرفيع وجوب قضاء الولي من النسا وبذل الولد الروايتين صريح الشيخ وغيره فاسقطوا القضاء عن الولي من النسا وبذل الولد الرواية الأخرى
صريح الصدوقان والشيخ المفيد وابن البراج والظاهر أن مستندهم إنما هو عبارة الكتاب وفنوى الصدوقين بذلك المستند إلى
الكتاب المذكور والجمع بين الأخبار هنا لا يخلو من اشكال **القائمة** الظاهر لا خلاف بين الأصحاب وجوب القضاء على الولي عند
من عتق القصار ووالصدق وعلى ذلك تدل الأخبار المتقدمة وأما ما تقدم في رواية أبي بصير من أنه يقضى عنه فضل أهله
ومرسله الفقيه يقضى عنه من شاء من أهله وفي رواية لقمان تقدمت في كتاب الصلوة أنه يقضى الصلوة والصوم رجل غار في حجر
أو تكا بالثأويل منها بالحل على التبرع بذلك لعدم الولي أو صغره أو نحو ذلك **القائمة** هل يشترط في تعلق الوجوب بالولي
بلوغه حين يموت موثقه أم يرعى الوجوب ببلوغه فينطبق به قولان ولهفت على بعض في المقام الأول بقصر قلصت جملة
من الأصحاب بأنه لو كان للميت وليا أو ولياء متساويين في السن تناووا في القضاء واستدل عليه بعموم الأمر بالقضاء
وبقوله عنه في صحة حفص يقضى عنه أو إلى الناس بغيره ونحوها ما تقدم فان ذلك شامل باطلاقة التعميم المتقدم وإذا وجب القضاء
عليهم نسا وافية لا مشاع الترجيح بلا مرجح وقال ابن البراج يفرع بينهم وقال ابن دريس أنه لا قضاء لأن التكليف بذلك يتعلق بالولد
الأكبر وليس هنا ولا أكبر وضعفه ظاهره فانه مع تسليم ما ذكر من اختصاص الوجوب بالولد الأكبر إنما هو لو كان ثمرة ولا أكبر لا مطر
ولما قف على نفي واضح فلهذا في المقام الآن القول المشهور لا يخرج من قريب نظرنا إلى إطلاق الأخبار المشار إليها ولعل حجة من ذهب
إلى القصر عموم ما دل على أنها لكل أمر مشكل ثم إن جملة منهم قد صرحوا بوجوب القضاء على الجميع وإن أخذ الزمان بمعنى أنه لا يشترط إقرار
في قضاء الصوم وإن صرحوا بأشراطه في قضاء الصلوة وقالوا بناء على ذلك أن يوم الكسرة واجب على الكفاية وإن تبرع بها سقط
الحاجة مست من قداطلق جملة من الأصحاب أنه لو تبرع بكفص القضاء سقط وجب على تبرع بعض الأولياء المتساويين في السن بقضاء
الصيام من البعض الآخر فانه يسقط الفرض بفعل ذلك البعض المتبرع قال شيخنا الشهيد الثاني وجه السقوط حصول التكليف
المقتضي وهو برائة ذمة الميت من الصوم قال في المدارك بعد نقل ذلك عنه ويتوجه عليه أن الوجوب تعلق بالولي وسقوطه
بفعل غيره يحتاج إلى دليل ومن ثم ذهب ابن دريس العلامة في المنتهى إلى عدم الإجزاء بفعل المتبرع وإن وقع يان من تعلقه بالولي
لأنه لا علم بسقوط الفرض عن المخلف بفعل غيره وقوته ظاهرة انتهى **السائمة** قد تقدم في كلام الشيخ أنه لو لم يكن إلا النسا
لم يلزم من القضاء وكان الواجب لذاته وبذلك صرح من تبعه أيضا وهو منتهى علمنا هو المشهور بينهم من علم وجوب القضاء على النسا
وإن اختص الولد فيها وأما ما ذكر من من التصديق فلم ينف له على مستند وإنما استدلل له برواية أبي مرجم الأتصاري وقد عرفت
بما قلنا سابقا أن هذه الرواية إنما خرجت مخرج النقيض ومعها لا غماض عن ذلك فان مقتضى الرواية على ما في
الحكاية والفقيه هو وجوب الصوم على الولي إذا لم يخلف الميت ما يتصدق به عنه وعلى رواية المذهب وجوب التصديق على الولي
أيضا وشيئينهما لا ينطبق على ما ذكرنا هنا إنما أوجب للفدية مع تعدد الولي والولي على كل من الوجهين الأولين موجوب
السائمة حكى الشهيد في الذكر عن المحقق أنه قال في مسائل البغدادية المنسوبة إلى سؤال جمال الدين بن حاتم عن
الذي ظهر له أن الولد يلزم قضاء ما فات الميت من صيام وصلوة لعدا كاستفرا المرض الحيض لا ما تركه عما مع قد رتبته
عليه قال الشهيد وقلنا كان شيخنا عميد الدين ينصر هذا القول ولا بأس به فان الروايات تحمل على الغالب من الترتب وهو أنما
يكون على هذا الوجه انتهى واليه مال جملة من متأخري المناخرين كالسيد السند في المدارك والفاضل الخراساني في الذخيرة وهو
جيد ويمكن تأييده أيضا بان روايات وجوب القضاء منها ما صرح فيه بالسبب الموجب للترتب من الأعداء التي هي الحيض أو
المرض أو السفر ومنها ما هو مطلق ومتضمني الفاقلة جمل مطلقا على مقتضاها في ذلك **الرابعة** اختلاف الأصحاب في وجوب القضاء
عن المرأة من الشيخ في النهاية قال والمرأة حكمها ما ذكرناه في أن ما يفوتها من الصيام مرض أو طهر لا يجب على أحد القضاء
عنها إلا أن يكون قد تمكنت من الصيام فلم تقضه فانه يجب إيفاء القضاء عما ما يفوتها بالسفر حيا قد مضاه في حكم الرجال
والى هذا القول ما لجملة من الأصحاب منهم العلامة في المنتهى والشيخ وتردد المحقق في الشرايع وقال ابن دريس الصحيح من
المذهب الأول أن لها المرأة في هذا الحكم بالرجال يحتاج إلى دليل وإنما اجتمعنا منعقد على الولد يتحمل ذلك الأكبر ما شرط
فيه من الصيام وليس هذا مندبا لأحد من فقهاءنا وإنما أورده الشيخ إيراد الاعتقاد قال في الخ بعد نقل ذلك عن ابن دريس
والاستدلال على ما ذهب إليه الشيخ بموثقة محمد بن مسلم موثقة أبي بصير في المرأة التي أوصته أن يصوم عنها ما صورته وقول
ابن دريس الإجماع على الولد ليس حجة إذ لا دليل على حكم ليس إلا على امتناع ذلك الحكم في صوة أخيه قوله وليس هذا مندبا

لاصحابنا جملتهم واتي احاد عظم من الشيخين خصوصاً مع اعتقاد قوله بالروايات والأدلة العقلية على ان جماعة فالوايد ذلك كابن
البراج وسببه قول الشيخ الى انه ايراد الا اعتقاد اعظم منه وما يدريه بذلك مع انه لم يقتصر على قوله بذلك في النهاية بل ورد في المبسوط ايضا
انتهى اقول والأصح ما ذهب اليه الشيخ رضي ويدل عليه ما ياتي في المسئلة الأتية من روايتي ابي حمزة ومحمد بن مسلم **الخامس** ظاهر
انه لا خلاف بين الأصحاب في ان وجوب القضاء على الولي في غير ما فات بالسفر مشروط بتمكن المكلف من القضاء وتفريطه فيه استقر في نقتة وعلى
ذلك يدل جملة من الأخبار المنقولة ويعضد بها ايضا ما رواه الشيخ في الموثق عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال سالت عن امرأة مرضت في شهر
رمضان وماتت في شوال فواستفتي ان اقضى عنها قال هل برئت من مرضها قلت لا ماتت فيه قال لا تقضى عنها فان الله لم يجعلها عليها
قلت فانه اشبه بان اقضى عنها وقد اوصتني بذلك قال وكيف تقضى عنها شيئا لم يجعل الله عليها فان اشبهت ان تقوم لنفسك ففهم
في السفر فظاهر الاكثر ايضا انه كل فلو لم يتمكن من القضاء لم يجز القضاء عنه ونفله في المذهب عن الشيخ في النهاية والمحقق والعلامة لا يجوز
تحث قسم المعذرين لعدم التمكن فيسقط عنه الاستحالة التكليف بما لا يطاق وبصرح شيخنا الشهيد في المنتهى حيث قال وفي القضاء
عن المسافر خلافا قريبا مراعاة تمكنه من القضاء المقام وبصرح شيخنا الشهيد الثاني في الشرح حيث قال بعد ذكر العبادة المذكورة ولو
بالأقامة واثنا السفر كالمرض وقبل يقضى عنه مطلقا لاطلاق النص وتمكنه من الأداء بخلاف المرض وهو لم يجز كونه ضروريا كالسفر
الواجب بالتفصيل اجود انتهى بخبر كلامه في المسئلة الثانية اقول والظاهر عندى هو القول بالوجوب مطم وان لم يتمكن من الأداء
ولم يمض عليه مان يمكن جبا القضاء للأخبار الظاهرة الدلالة في ذلك ومنها ما رواه في الحاشية والفتحة في الصحيح عن ابي حمزة عن ابي
جعفر ع قال سالت عن امرأة مرضت وطهشت وساقرت فماتت قبل خروج شهر رمضان هل يقضى عنها قال لا لما الطهت والمرض فلا
واما السفر فمعه وما رواه الشيخ في الموثق عن محمد بن مسلم ابي عبد الله ع في امرأة مرضت في شهر رمضان وطهشت وساقرت
فماتت قبل ان يخرج رمضان هل يقضى عنها قال لا لما الطهت والمرض فلا واما السفر فمعه وما رواه في الموثق عن ابي بصير قال
سالت ابا عبد الله ع عن رجل سافر في رمضان فادركه الموت قبل ان يقضى قال يقضيه فضل اهله به وعن منصور بن حازم
عن ابي عبد الله ع في الرجل يسافر في رمضان فيموت قال يقضى عنه وان امرأة حاضت في رمضان فماتت لم يقض عنها والمرض
في رمضان ولم يقض عنه مات لا يقضى عنه وان خبير بما في هذه الأخبار من الصراحة في الدلالة والظاهر ان من ذهب من اصحابنا
الى المشهور لم يقض على هذه الأخبار كلها ولذلك ان شيخنا الشهيد الثاني في المسئلة بعد ان نقل عبارة المصنف وهي قوله ولا
يقضى الولي الا ما تمكن الميت من قضاء فاهله الا ما يفوت بالسفر فانه يقضى لومات مسافرا على رواية قال في رواية منصور
حازم ثم ساق الرواية ثم قال بعد ما اخذ القول المشهور والرواية مع علم صحة سندها يمكن حملها على الاستصحاب وعلى
الوثوق بكون السفر عصبته وان بعد لا يخفى ما فيه بعد ما عرفت وبالجمل فان ظواهر الأخبار المذكورة هو وجوب القضاء عن
المسافر مطم ويقضى لها بالتمكن من القضاء مع كونه لا دليل عليه ينافيه ظاهر روايتي ابي حمزة ومحمد بن مسلم المشتملين على السفر
والطهت والمرض انه يقضى ما فات بالسفر فاشترطون ما فات بدينك الآخرين وليكن ذلك الامع عدم التمكن من القضاء
اذ لا خلاف في انه مع التمكن يجزى القضاء في الطهت والمرض والظاهر ان بناء الحكم المذكور في الفرق بين الفات بالسفر وغيره انما
هو حيث كان علما المرض والطهت من جهة الله عز وجل وهو اعذر لعبد كما ورد في جملة من اخبار الأئمة وغيرها وعذر السفر
من قبل المكلف ويمكن تركه والأيتان بالأداء فوجب القضاء عنه لذلك وما استشكله شيخنا الشهيد الثاني من انه وبما يكون
السفر ضروريا وواجبا فالظاهر لا وجه له فان بناء الأحكام على الأفراد الغالبة المتكررة والعلل الشرعية لا يجب الجواب بل كيف
وجودها في اكثر الأفراد كما لا يخفى **السادس** قال الشيخ في النهاية المرض اذا كان قد وجبت عليه صيام شهرين متتابعين
ثم مات بصدق عنه عن شهر وقضى عنه ولية شهر اخر وكذا قال ابن البراج على ما نفله في الخ وبذلك قال اكثر المتأخرين
ويدل على هذا القول ما رواه الشيخ عن الوشاء بطريق فيه سهل بن زياد عن ابي الحسن الرضا ع قال سمعت يقول اذا مات
رجل وعليه صيام شهرين متتابعين من علة فعليه ان يتصدق عن الشهر الأول ويقضى الثاني قال في المسئلة لا فرق في
الشهرين اللذين على الميت بين كونهما واجبين عليه على التبيين كالمندرين وكفارة الظهار مع قدرته على الصوم
في حال الحيثية وعجزه عن العتق او على التخيير لكفارة رمضان على تقدير اخيار الولي الصوم فان التخيير ينقل اليه كما كان للميت
وهذا الحكم تخفيف على الولي بالصدقة عن أحد الشهرين من مال الميت مع ان النصوص يقضي وجوب قضاء الجميع عليه
ومتسند هذا الحكم المختص بالمستثنى من صور القضاء رواية الوشاء ثم ساق الخبر كما نقلناه واستشكل ذلك جملة من
متأخري المتأخرين من حيث ضعف سند الرواية والأول ومن دلالة الأخبار المستفيضة على وجوب القضاء على الولي
كما قلنا ان قل كثير منها ولا يصوم هذين الشهرين لا يخفى اما ان يكون متعينا على الميت او مخيرا فيه فان كان الأول
فقتضى الأخبار المشار اليها هو وجوب الكل على الولي وان كان الثاني فالأمر فيه مشكل حيث ان ظاهر الخبر المذكور
غير المخرج فيه وقال الشيخ ايضا في المبسوط لولا القضاء على ما نفله في الخ كل صوم كان واجبا عليه باحدا لأسباب الموت
فمات في مكان من مكانه فلم يصمه فانه يتصدق عنه ويصوم عنه ولية وهو يرجع الى ذكره في النهاية ايضا وفيه
ما عرفت من دلالة الأخبار المستفيضة على وجوب القضاء خاصة مضافا الى ما ذكره من هذا ذهبنا من ادريس العلامة في الخ

الى وجوب الفضا خاصة وهو ايضا ظاهر الشيخ المعيد حيث قال يجب على ولي ان يقضي عنه كل صيام فطر فيه من نذر او كفارة
 او قضاء ومضانا قول والمسئلة غير خالية من شوب الاشكال فان الخروج عن مقتضى تلك الاخبار المستفيضه بهذا الخبر مع احتما
 للثبوت فان القول بالتصدق مندوب اكثر العامة وان لم ينقل في خصوص ذلك الصوة مشكلا ولا ظاهرا لوقوعه على ما دللت
 عليه تلك الاخبار المشار اليها وهو الا وفوق الاحتياط المطلوب في جميع المقامات فان قيل ان جملة الاخبار المتقدمة انما دللت
 في قضاء شهر رمضان فلا تتعدى الى غير ذلك فقياس مع الفارق فان شهر رمضان اؤكده من غيره وكذا قضاءه لا نأفوقا لغيره
 بصوم الفطر لا بخصوص السبب كما هو المصريح به في الأصول والظاهر في كلامهم في غير مقام اذا المفهوم من اجوبتهم في ذلك
 الاخبار انما هو ترتيب الفضا على استقرار الاداء في الذمة كاشا ما كان يتما صحته حتى يرضى فان السؤال فيها عن الصوم بقول
 مطلق رواية به بصير المتقدمة في حكاية المرأة التي اوصته ان يصوم عنها وقوله لا تنقض عنها فان الله لم يجعل عليها فانه على ثمة
 الفضا بعدم وجوب الاداء عليها المؤذن بليوت مع ثبوت وقوله في موثقة ابن بكير المتقدمة في الموضع الثالث لانه قد صح فلم
 يقض ووجب عليه هو مشعر بوجوب الفضا من حيث ان الاداء كان واجبا عليه في غير ذلك من الاخبار المتقدمة وما يحكي فيه
 كذلك عملا بالعلم المذكور والله العالم **الفصل الثالث** في صوم الكفار ونخل الى اقسام اربعة **الاول**
 ما يجب فيه الصوم مع غيره وهو كفارة قتل المؤمن عمدا فانه يجب فيها الخصال الثلث للاخبار المستفيضه ومنها ما رواه
 الاسلا في الثاني في الصحيح عن عبد الله بن سنان وابن بكير جميعا عن ابي عبد الله ع قال سئل عن المؤمن يقتل المؤمن هل له ثوبة
 فقال كان قتل لايمان فلا ثوبة له وان كان قتل لغضب او لسبب امر الدنيا فان ثوبته ان يقاد منه وان لم يكن عليه امر الا انطلق
 الى اولياء المقتول فاقر عنهم بقبل صاحبهم فان عفوا عنه ولم يقتلوا اعطاهم الدية واعتق نسمة وصام شهرين متتابعين اطعم
 ستين مسكينا ومثلها كفارة من افطر شهر رمضان على محرمة عنده من قال بذلك كما تقدم تحقيقه وانه الاظهر لما قلنا من الادلة
القسم الثاني ما يجب فيه الصوم بقدا العجز عن غيره وهي سنة اعد ما كفارة قتل الخطاء قال الله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ
 لا قوله فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وفي معناها اخبار كثيرة وثانيها الظهاد قال الله تعالى الذين يظاهرون من نسائهم
 ثم يعودون لما قالوا فتصير رقبة الى قوله من لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتناسا من لم يسطع فاطعام ستين مسكينا
 وثالثها قضاء شهر رمضان بناء على المشهور من انما اطعام عشرة مساكين فان لم يتمكن صام ثلاثة ايام وقيل انما كفارة شهر رمضان
 وقد تقدم الكلام في ذلك ورابعها كفارة اليمين قال الله عز وجل **يؤخذ كرم** بالعقد في الايمان فكفارة اطعام عشرة مساكين
 من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم وخامسها كفارة
 الا فاض من عرفات فامدا قبل الفرب فان عليه بدنة او مع العجز صيام ثمانية عشر يوما ويدل عليه ما رواه الشيخ عن يونس في
 الصحيح عن ابي جعفر ع قال سالت عن فاض من عرفات قبل ان يغيب الشمس قال عليه بدنة يجرها يوم النحر فان لم يقدر صام ثمانية
 عشر يوما وسادسها كفارة العتيد الذي هو عبارة عن النعمة والبقرة الوحشية والطي وما الحق بما على تردد ويات تحقيق
 القول فيه ان في كتابنا في الحق بذلك كفارة شق الرجل ثوبه على زوجته او ولده وكفارة خدش المرأة وجهها ونقشها شعر
 راسها لرواية خالد بن سدير عن الصادق ع قال واذا شق زوج على امراته او والد على ولده فكفارة كفارة حنث يمين يمين ولا
 صلح لما تحب بكفر او يتوب من ذلك واذا خدشت المرأة وجهها او جرت شعرها او نشفته ففجر الشعر عنق رقبة او صيام شهرين
 متتابعين واطعام ستين مسكينا وخذش الوجه اذا رمت وفي الشوق كفارة حنث يمين قيد ووجه الا لحان ضعفا رواه
 المذكور بالرواية المذكور فقد قال الصدوق ان كتابه موضوع وقال ابن ادريس باستحبابها وسيأتي تحقيق الكلام ان شاء الله في ذلك
 في كتاب الكفارات **القسم الثالث** ما يكون الصوم فيه محيرا بينه وبين غيره وهو حنث منها كفارة من افطر يوما من شهر
 رمضان غامدا وقد تقدم الكلام فيها ومنها كفارة التذر بناء على المشهور من انما كفارة كبري محيرة والاصح انما كفارة
 يمين وسيأتي تحقيق القول في ذلك في كتاب التذات ان شاء الله تعالى ومنها كفارة المكذب بناء على المشهور من انما كفارة كبري
 محيرة وهو الاصح وقيل انها كفارة يمين وسيأتي تحقيق البحث في ذلك في علم ومنها كفارة الاعتكاف الواجب بناء على ما هو
 المشهور من انما كفارة كبري محيرة وقيل انها مرتبة وسيأتي بيان ذلك في كتاب الاعتكاف ان شاء الله تعالى ومنها كفارة حلق الراس
 في الاحرام وهي منصوطة في القرآن المجيد قال الله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله فمن كان منكم مريضا او به اذى
 من راسه ففدية من صيام او صدقة او نسك ولقد اوصي في التحجير وسيأتي تحقيق ذلك في كتاب الحج ان شاء الله تعالى والحق
 بذلك كفارة جز المرأة راسها في المصا لرواية خالد بن سدير المتقدمة **القسم الرابع** ما يجب مرتبا على غيره
 محيرا بينه وبين غيره وهو كفارة الواطى امته المحرمة باذنه وسيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الحج ان تلك الكفارة بدنة او بقرة
 او شاة فان عجز عن الاولين فشاة او صيام ثلاثة ايام والصيام فيها مرتب على غيره وهو البدنة والبقرة محجرب بينهما وبين غيره
 وهو الفاقة وانما اجلنا الكلام في هذه المسائل ولما تعرض لتحقيق البحث فيها بنقل الأدلة وتحقيق الكلام فيها لانه
 الفرض منها انما هو استيفاء اقسام الصوم وهي تحقيق كل مسألة ان شاء الله تعالى في محلهما الا يقربها بقى الكلام هنا
 في مقامات **المقام الاول** قد مر في جملة من الاطحاب بلا الظاهر ان المشهور ان كل الصوم يلزم فيه التتابع

في صوم الكفار

وجوب المتابع إذا كان العذر من جهة عز وجل وحضور السؤال في هذه الأخبار ولا يوجب التحصيل إذا العبرة به يوم الجواب والعلة
المذكورة فإن قوله هذا إنما غلب الله عليه وليس على ما غلب الله عليه شيء في قوة صغر وكبر من مقدمته في الشكل الأول
فكانت قبل الأقطار في هذه الصنوع مما غلب الله عليه وكما غلب الله عليه شيء فليس عليه شيء ينتج أن الأقطار في هذه الصنوع ليس
عليه شيء من الأعادة وبه يظهر أن كل موضع ثبت فيه وجوب المتابعة فليس عليه لأعادة إذا كان العذر من جهة الله عز وجل وعلى هذا
يجب تخصيص أخبار وجوب المتابعة في الثلاثة بهذه الأخبار فلا تجب لأعادة فيها بالعذر الحاصل من جهة عز وجل وحده فذكر
أولئك الفضلاء ومن وجوب الاستئناف في كل ثلاثة أعذار كان وغيره من ذلك وقصر الحكم كما ذكره السيد السند على الشهرين
اشكل والذي وقفت عليه من الأخبار زيادة على ما نقله سر قدس ما رواه ثقة الاسلام في الحاشية في الصحيح إلى علي بن أحمد بن
إشيم قال كتب الحسين إلى الرضا ع جعلت فلان رجل نذر أن يصوم أياماً معلومة فصام بعضها ثم اعتل فافطر لم يتكلم في
صومه أم يحتسب مضي فكتب إليه يحتسب بما مضى وهو كما ترى مؤيد لما ذكرنا من وجوب البناء في الصوم المتتابع وإن كان غير
المشهري وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ع قال سألت عن امرأة تجعل لله عليها صوم شهرين متتابعين
فتخبر قال يصوم ما حاضت فهو يجزئها وما رواه في الحاشية في الحسن عن فاعن بن موسى قال سألت أبا عبد الله ع عن المرأة نذر
عليها صوم شهرين متتابعين قال يصوم ولست أفتيها بما التفتحت حتى تتم الشهرين قلت رأيتان يثبت من الحيض انقضيه قالت
لا تقضيه يجزئها الأول ثم قال قدس سره وليست فاد من التعليل المستقام بقوله ع الله حبه قوله وهذا إنما غلب الله عليه عند الضر
بأن يكون العذر مرضاً أو سفراً ضرورياً أو حيضاً أو غمّاً أو غير ذلك أقول جعل السفر الضرر من جعل ما غلب الله عليه على نظر
فإن الظاهر من هذا اللفظ أن المراد به ما كان من فعل الله تعالى به بحيث أنه ليس للعبد في إيقاعه صنع ولا مدخل بالكلية وأنه إنما فعله الله
تعالى به من غير اختيار منه والسفر وإن كان ضرورياً ليس كذلك كما هو ظاهر ثم قال قدس سره لا يقال قد ذكر الشيخ في الصحيح عن جميل
محمد بن حمران عن أبي عبد الله ع في الرجل يلزمه صوم شهرين متتابعين في ظمأه فيصوم شهرًا ثم يمرض قال يستقبل فإن زاد
على الشهر الآخر يوماً أو يومين بنى على ما بقى وعن أبي بصير عن أبي عبد الله ع قال إن كان على الرجل صيام شهرين متتابعين فافطر
أومر من في الشهر الأول فإن عليه أن يعبد الصيام وإن صام الشهر الأول وصام من الشهر الثاني شيئاً فأنما عليه أن يقضى
لأنما يجب عنه بما لا يحل على الاستحباب جمعاً بين الأولين وتأويل الشيخ في الاستبصار أيضاً بالحل على المرض الذي لا يكون مانعاً
وهو بعد أن هو أقول لا ريب في بعد حمل الشيخ كما ذكره وابعده من الحل على الاستحباب كما هي الفاعل الجارية في كلامه وكلام غيره
عرفت في غير موضع مما سبق ولا ظمأ عندى إنما هو الحل على النقطة التي هي السبب الثاني في اختلاف الأخبار وإن لم يعلم القائل بذلك
من العامة كما تقدم تحقيقه في المقدمة الأولى من مقدمات الكتاب على أن العلامة في المنتمى بعد نقل إجماع علماء على الحكم المذكور ونقل
عن القاضي في أحد عوالمه الفرق بين الحيض المرض فأوجب لأعادة بالمرض والبناء على ما مضى بالحيض ومورد هذين الخبرين المرض
وبالحمل فأنما المنوم من جملة من الأخبار أن منشأ الاختلاف في أخبارنا إنما هو النقطة فالحل ههنا متعين في المقام لأنفاق علمائنا
فديماً وحديثاً على القول بالأخبار المتقدمة وهو مؤذن بكون مذهبهم في فتكون النقطة في الأخبار الأخيرة أنه على تقدير البناء على العلة
فمنه يجب المبادر إلى ذلك بعد زوال العذر بلا فضل قبل ثم لا ترتفع الأقطار بعد زوال العذر يصير محلاً بالتتابع اختياراً وقطع
الشميد في الدروس بعلم الوجوب والمسئلة لا يخرج من تردد لعدم النص فيها وإن كان القول لا يخرج من قرب والأخبار لا يفرق
العلم به ولو ثبت لا يمكن حل صحته جميل ومحمد بن حمران ورواية أبي بصير عليه بأن يحمل عادة الصيام على ما إذا فطر بعد زوال
العذر عامداً قال في المدارك ولو نسي النية في بعض أيام الشهر حرمه فإن محلهما من الصوم ذلك اليوم وهل ينقطع المتابع بذلك
فيلزم لأن فساد الصوم يقضي عدم تحقق المتابع وقيل لا حديث روي القام وظاهر التعليل المستفاد من قوله ع الله حبه
بوقوله لا يكره فيما غلب الله عليه شيء وبه قطع الشارح قدس سره ولا يخرج من قوله أقول فإنه إن ظاهراً حديث دفع القام إنما هو بالنسبة
إلى عدم المؤاخاة وترتب العقاب على ذلك لا صحة العبادة وظاهر التعليل المذكور في الخبرين لا يثبت مثل هذا كما أشار إليه نفاً فإن
الشيء أن إنما هو من الشيطان كما يدل عليه قوله عز وجل قالوا الشيطان ذكر ربه وقوله وأما ينسبك الشيطان فلا تفعل بعباد
الذكرى الآية وقوله وما أنساه إلا الشيطان لا من الله عز وجل ويؤكد ما هو المشهور من وجوب القضاء على ناسه الخجاسة كما كان
به الأخبار الصريحة وبه يظهر أن ما اختار لا يخرج من ضعف **المقام الثالث** الظاهر أنه لا خلاف في أنه لو فطر فيما يجب عليه
التابع فيه لا بعد فاته يجب عليه لأعادة من راس واستثنى من ذلك مواضع ثلاثة **الأول** من وجبت عليه صوم شهرين
متتابعين فصام منها شهرًا أو من الثاني يومًا فانه يبنى على ما تقدم وقال العلامة في التذكرة وانه في الشرح أنه قول علماءنا ويذكر
عليه جملة من الأخبار منها صحيح جميل ومحمد بن حمران ورواية أبي بصير المتقدمتان وما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن أبي
عبد الله ع قال صيام كفارة اليهن في الظهار شهرين متتابعين والتابع أن يصوم شهرًا ويصوم من الأخر أياماً أو شيئاً
منه فإن عرض له شيء فيظوم منه فطر ثم قضى ما بقي عليه وإن صام شهرًا ثم عرض له شيء فافطر قبل أن يصوم من الأخر شيئاً
فلم يتابع فله بعد الصوم كله وقال صيام ثلاثة أيام في كفارة اليهن متتابع ولا يفصل بينهما في الصحيح عن منصور بن حازم
عن أبي عبد الله ع أنه قال في رجل صام في ظهار شعبان ثم أدركه شهر رمضان قال يصوم شهر رمضان ويستأنف الصوم

باب في بيان ما يجب من الصوم في شهر رمضان

فان صام في الشهر اقل من النصف يوم اقصى بقيته وموثقة سماعة بن مهران قال قال الله عن الرجل يكون عليه شهر من متتابعين
اي فرق بين الايام فقال اذا صام اكثر من شهر فوصلته ثم عرض له امر فاطر فلا بأس ان كان اقل من شهر او شهرين او شهرين متتابعين
صارواه الصدوق عن ابى ايوب في الصحيح عن ابى عبد الله ع قال رجل كان عليه صوم شهرين متتابعين في شهر رمضان والفضل
ودخل عليه واخبره قال يصوم في الحجرة الايام النسيئة ثم يقضيها في اول يوم من المحرم حتى يتم له ثلثة ايام فيكون قد
صام شهرين متتابعين قال ولا ينبغي له ان يقربا هلكه حتى يقضى ايام النسيئة التي لم يصمها ولا بأس ان صام شهرين متتابعين
الشهر الذي يليه بامامهم عرضت له هل ان يقطع بعد تمام الشهرين ثم اخذنا الاصحاب في ان يقبل البناء على ما تقدم في
الصوت المذكور لمحصل التتابع بذلك هل يجوز له النسيئة اختيارا وان كان قد حصل ما تحقق به التتابع فله الشهادة والجواز
للأصل وظاهر قوله في صحة التحلي والتتابع ان يصوم شهرين من الايام او شيئا منه وقوله في صحة منصو وان صام في الشهر
قراد في النصف يوم اقصى بقيته وقوله في موثقة سماعة اذا صام اكثر من شهر فوصلته ثم عرض له امر فاطر فلا بأس نقل عن الشيخ
المفيد عطر الله مرقل ان قال لو نزل الاطوار بعد ان صام من الشهر ثلثة شيئا فخطا وان جاز له الاتمام وتبدل كصرح
السيد المرتضى وصرح ابو الصلاح وابن دريس بالاثم واخرج ابن ابي ريسان في التتابع ان يصوم الشهرين كلا ولم يحصل فحقق
الاثم ولا استبعاد في الاجزاء مع الاثم واجبت بالمنع من اقل التتابع الواجب انما هو عيان عن ان يصوم شهرين متتابعين
وهو ظاهر الروايتين الاخيرتين وبالحجة فالقول المشهور هو المعتدل الثاني من وجب عليه صوم شهرين متتابعين بنذر ونحوه
جمله عشر يوما ثم اظهر فانه يصوم يومه ويبنى على ما تقدم وان كان قبل ذلك استأنف والمستند في هذا التفصيل ما رواه
الشيخ عن موسى بن بكر عن الفضيل بن يسار عن ابى جعفر ع قال قال في رجل جبل على نفسه صوم رمضان حنثا عشر يوما
ثم عرض له امر فقال جاز له ان يقضي ما بقى عليه ان كان اقل من حنثا عشر يوما لم يجزه حتى يصوم شهرنا ثانيا ما رواه في
والعقبة عن موسى بن بكر عن الفضيل بن يسار عن ابى عبد الله ع قال في رجل جبل عليه صوم شهر رمضان حنثا عشر يوما ثم عرض
له امر فقال ان كان صام حنثا عشر يوما فانه يقضي ما بقى وان كان صام اقل من حنثا عشر يوما لم يجزه حتى يصوم شهرنا ثانيا ولا
اعلم في ذلك خلافا بين الاصحاب الا ما يظهر من السيد السند في المدارك بعد نقل الخبرين المذكورين وضمنا الروايتين
يمنع من العمل بهما وعلى نحو هذا الفاضل الخراساني في الذخيرة اقول لا يثبت ان الخبرين المذكورين وان كانا ضعيفين لهذا
الاصطلاح الحديث لا انهما مجبوران باتفاق الاصحاب على العمل بمضمونها فانه لا راد لها ولا مخالف في هذا الحكم غيرهما مع انهما
في غير موضع من كتابيهما قد وافقا الاصحاب في هذه القاعدة كما لا يخفى على من تتبع كتابيهما وقد بينهما على مواضع من ذلك في
شرحنا على المدارك ولكنهما ليس لهما قاع ينفان عليهما كما استبعنا الكلام عليه في غير موضع من شرحنا المشار اليه والحق
الشيخ في طو الجمل بشهر النذر في هذا الحكم من وجب عليه شهر من كفارة الخطا والظنار لكونه مملوكا واخنان في الخ و
ابن ابي ريسان اكثر الاصحاب لم ينعضوا في هذه المسئلة الا لحكم النذر خاصة وتردد فيه المحقق للشاركة في المعنى واخرج العلامة
بأنه راجع تحت الجمل في قوله جبل عليه قال فان العبد اذا ظاهرا فجد جبل عليه صوم شهر اجاب عما ذكر ابن ابي ريسان من ان
جمله على النذر فينبط باطل لا يجوز العمل به بالمنع من كون ذلك قياسا قال بل هو من باب الاول وانما خبر بهما في كلامه قدس
سره من الضمنا الذي لا يخفى على الناظر والظاهر لو فوف على مورد النذر ما ابد ما بين من رد النصوص المذكورة وبين
من قاس عليها مع انه هو المقر في هذا الاصطلاح (القال في رمضان ثلثة ايام بدل لهد يوم التوبة من كتابنا الحج انشاء
الله تعالى وباني افراد الصوم الواجب من النذر ونحوه والاعتكاف ياتي في ابوابها ان شاء الله تعالى **المطلب الثاني في الصوم**
المندوب لا ريب ولا خلاف في استحباب الصوم في جميع ايام السنة الا ما استثنى وقد تقدم في صدر الكتاب **المطلب الثالث**
من الاجابات ما يدل عليه الكلام هنا انما هو فيما يختص قنا بعينه وذلك في مواضع منها وهو اكد ما صوم ثلثة
ايام من كل شهر وهو اول خيس واول ربيع من الشهر الثاني من الاجابات الواردة بذلك ما رواه الصدوق في الصحيح عن حماد
بن عثمان عن ابى عبد الله ع قال صام رسول الله صلى الله عليه واله ثلثة ايام صوم ثم صام صوم داود يومين يوما لا ثم
قبضت على صيام ثلثة ايام في الشهر قال يقبل من صوم الدهر يذهب بوجوه الصدور قال حماد الوحر الوسوسة قال
حماد فقلت اتى الايام هي قال اول خميس في الشهر واول ربيع بعد العشر منه واخر خميس منه فقلت وكيف صارت هذه
الايام التي تصام فقال لان من قبلنا من الامم كانوا اذا نزل في حنث على احكام العذاب نزل في هذه الايام فصام رسول الله صلى
الله عليه واله هذه الايام لانها الايام المحفوظة وما رواه الكليني عن محمد بن مسلم في الصحيح او الحسن علي المشهور عن ابى عبد الله
ع قال كان رسول الله ص اول ما بعث يصوم ثم يقال ما يفطر ويفطر حتى يقال ما يصوم ثم ترك ذلك وصام يوما
واظرو يوما وهو صوم داود ثم ترك ذلك وصام ثلثة الايام الغر ثم ترك ذلك وفطرها في كل عشرة يوما خميس
بينما اربعا فخص وهو يعل ذلك وهو موثر بن حماد في الصحيح قال سمعت ابى عبد الله ع يقول كان في وصية النبي
ص اعلى ان قال يا علي اوصيك في نفسك بخصال احفظها حتى ثم قال اللهم اعنه وذكر جل من الخصال ان قال و
التاسعة اخذت بنبي في صلوة وصوم وصدقتي اما الصلوة فالجئون ركعتين اما الصيام ثلثة ايام في الشهر الخميس

باب في بيان ما يجب من الصوم في شهر رمضان

[illegible]

قاصح وقد ذهب السواد كله فثبتت أيام البيض للذي روي الله عز وجل فيه على آدم بياض ثم نادى من السماء يا آدم هذا من الله الذي
 جعلها لك ولولدك فمن صامها في كل شهر فكان صام الله عز وجل ثم قال الصدوق رحمه الله تعالى في هذا الخبر قال من صام هذه الأيام
 هذا الخبر صحيح ولكن الله تبارك وتعالى فوض في نبيه محمد صلى الله عليه وآله فقال عز وجل ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ومن
 الله مكان أيام البيض خيرا في أول الشهر وأربعا في وسط الشهر وخيرا في آخر الشهر وذلك صوم السنة من صامها كان كمن صام الله
 يقول الله عز وجل من جاء بالحسنة فله عشر مثا لها وإنما ذكرنا الحديث لما فيه من العلة وللعلم السبب في ذلك لأن الناس أكثرهم يقولون
 أن أيام البيض ثمانسنت بفضا لأن لياليها ممتدة من أولها إلى آخرها انتهى كلامه زيد مقامه ومقتضا أن صوم هذه الأيام كان أقل
 فنفخ بصوم الخبيث بينهما أربعا وهو الظاهر من قوله في صحيفته محمد بن مسلم وحسنة المنقولة بكتاب ذكر صومته صوم داود ثم
 ترك ذلك فصار الثلاثة الأيام الغريم ترك ذلك وفرقها في كل عشرة يوما الحديث فان المراد بالأيام الغريم هي أيام هذه الليالي ودونها
 بذلك باعتبار لياليها لأن اليوم يطلق على ما يشمل النهار والليل وأنت خبر بأن ما ذكره في هذا الصديق من أن هذا الخبر صحيح مع كونه
 من طريق العامة ودواته كمنهم لا يعرف له وجهها وما تضمنته من العلة خلاف ما عليه صاحبنا قاطبة كما لا يخفى على من راجع كلامهم فانهم
 إنما عللوا كونها بفضا بهذا الوجه الذي رده وهو ظاهر صحيفته محمد بن مسلم المذكورة كما ذكرنا لأن وصفها بكونها غرا إنما يكون باعتبار لياليها
 لا باعتبار هذه العلة التي في هذا الخبر وهذه العلة التي تضمنتها هذا الخبر مصرح بها في كلام العامة خاصة لكون خبرها من طريقهم وبالجملة فان
 إيراد هذا الخبر وحكمه بفضته لأجل هذه العلة لا يخرج من مجازة هذا وقد استدلل جملته من الأصحاب منهم العلامة في المنتهى بجملته لرواه
 المتقدم في أول الكتاب وسيأتي ما في ذلك ثم روي الجعفي في كتاب قريبا لأسناد على ما نقله في الوسائل عن الحسن بن علي بن الحسين
 طوان عن جعفر بن أبيه أن عليا كان يصوم أيام رسول الله صلى الله عليه وآله قال صام رسول الله صلى الله عليه وآله الدهر كله ما شاء الله ثم ترك ذلك
 وصام صيام داود يومًا ويومًا ما شاء الله ثم ترك ذلك فصام الأشهر الخمسة ما شاء الله ثم ترك ذلك وصام أيام البيض ثلثة أيام
 من كل شهر فلم يزل ذلك صيامه حتى قبضه الله عليه ونقل في الوسائل عن علي بن موسى بن طاووس في الدرر والواقية نقلًا من كتاب تحفة
 المؤمن تأليف عبد الرحمن بن محمد بن علي الحلواني عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله أتاني جبريل فقال قل لعلي صم من كل شهر ثلثة
 أيام يكتب لك بها يوم مقومته عشرة آلاف سنة وبالثاني ثلثون الف سنة وبالثالث مائة الف سنة قلت يا رسول الله إلى ذلك خلصته
 أم للناس عامة فقال يعطيك الله ذلك ولم يعلل ذلك فقلت ما هي يا رسول الله قال الأيام البيض من كل شهر وهي الثالث عشر والرابع
 عشر والخامس عشر قال ابن طاووس وجدت في تاريخ نيسابور في ترجمة الحسن بن محمد بن جعفر بأسناده الحسن بن علي بن أبي طالب قال
 استد رسول الله صلى الله عليه وآله من صوم أيام البيض فقال مقبول غير مردود وظاهر الحديث المذكور في كتابه الحكم بالاستحباب في هذه الأيام تبعًا
 لقول المشهور حيث قال بعد نقل كلام الصدوق المتقدم ما صورته أقول لا منافاة بين استحباب هذه الثلاثة وتلك الثلاثة وكانت
 مراده بيان تأكيد الاستحباب انتهى أقول التحقيق عندى في هذا المقام هو حمل هذه الأجناد على النقطة أما حديث قريبا لأسناد فان
 داود بن قاضي والخبر ظاهر في أنه كان هذا صيامه حتى قبضه الله عليه بعد تلك الأفراد المتقدمة مع أن الروايات مستفيض ما ذكرنا منها
 وما لم نذكر في أن صيامه الذي قبضه الله عليه إنما هو صيام خمسين بينهما أربعا وتاويل صاحب الوسائل بالجمل على جميعها صنيف لأن
 ظاهر هذا الخبر أن صيام السنة الذي استمر عليه بعد تلك الصيامات إنما هو بهذا خاصة أعني صوم أيام البيض مع أن صحيفته
 محمد بن مسلم المنقولة دلت على أنه بعد أن صامها من الزمان ترك ذلك وفرقها في كل عشرة يوما إلى أن قال فقبض الله وهو
 يعلم ذلك فكيف يتم ما ذكره وأما الرواية الثانية فان صاحب هذا الكتاب غير معروف فقلته من العامة وهو الأقرب وهو محمول
 وحديثه مثله والحديث الثالث كذلك بل الظاهر ما استنداره في الوسائل أيضا إلى حديث الزمخشري بتبعنا لما نقلناه عن العلامة في المنتهى
 فقلته من غير كلام الإمام ع إنما هو على الأفراد التي خبر فيها بعين الصوم وعلمه حيث قال ع بعد أن ذكره في كتابه ربيعة عشر وجهها
 صاحبنا بالخيار إنشاء صام وإن شاء افطر وأما الصوم الذي صاحبنا بالخيار فصوم يوم الجمعة والخميس والأشهر وصوم أيام البيض
 وصوم سنة أيام بعد شهر رمضان الحديث والوجه في ذلك هو ما قد مناه عنه الحديث الخاشع من أن هذه الأيام لما كانت مما
 يستحب فيها الصيام عند العامة وأنه صيام التريخية السنة عندهم ذكره ع وغيره بالخبرين صومه وعلمه ردا عليهم فيما ذهبوا
 من استحباب صومها ولم يذكره في هذا الخبر شيئا من صيام السنة والتريخية الذي نحن بعبء الكلام عليه لكونه من خصوصيات
 مذهبي الذي لا يفتنون إلا إلى شيعتهم والعلامة في المنتهى إنما استدلل بروايات العامة ثم قال ومن طريق أصحابنا ما شاذ إلى
 رواية الزمخشري وبالجملة فان هذا الفرد وان اتفقوا عليه لأنه لا دليل عليه بل الأدلة ترويه إذا عرفت ذلك فاعلم أن المشهور
 في كلام الأصحاب أن أيام البيض هي اليوم الثالث عشر والخامس عشر ونقل في الخ من ابن أبي عمير أنه أيام الثلاثة المنقولة قال
 في الخ صيام أيام البيض مستحب جافا والمشهور في تفسيرها الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر ثبتت بفضا
 باسماء لياليها من حيث أن القمر طالع مع غروب الشمس ويغرب مع طلوعها قاله الشيخان والسيد المرتضى وأكثر علماءنا وقال ابن
 أبي عمير فانما السنة من الصيام فصوم شعبان وصيام البيض هي ثلثة أيام في كل شهر منفرقة أربعا بين خمسين والخمسين الأول
 والأربعين الآخر من الشهر الأوسط وخمسين من الشهر الأخير إن العلة ما ذكرنا ولا تتم إلا في الأيام المذكورة انتهى كلامه
 والله العالم ومنها صوم الغدير والعيد الكبير وقد تكرر في الأجناد بذلك ومنها ما رواه في الثاني ومن لا يحضر الفقيه

عن الحسن بن راشد عن أبي عبد الله قال قلت له جلست فلا العمل للمسلمين عيد غير العيدين قال نعم يا حسن اعظمها واشرفها طاعت الله يوم هو
 فالله يوم نصب أمير المؤمنين عليه السلام للناس قلت جلست فلا لك وما ينبغي لنا ان نضع فيه قال يصوم به يا حسن وتكثر الصلوات على محمد
 وآله وتبذلوا لله من ظلم حقتهم فان الأنبياء كانت تأمر بالأوصياء باليوم الذي كان يقام فيه الوصية ان يتخذ عيداً قال قلت فالحق صامته
 قال صيام ستين شهراً ولا تدع صيام يوم سبعمائة وعشرين من رجب فانه اليوم الذي نزلت فيه النبوة على محمد وآله وأوابه مثل ستين
 شهراً لكم وروى في الخبر عبد الله بن الحسن بن سالم عن أبيه قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن يوم عيد غير يوم الجمعة والأضحية والعطير
 قال نعم أعظمها حرمة قلت وأي عيد هو قلت ذلك قال اليوم الذي نصب فيه رسول الله صلى الله عليه وآله أمير المؤمنين عليه السلام وقال من كنت مولاً
 فعلي مولاً قلت أي يوم هو قال وما تصنع باليوم ان السنة تدور ولكن يوم ثمانية عشر من ذي الحجة فقلت وما ينبغي لنا ان نفعل في ذلك
 اليوم فقال تذكرون الله نعم فيه بالصيائفة والعبادة والذكر لمحمد وآل محمد فان رسول الله صلى الله عليه وآله وصلى أمير المؤمنين عليه السلام ان يتخذ ذلك اليوم
 عيداً وكذلك كانت الأنبياء تفعل كانوا يوصون وصيائهم بذلك فيأخذون عيداً فقلدهم وما تصنع باليوم في جواب سؤال الراوي
 عن أي يوم هو يعطى انه فيهم من سأل ان مراده بالسؤال عن كون أي يوم من أيام الأسبوع فاجابه بما ذكره من ان أيام الأسبوع
 تدور ولا تبقى على زمان توافق ذلك الزمان بل المعتبر بغيره بالأشهر وروى الشيخ في كتابه عن علي بن الحسن بن العبدل قال سمعت أبا
 عبد الله عليه السلام يقول صيام يوم غد يوم يعدل صيام الدنيا لو عاش انسان تم صيام ما همزت الدنيا لكان له ثواب ذلك وصيام يوم
 عند الله عز وجل في كل عام مائة حجة ومائة عمرة مبرورة من ثواب من قبلات وهو عيد الله الأكبر التحديف في غير ذلك من الأخبار والمناقب
 ومنها صوم يوم المبعث وهو اليوم السابع والعشرين من رجب يدل عليه جملة من الأخبار ومنها رواية الحسن بن راشد
 المتقدمة وما رواه الصدوق عن الحسن بن بكاد الصيقل عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال بعث الله محمداً في ثلاث ليال مضين من
 رجب وصوم ذلك اليوم كصوم سبعمائة عام قال سعد كان مشايخنا يقولون ان ذلك غلط من الحاشية وانما ثلاث ليال مضين من رجب
 الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة ومنها صوم يوم النصف من رجب أيضاً ويدل عليه ما رواه الشيخ في المصباح عن الريان بن الصناد
 قال صام أبو جعفر الثاني لما كان صبياً صام يوم النصف من رجب يوم السابع والعشرين منه وصام معه جميع حشمه التحديث
 ومنها صوم يوم دحو الارض وهو اليوم الخامس والعشرين من ذي القعدة ويدل عليه ما رواه الصدوق باسناده عن الحسن
 بن راشد قال كنت مع ابي وانا غلام فمضينا عند الرضا عليه السلام ليلة جنس عشرين من ذي القعدة فقال له ليلة جنس عشرين من ذي
 القعدة ولد فيها ابراهيم عليه السلام وولد فيها عيسى بن مريم عليه السلام وفيها دحيت الارض من تحت الكعبة من صام ذلك اليوم كان كمن صام
 ستين شهراً الى غير ذلك من الأخبار قال في المذاكرة ومقتضى ذلك عند الشهور قبل الدحو واستشكك في ذلك في قوله في قوله
 القول بما علم انه نعم خلق السموات والارض وما بينهما في ستة ايام فان المراد من اليوم دوران الشمس في فلكها ودوران واحدة
 وهو يقضي علم خلق السموات قبل ذلك فلم يتم عند الأشهر في تلك المدة ثم قال ويمكن دفعه بان الكتاب العزيز ناظر في خلق السموات
 عن خلق السموات والارض والليل والنهار حيث قال عز وجل انتم اشد خلقاً ام السماء بناها رضع سمكتها فتنويناها فاعطش
 ليلاً وانخرج منها والارض بعد ذلك دحيتاً وعليها فيمكن تحقيق الامثلة وعلق الايام من ذلك انتهى ومنها صوم اول
 يوم من ذي الحجة وصوم يوم التزوية بل صيام التسعة فزوي ثلثة الاسلام في الحاشية عن سهل بن زياد عن بعض اصحابنا عن ابي
 الحسن الاول في حديث قال وثاني اول يوم من ذي الحجة ولدا ابراهيم خليل الرحمن من صام ذلك اليوم كتب الله له صيام
 ستين شهراً وروى الشيخ في كتاب المصباح عن ابي الحسن موسى بن جعفر انه قال من صام اول يوم من الشهر عشر
 ذي الحجة كتب الله له صوم ثمانين شهراً وروى الصدوق مثله ورواه فان صام التسعة كتب الله له صوم الدهر ورواه في كتاب
 ثواب الاعمال مثله قال وقال الصادق عليه السلام صوم يوم التزوية كفارة سنة وقال في الكتاب المذكور ورواه في اول يوم من ذي
 الحجة ولدا ابراهيم خليل الرحمن عليهما وعليهما من صام ذلك اليوم كان كفارة ستين سنة وروى عن ذي الحجة اترك توبة
 داود عليه السلام وعليهما من صام ذلك اليوم كان كفارة تسعين سنة ومنها صوم اليوم التاسع من ذي الحجة وهو يوم فطر
 البشر تحفوا لاهل ولا يعلم الشك فيه لانه يكون يوم العيد وان لا يصنع من الدعاء فزوي الشيخ في القصص عن محمد بن مسلم
 عن ابي جعفر قال سألته عن صوم يوم هرفة فقال من قوي عليه فحسن ان لم يمتنع من الدعاء فانه يوم دعاء ومسئلة
 فصره وان غشيت ان تضعف عن ذلك فلا تصمه وروى بسند عن حسان بن سدير عن ابيه عن ابي جعفر قال سألته
 عن صوم يوم هرفة فقلت جلست فلا لك انتم يزعمون انه يكفل صوم سنة فقال كان لا يصومه فقلت ولم ذالك قال
 يوم هرفة يوم دعاء ومسئلة والخوف ان يضعف عن الدعاء واكن ان اصومه والخوف ان يكون يوم هرفة يوم اضحى وليس يوم
 صوم وروى ثقة الاسلام في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن صوم يوم هرفة فقال لا اصومه اليوم وهو
 يوم دعاء ومسئلة وروى في الموثق عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يصم يوم هرفة منذ نزل
 صيام شهر رمضان ومحمد بن رواه الشيخ في الموثق عن محمد بن قيس عن ابي جعفر مثله وروى الصدوق في الفقيه باسناده
 عن يعقوب بن شعيب قال سأل ابا عبد الله عليه السلام عن صوم يوم هرفة فقال ان شئت وان شئت لم تصمه قال وذكر ان رجلاً
 الحسن الحسنين عليهما السلام فوجلا خداهما صائماً والاخر مغلظاً فساها فقال ان صمت فحسن ان لم تصم فاجاز وروى الصدوق

بأسناده عن عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن المغيرة عن سالم عن أبي عبد الله ع قال أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله إلى علي وحده وأوصى
علي ع إلى الحسن والحسين ع جميعا وكان الحسن إمامه فدخل رجل يوم عرفه على الحسن ع وهو يتعدى والحسين ع صائم ثم جاء بعد ما
فبعض الحسن ع فدخل على الحسين ع يوم عرفه وهو يتعدى وعلى بن الحسين صائم فقال الرجلان دخلت على الحسن ع وهو يتعدى
وانت صائم ثم دخلت عليك وانت مفطر وعلى بن الحسين ع صائم فقالا فالحسن ع كان صائما فافطر لثلاثي صومه سنة وليتأني
به الناس إنما قبض كئنا الأمام فادثنان لا يتخذ صومى سنة فينأى الناس وروى الطائفة عن زرارة عن أبي جعفر ع وأبي عبد الله ع
ع قال لا تقم يوم عاشوراء ولا عرفه بمكة ولا في المدينة ولا في وطنك ولا في مصر من أخصاص والذى يقرب عندي من التأمل
في هذه الأخبار بعين الفكر والأعتبار إنما إلى الدلالة على عدم الاستحباب كما في سائر الأيام المذكورة في المقام أقرب وإن كانت
الصيغ في هذه متشابهة ويدل على ذلك ولا يخرج من الدلالة على أن الرسول ع بعد نزول شهر رمضان لم يصمها مع ما علم من
ملازمة على صيام السنة وثانياً قول الحسين ع في حديث سالم المذكور أن الحسن ع في وقتنا مامته وكذلك هو ع إنما لم يصم
لثلاثي تخلف الناس صومه سنة وليتأني الناس بها في ترك صومه فانه ظاهر كما ترى ع يقدم الاستحباب على الوجوه المذكورة فاما ما ذكر
في الوسائل من أن المقصود رفع توقير وجوب صوم يوم عرفه لاستحبابه فبعد عن ظاهر الخبر كما لا يخفى على التأمل فيه وثالثاً ما صرح به
ع في حديث يعقوب بن شعيب عن النخعي عن الصنوبر وعلمه ومن الظاهر ما قاتل للترغيب المذكور في هذه الأيام المحدودة في المقام
والسؤال ليس عن وجوبه حتى يحل الكلام على دفع الوجوب بل السؤال عن استحبابه فلي وجه الترغيب كغيره من الأيام المحدودة ورابعاً
التمسك بالموثوق به رواية نزار بن الأخترة والأصحاب روى حيث قالوا باستحبابه جمعوا بين رواية النخعي وروايات الاستحباب
التمسك على ما إذا لم يرد منه الضعف عن الدعاء وأخواته لوقوعه في صيام العيد استناداً إلى الخبرين الأولين ودلالة على ذلك
فإنما سيما الخبر الثاني وبالجمله فان ع في حديث النضر في المتقدم في الأيام التي يجزى بين صومنا وعلمه بالترغيب الذي قد صابنا
يدل على أن استحباب صومه على حجة الترغيب إنما هو عند العامة كما في تلك الأفراد المحدودة معه وما دل من الأخبار بهذا صرحاً
على كون صيامه بعد سنة أو نحو ذلك فيجوز خروجه عن حيز الثقة واليه يشير قول سدير لا في جعفر ع أنهم يزعمون أنه يكمل الصوم
سنة يعني العامة فاجاب ع بأن أبي كان لا يصومه بمعنى أنه لو كان كما يدعون لكان أولى بالمحافظة على صيامه لما علم من تهاكمه ع على
الوظائف الموثقة ثم ان الراوى لما سأله عن الوجه في عدم صيامه اجاب بهذا الوجه الأضيق من أنه يتخوف أن يضعفه عن الدعاء
ويتخوف أنه ربما يكون متعبد وهذا الجواب وقع عن عدم صومه مطمئن من قبيل العلل الشرعية التي لا يشترط الحراد بها ولا دوط
كما لمعول مدارها بل يكفي وجودها في الجمله ولو في مادة لا بمعنى أنه ان يضعفه عن الدعاء لم يصمه وان لم يضعفه لم يمتنع وكذلك
بالسنة في الهلال وبالجمله فالأقرب عندي هو أن صومه ليس إلا مثل غيره من الأيام لا مثل هذه الأيام المرغبة فيها ومنها
يوم مولد النبي ع وهو اليوم السابع عشر من ربيع الأول على المشهور وقال الكليني أنه اليوم الثاني عشر منه وهو من ذهب الجمهور
ونقل في المدارك عن جده في فوائد القواعد الميلى أنه قال في المدارك وليس في الباب رواية تصلح لإثبات أحد القولين ثم قال ويدل
على استحبابه صوم السابع عشر من ربيع الأول والسابع والعشرين من رجب ما رواه الشيخ بسند مشتمل على نقل من الضعفاء
والجمايل عن يعقوب بن عبد الله العلوي القريضي عن أبي الحسن الثالث ع أنه قال له يا أبا بصير حيث تسألني عن الأيام التي يصام
خير من وهي الأربعة أو من يوم السابع والعشرين من رجب يوم بعث الله محمداً ص إلى خلقه رحمة للعالمين ويوم مولد وهو الثاني
عشر من رجب شهر ربيع الأول ويوم الخامس والعشرين من ربيع الأول فيقول فيه رحيما لكعبة ويوم الغدير فيه أقام رسول الله صلى
الله عليه وآله علياً في الناس ما ما من يكمل أقول وهذا الحديث وان ضعف سند هذا الاصطلاح الحديث لا أنه صحيح الاصطلاح
الحديث في اللغة القديم لأجاء الطائفة على القول به قديماً وحديثاً وهو جابر لضعف الخبر بتصريح أرباب هذا الاصطلاح فانه لا راد له
بل الكل قائل به ورواه الرازي عن سعيد بن ميمونة في كتاب الخراج والخراج عن عبد الله العلوي القريضي قال ركبنا به ومومتني
إلى أبي الحسن ع وقد اختلفوا في الأيام التي يصام في السنة وهو مقيم في قرية قبل سمرقند من راي فقال لهم جئتم تسألوني عن
الأيام التي يصام في السنة فقالوا ما جئناك إلا لهذا فقال لهم ساقا الخبر على نحو ما نقلتم وتوיד هذا الخبر ما ذكره الشيخ في المصباح
قاله روى عنهم ع أنهم قالوا من صام يوم السابع عشر من شهر ربيع الأول كتب الله له صيام سنة وقال شيخنا المعين قدس سره
في كتاب منة الشيعة في اليوم السابع عشر من شهر ربيع الأول كان مولد رسول الله ع ولم ينزل الصالحون من آل محمد
ع على قديم الأوقات يعطونه ويعرفون حقهم ويرعون حرمة ويتطوعون بصيامه قال ع في ذلك وعرفتمهم الهمة أنهم قالوا من
صام يوم السابع عشر من ربيع الأول وهو مولد سيدنا رسول الله ع كتب الله له صيام سنة وقال في المنفعة قدس سره
عن الصادقين ع بفضل صيام أربعة أيام في السنة يوم السابع عشر من ربيع الأول وذكر الصوم كل يوم من تلك الأيام وظاهر
عبارة تكملة الأخبار عن ذلك وقال محمد بن علي بن الفضال القارسي في كتاب روضه الواعظين روى أن يوم السابع عشر
من ربيع الأول هو يوم مولد النبي صلى الله عليه وآله فمن صامه كتب الله له صيام ستين سنة وبذلك يظهر أن ما ذكره من المنفعة
في سند الخبر المنقول من المناقشات الواهية وأما ما يذكرون أن مولد ع الثاني عشر من الشهر المذكور فلم أقف عليه في أخبارنا
ولقد ما ورد بذلك إنما هو من طرق العامة حيث أن ما هو المختار عندهم ومنها يوم عاشوراء ووجه الحزن كذا في قوله

والصوم المندق

١٩٣

قالت جيلة فقلت له يا ميثم وكيف يتخذ ذلك اليوم الذي يقبل فيه الحسن بن علي يوم بركة فبني ميثم رحمه الله ثم قال يزعمون
 بحديث يضعونه ان اليوم الذي تاب الله على ادم وابتا تاب الله على ادم في ذى الحجة فزعموا ان اليوم الذي قبل الله توبته في ذى
 الحجة فزعموا ان اليوم الذي اخرج الله فيه يوسف من بين ايمن الحوت في ذى القعدة وابتا اخرج من بين ايمن الحوت في ذى القعدة فزعموا
 ان اليوم الذي استوت فيه سفينة نوح على الجود يوم الثامن عشر من ذى الحجة فزعموا ان اليوم الذي فلق الله فيه البحر لنبى
 اسرائيل وابتا كان ذلك في ربيع الاول ثم قال ميثم يا جيلة اعلم ان الحسن بن علي ع سيد الشهداء يوم القيمة ولاصحابه
 على سائر الشهداء درجة يا جيلة اذا نظرت الى الشمس حراء كما تنادم عبيط فاعلم ان سيدنا الحسين قد قتل في الف جيلة
 فخرجت ذات يوم فرأيت الشمس على المحيطان كأنهما الملاحان المعصفرة فحسنت حينئذ وبكيت وقلت قد والله قتل الحسين
 اقول وميثم التمارضى الله عنه كان من حواري امير المؤمنين وخواصه كما هو مصرح به في الاخبار وقدام علمائنا الا برافقوا
 وصم مقبل من اقواله ثم اقول لا يخفى عليك ما في دلالة هذه الاخبار من الظهور والضرورة في تحريم صوم هذا اليوم مط
 وان صومه انما كان في صدر الاسلام ثم نسخ بزواله ووم شهر رمضان وعلى هذا يحمل خبر صوم رسول الله ص واما خبر الفلق
 وخبر معلق بن صدقة الدال كل منهما على ان صومه كفارة سنة والامر بصومه كما في ثابتهما فيسبيلهما الحمل على التفتة لا على
 ما ذكره من استحباب صومه على سبيل الحزن والحزج كيف وخبر الحسن بن مئيد عن ابيه ظاهر في ان الصوم لا يكون
 للمصيبة وانما يكون شكرا للسلامة مع دلالة الاخبار الباقية على النهي الصريح عن صومه مط سيما خبر نجدة وقوطا في
 انه مترد بصيام شهر رمضان والمترد بدعوى بالجملة فيحرم صيامه مط من هذه الاخبار اظهر ظاهرا وادنا خبر كثير انوا
 مع كون ذلك المذكور تبرا علميا قد وردت فيه الدوام والكثرة مثل قول الصادق اللهم اني ابرء اليك من كثير انوائ الدنيا و
 رخرة وقوله ايضا ان الحكم بن عتيبة وسيله وكثير النوايا والمقدام والتأريفي لما اصلوا كثيرا من صل من هؤلاء وقولهم
 ممن قال الله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين معارض بحديث المذكور وبالجملة فان دلالة
 هذه الاخبار على التحريم مط اظهر ظاهرا لكن العذر لاصحابنا في اذكار من حيث عدم تفتح الاخبار كلها والناقل منها ثم
 قد روى الشيخ رحمه في كتاب صباح المنهج عن عبد الله بن سنان عن عبد الله بن عمار قال دخلت عليه يوم عاشورا فالتفت
 كاسف اللون ظاهر الحزن ودموعه تحدر من عينيه كاللؤلؤ المتساقط فقلت يا بن رسول الله ثم بكاء لا ابكا الله عز وجل
 فقال لا اوفي غفلة انما علمت ان الحسين بن علي ع اصيب في مثل هذا اليوم فقلت يا سيد فاقولك في صومه فقال صم
 من غير نيكيت واظفد من غير تشمت ولا تجمل يوم صوم كلاً وليكن فطارك بعد صلوة الغصية ساعة على بشرية من ماء فانه
 في ذلك الوقت من ذلك اليوم اجلتا طيها عن رسول الله صلى الله عليه واله وانكشف الملتصق عنهم الحديث وهذه الرواية هي التي
 ينبغي العمل عليها وهي دالة على جرد المسالك الى الوقف المذكور والمفهوم من كلام شيخنا الشهيد الثاني قدس سره في المسألة حمل كلا
 الاصحاب باستحباب صوم يوم عاشورا على وجه الحزن هو صومه على هذا الوجه المذكور في هذه الرواية وهو بعيد فان كلامهم صريح
 وكما صريح في ان مرادهم صيام اليوم كلاً كما في جملة افراد الصيام والله العالم ومنها صوم اول يوم من المحرم بل الشهر كلاً روى
 الصدوق وعمر الله مرقه مرسلان روى ان في اول يوم من المحرم دعا زكريا ربه عز وجل من صام ذلك اليوم استجاب الله له كما
 استجاب لزكريا وروى في كتابنا الجاهل السعيون الاخبار في الصحيح عن الريان بن شبيب قال دخلت على الرضا ع في اول يوم من
 المحرم فقال لي يا بن شبيب صائم انت فقلت لا فقال ان هذا اليوم هو اليوم الذي فيه زكريا ربه فقال ربه من اذنك ربه طيبة
 انما يصوم الدعاء فاستجاب الله له وامر الملائكة فنادت زكريا وهو قائم يصلي في المحراب ان الله يبشرك بخبر طيب فقام هذا اليوم ثم دعا
 الله عز وجل استجاب الله عز وجل له كما استجاب لزكريا وروى الشيخ المفيد قدس سره في المفضلة عن النعمان بن سعد عن علي ع
 انه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله لرجلان كنت صائما بعد شهر رمضان فصر المحرم فانه شهر تاب الله عز وجل فيه على قوم وثق
 الله فيه على الآخرين وروى ابن طاووس طاب ثراه في كتابنا الاقبال عن النبي صلى الله عليه واله قال من صام يوماً من المحرم فله بكل يوم
 ثلثون يوماً قالوا ومن طريقهم ان من صام يوماً من المحرم محسباً جعل الله بنيه وبين حبه كما بين السماء والارض
 وبأسناده عن الشيخ المفيد في كتاب خلائق الرضا عن الصادق قال من امكنه صوم المحرم فانه يعظم صائمه من كل سنة وعن الشيخ
 صلى الله عليه واله ان افضل الصلوة بعد الفريضة الصلوة في جوف الليل فان افضل الصوم من بعد شهر رمضان صوم شهر
 الله الذي يكدونه المحرم ومنها صيام الخميس الجمعة والشيخ المفيد في المفضلة عن راشد بن محمد عن انس قال قال رسول
 الله ص من صام من شهر حرام الخميس الجمعة والسبت كتب الله له عبادة سبع مائة سنة وروى اسامة بن زيد ان النبي صلى الله
 كان يصوم الاثنين والخميس فسد عن ذلك فقال ان اعمال الناس تعرض يوم الاثنين والخميس روايت بن سنان عن ابي عبد الله
 ع قال رأيت صائماً يوم الجمعة فقلت فلما كان الناس يزعمون انه يوم عيد قال كلا انه يوم خفض ورع وركا الصدقة
 في الفتيحة في الصحيح عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله ع في الرجل يريان يعمل شيئاً من الخير مثل الصدقة والصوم فهذا قال استحب
 ان يكون ذلك يوم الجمعة فان العمل يوم الجمعة يصانع وروى في كتابنا عيون الاخبار بسند عن الرضا ع قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة صبرا واحتسابا اعطى ثواب عشرين ايام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر من ذنبه
 الرضا وروى الصدوق عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفردوا الجمعة بمصوم
 وروى الشيخ بسند عن ابي بصير قال لا يصوموا يوم الجمعة الا ان يصوموا قبله او بعده قال الشيخ هذا الخبر طريقه رجالا العامة
 لا يعمل به وقالنا الممول عليه هو رواية ابن سنان يعني الرواية المنقولة اقول قال العلامة في الخ قال ابن الجنيدي لا يصوموا يوم الجمعة بمصوم
 يوم الجمعة بمصوم فان تلى به ما قبله واستغفر به ما بعده جاز ولا مشهور الا استحبابه لمكان ان الصوم عبادة في نفسه وقد روي في
 ثواب الطاعة يوم الجمعة فان احسننا نتضاعف فيه وما رواه ابن سنان في الصحيح ثم نقلنا كما قلنا من قال اخبر ابن الجنيدي ما رواه
 عبد الملك بن عمر قال سمعت رجلا من بني الحارث بن كعب قال سمعت ابا بصير يقول ليس لنا اية عن صوم يوم الجمعة ولكن
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصوموا قبله او بعده والجواب ما ذكره الشيخ ان طريقه رجالا العامة لا يعمل به الا قول هو الممول
 ثم قال قد ستره مسئلة قال ابن الجنيدي وصوم الاثنين والخميس منسوخ وصوم يوم السبت منتهى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم يثبت عندنا شيء من ذلك ولم يذكر المشهورون من علماءنا ذلك نعم وروى جعفر بن عيسى عن الرضا عنه ثم ساق الرواية كما قلنا مناهما
 في صيام عاشوراء ثم قال فان صح هذا السند كان صوم الاثنين مكرها ولا فلا اقول والذي يقرب عنك ان صيام هذه الثلاثة
 الايام اعيان الجمعة والخميس الاثنين وان جاز من حيث استحباب الصوم مكرها الا انه ليس من قبيل صيابة الترغيب الذي نحن وصد
 عدا فله فان رواية الزهرنجي مع رواية كتاب الفقه الرضا المنقلبتين في اول الكتاب قد علقنا من هذه الايام الثلاثة من قبيل
 ما يتخير بين صومه تركه وهو مؤذن كما قلنا من بيان سابقا بطلان الاستحباب فيها على الوجه المذكور في صيام الترغيب يؤيد
 ما تقدم في رواية محمد بن مهران المنقولة في صيام ثلاثة ايام السنة ان كان صوم الاثنين والخميس او لا ثم تحول عنه الى صيام
 الثلاثة المذكورة وهو مشعر بنسبها وما تقدم في رواية جعفر بن عيسى اخي محمد بن عيسى بن عبيد بن الدلالة على كراهة صوم الاثنين
 وما ورد في صحيحه على بن مهران بالوارد فيمن يذره ان يصوم يوما دائما ما بقى فواض ذلك اليوم يوم عيد فطر واخيه ويوجبه
 او ايام التشريق وسفر ومريض فكنت في جوابه قد وضع الله الصيام في هذه الايام كلها وما رواه في الحضانة عن عقبه بن
 بشر الا زدي قال جئت الى ابي جعفر يوم الاثنين فقال كل فقلت في صائهم فقال وكيف صمت قال فقلت لان رسول الله صلى
 ولديه فقال اما ولداه فلا يعملون ولما ما فبعض فيه فتم ثم قال فلا تصم ولا ستافريه ويمكن استئنا يوم الجمعة من هذه الثلاثة
 لتقوى ما ورد في صياور جمانه على ما عارضه ومنها صوم يوم المباهلة وهو الرابع والعشرين من شهر ذي الحجة ولم اقف فيه
 على نص من علماء العلامة في المنتهى بان يوم شريف قد اظهر الله فيه نبيته صلى الله عليه وسلم على خصمه وحصل فيه من النبي على قرب من ربه
 واحضنا صبره وعظم منزلته وثبوت ولايته واستجابته الدعاء به ما لم يحصل غير ذلك من اعظم الكرامات لاجاب الله ان
 نفسه بنفسه لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيستحب صومه شكرا لهذه النعمة الجليلة ومنها صوم يوم النور لما رواه الشيخ في المصباح عن
 خنيس عن الصادق ع قال اذا كان يوم النور فاغتسل والبل تطف ثيابك ونظف بالطيب طيبا تكون ذلك اليوم صائما
 الخ لا يك ومنها صوم شهر رجب كلا او بعضا رجا الشيخ والصدق قدس سرهما عن ابيان بن عثمان قال حدثنا كثير بن عمار النوا
 عن ابي عبد الله ع قال ان نوحا ركب في السفينة اول يوم من رجب فامر من معه ان يصوموا ذلك اليوم بتاعده عن التا
 مسيره سنة ومن صام سبعة ايام منه غفقت عنه ابواب النيران السبعة ومن صام ثمانية ايام فمحت له ابواب الجنة الثمانية
 ومن صام عشرة ايام اعطى مسئلة ومن صام خمسة وعشرين يوما منه قيل له استانفا العمل فغفر لك ومن زاد الله وقال
 الصدوق قال ابو الحسن موسى بن جعفر رجب شهر في الجنة اشتد بها صائم اللين واحلى من العسل فمن صام يوما من رجب سقاء الله من
 ذلك النهر وروى الصدوق في كتاب الجالس عن سلام الخنيس عن ابي جعفر محمد بن علي الباقر ع قال من صام من رجب يوما واحدا من اوله
 او وسطه او اخره او جبا لله له الجنة وجعله معناه في رجبنا يوم القيمة ومن صام يوما من رجب قيل له استانفا العمل فغفر لك
 ما مضى من صام ثلاثة ايام قيل له قد غفر لك ما مضى وما بقي فاشفع لمن شئت من مديني اخوانك واهل معرفتك ومن صام سبعة ايام
 من رجب غفقت عنه ابواب النيران السبعة ومن صام ثمانية من رجب فمحت له ابواب الجنة الثمانية فيدخلها من ايها شاء وروى الشيخ
 المصنف في كتابه من الشيعة قال روي عن مير المؤمن ع انه كان يصوم رجلا كل رجب شهر وشعبان شهر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وشهر رمضان شهر الله عز وجل فيغفر لك من الاجناد التي بعثت عن نقلها المقام ومنها صوم شعبان
 كلا وبعضنا روي في الثاني في الصحيح قال سالت ابا عبد الله ع هل صام احد من ائمتك شعبان فقط قال صامه خير
 اباي رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى في الصحيح عن جعفر بن الخضر عن ابي عبد الله ع قال كن ذاء النبي صلى الله عليه وسلم اذ كان عليه من صيابة اخرون
 ذلك الى شعبان كراهة ان يمنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجته فاذا كان شعبان صام معه من وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول شعبان شهرى وروى فيه ايضا عن عتبة الهادي قال قبض النبي صلى الله عليه وسلم على صوم شعبان ورمضان وثلاثة ايام
 من كل شهر اول خميس واسطر ربيعا واخر خميس كان ابو جعفر ع وابو عبد الله ع يصومان ذلك وروى فيه ايضا في الصحيح
 عن الفضل بن يسار قال سمعت ابا عبد الله ع يقول وذكر حديثا الا ان قال ومريض الله بقاء في السنة صوم شهر رمضان
 وستين سوا الله صوم شعبان وثلاثة ايام من كل شهر مثل الفريضة فاجاز الله عز وجل له ذلك وروى ايضا بسند صحيح

في الضياء المنير عند

في الضياء المنير عند

[illegible]

الصوم عن الرجل يقدم في شهر رمضان من غير رؤية الله سيدخل اهله خضوعا وارتفاع النهار فقال اذا طلع الفجر وهو خارج ولم يدخل اهله فهو بالخيار
ان شاء صام وان شاء افطر وظاهر هذا الخبر ان المدار في وجوب الصوم وعدمه في هذه الصورة على دخول البلد قبل الفجر وعدمه فان دخل قبل الفجر
وجب عليه الصوم وان دخل بعد الفجر كان بالخيار بين الصوم وعدمه وصرح من ياتي ذلك في صحيحه محمد بن مسلم عن الصادق في حديثه قبل فاذ دخل
ارضاق بل طلع الفجر وهو يريد الاقامة بها فغلبه صوم ذلك اليوم وان دخل بعد طلوع الفجر فلا يصح عليه ان شاء صام ولم افطر بذلك بل ظاهر
اصحابنا الاتفاق على ما ذكرنا من الاعتبار ببلوغه على عدمه بالقول لا بطلوع الفجر فقط ما نقل في انتهى من العادة ايضاً وذلك جمل من اصحابنا
قد نقلوا الخبرين الاولين وحملوهما على التخيير خارج البلد بمعنى ان من علم انه يصل البلد قبل الظهر فهو بالخيار ان شاء صام او افطر قبل الدخول وان شاء
سقى يدخل فيجب عليه الصيام وهو حديد ولتحال التغيير بعد الدخول وان امكن نظرا الى المطلق الا انه يجب العمل على ما ذكره جميعا من هذا الخبرين
وبين ما تقدم من الاخبار الا ان اعتبار هذا المعنى بعدة الروايات الثلاثة فانها كما هي في التخيير بعد الدخول ويمكن ان كانت لتأويل فيها ايضاً بعد
جمل قوله وان دخل بعد طلوع الصبح الفجر على من وان اراد الدخول مثل قوله عز وجل واذا قمتم الى الصلوة اي اذا اردتم القيام وقوله سبحانه واذا قرنت
الصلوات وكيف كان فلا يخفى ان التخيير ثابت في الاخبار الاولى من وجوه احدها كونها فصلاً في المطلوب وما فيها مما يمكن العمل عليها بما ذكرنا من اولين خلوة
في بعضها فربما يولد وثانيها اعتضادها بجملة الطائفة بل عمل جميع العلماء من الطرفين كما اشرنا اليه ثالثها انتم مع العمل بالاخبار الاولى يمكن حمل هذه
الاخبار عليها مع العمل بهذه الاخبار بل من طرح الاخبار الاولى مع صحتها والعمل بالدليلين مما امكن اولى من طرح احدهما ولا سيما انه وفق
بالاحتياط الذي هو احد المبررات الشرعية عند اختلاف الاخبار فيجب العمل بما تم انه ينبغي ان يعمل ان لم يرد القدر المتفق عليه الحكم للذكر
وهو تجوز عمل الترخيص خلافاً لما نقل في القول المشهور دخول المنزل على القول الاخر وهو الاصح من الروايات وانما الحكم الثاني فينبغي عليه جمل من الاخبار
منها موثقة سماعة قال سالت عن مسافر دخل اهله قبل الزوال والنسوة فاكل قال ينبغي ان ياكل يومه ذلك شيئاً ولا يواقع في شهر رمضان اذا
كان له اهله ورواية يونس قال قال المسافر يدخل اهله في شهر رمضان فاكل قبل الزوال قال ياكل عن الاكل بقية يومه وعليه القضاء والحديث
وما تقدم في حديثي المزهرى والفقهاء الرضوي حيث قالوا ما صوم التاديب لانه قالوا وكان للمسافر ان اكل او افطر ثم قدم اهله امر بالامساك
بقية يومه فادبوا وليس يفر من هذه الاخبار وان اخضعت من اكل قبل دخول ولم يذكر فيها حكم من دخل بعد الزوال ولم يتناول الا انه مفهوم منها
بطريق الاول ولا بد من العلم بالاخبار المتقدمة من دخول بعد الزوال فهو مضطرب عليه القضاء فاذا احتج بالامساك فثبتها بالصائم من كل
فمن اكل اوله بذلك البتة وهذه الاخبار خرجت من غير الغالب ان المضطر لا يفي بلا اكل لما بعد الزوال غالباً وانما ما ورد في موثقة محمد بن مسلم
قال الصادق من الرجل يقدم من سفر بعد العصر في شهر رمضان فيصلي من رزق في شهر رمضان فظهر من الحديث انما هو اكل لا باس في سفره غير مشايخنا
الاختلاف في الخطاب في الوقت الموجب للقصر على المسافر قال للميدان خرج من منزله قبل الزوال وجب عليه الاطوار والعصر في الصلوة وان
خرج بعد الزوال وجب عليه الاتمام في الصيام والعصر في الصلوة وهو اختيار ابن الجبيل واليه ذهب في ذلك به صريح ابي بصير في المستحق قال في القصر
واذا سافر قبل الزوال وكان قد بنيت بنية من الليل للفر وجب عليه الاطوار وان لم يبيت من الليل لم يخرج بعد طلوع الفجر كان عليه اتمام ذلك
اليوم وليس عليه قضاء وان خرج قبل طلوع الفجر وجب عليه الاطوار على كل حال وكان عليه القضاء ومضى بنية السفر من الليل ولم يتفرقه
الخروج الا بعد الزوال كان عليه ان يمك بنية النهار وكان عليه القضاء ولذلك ما بين التراجيح والمستفاد من كلام النهاية ان القصر في جواز
الاطوار ثبتت النية للسفر والخروج قبل الزوال وان مع بنية النية والخروج بعد الزوال يجب عليه الامساك والقضاء وذهب لم يفرقه وقبله على
ابن بابويه في رسالته وابن ابي عمير وابن ادریس الى ان شرط قصر الصلوة والصوم واحد فمن سافر جزء من جزء من النهار وان كان سيرا
لزمه الاطوار كما يلزم قصر الصلوة قال ابن بابويه في رسالته على ما نقل في سفره عليك بقية يوم فاطر قال الرضوي شرط التفريق
توجب الاطوار ويجوز مع الصوم شهر رمضان في المسافر والقصر وغير ذلك هي الشروط التي ذكرناها في كتاب الصلوة الموجب لقصرها ونحوه
عبارة ابن ابي عمير وابن ادریس فخصوا المسئلة في الاثنية احدهما القول بالاعتبار الزوال فان خرج قبل وجب الاطوار وان كان بعد وجب القيام
وثانيها الاعتبار بنية النية وعدمه وثالثها انه كالصلوة فيجب الاطوار في الخروج من النهار والسبب في اختلاف هذه الاقوال هو اختلاف
الاخبار في المسئلة وما انا ان ذكرنا في بعضها التخصيص الاحكام فيها صحيحه الحلبي عن الصادق انه سئل عن الرجل يخرج من بيته يريد السفر وهو صائم
فقال ان خرج قبل الزوال فليطو ولا يقصر ذلك اليوم وان خرج بعد الزوال فليتم صومه وموثة عبيد بن زرار قال اذا خرج الرجل في شهر رمضان من بيته
بعد الزوال اتم الصيام وان خرج قبل الزوال فاطر وحسن عبيد بن زرار عن الصادق في الرجل يسافر في شهر رمضان يصوم ويصلي فاطر قال ان خرج
قبل الزوال فليطو وان خرج بعد الزوال فليصم قال ويصوم في ذلك بقولنا الصوم واطر حتى اذا زالت الشمس عزم على الصيام وصححه محمد بن مسلم
عن الصادق قال سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار فغلبه صيا ذلك اليوم وبعده من شهر رمضان هذه الاخبار كما ترى يخرج
في مذهب المفيد ومن تبعه ان كانت الاخيرة امتدادت بمطوقها على بعض الدعي الا انها تدل في المفهوم على البعض الاخر ومنها رواية عبد الله
مولى ال سامي في الرجل يريد السفر في شهر رمضان فاطر وان خرج قبل ان يغيب الشمس بقليل وما روى في القصر مرسل قال وزرار ان من خرج بعد
الزوال فليطو ولا يقصر ذلك اليوم وما في القصر الرضوي حيث قال فاذا قدمت من السفر عليك بقية يوم فامسك من الطعام والشراب الى
الليل وان خرجت في سفر عليك بقية فاطر وكل من وجب عليه القصر في السفر فغلبه الاطوار وكل من وجب عليه الاتمام في الصلوة
فغلبه الصيام متى اتم صام متى افطر انتهى وهذه الاخبار صحيحة في مذهب علي بن بابويه ومن تبعه لا سيما عبارة كتاب القصر في ذكر
هذا الحكم في كلامه ومنه اخذ علي بن بابويه عبارة في رسالته على عادته المتكررة كما بينت عليه في غير مقام ويؤيده هذه الآية وهي قوله

في شهر رمضان من غير رؤية الله سيدخل اهله خضوعا وارتفاع النهار فقال اذا طلع الفجر وهو خارج ولم يدخل اهله فهو بالخيار ان شاء صام وان شاء افطر وظاهر هذا الخبر ان المدار في وجوب الصوم وعدمه في هذه الصورة على دخول البلد قبل الفجر وعدمه فان دخل قبل الفجر وجب عليه الصوم وان دخل بعد الفجر كان بالخيار بين الصوم وعدمه وصرح من ياتي ذلك في صحيحه محمد بن مسلم عن الصادق في حديثه قبل فاذ دخل ارضاق بل طلع الفجر وهو يريد الاقامة بها فغلبه صوم ذلك اليوم وان دخل بعد طلوع الفجر فلا يصح عليه ان شاء صام ولم افطر بذلك بل ظاهر اصحابنا الاتفاق على ما ذكرنا من الاعتبار ببلوغه على عدمه بالقول لا بطلوع الفجر فقط ما نقل في انتهى من العادة ايضاً وذلك جمل من اصحابنا قد نقلوا الخبرين الاولين وحملوهما على التخيير خارج البلد بمعنى ان من علم انه يصل البلد قبل الظهر فهو بالخيار ان شاء صام او افطر قبل الدخول وان شاء سقى يدخل فيجب عليه الصيام وهو حديد ولتحال التغيير بعد الدخول وان امكن نظرا الى المطلق الا انه يجب العمل على ما ذكره جميعا من هذا الخبرين وبين ما تقدم من الاخبار الا ان اعتبار هذا المعنى بعدة الروايات الثلاثة فانها كما هي في التخيير بعد الدخول ويمكن ان كانت لتأويل فيها ايضاً بعد جمل قوله وان دخل بعد طلوع الصبح الفجر على من وان اراد الدخول مثل قوله عز وجل واذا قمتم الى الصلوة اي اذا اردتم القيام وقوله سبحانه واذا قرنت الصلوات وكيف كان فلا يخفى ان التخيير ثابت في الاخبار الاولى من وجوه احدها كونها فصلاً في المطلوب وما فيها مما يمكن العمل عليها بما ذكرنا من اولين خلوة في بعضها فربما يولد وثانيها اعتضادها بجملة الطائفة بل عمل جميع العلماء من الطرفين كما اشرنا اليه ثالثها انتم مع العمل بالاخبار الاولى يمكن حمل هذه الاخبار عليها مع العمل بهذه الاخبار بل من طرح الاخبار الاولى مع صحتها والعمل بالدليلين مما امكن اولى من طرح احدهما ولا سيما انه وفق بالاحتياط الذي هو احد المبررات الشرعية عند اختلاف الاخبار فيجب العمل بما تم انه ينبغي ان يعمل ان لم يرد القدر المتفق عليه الحكم للذكر وهو تجوز عمل الترخيص خلافاً لما نقل في القول المشهور دخول المنزل على القول الاخر وهو الاصح من الروايات وانما الحكم الثاني فينبغي عليه جمل من الاخبار منها موثقة سماعة قال سالت عن مسافر دخل اهله قبل الزوال والنسوة فاكل قال ينبغي ان ياكل يومه ذلك شيئاً ولا يواقع في شهر رمضان اذا كان له اهله ورواية يونس قال قال المسافر يدخل اهله في شهر رمضان فاكل قبل الزوال قال ياكل عن الاكل بقية يومه وعليه القضاء والحديث وما تقدم في حديثي المزهرى والفقهاء الرضوي حيث قالوا ما صوم التاديب لانه قالوا وكان للمسافر ان اكل او افطر ثم قدم اهله امر بالامساك بقية يومه فادبوا وليس يفر من هذه الاخبار وان اخضعت من اكل قبل دخول ولم يذكر فيها حكم من دخل بعد الزوال ولم يتناول الا انه مفهوم منها بطريق الاول ولا بد من العلم بالاخبار المتقدمة من دخول بعد الزوال فهو مضطرب عليه القضاء فاذا احتج بالامساك فثبتها بالصائم من كل فمن اكل اوله بذلك البتة وهذه الاخبار خرجت من غير الغالب ان المضطر لا يفي بلا اكل لما بعد الزوال غالباً وانما ما ورد في موثقة محمد بن مسلم قال الصادق من الرجل يقدم من سفر بعد العصر في شهر رمضان فيصلي من رزق في شهر رمضان فظهر من الحديث انما هو اكل لا باس في سفره غير مشايخنا الاختلاف في الخطاب في الوقت الموجب للقصر على المسافر قال للميدان خرج من منزله قبل الزوال وجب عليه الاطوار والعصر في الصلوة وان خرج بعد الزوال وجب عليه الاتمام في الصيام والعصر في الصلوة وهو اختيار ابن الجبيل واليه ذهب في ذلك به صريح ابي بصير في المستحق قال في القصر واذا سافر قبل الزوال وكان قد بنيت بنية من الليل للفر وجب عليه الاطوار وان لم يبيت من الليل لم يخرج بعد طلوع الفجر كان عليه اتمام ذلك اليوم وليس عليه قضاء وان خرج قبل طلوع الفجر وجب عليه الاطوار على كل حال وكان عليه القضاء ومضى بنية السفر من الليل ولم يتفرقه الخروج الا بعد الزوال كان عليه ان يمك بنية النهار وكان عليه القضاء ولذلك ما بين التراجيح والمستفاد من كلام النهاية ان القصر في جواز الاطوار ثبتت النية للسفر والخروج قبل الزوال وان مع بنية النية والخروج بعد الزوال يجب عليه الامساك والقضاء وذهب لم يفرقه وقبله على ابن بابويه في رسالته وابن ابي عمير وابن ادریس الى ان شرط قصر الصلوة والصوم واحد فمن سافر جزء من جزء من النهار وان كان سيرا لزمه الاطوار كما يلزم قصر الصلوة قال ابن بابويه في رسالته على ما نقل في سفره عليك بقية يوم فاطر قال الرضوي شرط التفريق توجب الاطوار ويجوز مع الصوم شهر رمضان في المسافر والقصر وغير ذلك هي الشروط التي ذكرناها في كتاب الصلوة الموجب لقصرها ونحوه عبارة ابن ابي عمير وابن ادریس فخصوا المسئلة في الاثنية احدهما القول بالاعتبار الزوال فان خرج قبل وجب الاطوار وان كان بعد وجب القيام وثانيها الاعتبار بنية النية وعدمه وثالثها انه كالصلوة فيجب الاطوار في الخروج من النهار والسبب في اختلاف هذه الاقوال هو اختلاف الاخبار في المسئلة وما انا ان ذكرنا في بعضها التخصيص الاحكام فيها صحيحه الحلبي عن الصادق انه سئل عن الرجل يخرج من بيته يريد السفر وهو صائم فقال ان خرج قبل الزوال فليطو ولا يقصر ذلك اليوم وان خرج بعد الزوال فليتم صومه وموثة عبيد بن زرار قال اذا خرج الرجل في شهر رمضان من بيته بعد الزوال اتم الصيام وان خرج قبل الزوال فاطر وحسن عبيد بن زرار عن الصادق في الرجل يسافر في شهر رمضان يصوم ويصلي فاطر قال ان خرج قبل الزوال فليطو وان خرج بعد الزوال فليصم قال ويصوم في ذلك بقولنا الصوم واطر حتى اذا زالت الشمس عزم على الصيام وصححه محمد بن مسلم عن الصادق قال سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار فغلبه صيا ذلك اليوم وبعده من شهر رمضان هذه الاخبار كما ترى يخرج في مذهب المفيد ومن تبعه ان كانت الاخيرة امتدادت بمطوقها على بعض الدعي الا انها تدل في المفهوم على البعض الاخر ومنها رواية عبد الله مولى ال سامي في الرجل يريد السفر في شهر رمضان فاطر وان خرج قبل ان يغيب الشمس بقليل وما روى في القصر مرسل قال وزرار ان من خرج بعد الزوال فليطو ولا يقصر ذلك اليوم وما في القصر الرضوي حيث قال فاذا قدمت من السفر عليك بقية يوم فامسك من الطعام والشراب الى الليل وان خرجت في سفر عليك بقية فاطر وكل من وجب عليه القصر في السفر فغلبه الاطوار وكل من وجب عليه الاتمام في الصلوة فغلبه الصيام متى اتم صام متى افطر انتهى وهذه الاخبار صحيحة في مذهب علي بن بابويه ومن تبعه لا سيما عبارة كتاب القصر في ذكر هذا الحكم في كلامه ومنه اخذ علي بن بابويه عبارة في رسالته على عادته المتكررة كما بينت عليه في غير مقام ويؤيده هذه الآية وهي قوله

من الشافعي

في الأقطار والسفر

1975

موسیٰ

وضع

این مافوق

4.17

12

46



ان

114

فجر

الذي
٥:١١

282

3.

فذكر النبي والشيخ والراغب عن الصيما

194

النهار

انہی

الغنى

مع الامساك
صحة يومه

الملاوي في
السند السند في

هذه الرواية وصفها
 في المدارك بفتحها
 للعلامة في البحر وهو
 حلة منها فان سلك الملك
 المذكور بها في الرجال
 كمنضج احد على شفة
 ولا ملامح شفة
 واما الفقرة على
 من غيبة النجاشي

۱۳۰۰

من ضعف عن الصوم والضعف لا يستلزم الهجر ثم قال قد مره وتوجه عليه ان الآية الشريفة غير محمولة على ظاهرها بل على ما هو قول
بعض الفيرين او محمولة على ان المراد على الذين كان يطيقون ثم عجزوا عنه كما هو مروى في اخبارنا واما الروايات فهي باطلا فاما مسانولة للحالين
الضعف عن الصوم يتحقق بالعجز عنه وبالمشقة اللازمة منه وكذلك في الحج يتحقق مع الوصفين وبالجملة فالاحاديث مطلقة فيجب حملها على
اطرافها انتهى اقول تحقيق الكلام في المقام يرجع الى تحقيق معنى الآية ثم اجماع بيان الكلام في الاخبار المذكورة اما الآية كما ذكره فيها من الضعف فينبغي
على ما قاله بعضهم من انه كان القادر على الصيام الذي لا عذر له في تركه محترابين الصيام وبين الفدية لكل يوم نصف صاع وقيل مذوقا ذلك
في صدر الاسلام خوفا من عليهم الصيام ولم يتعدوا فرضهم في الافطار والفدية ثم نسخ ذلك بقوله عز وجل فمن شهد منكم الشهر فليصمه
هذا مع عدم الدليل عليه في اخبار مروية وبطواهر الاخبار الواردة في تفسير الآية المذكورة كما استقف عليه في المقام ان الله سبحانه وتعالى
الذي ذكره في دوران وروى موثقة ابن بكير على رواية الفقيه وابن فضال عن بعض اصحابنا على رواية الكافي عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل والذين
يطيقون فدية طعام مسكين قال الذين كانوا يطيقون الصوم فاصابهم كبر وعطاشا وشبه ذلك فليعلم لكل يوم من الاية قد دقت في حق الاسلام
والشيخ في كتابهما في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في قول الله عز وجل والذين يطيقون فدية طعام مسكين قال الشيخ الكبير الذي ياخذ العطف
الحديث وروى العياشي في تفسيره عن سماعة عن ابي بصير قال سالت عن قول الله عز وجل وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال المنة
تضاف على ولاها فلة اللين والشيخ الكبير هذه الاخبار كما ترى وقد فسرت الذين يطيقون في الآية بالشيخ الكبير المريض والموضع التماسا
على ولاها فلة اللين من الصيام وهو ارجح سند لو دلالة من الدلالة من الرواية التي اعتمدها ويؤيده العمل بطاهر الخبر المذكور والاصل عدم
واتا على ما نقلناه من الاخبار فلا ونايا انه يلزم فصل ما طاهر الوصل في الآية وهو قوله عز وجل وان تصوموا خير لكم بان يكون كلاما
مستافا ليس له تجاها في ان صومكم خير عظيم لكم طاهر الآية مرتبطة بما تقدمه تفصيل هذه الجملة هو انه لا يخفى ان للمعلم من الادلة العقلية
والنقلية انه عز وجل لا يكلف فدا الاوسعها والوسع لغته دون الطامة كما صرح به في مجمع البيان وغيره في التوحيد عن الحسن بن خالد
طويل قال ما امر الناس الا بدون سعةهم وكل شئ امر الناس ياخذهم متعون له وما لا يشعرون له فهو موضوع عنهم ولكن الناس لا يحسنون
وفي كتاب الاعتقادات للصدوق في سلا عن الحسن قال ما كلف الله العباد الا دون ما يطيقون وح فلا تكلف نفس بما هو على قدر طاقتها
ما يشق عليها ثم عادة ويعسر عليها فالآية على ان الذين يطيقون الصوم كالشيخ والشيعة وذو العطاش يعني من يكون الصوم على قدر طاقتها ويكونون
معه على شقة وعسر يكلفهم الله ثم حتما بل خبرهم بينه وبين الفدية توسعة لهم ثم جعل الصوم خيرا لهم من الفدية في الاجر والثواب اذا
اختاروه كما قال في مجمع البيان قوله وان تصوموا خير لكم يعني من الافطار والفدية وما او صغناه يظهر ان المراد من الآية ان من امكنه الصوم
بمشقة فانه قد جرد له الافطار والفدية ولا يقرض فيها للعاجز بالكلية الا ان كان كما ذكر في لف من الدلالة بالمفهوم واما الاخبار التي ادعى
دلائلها على ذلك باطلا فاما ما ظان المناق من قوله بضعف من صوم شهر مضاني رواية عبد الملك وصحة الحديث انما هو محصور بالمشقة بذلك
مع امكان تحمله لا الهجر والمخرج في جميعه محمد بن مسلم هو امكان الفعل مع المشقة في قوله ثم ما جعل عليكم في الدين من حرج اي مشقة وعسر
قد وافقت في المقام الفاضل الخراساني مع اقتنائه اثره غالب اقول هنا شبهة اليه واستدل بعض الاحتجاج على القول بجوب الكفارة بصحبة
محمد بن مسلم ولا يخفى في رواية عبد الملك في نظر لان المتبادر من الروايات غير العاجز بالكلية كما لا يخفى على المتأمل فما على ان قوله فان لم يقدر
في الخبر الاول يحتمل ان يكون المراد به ان لم يقدر على الصوم اصوه على هذا المعنى يوافق قول المفيد ومن تبعه انتهى ثم انه نقل الكلام لغوه واعتزله بما
قدماه نقله عن صاحبك واقفي اثره فيه كما هي عادته وقد عرفت ما فيه وبالجملة فان كلاما كما قدماه لا يخفى من قوة وقدره بما حققناه ان مورد
الآية والاخبار انما هو بالنسبة الى يمكنه الصوم بمشقة فانه يفطر ويعد وهذا هو المتفق عليه وبقي وجوب الفدية على العاجز بالكلية عان
عن الدليل وببريتايد قول المفيد ولم ار من تنبته لما قلناه في معنى الآية الا الحديث الكاشف في الصلوة والمفاتيح ولا يخفى ان لم يرجع هذا المعنى
الذي ذكرناه فلا اقل ان يكون مساوبا في الاحتمال لما ذكره وفيه يقطع الاستدلال بالاخبار المذكورة وبذلك صرح في لف فقال ومع قبول
الروايات للتأويل يقطع الاستدلال بها فان الدليل على طريق اليه الاحتمال سقطت دلالة انتهى الآية قد دوى الشيخ في وق في
يه عن ابراهيم بن زياد الكوفي قال قلت الصادق عليه السلام رجل شيخ لا يستطيع القيام الى الخلاء ولا يمكنه الركوع والسجود فقال اليوم برأيه
ايما الى ان قال قلت فالصيام قال اذا كان في ذلك الحد فضع الله عنه وان كانت له مقدرة فصدقة من طعام يبدل كل يوم احب
لوان لم يكن له يسار اذ ذلك فلا شئ عليه هو ظاهر الدلالة على المشهور الا ان يحمل الصدقة في الخبر على الاستحباب بقية قوله يا احب
وفيه ما فيه وكيف كان فلا احتياط العمل بالقول المشهور فوالله الا في روي الثقة الجليل على بن ابراهيم الفقيه في تفسيره
عن الحسن بن علي في تفسير الآية المقتضية قال وعلى الذين يطيقونه فدية من مرض في شهر رمضان فطر ثم حرم فلم يقض ما فات حتى جاء رمضان اخر فليعلم
ان يقض ويتصدق لكل يوم مالا من طعام وهذا تفسير ثالث للآية المذكورة وقد تقدم تحقيق الكلام فيما دل عليه هذا الخبر الثاني
صرح الشيخ في صحيحه محمد بن مسلم الاول بلفظ المدين من طعام وحله في الاستحباب لا استحباب وقال في غير هذا الخبر ليس بمضاد للاحد
لثبوت مالا من طعام او طعام مسكين لان هذا الحكم يختلف باختلاف احوال المكلفين فمن اطلق الطعام المدين يلزم من ذلك ومن لم
يطلق الا الطعام مذهب عليه طعام ذلك ومن لم يقدر على شئ منه فليس عليه شئ حاشا فدية مناء والاطم وجوب المذهب كما هو المشهور مع عدم امكان
فلا يشي عليه الثالث المشهور بين الاصحاب وجوب القضاء عند التمكن ونقل عن الشيخ على بن الحسين بن بنويه عدم الوجوب شيئا
نقل عبارة فريسيو يدل على ما ذهب اليه ما تقدم في صحيحه مسلم التي في صدر المسئلة برواية الشيخين المذكورين من قوله ولا قضاء عليه ما

هذا الاخبار ايضا
او لا انه محل
على المعنى
عليه ذلك
ليست له
والفقيه في
الان ذلك
عليه

افهمها الى الذين
انما هو خلاف
ما ادعاه
ان المنا
والجلي

الآية
التي
في
الكتاب

الكفائر

٢٠٠

على ذلك انهم يدل كلامه الفقه الرضوي حيث قال اذا لم يمتها الشيخ او الشاب المعلوم او المرأة الحامل ان يصوم من العطش والجوع او تخلف المني
ان يصوم بولده ما قبله جميع الاطوار والصدقة واحد من كل يوم بمدة من طعامه وليس عليه القضاء انتهى وهذه العبارة هي مستند الشيخ عليه
بن بابويه وهي من عبارة الرواية وان كانت الرواية المتقدمة في ذلك فالتحقيق في وجوب القضاء عليه ما مع التحقيق كما في
نفي العطش وهو من كل الاطوار الرواية المتقدمة لا سقوط انتهى العجب منه انه قدّم حقيقة محمد بن مسلم الشك في وجوب القضاء عليه ما وغفل عن الاستدلال
بما رواه الاستدلال في الروايات بالسقوط والرواية صحيحة صريحة في ما يريد واعجب من ذلك ان في نسخة من نسخة الشيخ عليه السلام في سقوط القضاء
في الاطوار في سقوط القضاء وهو بعيد بعد العبارة الاولى باربعة **الزابع** روى الشيخ في بيت بسند عن ابن بصير عن الصادق قال قلت له
الشيخ الكبير لا يقدر ان يصوم فقال عنه بعض علماء قلته فان لم يكن له ولد فاني قرأته قلت فان لم يكن له قرابة قال تصدق بمدة في كل يوم فان لم يكن عند
شيء فليس عليه شيء في الاستحسان والولد والقرابة على الاستحسان بذلك صرح في المنتهى في اعراس الاطوار عن العمل بالرواية وانما فهم على
العمل بتلك الاخبار المتقدمة لا يمكن القول بغير الاخبار المتقدمة **المسئلة العاشرة** في حكم ذي العطش وهو بالضم داء البرص
صاحبه قيل بان يجب عليه الاطوار اذا شق عليه الصيام ويجب عليه التكثير في القضاء مع البرء واختاره المحقق في بروج اما وجوب الاطوار قطلان
التكليف منوط بالوسع كما عرفت لقوله عز وجل لا يكلف الله شيئا الا وسهلا الا وجوب الصدقة فلو لم يكن في حقيقة محمد بن مسلم المتقدمة في صدقة
المسئلة السابقة يتصل كل منهما يعني الشيخ الكبير الذي به العطش عن كل يوم بمدة من طعامه واما وجوب القضاء واستدلال عليه بربانته مرض وقد
زال فيقص غيره من الامراض يقول وفي رواية في ظاهر الآية فعدة من ايام اخر الا ان اطلاق حقيقة محمد بن مسلم المشار اليها في ذلك نقول ولا قضاء عليها
وقيل ان كان مرضه من العطش الذي به العطش بعد البرء ولا كفارة وان كان مما لا يبرئ من الاطوار وجبت الكفارة خاتمة دون القضاء لاختاره
منه في جملة من كتبه قال في ذي العطش الذي به العطش بربانته ويتوقع زواله بفطر يقض مع البرء وهو يجب الكفارة قال الشيخ في ربه قال سلا رواب البراء
ابن حمزة قال المفيد والمرحوم ابن ادریس لا يجب هو اقرب لنا الاصل برانته الدائمة ولا من مرض فلا يجب عليه كفارة مع القضاء كغيره لان قال ولو
كان العطش مما لا يبرئ منه قال الشيخ بغير الاقضاء عليه ويجب الكفارة وبه قال ابن بابويه والمرحوم ابن الجعيد والمفيد وابن ادریس وابن البراء
وقال سلا رواب لا يجب الكفارة انتهى منه يعلم ان ما قدمناه نقل عن نسخة في جملة من كتبه هو مذهب المفيد والمرحوم ابن ادریس انما نقل عن الشيخ في
كله في التحقيق هو مذهب المحقق الذي نقلنا عنه وعمل الاختلاف بين القولين في وجوب الكفارة مع البرء فثبتها الشيخ والمحقق ومن معهما ونقلنا
منه ومن تبعه وقبل انه في كل من غير مرضه من زواله فلا كفارة ولا قضاء ولو حصل البرء على خلاف الغالب لاختاره المحقق الشيخ على وهو مذهب القول عن سلا رواب
والطريق الخبر المتقدم في كل من القولين المذكورين فانه قال على وجوب التكثير وطعام من ان يبرئ من الاطوار والقضاء مطاع من ان يبرئ من
ولا يبرئ بالوقوف على ظاهر الخبر وهو الاطوار الاحتياط لا ينبغي له ان يحجب على ذي العطش الاقتصار من الشرب على ما يندفع به الضرورة ام يجوز له
نقل من الشرب وغيره قيل بالاولى رواية عن الصادق في الرجل يجيب العطش حتى يمان على نفق قال يشرب بقدر ما يمان به بقدر ولا يشرب
حتى يروي وقيل الثاني وهو خيرة الاكثر لاطلاق حقيقة محمد بن مسلم وقوله الشيخ الكبير الذي به العطش بيطن ويمكن ترجيح الثاني بان مورد
الرواية الاولى في غير الرواية الثانية وكيف كان فالاحتياط في الوقوف على القول الاول واما ما رواه الشيخ عن الفضل بن عمر قال قلت
لصادق ان قتيبا وشبانا لا يقدران على الصيام من شدة ما يصيبهم من العطش فكثيروا بقدر ما يروى به فوسمهم وما يجدون فالظاهر على
الصغار والصائمين من زنا وضواجر عن محل البحث وان ذكره المحققون في ضمن اخبار المسئلة والله العالم **المسئلة الحادية عشر**
المشهور في كلام الاحتياط هو التفصيل بالنسبة الى الحاصل المقرب والرضع القليل اللان بانها ان خافا على ضمهما اطوارا وعليهما القضاء ولا كفارة
للمريض وكل من خاف على نفسه وان خافا على الاطوار وكفارة قضيا قال في المشهور مسألة الحاصل المقرب والرضع القليل اللان اذا خافا على
انفسهما اطوارا وعليهما القضاء وهو قول فقهاء الاسلام ويجب عليهما القضاء اجماعا من سلا رواب من علمنا انما وجب عليهما الصدقة عن كل يوم بمدة من
طعامه فثبت على انما في وجوب الصدقة على الحاصل المقرب والرضع القليل اللان اذا خافا على الولد ثم قال في الفروع الثانية لو خاف المني على نفسها
دون ولدها لم يجب الفدية وجمان الرواية مطلقة ولكن الاحتياط في ذلك بالولد قال الحق الشيخ عليه السلام في جوابه عن حواشي وعنده قول
المصنف والحاصل المقرب والرضع القليل اللان وذو العطش الذي يجوز له الفطران ويصوم مع الصدقة فكذلك الحق المذكور في الحاشية اما
الحاصل المقرب وهي التي قرب زمان وضع حملها والرضع القليل اللان فانها بيطن وتقيضان مع الصلابة عن كل يوم بمدة اذا خافا على الولد فقط
اما اذا خافا على نفسها فانها بيطن وتقيضان ولا كفارة كالمريض وكل من خاف على نفسه انتهى في الحق فيج وهو صحيح في الاعتبار بيطن وتقيضان
ويقدحان مطلقا وهو مذهب المتقدمة وبذلك يظهر ان ما لا يخفى من ذلك هناك على جملة قدس تره حيث بعد قول المصنف الحاصل المقرب
والرضع القليل اللان يجوز له الاطوار في رمضان وتقيضان مع الصدقة عن كل يوم بمدة من طعامه الاطوار في العبادة يقتضي عدم الفطر في ذلك
بين ان تخاف الحامل والرضع على انفسهما على الولد بهذا التعميم صرح في المعبر واستدل عليه بما رواه الشيخ وابن بابويه في الصحيح عن محمد بن مسلم
قال الباقر عليه السلام يقول الحاصل المقرب والرضع القليل اللان لا حرج عليهما ان يطران في شهر رمضان لانها لا يطبقان الصوم عليهما ان تصدق كل
واحدة منهما في كل يوم فطران بمدة من طعامه وعليهما قضاء كل يوم فطران في رمضان بعد ذلك نقل من الشافعي قوله لا بانها اذا خافا على انفسهما اطوارا
وقضيتا ولا كفارة قال وما ذكره الشافعي لا يسهل مع وجود الاحاديث المطلقة وهو كذا ومن العجائب الشافعي قدس سره جعل هذا التفصيل
هو الشافعي انما انتفى على صرح مسوخر الدين وبعض ممن تأخر منه الى اخره قال فيه ما عرفت من ان ما ذكره هذا صحيح لا يهتبه كما سمعت كلامه
من قد ناذر منهم وهو مطلق فثبت كلامهم في المقام ثم عابا المتقدمين كالمفيد في حق الشيخ وابن ادریس في التاثير انما صرح بالتحريف على

مع القضاء
او قال شيخنا الشهيد
الامر شاملا

الامر شاملا

٢٢
في اخره
انه تكلف
صلواتك

كنت معهم فلا تخالف عليهم وافطروهم صلا ولا فابدا بالصلوة قلت ولم ذلك قال لا تفرحوا بفرصان الا فطروا والصلوة فابدا باضطرارهم
الصلوة ثم قال صلى الله عليه وسلم انتم صائمون فليكن صلاتكم بالصلوة ثم قال صلى الله عليه وسلم انتم صائمون فليكن صلاتكم بالصلوة ثم قال صلى الله عليه وسلم انتم صائمون فليكن صلاتكم بالصلوة
بالصلوة بمغفرة يكتب صلوة الصائمين وروى المصنف في عمه عن الفضل بن يسار ورواية ابن ابي عمير جميعا عن الباقر عليه السلام قال تقدم الصلوة
على الاطوار الا ان تكون مع قوم يبدون بالاطوار فلا تخالف عليهم وافطروهم والا فابدا بالصلوة فانها افضل من الاطوار وتكتب صلواتك
انت صائم احب اليه قال وروى المصنف في ذلك انك اذا كنت فركن من الصلوة وتقبلها وتأتى على حدودها قبل ان تفرغ الا فصل ان فصل قبل
الاطوار وان كنت ممن تنازعك نفسك للاطوار ويشغلك شغولك عن الصلوة فابدا بالاطوار ليدب عنك وسواس النفس اللوامة غير
ان ذلك مشروط بان لا تشغل الاطوار قبل الصلوة الى ان يخرج وقت الصلوة اقول يعني وقت فضيلته او الظاهر ان المراد بالصلوة المأمورة بتفديدها
في هذه الاخبار هي صلوة المغرب وحدها حافظا على وقت فضيلتها الصيقة فيكون في تاريتها السنة تقديمها خاصة وروى في عن التكون
عن جعفر عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه واله كان اذا افطر يقول اللهم لك صمتنا وعلى رقتنا فطرنا فقبلنا ذهابنا فطما وابتلنا في
وفي الخبر وروى فيه عن ابيه عن الصادق عليه السلام قال يقول بكل ليلة من شهر رمضان عند الاطوار الى اخره الحمد لله الذي علمنا صمتنا وروينا
فطرنا اللهم قبل منا ذنوبنا واعلم اننا في شهر رمضان قد قمنا بعبادة الله التي يحبها الله والرسول فقبلنا ذنوبنا واعلم اننا في شهر رمضان قد قمنا بعبادة الله التي يحبها الله والرسول
عبد الله بن يونس القلاح عن الصادق عليه السلام قال جاء قبيصة بن حليم بن عوف بن ابي عمير عن ابيه عن الصادق عليه السلام قال جاء قبيصة بن حليم بن عوف بن ابي عمير عن ابيه عن الصادق عليه السلام
عن هذا هو الفضل بن علي طامك قال فضلت على علي بن ابي طالب قال ثم قال لا اخرجك لك لا احب ان يدخل بي في شيء الا عرف سبيل قال ثم قال فخرج سويقا
فجعل من في قلاح فاعطاه اياه فاحذ القلاح فلما اراد ان يشرب قال بسم الله اللهم لك صمتنا وعلى رقتنا فطرنا فقبلنا ذنوبنا واعلم اننا في شهر رمضان قد قمنا بعبادة الله التي يحبها الله والرسول
اقول المراد بالفطر ما يفطر عليه قوله عليه السلام او غير ذلك يعني غير النخل وكانوا استفهموا لذلك فقالوا لم نجد عندك غير ما قلت من النخل على
الفضل بن السبب فيما جعل من ختم طعامنا لا يصنع عياله فيه شيئا لا يعلم به وروى ابن طاوس في كتاب الاقبال من مولا تازين العجلي
عليه السلام قال من قرأ انا انزلناه عند فطوره وسجوده كان فينا بينه وبين الله كالمشيط بل في سبيل الله وروى فيه عن محمد بن ابي قرة في كتابه على
شهر رمضان عن موسى بن جعفر عن ابيه عن الصادق عليه السلام ان لكل صائم عند فطره دعوة مستجابة فان كان اول ليلة فقل بسم الله يا واسع المغفرة
ايغفر لي قال وفي رواية اخرى بسم الله الرحمن الرحيم يا واسع المغفرة اغفر لي فان من قالها عند افطاره غفر له وروى في في نسخة عن ابن
القلاح عن الصادق عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله اقل ما يفطر عليه في زمنه من التمر والتمر وروى عنه عن التكون
عن جعفر عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه واله اذا صام فلم يجد الحلو الا فطر بالماء وروى فيه عن رجل عن ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام قال اذا فطر
الرجل على الماء الفاطر فهو كبد وعسل الذنوب من القلب قوى الجبر الحلق وينبغي حمل اطلاق هذا الخبر على سابقه في الاطوار على الماء
مطبوخا هو صريح الخبر الا في وروى فيه عن عبد الله بن مسكان عن الصادق عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله اذا فطر فطروا على ما فان
ليجد منكرا او ثمرات فان اعوز ذلك كله فماء فاتر وكان يقول بنقي المعد والكد ويطيب الهند والغم ويقوى الاضراس ويقوى المعدة ويجلو
التأخر يغسل الذنوب عنده ويكر المرق والطبخ والمرة الغالب ويقطع البلغم ويطفى الحرارة من المعدة ويلدب بذهب الصداق ورواه في في نسخة
الا انه لم يذكر التمر والتمر وروى في في نسخة عن سبب التمر عن الصادق عليه السلام قال اذا راى الصائم قوما ياكلون او رجلا ياكل بحيث كل شئ
منه وروى في في نسخة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ما من صائم يجرم قوما يطعمون الا سمحت له اعضاؤه وكانت صلوة الملائكة
عليه وكانت صلواتهم الاستغفار ورواه في في نسخة في كتاب ثواب الاعمال مسندا من التكون عن الصادق عليه السلام قال دخل سدير على ابي شهر رمضان فقال يا سدير
هل تدري اي ليلة هي هذه فقال نعم فقلت اني في هذه ليلة من شهر رمضان فقال له ان تقعدان تعق كل ليلة من هذه الليالي عشرة قبات من لد
اسما على فقال له سدير يا بني انت واعي لا يبلغ ما لي في ذلك فمائل ينقص حتى يبلغ رتبة واحدة في كل ذلك يقول لا اقدر عليه فقال له
فاقتدر ففطر في كل ليلة رجلا مسلما فقال له بل عشرة فقال له اي ذلك الذي يا سدير اظن انك اخاك المسلم تقوى رتبة من ولد اسمعيل وروى
المصنف عن الصادق عليه السلام قال فطرنا لا خيل وارخالك الترو عليه اعظم اجرام صياك قال وقال الباقر عليه السلام انما مؤمن فطرنا
ليلة من شهر رمضان كتب الله له بذلك مثل اجر من اعتق نسمة قال من فطر شهر رمضان كله كتب الله له بذلك اجر من اعتق ثلثين نسمة
كان له بذلك عند الله دعوة مستجابة ورواه البرقي في المحاسن عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن ابي بصير عن الباقر عليه السلام وكذا في
ثواب الاعمال وروى ثقة الاسلام بسنده عن ابي الورد عن الباقر عليه السلام في حديث قال ان رسول الله صلى الله عليه واله قال من فطر فيه
يعنى في شهر رمضان مؤنسا ما كان له بذلك عند الله عتق رتبة ومغفرة لذنوبه فيما مضى قبل ان يارسول الله ليس كلنا فطرنا على ان فطر
صائما فقال ان الله كريم يعطي هذا الثواب لمن لا يقدر الا على ما قدره من لبن فطرها صائما وشربة من ماء عذب لثمرات لا يقدر على اكثر من
ذلك اقول يستفاد من هذا الخبر ان المراد بالتفطير الذي ذكر في الاخبار المتقدمة ونحوها ما يترتب عليه من الثواب ليس هو مجرد اعطاء الصائما
ما يفطر عليه كما هو المشهور بين العامة وانما المراد به الاكل عنده كما هو الجارى في السنة الصيافة الا ان يحجز عن ذلك وان كرم الله واسع ترتب له
ذلك على ما نلح قدرته ولو شربة ما يوفيه ما ذكرناه ورواه البرقي في المحاسن بسنده عن مالك بن اعين عن الباقر عليه السلام قال ان فطر رجلا
مؤمننا في بيتي احب الي من ان اعتق كل ذنوبه من ولد اسمعيل وروى ثقة الاسلام في غيره عن حمزة بن محمد عن الصادق عليه السلام
قال كان علي بن الحسين عليهما السلام اذا كان اليوم الذي يمسون فيه اربابا فبذبح ويقطع اعضاءه فلقطع قال كان عند الماء اكبر على القدر حتى يجد
رجل المرن وهو صائم يقول ها تو القضاة اغفروا لفلان اغفروا لفلان اغفروا لفلان ثم يجرى ويغفر فيكون ذلك عشاءه وروى

في ليلة البدر عن عمران انه سئل الباقر عليه السلام عن قول الله تعالى انا انزلناه في ليلة مباركة قال هي ليلة القدر وهي في كل سنة في كل شهر رمضان
في العشر الاخر من شهر رمضان الا في ليلة القدر قال نعم فيها يفرق كل امرحيم قال يقدر في ليلة القدر كل شيء في السنة الى مثلها من قبل من خير او شر
او طاعة او معصية او مولود او اجل او رزق في ليلة القدر وفي ذلك الليلة وفيه هو المصوم والله تعالى فيه المشيئة قال قلت ليلة القدر خير من الف
شهر اي غنى عن ذلك فقال العمل الصالح فيها الصلوة والزكاة وانواع الخير خير من العمل في الف شهر ليس فيها ليلة القدر ولو لا ما يضاعف
الله المؤمنين ما بلغوا ولكن الله يضاعف لهم الحسنات وروى الشيخان المذكوران في كتابهما مسندا في عن الصادق قال اري رسول
الله صلى الله عليه واله وفيه اي رسول الله صلى الله عليه واله في منامه في امية يصعدون منبر من بعده يصلون الناس عن الصراط القهري فيصبح
كينا حرينا قال فبطحير بنيل فقال يا رسول الله اريك كينبا حرينا فقال يا جبرئيل اني رايت في امية في ليلتي في ليلتي يصعدون
منبر من بعد يصلون الناس عن الصراط القهري فقال الذي بعثك بالحق نبيا ان هذا شيء ما اطلعت عليه ثم عرج الى السماء فلم يلبث
ان نزل عليه باي من القران يونسها فقال افرأيت ان متعناهم سنين ثم جاءهم ما كانوا يوعدون ما اغنى عنهم ما كانوا يمتعون و
نزل الله عليه انا انزلناه في ليلة القدر ما ادر اريك ما ليلة القدر ليلة القدر خير من الف شهر تنزل الملائكة والروح جلا الله تعالى
ليلة القدر ليلة خير من الف شهر ملك بن امية وروياه ايضا في كتابهما عن يعقوب قال سمعت رجلا يسأل ابا عبد الله عليه السلام عن
ليلة القدر فقال اخبرني عن ليلة القدر كانت وتكون في كل عام فقال له الصادق لو وضعت ليلة القدر لرفع القدر وروياه ايضا بسند بهما عن
رفاعة عن الصادق قال ليلة القدر هي اول السنة وهي اخرها وذلك لان اقبال تلك الليلة يتحقق الامران معا وروياه ايضا بسند بهما عن محمد بن
مسلم عن احدهما قال سالت عن علامته ليلة القدر فقال علامتها ان يطيب بها فان كانت في برد دفنت وان كان في جودت وطابت قال وسئل
عن ليلة القدر فقال تنزل فيها الملائكة والكتب الى السماء الذين يكتبون الله ما يكون في امر السنة وما يصيب العباد امر عده موقوفه في المشيئة
فيقيم فيها ما يشاء ويؤخر عنها ما يشاء ويجو ويثبت وعنده ام الكتاب وروى في بسند عن ابي حمزة الثمالي قال كنت عند الصادق
فقال له ابو بصير جعلت فداك ليلة القدر في يومها ما برحى فقال في احد وعشرين او ثلث وعشرين قال فان لم اقوى على كليتها فقال ايا اليس
ليلتين فيما اطلب قلت فربما وانا الهلاك عندنا فجاء من يجيرنا فجاء في ذلك من رضى فقال ما اليسر ليال يطلها فيها قلت جعلت
فداك ليلة ثلث وعشرين ليلة الجهمي فقال ان ذلك ليقال قال قلت جعلت فداك ان سليمان ابن خالد روى ان في سبع عشرة يكتب وفد
الحاج يكتب في ليلة القدر والرايا والبلايا والارزاق وما يكون الى مثلها في قابل يطلها في ليلة احد وعشرين وصل في كل منها مائة
ركعة واجها ان استطعت الى النور واغتسل فيها قال قلت فان لم اقدر على ذلك وانا قائم قال فاضل وانت جالس قلت فان لم استطع قال فاعمل فراشك
وزاد في به قلت ان لم استطع فقال ثم اشركو في الرواية لا عليك ان يكفل اول الليلة ثمة من النوم ان ابواب السماء تفتح في شهر رمضان يصعد
الشياطين وتقبل اعمال المؤمنين فتم الشهر رمضان كين في عهد رسول الله صلى الله عليه واله المزون وروى عن محمد بن عمران عن سفيان التميمي
قال قلت للصادق الليالي التي يبرح فيها من شهر رمضان فقال سبع عشرة واحك وعشرين وثلاث وعشرين قلت فان اخذت انسان الفضة او عدا
المعتمد عليه من ذلك فقال ثلث وعشرين وروى في في بسند عن الفضيل بن يسار قال كان الباقر عليه السلام اذا كانت ليلة اخذ في الدعاء حتى
يزول الليل فاذا زال الليل صلى وركعة الاسلام بسند عن حسان بن محمد عن الصادق قال سالت عن ليلة القدر فقال انها في ليلة احد
وعشرين او ليلة ثلث وعشرين ورواه في في النخال بسند مثله ثم قال اتفق مشايخنا على ان ليلة ثلث وعشرين وروى في في بسند عن الموفق عن زاذان
عن الباقر عليه السلام قال سالت عن ليلة القدر فقال هي ليلة احد وعشرين او ثلث وعشرين وقلت اليس انما هي ليلة فقال بل قلت فاجزى بها
قال وما عليك بان تفعل خيرا في ليلتين وروى باسناد عن حماد بن عيسى عن محمد بن يوسف عن ابيه قال سمعت الباقر عليه السلام يقول الجهمي
الذي فقال يا رسول الله ان لي ابلا وغما وعلة فاحب ان امر في ليلة ادخل فيها فاشهد بالصلوة وذلك في شهر رمضان فادعاه رسول الله صلى الله عليه واله
في اذنه فكان الجهمي ان كان ليلة ثلث وعشرين دخل بلبه وغما واهل الى المدينة وروى ابن ابي عمير في مستطيرقات التواريخ نقله عن كتابه في
ابن بكر الواسطي عن محمد بن الحسن قال سالت عن ليلة القدر فقال هي ليلة ثلث واربع قلت فروي في احدهما فقال وما عليك ان تفعل في
ليلتين وهي احدهما وعن زاذان عن عبد الواحد الاضمار قال سالت الصادق عن ليلة القدر فقال لي اخبرك بها لا اعني عليك هي ليلة اول السبع
وقد كانت تلبس على ليلة اربع وعشرين وروى في في عن اسحق بن عمار قال سمعت يقول وناس ليسيلونه يقولون ان الارزاق قسم ليلة الضعف
من شعبان قال لا والله وما ذلك الا في ليلة السبع عشرة من شهر رمضان واحك وعشرين وثلث وعشرين فان في سبع عشرة يلتقي الجماد في ليلة احد
وعشرين يفرق كل امرحيم وفي ليلة ثلث وعشرين بعض ما اراد الله عز وجل من ذلك وهي ليلة القدر الله قال الله تعالى خير من الف شهر قلت
ما معنى قوله يلتقي الجمعان قال جمع الله فيها ما اراد من تقديم وتأخير مواريثه وقضائه قال قلت فاما معنى ليلة ثلث وعشرين قال فمعرفة
في ليلة احد وعشرين يكون فيه البلاء فاذا كان ليلة ثلث وعشرين امضاء فيكون من المحتوم الذي لا سبيل الى فيه وروى في في العياشي
عن حماد بن عمار عن حبان بن ابي علي قال سالت الصادق عن ليلة القدر فقال اطلبها في سبع عشرة واحك وعشرين وروى في في في الصحيح عن زاذان عن
الباقر عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله سئل عن ليلة القدر فقال خطيبا فقال بعد الشاء على الله عز وجل اما بعد فانكم سالتهم في
ليلة القدر ولم اطرها عنكم لانه لم اكن عالما بها اعلموا ايها الناس ان من ورد عليه شهر رمضان وهو صحيح سقوا هذا هاد وقام وروى عن
ليلة من ليلة واطل على صلواته وجره الى الجنة وغدا لا عيد فداك ليلة القدر ورواه في في في الصحيح عن رجل قال قال الصادق وهو قال والله
يجوز ان ليست كجواز العباد اقول في هذه الاخبار المتعلقة بليلة القدر فوائد شريفة ينبغي التنبيه عليها الاول في لا يخفى ان هذا الخبر

فقال في هذا الخبر
وهو في صحيح

في صحيح
في صحيح

منقول عن الخليل بن احمد قول القائل هذه الاقوال وهو للناس لتفضيلها على الف شخص الخامسة اختلاف العلماء ومنه من
انزل القرآن ليلة القدر مع انه انما انزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه في ليلة القدر من جبرائيل عليه السلام
الى السماء الدنيا في ليلة القدر ثم كان ينزل جبرائيل على النبي صلى الله عليه وسلم الى اخره ثلث وعشرون سنة وقيل معناه
ابتداء انزاله في ليلة القدر وقيل انزل الله من اللوح المحفوظ الى لفرق وهم الكتبة من الملائكة في السماء الدنيا وكان ينزل في ليلة القدر من
الوحى على قلد ما نزل به جبرائيل على النبي صلى الله عليه وسلم في السنة كلها الى مثلها من الفاظ وقيل ان معناه انما انزلنا القرآن في شأن ليلة القدر وهو قوله تعالى
ليلة القدر حين من الف شهر من هب لحدث الكاشفة في اصول الوافد ان معنى انزاله في ليلة القدر انزاله ببيان تفصيل حمله وقاويل متشابهة
وقيته مطلقه وقيل هو محكم من متشابهه قال وبالجملة فيتم انزال الحديث يكون هكذا للناس وبيئات من الحديث والفرقان انما قول والظاهر هو القول
الاول ويدل عليه ما رواه ثقة الاسلام بسند عن حفص بن غياث عن الصم قال سالت عن قول الله شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وانما انزل
القرآن في عشرين سنة من اوله واخره فقال الصم نزل القرآن جملة واحدة في شهر رمضان الى بيت المعمور ثم نزل في طول عشرين سنة ثم قال ان النبي صلى الله
عليه واله نزلت مصفيا براهيم من اول ليلة من شهر رمضان وانزلت التوراة لست مضين من شهر رمضان وانزل الانجيل لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر رمضان
اقول من هذا الخبر دلالة على ان ليلة القدر هي ليلة القدر ثلث وعشرين اخبارا من انزال القرآن فيها بقي انه قد روي الشيخ في باب شهر
رمضان من كتاب الصيام خيرا في اول الباب فيه ان نزل القرآن في اول ليلة من شهر رمضان فاستضافت قبل الشهر بالقرآن ثم روي في اخر الباب حديثا
عن ابي بصير يقصرون انزال الكتب المذكورة في هذا الخبر وانزال القرآن في ليلة القدر ولا يخفى مدافعة الخبر الاول من هذين الخبرين لما دل على النزول
ليلة القدر وبعضهم جمع بين الخبرين بجل نزول ليلة القدر يعني الى الارض والخبر الاخر على نزوله الى السماء ويدفع صدور الخبر المذكور من ان نزوله
الى الارض كان بجوامع عشرين سنة والاقرب في الجمع بينهما حمل النزول في اول ليلة من شهر رمضان على اول النزول وان كان الاكثر انما نزلت في ليلة
القدر واما نقلنا عن الحديث الكاشفي فاستدلنا في حديث الباس المذكور في كتاب الحجج وفي الدلالة فطر السائل في ما تضمنه الخبر الاول
من قوله عليه السلام فهو المحموم والله فيها الشبهة ولا يخفى من اشكال ولعله سقط من اليمين شيء لان المحموم لا يدخل في المشية كما دل عليه الاخبار ومنها قوله
عليه السلام في خبر محمد بن مسلم المتقدم وامرنا موقوفه فيه المشية واطهر منه ما تقدم في اخر رواية اسحق بن عمار وبؤيته ما ورد في الاخبار من ان
العلم المحزون عنده هو الذي يكون فيه البداءة المشية بالتقديم والتأخير والزيادة والنقصان ونحو ذلك وما اطلع عليه ملا نكته ورسله
فانه محموم لا يدخل البداءة ولا يركب ما تكتبه الملائكة في هذه الليلة وتزل به الى النقص او الامام القائم بعده من احوال تلك السنة وما يتجدد
فيها انما هو الثاني فكيف يكون فيه المشية كما دل عليه الخبر المذكور ومن الاخبار المشار اليها ما رواه في عن الفضيل بن يسار في الصحيح قال سمعت
الباقر عليه السلام يقول العلم علمان فاعلم عند الله محزون لم يطع عليه احد من خلقه وعلم ملا نكته ورسله ملا نكته ورسله فانه سيكون
لا يكذب نفسه ولا ملا نكته ولا رسله وعلم عند محزون يقدم منه ما يشاء ويؤخر منه ما يشاء او يثبت ما يشاء ومثله غير السابعة
ما تضمنه حديث اسحق بن عمار المتقدم من قوله فان في ليلة تسع عشرة يلقي الجناء لعل المعنى فيه والله تعالى علم بباطنه وخافيه ان
ان في ليلة تسع عشرة يجمع بين طريقتي كل حكم بالايقاع وفي ليلة احدى وعشرين يمضون ذلك حتما على وجه لا يدخل البداءة ومعنى هذا الخبر وان
كان بلفظ اخر ما رواه في في الموثق عن زرارة قال قال الصم التقدير في ليلة تسع عشرة والابرار في ليلة احدى وعشرين والامضا في ليلة
ثلث وعشرين وما رواه فيه عن جميع المسلمين وزيار بن ابي الهلال كراه عن رجل عن الصم ما رواه في في عن الصم قال ليلة تسع عشرة من شهر
رمضان التقدير وفي ليلة احدى وعشرين ابرار ما يكون في السنة الى مثلها لله تعالى ان يعقل ما يشاء في خلقه فالتقدير المذكور في هذين الخبرين
عبارة عن استحضاره بكميته وكيفية مع الترجيح بين طريقتي الوجوه والعدم وهي المرتبة الاولى المشار اليها في الخبر المتقدم بالتقاء الجمع بين المرتبة الثانية
التي يقع في ليلة احدى وعشرين ترجيح احدى الطريقتين وهي المعبر عنها في اول هذين الخبرين والابرار في ثابتهما بالقضاء واطلاق الابرار هنا وقع
بجواز اعتبار الترجيح والمرتبة الثالثة في ليلة وعشرين وهي الامضاء والابرار الحقيقي الذي لا يدخل في البداءة والمفهوم من الاخبار ان هذه
المرتبة احواله عز وجل مطروحة لا يكون فعل الابرار وتمايز ما عليها الصم ففي الكافي عن علي بن ابراهيم الهاشمي قال سمعت ابا الحسن عليه السلام
يقول لا يكون شيء الا ما شاء الله وادركه وقدره وقضى ما معنى شاء قال ابتداء الفعل قلت ما معنى اراد قال الشئوت عليه قلت ما معنى
قدرة قال تقدير الشيء من طول وعرضه قلت ما معنى قضاء قال اذا قضاء امضاء فذلك المذكور له ولخصي القول في ذلك محل الخور وركب الفخ
روى عن الحسين بن فضال قال كتبت الى ابي الحسن الرضا استدل عن قوم عندنا يصلون ولا يصومون شهر رمضان بما احتجت عليهم
بجصودن بل فاذا دعوتهم الحصاد لم يجيبوني حتى اطعمهم وهم يجحدون من يطعمهم فيذهبون اليه ويلعبون وانا اضيق من طعامهم في شهر
رمضان فكتب بخطه اعرفهم اطعمهم وروى في عن عمر بن يزيد قال قلت للصم ان هذا اليوم ليلة التسعة فقل فقالوا كذبوا هذا
اليوم ليلة الماضية ان اهل بيت فخله اذا راوا الهلال قال قد دخل شهر الحرام والمعيرة اتباع المعيرة ابن سعيد اهل وقد تكاثرت الاخبار
بذلك وانه كان من الكاذبين على الجعفر عليه السلام وروى انه كان يدعو الناس الى عبد الله الحسن ليعبدوه وهو زنديق واليه يفتي القبر
الذينهم احد في الزبديته وروى في مسندنا عن ابي عبد الله عن ابيه عن جده ان عليا عليه السلام ورواه في في مرسلا ان عليا قال ليضرب
الحق الرجل ان ياتي اهل اول ليلة من رمضان لان الله سبحانه يحب ان يؤخذ برخصة وروى احمد بن محمد بن عيسى في نوادره عن فضالة عن
نعمان بن ابي رباح عن الصم قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ثم سأل الخبر انه ان قال قال روي في ثمانية اشهر الشفاعة لان رسولكم لكل من
احل لكم ليلة القيام الرفث الى نسائكم وراى الكافي الرفث الجماع قال في الولا انما قال ليحج لي في ليلة اربعين من الحلال

وانزل
النزول
لثلاث وعشرين
مضان واقول
القرآن في ليلة
الثلث وعشرين
من شهر
رمضان

في ليلة ثمانية
بها دون الاربع
اعليتها الحتم
لوجه دخل ليلة
ليلة ثلث
وعشرين

الكاذبين
الذين
الطائف

في شهر رمضان

الاعتكاف

٢٠٤

أبو بكر
ابن كنانة

صلى عليه فيه شهر رجب إلى صلات الرخمة نصب على أمثوق فيه صبا وبق الإحتم لانه ينفى فيه عن قتال المشركين وهو من الشهر الحرام وروى
الطبرسي في الاحتجاج عن محمد بن عبد الله الجعفي الحميري في مكاتبة لصاحب الزمان عجل الله فرجه أن مشايخنا يصومون رجباً ثلاثين
سنة وأكثر ويصلون شعبان لشهر رمضان وروى لهم بعض أصحابنا أن صومه معصيته فاجاب قال الفقيه يصوم منه أياماً إلى خمسة عشر يوماً
ثم يفطر إلا أن يصوم عن الثلاثة الأيام الفاتية للحديث أن شهر القضا رجباً قول شيخنا من هذا الخبر الحجة القوية ولعل في عدوله عن الجواب في نفسه النقل
عن الفقيه إيماء إلى ذلك ومنه قد نقل القول بركاهته متورجحاً كل من أحمد ونقل عنه أنه احتج بما رواه الحر قال رابيت عمر بن عبد الله بن جابر بن جابر
في الطعام ويقول كلوا مما هو شهر كان تغله الجاهلية وعن ابن عمر أنه قال إذا رأى الناس ما يعبدونك لوجب كرهه وقال صوموا فيه واضطروا
أبو بكر على أهل وعندهم سلال جدد وكثيران فقال ما هذا قالوا رجب فيصوم قال جعلهم رجباً رمضان فأكفاه السلال كسر الكيزان قال في المنتهى بعد نقل ذلك
عن أحمد ونقل جمل من الأخبار الدالة على استحباب صيامه ونقل أحمد عن عمر أنه كان تغله الجاهلية فيقفق عدم العرفان بفضل هذا الشهر الشريف في
الشريعة المحمدية وكذا امر ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم في صوم يدر على قلة معرفته ما يفضل هذا الشهر بالجملة لا اعتقاد بفعله هؤلاء مع ما نقلناه عن رسول
الله صلى الله عليه وآله وأهل بيته أقول بل الظاهر الوجه منع القوم أنما هو ما به عود من أن هذا الشهر شهر على عليته طر علور في بعض أحيانا
وأنه ما مور بصومه لذلك كما أن شهر شعبان شهر النبي صلى الله عليه وآله وشهر رمضان شهر الله ثم فيكون على ما قربنا له مما في هذا الموضع كما
في غيره فحلتهم العداوة الجبلية على المنع من صوم محسناً أو بعضاً من صوم محسناً بعد عدم سماعهم من الرسول ما يوجب من فضل على صومه كل واحد
ثم أقول لا يخفى أنه متى كانت الأخبار الواردة عن هذين الخلفيتين الذين هما معتمداهما أهل السنة في هذا ما يوجب من فضل على صومه كما يعلم من سماعهم على هاتين
بيعتهم في الدين فإن هذا القول لا يخفى باجتماعهم فيهم إلا أن ينقل والله العالم

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الاعتكاف

هو لغة الاحتباس في المكان قال الجوهري عكف أي حبسه وقصره يعكف ويعكف عكفاً ومنه قوله
نعم والله تكلم عكفاً ومنه الاعتكاف في المسجد هو الاحتباس عكفاً على الشيء يعكف ويعكف عكفاً فمن قبل عليه ومولياً قال الله تعالى يعكفون على أصنام
لهم وعكفوا على الشيء استداروا ونحوه في القاموس في النهاية الاعتكاف والعكوف هو الاحتباس على الشيء بالمكان فنقل في الشرع إلى معنى آخر من ذلك
وهو ما ياتي الكلام فيه أنه تم وعرفه الاحتباس بغيريات لا تكاد تسلم أكثرها من الإبراد كما هو مذكور في كلامهم ولا ثمرة في التعرض لذلك وشتر
ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع أما الأول فنقله في قوله تعالى وطهر بيتي للطائفين العاكفين الركع السجود وقوله عز وجل ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في
المساجد وأما الثاني فالاحتباس للتعبد منها ما رواه في الصحيح عن الجلي عن الصفة أنه قال لا اعتكاف إلا بصوم في مسجد جامع قال وكان رسول الله
إذا كان العشر الاثني عشر من الشهر ضرب له قبة من شعرا وشمر الميزر وطوى فرشاً فقال بعضهم واعتزل الناس فقال الصفة أما اعتزل الناس فلا
قال فارة بعد إيراد هذه الخبر المراد من بغيره الاعتزال التمسك بغيره من خدمته والجلوس معه وأما الجامع فانه امتنع منها قال معلوم من قوله طوى
فرشاً ترك الجماعة وروى بهذا الخبر الكليني في الصحيح والحسن على المشهور من قوله كان رسول الله صلى الله عليه وآله في البيت في الصحيح والحسن على المشهور من قوله كان
كانت يدري شهر رمضان فلم يعتكف رسول الله صلى الله عليه وآله إلا في شهر رمضان من قبل اعتكف عشرين عشر الحائض وعشر رمضان فانه ورد في الصحيح عن
أبي العباس عن الصفة قال اعتكف رسول الله صلى الله عليه وآله في شهر رمضان في العشر الأولى ثم اعتكف في الثانية في العشر الوسطى ثم اعتكف في الثالثة في العشر الأخيرة ثم
لم يزل يعتكف في العشر الأواخر إلى غير ذلك من الأخبار المتعارفة ذلك فاعلم أن الكلام في المقام يقع في ضليل الفصل الأول في شرائط اعتكاف
وهي أمور الأول الصوم فلا يصح الاعتكاف في العيدين ولا يصح من الحائض والتفاه وهذا الشرط يجمع عليه نصاً وفتوى ومن الأخبار الدالة على
ذلك ما تقدم في صحيحه الحلي بروايت من قوله لا اعتكاف إلا بصوم في مسجد جامع وما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم قال قال الصفة لا اعتكاف
إلا بصوم وما رواه في الصحيح عن أبي العباس عن الصفة قال لا اعتكاف إلا بصوم وما رواه أبي بصير عن الصفة في حديث قال ومن اعتكف صام
وما رواه في الصحيح عن أبي بصير عن الصفة في حديث أنه صوم ما دمت معتكفاً وما رواه الشيخ في الموثق عن عبيد بن زادة قال قال الصفة لا يكون
الاعتكاف إلا بصوم إلى غير ذلك من الأخبار واطلاق هذه الأخبار وغيرها يقتضي الإكفاء بالصيام كيف اتفق عليه أنه لا يشترط في الصيام
أن يكون لاجل الاعتكاف وبذلك صرح المحقق في برأيه وغيره في غيره وقالوا بأنه لا يعتبر بإيقاع الصوم لاجل الاعتكاف بل يكفي وقوعه في
أي صوم اتفق ولجباً كان أو نذراً أو متصلاً كان أو غيراً فقالوا بأنه لا يعتبر بإيقاع الصوم لاجل الاعتكاف بل يكفي وقوعه في أي صوم اتفق لها في بر
وعليه فتوى أصحابنا قال في كرهه بعد أن ذكر نحو ذلك فلو نذر اعتكاف ثلاثة أيام مثلاً وجب الصوم بالنذر لأنه لا يتم الواجب له به يكون واجباً
قال في كرهه بعد نقل ذلك منه وهو مشكل على الإطلاق لأن المنذور والملتزم يقعان في شهر رمضان أو واجب غيرهما فيكون نذراً الاعتكاف مقتضياً
لوجوب الصوم كما كان من نذر الصلوة فاتفق كونه متطهراً في الوقت لأن تعلق به النذر لم يقتصر بالطهارة مستأنفة نعم لو كان الوقت معيناً لم يكن
صوم واجباً فيه وجوبه صوم لكل لا يتعين صوم النذر الذي فلو نذر المعتكف صياماً أو صام تلك الأيام عن النذر أجزأ انتهى أقول الظاهر من مرادهم
أنه لو نذر اعتكاف ثلثة أيام مثلاً أو أداها بغيره لم يكن عليه صيام واجباً فيه بل عليه الصيام لاعتكاف بالنذر المذكورة والعبادة خرجت
خارج التوسع بناء على ما هو الغالب ثم نقل عنه أيضاً في كرهه أيضاً وكذا لو نذر اعتكافاً أو أطلق فاعتكف في أيام أراد صومها مستحباً
ثم اعترض عليه بأن هذا الكلام ظاهره منافاة كرهه أو لا من أن النذر الاعتكاف يقتضي وجوب الصوم وهو كالتصريح ثم نقل عن جده قس أن حرم
بالمنع من جعل الصوم الاعتكاف المنذور مندوباً للثاني بين وجوب المعنى على الاعتكاف الواجب جواز قطع الصوم المندوب ثم قال وهو جليل
أن ثبت وجوب المعنى في مطلق الاعتكاف الواجب أن كان مطلقاً لكنه غير واضح كما ستقف على أقابرون ذلك فيتم جواز إيقاع المنذور والطلق
في الصوم المستحب للمعنى فلا يرد في امتناع وقوعه كما ذكرنا لك من التناهي بين وجوب المعنى فيه وجواز قطع الصوم انتهى أقول وسيل إلى ما

كتاب الاحتجاج

ثلاثة
الصحيح
مصحف
نحو في آخر عن
بن مسلم عن
جعفر عن أبيه
في الصحيحين
بأنه اشتد فيه
بما يخرج ويصح
اعتكاف ثلاث
ام ومين ولم
أن الشرط فليس
أن يخرج ويصح
كاف حق في
ثلاثة أيام وملاطحة
شأن ثلاثة أيام
الصحيح واليون
ن في تحكيده
لأنه
ليجوز
م

أي ما عدا ما هو
في الصحيحين
فإنه لا يكون عليه
بالثلاث كذا
اعتكاف شهر
رجب الذي
لا يجوز فيه
به إلا ما لا يباح
منه

يتحقق تحقيق المسئلة الشبهة **الثاني** اللبث ثلاثة أيام فصاعدا لا أقل وهذا الشرط أيضا مما اختلف فيه فصا وفنوي قال في كونه قوله عا لانا
اجمع قال الحق في بروقنا جمع على اننا لا يصح اقل من الثلاثة أيام بليلتين واطبق الجمهور على خلاف ذلك ويدل على ذلك من الاخبار ما رواه
في عن ابن بصير عن الصادق قال لا يكون الاعتكاف اقل من ثلاثة أيام ومن اعتكف صله ويصلي للعتكاف اذا اعتكف ان يشترط كما يشترط في غيره ما رواه
الشيخ في نيب عن محمد بن يزيد عن الصادق قال اذا اعتكف العبد قليصم وقال لا يكون اعتكاف اقل من ثلاثة الحديث وما رواه المشايخ في نيب عن محمد بن
عن الصادق قال ومن اعتكف ثلاثة أيام فهو يوم الرابع بالخيار ان شاء زاد ثلثة أيام اخر وان شاء خرج من المسجد فان اقام يومين بعد الثلث فلا
يخرج من المسجد حتى يتم ثلثة أيام اخر وما رواه الكليني نحو عن داود بن سنان قال بلغني ابو عبد الله من غير ان اسئله فقال الاعتكاف ثلثة أيام
متواترة بعد السنة اشرع في الكلام هنا في مواضع **الاول** كما ذكرنا في دخول ليلتي اليوم الثالث والثاني الاعتكاف في الثلاثة أيام لمن
حبش الدخول في لفظ الايام بل بدليل من خارج انما اختلف في دخول الليلة الاولى فقبل بدخولها وبه صرح في نيب حيث قال في مقام الرد على
خليفة ولا يدخل الليلة بل الليلتان من كل ثلث لما قرأه من الاصل وجبته ضعيفة لان دخول الايام في الليلة وبالعكس لا يستفاد من مجرد اللفظ
بل بالقرائن والافايوم حقيقة ما بين الفجر الى غروب الشمس والليل ما عدا ذلك استعمال احدهما في سماء منقطة لا يعلم مجرد اللفظ انتهى بصرح في
نحوه قبل بدخولها وهو منقول عن مائة واليه يرجع شيخنا الشهيد الثاني للثبوت حيث قال لا خلاف عندنا في ان اقل الاعتكاف ثلثة أيام انما الكلام
في صحة هذه الايام هل هو النهار لانه المعروف منها عن اطلاق لغة وعرفنا استعمالا حتى في القرآن الكريم لقوله تعالى سخرها عليهم سبع ليلا
وثمانية ايام للركب عنده ومن الليل لاستعمال شرعها ايضا في بعض الموارد للدخول في اليومين الاخيرين فقبل الاول فبدأ الثلاثة طلوع الفجر
وعلى الثاني الغروب النص صريح مطلق وكذا كثير من عبارة الاحتوا واختار الصنف في نيب والشهيد في نيب الاول وبنحج مائة وجامعة الشافعي وهو اوله
واكمل منه ان يجمع بين النية عند الغروب وقبل الفجر انتهى والتسديد في حيث اختار الاول قال بعد نقل كلام جده واستدل له وهو استدلال
ضعيف فان الاستعمال اعم من الحقيقة ودخول الليل في اليومين الاخيرين انما يستفاد من دليل خارج وكيف كان فالترجيح للقول الاول لما
عرفت وقبل في لغير الاحتساب انه لا يحل دخول الليلة المستقبل في منى اليوم قال وعلى هذا فلا يفتي في الايام الثلاثة الا بانتهاء الليلة الرابعة
ثم قال وهو بعيد بل يقطع بفساده اقول في برده من حما مقدم قريبا في اخر موارد كتاب البصيام من حيث عمري بنزول المشقة على نسبة هذا القول
لغيره وتكذيب الصادق له في ذلك الثاني انهم قد عرفوا على هذا الشرط انه لو نذر اعتكافا معطاه اضر في ثلثة ايام لانها اقل ما يكون
اعتكافا ومبدؤها طلوع الفجر وغروب الشمس بناء على القولين المتقدمين ويغير كون الايام تامة فلا يجوز للمنفق من الاول والرابع لان نصف
اليومين لا يصدق عليها انها يوم ومما يفرغ على ذلك ايضا انه لو وجب عليه قضاء يوم من اعتكاف اعتكاف ثلثة ليصبح وكذا لو نذر اعتكافا في
اربعة ايام فاعتكف ثلاثة او نذر اعتكاف يوم ولم يقيد بعدم الزائد ويختبر في جميع هذه المواضع في تقديم الزائد وتأخيرها وقوسطه الا
بجملة من المتأخرين ذكر وان الزائد على الواجب صالحة ان تاخر عن الواجب يقع الا واجب وان تقدم جاز ان ينوي به الواجب من باب مقدمة
الواجب التدب لعدم تعيين الزمان له ونما الشكل ذلك بما اذا كان الواجب يوما واحدا فان اعتكاف اليومين نية التدب بوجوب الثالث
نذا يكون مجزعا عما في شروفيه انه اضافته بين كونه واجبا سابقا وعرض الوجوب له من جهة اخرى هل هو الا من قبل نذر الواجب على القول
الثالث وان بدا بالاعتكاف في مدة لا تسام فيها الثلثة كان يبتدئ قبل العيد يوم او يومين لم يصح اعتكافا لانه ثلثة ايام وهو
مشروط بالصوم والعيد لا يجوز صومه فيلزم اقل من ثلثة ايام من غير اشكال ولا خلاف نعم يمكن ذلك بناء على جواز صوم العبد في كفارة القاتل
في الاشهر الحرم بناء على القول بذلك كما تقدم ذكره في كتاب البصيام لما طلب للثالث من مطالب المقصد الثاني من الكتاب المذكور في الرابع
لو نذر الاعتكاف عشرين يوما او عشرين ايام مثلا فان اشترط المتتابع لفظا كان او كان المتتابع حاصلا فهو معنى المراد من المتتابع لفظا ان يكون متتابع
عليه لفظ المتتابع فان التماسه مركب من الايام المعددة فلا ينبغي وجوب المتتابع وان انتهى الامر ان المتتابع جواز المتتابع والتفريق لتفريق الامتناع
بكل منهما لكن لا ان يقصر عن ثلثة ايام لانها اقل مدة يسوغ الاعتكاف فيها واستقر في المذكورة والمنتهى عدم تعيين ذلك وجوز الاعتكاف
يوم عن التدبر وضم يومين مندوبين اليه ولو وجب بغير التدبر كما لو نذر ان يعتكف يوما وسكت عن الزائد وهو جيب **الخامس** الشهر
بين الاحتساب لانه لو نذر اعتكاف ثلاثة ايام من دون ليل لم يصح لان الليالي اذا لم تدخل في الاعتكاف يحصل الخروج منه بدخول الليلة فيجوز له
فعل ما ينافيه فيقطع اعتكاف في ذلك اليوم عما قبل ويصير منفردا ويلزم من ذلك حصة اعتكاف اقل من ثلاثة ايام وهو معلوم بالاطلاق بما عرفت من
الاحبار والدالة على ان اقل ثلاثة ايام قال الله تعالى ان اعتكف ثلاثة ايام لم يمتك فان قال متابع لونه يدينها ليلتان وان لم يشترط
المتابعة جاز ان يعتكف نهارا ثلثة ايام بلا ليلتين مع انه قال في هذا الكتاب لا يكون الاعتكاف اقل من ثلاثة وليلتين الا ان يحمل على التقييد بالمتابعة
وقال في ط ان نذرا ياما بعينها لم يدخل فيها ليلتها الا ان يقول العشر الاخر وما يجري مجراه فيلزم من ذلك ان لا يصح عليه ثم قال في موضع
اخر منه ولو نذر اعتكاف ثلثة ايام وجب عليه ان يدخل فيه قبل طلوع الفجر من اول يومه الى بعد الغروب من ذلك اليوم فكذلك الثاني والثالث
هذا لان اقله واحد شرط المتتابع لونه الثلاثة ايام يدينها ليلتان قال في لفظ بعد نقل ذلك عنه والمعتمد دخول الليلة لانا ان الاعتكاف لا يكون
اقل من ثلاثة ايام ومفهوم ذلك دخول الليلة انتهى اقول كان الشيخ رحمه الله في بيان ان اليوم انما هو عبارة عن ما بعد طلوع الفجر الى غروب الشمس والثلثة
الايام المذكورة في الاحبار عبارة عن ذلك فالليل مع عدم قيد المتتابع غير داخل فيها وفيه ان الحكم على الثلاثة بكونها اقل ما يقع فيه الاعتكاف
ولا يصح في اقل منها طي احوال الليلتين بالتقريب المتقدم وبعضه الاخبار الدالة على وجوب الكفارة على من جامع ليل وهو معتكف كالشيخ
الشيخم وتقييدها بالمتابعة لا دليل عليه لا داعي اليه **السادس** المكان ولا بد ان يكون مسجدا انما اختلف في تعيينه فقال

الاعتكاف كتاب في لا يحذف الفقير وسائر

٢٠٨

الشيخ والمفتي انما يقع الاعتكاف في اربعة مساجد المسجد الحرام ومسجد النبي ومسجد الكوفة والبصرة وروى ابو جعفر بن بابويه في محروجه وروى ابو بصير
وابن البرقي وابن حمزة وابن ادریس وقالوا ان بابويه لا يجوز الاعتكاف الا في المسجد الحرام ومسجد النبي ومسجد المدائن والعراق في ذلك كله لا يعتكف
الا في مسجد جمع فيه امام عدل وقد جمع النجاشي في الله عليه السلام بمكة وجمع امير المؤمنين عليه السلام في هذه المواضع وقد روى في مسجد البصرة ورواه
وعن ابن ادریس في التراز وقد نص بعض اصحابنا وهو ابن بابويه الى ان احد الاربع مساجد المدائن وجعل مسجد البصرة رواية ويحسب في هذا الموضع قول
اعلم مقتضى ان الظاهر بين الطائفة ما قلناه اولا فان كانت قد رويت لمسجد المدائن رواية فمن اخبار الاحاد قال قلت بعد ذلك عنه
ونعم ما قال وهذا التمسك في القول على مثل هذا الشيخ وعلم بكم ولا يليق من له ادنى ظن ان مخالفة مثل هذا الشيخ الاعظم السابق في الفضل الجامع بين
العلم والعمل الذي ارسله الامام ودعاه بما طلب منه بمثل هذا الكلام ثم نقل عن غيره انه قال ولا يجوز الاعتكاف الا في خمسة مساجد
بمكة والمدينة وجمع امير المؤمنين في الثلاثة الباقية وقال المفيد لا يكون الاعتكاف الا في خمسة مساجد المسجد الاعظم وقد روى انه لا يكون
الا في مسجد جمع فيه النبي صلى الله عليه واله او وصي نبي ثم عد المسجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد الكوفة وسائر الامصار مساجد الجماعات
اقول والله ان مرجع القول الاول والثاني المنقول عن علي بن بابويه الى امر واحد هو ان يكون مسجد جمع فيه نبي او وصي نبي اعم من ان يكون
جماعة او جماعة ان كان قد صرح الشيخ في طه والمرق في الانتصار بان البصرة في ذلك صلوحة الجمعة وان لا يكفي مطلق الجماعة ونقله في نفسه عن المفيد
ايضا وابن حمزة وابن ادریس وطائفة بابويه الا كفاء بمطلق الجماعة وقال في نفسه لا ارى لهذا الخلاف فائدة الا يثبت زيادة مسجد صلى فيه بعض ثم
علمهم جماعة لا جمعة وقال ابنه في الشرح ان فائدة الخلاف تظهر في مسجد المدائن فان المروي ان الحسن عليه السلام في جماعة لا جمعة اقول قد تقدم
في عبارة علي بن بابويه ان مسجد المدائن قد جمع فيه امير المؤمنين عليه السلام هو المذكور في الفقه الرضوي الى هذا القول في المنتهى وهو
ونسب في المنتهى الى الشهور بين علمائنا واما ما ذهب اليه المفيد فاعلم ان مراده بالمسجد الاعظم يعني جامع البلد واليه ذهب المحقق في كتبه واكثر
المتأخرون وظاهر من الاحتجاج عبارة ابن ابي عمير على ذلك هو بعيد عن ظاهره وان ظاهر مطلق المسجد اما الاحتجاج الواردة في هذا الكتاب
وما رواه في الصحيح عن عمر بن يزيد قال قلت للامام ما تقول في الاعتكاف ببغداد في بعض مساجدنا فقال لا يعتكف الا في مسجد جماعة قد صلوا
فيه امام عدل جماعة ولا بأس ان يعتكف في مسجد الكوفة والبصرة ومسجد الكوفة والبصرة ومسجد المدينة ومسجد مكة ورواه الشيخان ثقة
الاسلام وشيخ الطائفة بسند صحيح في قوله في مسجد المدائن وما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح عن باقر بن سنان عن الصادق
ان عليا كان يقول لا ارى الاعتكاف الا في المسجد الحرام ومسجد الرسول ومسجد جامع وما رواه في في الصحيح والحسن عن الحلبي عن الصادق قال
سئل عن الاعتكاف فقال لا يصلح الاعتكاف الا في المسجد الحرام او مسجد الكوفة او مسجد جماعة وقصوم ما دامت معتكفا وما رواه في الموثق عن
الكناينة عن الصادق قال سئل عن الاعتكاف في شهر رمضان قال ان عليا كان يقول لا ارى الاعتكاف الا في المسجد الحرام او في مسجد الرسول او
مسجد جامع وما رواه عن علي بن عمران التزاي عن الصادق عن ابيه قال لا يعتكف في مسجد الجماعة وما رواه ايضا عن محمد بن العلاء
التزاي عن الصادق قال لا يكون الاعتكاف الا في مسجد جماعة وما تقدم في صدر الكتاب في حقيقة الحلبي رواية من قوله لا اعتكاف الا بصوم
مسجد جامع وما رواه الشيخ في القوي عن عبد الله بن شاذان عن الصادق في حديث قال لا يصلح العكوف في غير هاتين مكة الا ان يكون في مسجد
رسول الله صلى الله عليه واله او في مسجد من مساجد الجماعة وما رواه ايضا عن علي بن حمران عن الصادق قال لا يعتكف في مسجد الجماعة وفي نفسه
عن ابن الجنيد انه روى عن ابن سعد عن الصادق جواز في كل مسجد صلوا فيه امام عدل صلوحة جمعة وفي المسجد الذي يصل في فيه الجمعة بامام وخطبة
وهذا الحديث دلالة على ما ذكره الشيخ والمرق ونحوهما ثم قلنا ما ذكره من ان الاعتبار بصلوة وان لا يكفي مطلق الجماعة وقال في الفقه الرضوي
وصوم الاعتكاف في المسجد الحرام او مسجد الرسول او مسجد الكوفة ومسجد المدائن ولا يجوز الاعتكاف في غير هؤلاء المساجد الاربع والعقد
في ذلك انه لا يعتكف الا في مسجد جمع فيه امام وجمع رسول الله صلى الله عليه واله بمكة والمدينة ولغير المؤمنين عليه السلام في هذه الثلاثة للمساجد
وقد روى في مسجد البصرة انتهى من هذه العبارة اخذ على بن بابويه عبارة الرسالة المتقدمة كما هي قاعده التي شرنا اليها في غير موضع مما تقدم
والهاهنا يرجع كلام ابنه في المنع ايضا كما لا يخفى اقول ليس في هذه الاخبار ما يمكن ان يستدل القولين بالعبارة كتاب الفقه الرضوي صحيح عمر بن زيد
التي هي اول الاخبار المتقدمة هنا وما ناولها بعضهم من اجل الامام العدل على معنى العادل في مثل الامام الجماعة فلا يخفى بعد سماع قول بعد هذا
الكلام ولا بأس ان يعتكف في ان يخص من هذه المساجد بالذكر فربما على ارادة للصوم حيثما عاينها بالصوم ومن ذلك يظهر قوة القول
الاخير وهو الاكفاء في المسجد الذي الكلام فيما يحمل عليه الخبر المذكور ان في هذا المنهى حيثما اخذ الاول استدل به بصحة عمر بن زيد المذكور
واجب عن ذلك بما اعلم على عدم اختصاص الامام العدل بالصوم بل المراد ما هو اعم وان مع تسليم الاختصاص محمول على ضرب من الكراهة جمعا وفي الجواب
ما لا يخفى كما بهت عليه انا عبارة كتاب الفقه الرضوي فلم يطعوا عليها والمنهى قد اجاب من الاخبار التي استدل بها على القول في ضعف السند
اولا ونقيد اطلافا باصحة السند المتقدمة قال بعد نقل جملة منها هذه احاديث مطلقة ومثلها ما مضى في حق جماعة من الاولاد وفي من بعدهم لا
يخفى فان عدم مسجد الجماعة مع جملة هذا المسألة في جملة من الاخبار المتقدمة لا يلام كما هو ظاهر والظاهر عندك ان روايات كل من الطرفين ظاهرة في
كل من القولين وان اخبار احاد الطرفين انما خرج عن حيز التقية والظاهر في اخبار القول بالمسجد الجامع وذلك فان مذهب الشافعي انه يصح في كل
مسجد كما هو ظاهر عبارة ابن ابي عمير وبه قال مالك والشافعي وقال احمد لا يجوز الا في مسجد يجمع فيه وبه قال ابو حنيفة وهو قول المفيد ومن تبعه
واما القول بالمساجد الاربع المتقدمة فلم يستدل احد منهم وبذلك يظهر قوة القول الاول والله العالم واخر في اعتبار هذه السبل
بين الرجل والمرأة ايضا فلو يدل عليه قوله في صحيح الحلبي لا ينبغي للعتكف ان يخرج من المسجد الى ان قال واعتكاف المرأة مثل ذلك وقوله

المسجد الحرام ومسجد النبي ومسجد الكوفة ومسجد المدائن ومسجد البصرة وعلم بان الاعتكاف انما يكون في مسجد جمع فيه نبي او وصي نبي

في الصحيحين داود بن سفيان لا ينبغي الاعتكاف في المسجد الجامع إلا بمجلس يجمع والمرئيه مثل ذلك التاثير من له الواجب
كالولي لعبد والزوج لزوجته ما العبد فلان خدمته مستحقة للولي اما الزوج لا يستلزم بلحق الزوج والفظ انه لا خلاف فيه ولا اشكال
وان لم يرد بخصوصه ففي هذا المجال اتما الكلام في دن الوالد الولد والضيف الضيف والحق في ذلك كما ذكره في الثاني ان وقع الاعتكاف في
صوم مندوب بنى على ما في كتاب الصوم من توقف الصوم على الاذن وعدمه ان وقع في غير كصوم شهر رمضان مثلاً فالظاهر عدم الاشتراط لعدم
الدليل والاطلاق التام في شرائط ان الاب فقال في ضمن تعدد الشروط ويشترط الاسلام الى ان قال في الاقرب ان لا يجزى الضيف في مكان في الاعتكاف وهو
على الطلاقه مشكل لما عرفت من عدم القليل في السنه وانما في الصوم المنسوب من حيث الصوم بناء على اشتراط الاذن فيه من حيث خصوصيته لا
واقاما ذكره من الاجل في الحكم فيه كما تقدم في العبد حيث ان منافع مستحقة للستار وقد عرج جمل من الاصل فظهر على هذه المسئلة بان المملوك اذا طهر
مياه جازله الاعتكاف في أيامه ان لم ياذن له مولاه وان لم يوافق له انشاء الاعتكاف يلزم من الحق فيه ان يكون شرع فيه باذن المولى فيلزم المعنى
واورد على الاول بانه على الطلاقه لم يمتنع بطلان يجوز له الاعتكاف في ايامه ان كانت لها بابه في باطل مدة الاعتكاف في صوم مندوب ان منعنا البعض
من الصوم بغير اذن المولى والا لم يجز الا لا ياذن كما هو واضح وعلى الثاني انه يتم عند هذا القول مع وجوب الاعتكاف بغير اذن او شبهه او بعد مضى يوم
لاستلزامه استلزام اللبس في المسجد فلو خرج بغير الاستلزام لبيته بطل اعتكافه وهو اجماع كما صرح به غير واحد منهم ويدل عليه الخبر
ومما رواه ثقة الاسلام في الصحيحين عن عبد الله بن اسنان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الاعتكاف ان يخرج من المسجد الى الجنبه او جنازة او غايه وما رواه
ثقة الاسلام في الصحيحين عن المشهور والصحيح على الصحيح وابن بابويه في الصحيحين عن الحلبي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الاعتكاف ان يخرج من المسجد الى الجنبه او جنازة او غايه وما رواه
منها ثم لا يجلس حتى يجمع ولا يخرج في ثوبه الا جنازة او يعود من بيته ولا يجلس حتى يجمع قال واعتكاف المرئيه مثل ذلك وما رواه في رواية عن داود بن
سبحان في الصحيحين بطريق الثقله قال كنت بالمدينه في شهر رمضان فقلت لابي عبد الله عليه السلام اني اريد ان اعتكف فماذا اقول وماذا اقرضني على نفسي فقال لا تخرج
عن المسجد الا لحاجة لا بد منها ولا تقعد تحت الظلال حتى تعود الى المسجد وما تقدم من روايه داود بن سفيان الاخرى وليست فاد من هذه الاخبار امو
احدها ان الظاهر منها هو ان المراد بالخروج منها هو الخروج بجميع بدنه لا بعض من اعضائه وبه قطع الحق في المعبرين غير فضل خلافه قال ان المنافي
بالاعتكاف والخروج بعضه وجزم في ذلك بتحقق الخروج عن المسجد بخروج جزم من المعتكف هو بطلان جملته وانما ان المتبادر من الخروج انتهى
بغيره هو الخروج من نفسه اختياراً فلو اخرج منها مكرهاً فالظاهر انه غير مبطل الا ان يطول الزمان على وجه يخرج من كونه معتكفاً قال في ك بعد ذلك ذلك
عن داود بن سفيان عن عطاء بن رافع عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الاعتكاف ان يخرج من المسجد الى الجنبه او جنازة او غايه وما رواه
واستدل عليه بالمعبرين ان الاعتكاف لبيته المسجد فيكون الخروج منافي له وفيه ما عرفت من ان المنافي له انما هو الخروج اختياراً كما هو ظاهر
الاخبار المذكورة واما الاخبار في غيرها فلا دليل على ابطاله وليس كل منافي للعتكاف موجباً لابطال الاعتكاف بل الدليل على قيام الدليل على ذلك
في المواضع المشار اليها في الاخبار المتقدمة في هذا الباب ان من يخرج من المسجد الى الجنبه او جنازة او غايه وما رواه في رواية عن داود بن
في مناه وبقيل لا يوجب قطع في المنتهى من غير خلافه قال لا يوجب من جسد واستحسن في ذلك ونقل في الصحيحين عن الفقهاء الاربعه فانه يجوز ان يلبس ثوبه
والله اعلم بالصواب من اشكال يشاء من حيث انه مسجد ايضاً فلما حرم على الجنب اللبس فيه من ان المتبادر وهو ما جرت به العادة وعمل الناس من المكان
الاسفل منه والاحكام الشرعية انما ينبغي على افراد الغالبه وراعيها ان لا يخرج من المسجد الى الجنبه او جنازة او غايه وما رواه في رواية عن داود بن
وبذلك اطلق الاكثر واستدلوا عليه بالاصل وحديث رفع وقيل بعضهم بما اذا اقبل من الخروج بحيث يخرج عن كونه معتكفاً والا لبطلان الحق
الا فوجب العود منه المذكور فلو اخرج اختياراً بطل وخامسها ان بعد الخروج للحاجة لا يجوز له الجلوس تحت الظلال كما تقدمت في حق الحلبي المتقدمه في حق
داود بن سفيان والاول وان كانت مطلقة الا ان الثانية قبيحة فيكم به على الاول وبذلك صرح الشيخ في قصص الفجرم بالجلوس تحت الظلال وكذا
للفيدوسلار والحق في برو عليه اكثر للتأخيرين وجمله من الاعتكاف كالشيخ في اكثر كتبه والمرضى في الصلح وابن ادریس والحق في نفع وبه في بعض
كتبه زادوا المشو تحت الظلال ولم نقف على منعه وبذلك اعترف جمل من اصحابنا المتأخرين وسادسها ان قد شمل هذه الاخبار على انه لا يجوز له الخروج
الا لامور الضرورية وعندها في الاخبار المذكورة قضاء الحاجة ببول او غائط وعلى ذلك دل محضه عبد الله بن سنان المتقدمه ولا اشكال في ذلك
في ذلك الا ان الاعتكاف ذكره انه يجب ان يخرج الى موضع قضاء الحاجة وقال في المنتهى لو كان للجانب المسجد مقام خروج اليه الا
ان يجد قضاة بان يكون من اهل الاحتشام فيجد المشقة بدخولها لاجل الناس فعندك هي يلبسها الى منزله وان كان بعد ثم
قل ولو بدل له صديق منزله وهو قريب عن المسجد لقضاء حاجته يلزمه الاجابة لما فيه من المشقة بالاحتشام بل يضي الى منزله وظاهر جماعة ممن
فتوا ذلك عنه تلقية بالقبول واعتكافه اشكال وانه فينبغي الاطلاق النص بغير دليل وما ذكره من التقليل ليس مما يصلح لتأسيس الحكم الشرعي
ومنها انها وقا الجنازة كما تقدمت في حق الحلبي محضه عبد الله بن سنان والمراد حضورها للتشبيها او الصلوة عليها اعم من ان يكون ذلك عليه
لاطلاق النص منها عبارة فله في كذا قضاة محضه الحلبي ومنها الجملة لو كانت تقام في غير ذلك المسجد وقد ذكر الاعتكاف ايضاً جمل زائدة على ما
ذكرناه بناء على ان ما ذكره من خروج مخرج القميص ومنها اقامة الشهادة وقيل بعض اصحابنا بما اذا اقيمت عليه لم يتمكن ان يهاين الخروج وقال في
المنتهى يجوز الخروج بها بغير غسل والاداء ولم يتعين احدهما اذا ادعى اليها انما لا بد منه فصار ضرورياً لقضاء الحاجة واذا ادعى اليها مع
عدم التبرين بجلب الاجابة انتهى فيه اشكال والاول لحوط ومنها الفصل لو احتلم فلا يجوز الخروج للغير المندوب في منعه غسل الجنبه غسل الوتر
لاستحاضه ولو امكن الغسل في المسجد بحيث لا يتعد النجاسة الى المسجد والا فلهذا طلق جماعة للنسب لنافته ومقرم المسجد احتلم في ذلك الجواب
بذلك وجوز في كره ذلك الخروج للاكل ايضا اذا كانت في فعل في المسجد غضاة عليه بخلاف الشرع لا غضاة فيه ولا بعد تركه من المرقه قال في

اشكاله في خروج
من المسجد
في كذا
في كذا
في كذا

الاعتكاف

٢١

فان وهو غير بعيد اقول بل الظاهر ان بعيد كما اشترط اليه اتفاق جميع ما ذكره من الغضا في هذه الامور من غير علمنا فانما هي التي اعتبرها
 في تعريف العدة كما ان في هذا الكلام وقد ثبت في الاخبار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاشياء التي جعلوا ما وجبت للغضا من منافاة الزيادة وقد روى
 عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يركب الجمل العاري ويرد في حلقه من الشاة وان كان ياكل ما شيا الى الصلوة في المسجد ويخوض في
 منها السبح في حاجة المؤمنين ويدل عليه ما رواه ابن بابويه في تفسيره عن محمد بن ابي الحسن عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الله ان قاله على مال يربدان يحنو فقال والله ما لي عندك مال فقص عنك فقال كل فلبس بفرد فقلت له يا ابن رسول الله نسيت اعتكافا فقال
 لما نزلت عن بيت المقدس عن جده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من سعى في حاجة اخيه المسلم فقامت له صلاة وعز وجل شجرة الورد سنة صائما
 نهارة فاما ليل ومنها الشيع المومنين ذكره جمل من الاصحاب ولم يلقه دليل والا حوط تركه ومنها ما ذكره في المنتهى قال فيجوز ان يخرج لزيارة الوالد
 لانه طاعة فلا يكون الاعتكاف مانعا منها انتهى فيه فوقف والله العالم **فروع الاول** ويجوز الصلوة خارج المسجد من خارج المسجد
 الا بمكة الا مع ضيق الوقت ويدل عليه ما رواه الكليني وابن بابويه في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 في اي بيوتها شاء سواء عليه يصلي في المسجد او في بيوتها الى ان قال ولا يصلي المكتف في بيت غير المسجد الا اعتكف فيه الا بمكة فانه يعتكف في بيت
 شاذ من اكلها حرم الله الحديث قال الشيخ قوله يعتكف بمكة حيث شاء انما يريد به يصلي صلوة الاعتكاف واستشهد بشيئا من الكلام السابقة وبالآثار
 السابقة وما رواه في الصحيح عن منصور بن حازم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 من منع الخروج لصلوة الجمعة اذا اعتكف في غير مسجد الا اعتكف في الثاني نقل في المنتهى عن الشيخ رمانا انما اطلقت الزيادة وطلعت بازوجها
 فخرجت واعتكف في بيتها استقبلت الاعتكاف ثم نقل من ثمة قال في الجمل فالتزمه الخروج اذا اطلقت العدة في بيتها ويحب عليها ذلك ولم ينقل فيه
 خلافا من العامة حيث ذهب جميع منهم الى وجوب الخروج في الاعتكاف حتى يخرج ثم ترجع الى بيت زوجها تعتكف فيه ثم رده بظاهر الآية وهي
 قوله ثم ولا يخرجون من بيوتهم ولا يخرجون الى ان قال واما استلزام الاعتكاف فانه يخرج له على تقدير ان يكون الاعتكاف واجبا ولم يشترط الرجوع
 وفضل في ذلك قال بعد نقل عبارات الدالة على وجوب الخروج الى منزلهما التين الاعتكاف عليها فيه ما صورته هذا ايم مع كون الاعتكاف مندوبا
 او واجبا غير معين بوم شرط العمل عند العارض لو كان معينا من غير شرط فانه قوي اعتكافا من الاعتكاف فان دين الله احق ان يقضى قال في ذلك بعد
 نقل ذلك وهو حسن اقول للتوقف فيما ذكره كمال عدم الدليل على تلك فانه قد عارضت واجبا ان اللبس في المسجد من حيث التيقين وعلى الشرط
 والاعتكاف في البيت من جملة الادلة الدالة على وجوب العمل وتخرج احدا الطرفين على الاخر يحتاج الى دليل وليس **الثالث** يخرج من الاعتكاف
 بانه لو اخرج السائل ان كان ظاهرا مثل ان يطالبه بالبين عليهم ان يطل اعتكافه فانما هو حديث رفع القلم وان اخرج من منزله فانه
 واستيفاء دين بطل اعتكافه واستانفا اقول يجب تقييد الحكم الاول بما اذا لم يطل الزمان بحيث يخرج عن كونه معتكفا كما ذكره في غير هذه
 الصورة ويجب تقييد الحكم الثاني بما اذا كان واجبا كما استدل على الشيخ في سابق هذه المسئلة اذا حاضرت المرأة من بيتها او هكتا
 لم يرض ان كان الاعتكاف واجبا وجب الرجوع لقضائه وعادته والاذ لا واطلق بعض الاصحاب وجوب العود في الاعتكاف والظاهر ان تقييد الاول
 على النسخ من الاخبار بما رواه في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 فانه باق بنية ثم بعيدا دبري ويصوم ورواه الكليني في ذلك فاستدركه عن ابن محبوب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 قال ترجع الى بيتها فاذا ظهرت فقصت ما عليها واطلاق هذين الخبرين محمول على قدماء لما ياتي من الادلة الدالة على عدم وجوب الاعتكاف
 بمجرد الشروع وبما يجب بالنذر او مضى يومين فيجب الثالث وينبغي ان يعلم ان المقضي في هذه المسئلة وفي سابقها هو جميع الزمان الاعتكاف
 لا يكون اقل من ثلاثة ايام في المنتهى من حيث عموم الحد الذي لا يستلزم من حيث حصول المعام للمقتضى للضرورة فكان كالخروج
 للحاجة ثم قل والا فعدم الاستدلال **الثاني** فيمنع من الخروج في طرفة عين من تخرج عنه بانه لو نذر اعتكافا يا اخي كاعتكاف العشر الاخر من
 شهر رمضان مثلا او نحوها مما يكون متايها معناه فبده بالتتابع لفظا ثم خرج قبل اكمالها فانه يبطل الجمع ويجب الاستدلال واستدل في ذلك
 بوجوب التتابع الشرطي ثم قال ولما قلنا ان يقول لا يجب الاستدلال وان وجب عليه الا تمام متابعة وكفارة خلف المنذور بوجوب الايام التي
 اعتكفها متتابعة وقعت على الوجه المأمور به فيخرج بها عن العدة فلا يجب عليه استيفاءها الا ان غيرهما لم يتناول النذر بخلاف ما اطلق المندوب
 وشرط التتابع فانه هنا يجب الاستدلال لانه اخل بصفة النذر فوجب عليه استيفاءه من راسه بخلاف صورة النزاع والظاهر ان يدينها بغير الزمان
 هناك واطلاقه هناك وكل يوم متتابع في اتي زمان كان مع الاطلاق فيخرج ان يجعله للنذر اتمامه التبعين فلا يمكن البدلية وقوله في ذلك بعد
 نقل ذلك عنه وهو جيد ثم قال ولا يخفى ان عدم الاستدلال انما يقتضيه اذا كان ما الى به ثلثة فضاء لا وهو واضح اقول والله اعلم بالذات لا بشي
 قول العلامة حران الايام التي اعتكفها متتابعة وقعت على الوجه المأمور به فيخرج بها عن العدة فلا يجب عليه استيفاءها الا ان غيرهما لم يتناول النذر بخلاف ما اطلق المندوب
الثاني في جملة من الاحكام وفي هذا الفصل مسائل **الاول** في قبح الاعتكاف بالنذر وشبهه ويجب بالشرع فيه على المشهور بين
 الاصحاب بخلاف المندوب كما ياتي ذكره في كتابه وفيه اطلاقه في وجوبه بعد اليومين المتقدمين وظاهر التفصيل بزمان معين فيجب بالشرع
 فيه ومط فلا يجب الا بمضى يومين كافي المندوب قال لكن الظاهر من قول المصنف ان الاول وهو وجوب بند وشبهه بالشرع انما يجب للمضيق فيه
 بمجرد الشرع وهو جديع فبين الزمان اتمامه الاطلاق فيشكل ولو قبل عبا وانما للنذر في عدم الوجوب بالمضيق فيه قبل اليومين لم يكن بعيدا
 انتهى والظاهر ان مكشاة ذلك الاطلاق في النذر للمضيق في التوسعة فيكون كالتدوير لا يجب الا بمضى اليومين **المسئلة الثانية**
 اختلاف الاصحاب في وجوب الاعتكاف المندوب بالدخول وعدمه على الاقوال احدها ان يوجب للدخول فيه كالحج وهو الصحيح والاقوال الاخرى على

الرابع

او ذروا لغيره اخرى
 وليس على الرعي
 متى كان
 واجبا وليس
 من ثلثة والا
 فليس وكن
 خاصة ثم لو كان
 المزدك ثالث
 المندوب فيجب
 تضاعف ما كان
 يومين اليك
 الاعتكاف

الاعتكاف

ولم يكن اشترط ان يخرج ويخرج الاعتكاف فان قام يومين ولم يكن اشترط فليس له ان يفسخ اعتكافه حتى يمضي ثلثا ايام اقول والكلام في هذه الامور
يجمع في موضع **الاشارة** ظاهر قوله في رواية عمران ابن يزيد واشترط على ذلك في اعتكافه وقوله في رواية ابي بصير يفتي للعتكاف اذا اعتكف ان يشترط
وقوله في صحيحه انه لا بد ان يكون اشترط في اعتكافها ان محل الاعتكاف هذا الاشرط وقت الدخول ونحوه انهم من ان يكون متبرعا به او مندورا الا ان المصنف
من كلامه جمل من الاصحاب كالمعلم في المنتهى المحقق في المعبر والتهديد في من محل هذا الشرط في الاعتكاف المنذور انما هو المنذور دون الاعتكاف
قال في المنتهى فيمنع الاشرط انما يصح في عقد النذر اما اذا اطلق من الاشرط على ربه فلا يصح له الاشرط على ربه فلا يصح له الاشرط عند ايقاع الاعتكاف
وانما يصح فيما يبداه من الاعتكاف لا غير ونحوه في من هو مشكل لان المستند في هذا الاشرط انما هو الاخبار المذكورة وهي كما عرفت انما كانت على ان
محل الاعتكاف على وجه النذر لم يرد به خبر الكلي فصار عن خبره على ايقاع هذا الشرط في اعتكافه من هذه الاخبار المطلقة في
الاعتكاف ولم يرد من ثبوت ذلك الا في التبدل في حيث قال بعد قوله في التعميم ولم ينفذ على رواية تدل على ما ذكره من مشروعية الاشرط في عقد النذر
وانما يتبادر من التصريح ان محل ذلك نية الاعتكاف على ما لو قيل يجوز الاشرط في الاعتكاف على وجه النذر اذا كان مطلقا لم يكن بعيدا خصوصا
على ما اشترط اليه سابقا من مساواة النذور في عدم وجوب المعنى الا بمضي يومين ولو قلنا ان اشترط الخروج انما يصح عند العارض فقتناه
بالامر الضروري جاز اشترط في المنذور المعين ايضا انتهى اقول كان مبني ما ذكره الاصحاب انه متى لم يذكر الشرط في النذر فانه يجب الاعتكاف
بالنذر والنية ولا اثر لهذا الشرط بعد وجوبه بل يجب الايمان به كيف كان ان يحصل العذر الضروري للمانع من اتمامه هو محذور للخروج منه وان لم
يشترط بل خلاف ولا اشكال واما اشترط الخروج كما هو واحد القولين فانه لا يجري هنا الوجوب لاعتكاف بالنذر فلا يجوز الخروج منه لا عند
شروع ثم انما على تقدير حصول الشرط في المنذور بمتحقق ما قد منه من عبارة الشيخ في طي اقل المسئلة الثانية انه يرجع ما لم يميز بولاه وهو
منطبق على وجوب الاعتكاف عند مجرد الشروع كما تقدم واجتبه على عدم الرجوع بعد مضي يومين على ما يقتضيه الشرط **الثاني** المستفاد من رواية
عمران بن يزيد قوله واشترط على ذلك في اعتكافه كان شرط عند احواله ومثلهما رواية ابي بصير من تقييد ذلك بالمعارض كما في الحج فلا يجوز اشترط ذلك
اقتراحا بان يقول في الرجوع اذا شئت مطلقا والمفهوم من عبارة اكثر من الاصحاب هو جواز اشترط الخروج مطلقا في حال فعل الرجوع
ان شاء كان له ذلك اي قسب شاء وبه قطع في سفعال بعد ان ذكرنا انما يجب في اعتكاف الرجوع مع المعارض ان مضي يومين على الاقرب وفاقا
للهاية ولو شرط الرجوع متى شاء اتبع ولم يقيّد بالمعارض وظاهر من الاحباب عدم جواز ذلك تخصيص الجواز باشرط الرجوع مع المعارض كما ذكرناه
وقل في كونه انما يصح اشترط الرجوع مع المعارض فلو شرط الرجوع في اعتكافه او الفرجة او التزويج او البيع او الشراء او التجارة او التكتب بالصناعة او المجهول
لم يجرى بذلك قطع في ذلك وهذا هو الظاهر من الاحباب كما عرفت واما الناذر من جواز اشترط الرجوع مطلقا فلا اعرف له دليلا **الثالث** ما تقدم
محمدا بن زياد من قوله ان كانت خرجت من المسجد قبل ان يمضي ثلاثة ايام الى اخر الخبر ما يمكن ان يستدل به الشيخ فيما ذهب اليه من الوجوب في الرجوع
في المنذور بان ترتب الكفارة مع عدم الاشرط على الخروج قبل مضي الثلاثة ظاهرة في ذلك لصدقه بمضي يوم او في اليوم الثاني فلو لم يكن واجبا
لما ظهر لترتب الكفارة وجبه يمكن ان يجاب بتخصيص الخبرين الاولين على جواز الخروج في اليومين بطل على الخروج في الثالث او يوق ان معنى
قوله قبل ان يمضي ثلاثة ايام يعني قبل تمام الثالث او قبل ان اعتكافها كان واجبا **الرابع** ما تقدم من الاخبار الدالة على انه يشترط في اعتكافه
كما يشترط في احرامه هو ان يقول تعلق حيث حلت حيث حلت فيعتق ذلك ان هذا الشرط انما هو بالنسبة الى الاعذار المانعة من الاتمام من جهة غير وجوبه
ذلك قوله في رواية عمر بن يزيد عند عارض ان عرض لك من علة تنزل بك من امر الله تعالى وظاهر صحيحه ان لا بد وكذا صحيحه على من مسلم ما هو اعم
من انك اما صحيحه ان لا فاقا فاقا فاقا على سقوط الكفارة عن المثرة في ذلك الحال مع الاشرط مع ان حضور الزوج ليس من الاعذار التي من جهة عزو
جل حيث يسوغ الخروج به عن الاعتكاف واما صحيحه على من مسلم فاقا فاقا فاقا على ان الاعتكاف يفسخ الاعتكاف بعد اليومين مع الاشرط بل
وظاهر ذلك انما يسوغ له الخروج بمجرد ان لا يكون بعد ضروري والمنافاة بين هذين الخبرين والخبرين الاولين ظاهرة واهل من جوز شرط الرجوع متى شاء
انما استند الى هذين والجمع بين الاخبار هكذا لا يخفى من اشكال واما ما ذكره في من ان المراد بالمعارض هنا ما هو اعم من المعارض الشرط في الحج كونه
باعتبار ذلك لا بد ان يكون من الاعذار المانعة من الاتمام وهذا يكفي من المعارض كحضور الزوج من التفرقة او لا ما قد منه من المستفاد من
خبري عمران بن يزيد والي بصير المشتملين على تشبه هذا الشرط بشرط المحرم هو ان يحل حيث حلت حيث حلت فيعتق ذلك ان هذا الشرط انما هو بالنسبة الى الاعذار المانعة من الاتمام من جهة غير وجوبه
من علة تنزل بك من امر الله ان لا يكفي مجرد المعارض وثانيا ان رواية محمد مسلم قد دللت على جواز الخروج بمجرد الشرط وان لم يكن ثم عارض بل ليس الا
بجواز الاعتكاف والخروج منه على ان مجرد حضور الزوج ليس بعارض يجوز ان يرتب عليه الخروج بل لو اردت الخروج لا حرارته فان الخبر
الجواز وحضور الزوج انما يجري مجرى القليل فلا خصوصية وباجل ذلك الخبر ترتب جواز الخروج على الشرط لا يخرجه عن **الخامس**
انما ان فائدة هذا الشرط قد وردت في هذا الشرط المذكور فان كان شرط في جواز الرجوع عند المعارض او متى شاء كما هو واحد الاقوال المتقدمة
فانه يجوز له الرجوع وان مضى اليومان في السدوب او كان واجبا بالنذر وشبهه وان خصصنا الشرط بالعذر الذي يكون من جهة غير وجوبه
كالمرض والحض والخوف ونحو ذلك فانه يسوغ له الخروج ايضا لكن لا يخفى ان في هذه الصورة يسوغ له الخروج وان لم يشترط فلا يظهر له الشرط
ثم لا يرتب عليه اثر الا ان يبق فانه هذا الشرط مجرد التبعيد وترتب الثواب عليه كما هو واحد الاحتمالات في شرطه في الاحرام وقد ذكر بعض
الاصحاب ان فائدة على هذا القول سقوط القضاء للرجوع من الاعتكاف في الواجب فعين اما الواجب المطلق اعني ما يقع في وقت فخر وجوب
الايمان به بعد ذلك فلو اضر المعتبر وسر ذلك وجوب الايمان به قال الشيخ في نه مضي شرط جاز له الرجوع فيه متى شاء فان لم يشترط لم
يكن له الرجوع فيه الا ان يكون اقل من يومين فان مضى عليه يومان وجب اتمام ثلثة ايام وقد تقدم في صدر المسئلة الثانية انما فاقا فاقا

٧ عند ايقاع
الاعتكاف وقال
في المعتكاف اذا
اطلق من الاشرط

٣ بان الشرط
انما يثبت فيها
بوجبه الا انك
على نفسه والثالث
واجب باصل الشرع
وسببه مضي اليوم
وعلى المشهور وهو
قوله في النهاية انه
يرجع ولو بعد
مضي يومين

أما ان يشرط
على ربه البيع
ان يخرج له عاقب
اولا لا لا يشترط
وقد رقت
حكم الادب

للفاوض
المذكورين
بعد ذلك ان لم
يكن حلالا لثبته
ولا اتم ما بقي
الحاشية ان يشرط
ويشترط التتابع
ويشترط على ربه
والحكم فيها
ان يخرج

لا يملكه
للاولاد
وهو معتكف
رواه الصدوق
في الصحيحين
رواه في سنن
ابن جرير عن المعتكف
بجامع اهله

في البس الجاني
وظاهر هذا الكلام
بطلان الاعتكاف
وبفضل جميع المناجاة
التي لا حاجة
اليها

المعتكف على بئر انما هو عرض له عارض وجمع فيه فلا الرجوع الى وقت ثبته بالامعنى له يومان فان مضى يومان وجب عليه الا تمام الثالث الى الغرض والقول
الاول هو المطابق لبعضهم من مسلم المتقدمه وفصل في ذلك وقبله المحقق في يومه في التمتع في الاعتكاف فليست له في قضاءه في ثمانية اقسام قال
في ذلك ثم الاعتكاف المذكور ويقسم باعتبار الشرط وعدمه الى ثمانية اقسام اما ان يكون معتكفا يومان او لا على التدينين اما ان يشترط فيه التتابع
او لا وعلى التقادير الاربعه التي لا يشترط فيها واتامع الشرط فلا الرجوع مع العائنه الزمان معيتا لم يجب قضاء ما فات من من العارض سواء اشترط التتابع
ام لا وان كان مطلوبا ليشترط التتابع ففي وجوب قضاء ما فات وتجميع ان نقص ما فعله من ثلاثه قولان اوجههما واما الثاني فيرسل في رولوش شرط التتابع لوجوب
انتهى قول ان اردت تفصيل الكلام في هذا الوجه الثمانية على وجه ظهر فقوله اما الرابع التي الساذ لها بانتهاء حكمها هو التي التي عن ذكر الشرط
على ربه فاحدها ان تعين ويشترط التتابع ولا يشترط على ربه والحكم فيها اما تقدم في الفرع الخامس من الخلاف في اعادته الجيع والبناء على ما فعله ان
كان ثلاثه فصاعدا الثانية ان يسهل ويشترط التتابع ولا يشترط على ربه والحكم فيها اما تقدم في الفرع الخامس من الخلاف في اعادته الجيع والبناء على ما فعله ان
وياتي بالباقي ان كان ما فعله ثلثة فصاعدا واذا اعاد الجيع الثالث يطل ويشترط التتابع ولا يشترط على ربه والحكم فيها القضاء متتابع بعد زوال العارض
العارض كما تقدم في النوع المشار اليه افان من ربه صرح المحقق في تراجمه واستشكله في كره على ما فعله في المذهب بانه بالشروع فيه صار
واجبا فيكون كالعين فينبغي على ما مضى منه كما تقدم في المعين والظاهر ضعفه الرابعة ان يطل ولا يشترط التتابع ولا يشترط على ربه والحكم فيها
انه يخرج ولا يجب عليه الا تمام للعارض المذكور ولا لقضاء لعدم الدليل عليه المستان يعين ولا يشترط التتابع ولا يشترط على ربه والحكم فيها كما
في ثمانية اقسام ثمانية ان يطلق ويشترط التتابع ويشترط على ربه والحكم فيها انه بعد زوال العارض يرجع ويستأنف الا ان يكون قد بلغ ثلثة ايام فبانه
فيها الثمانية ان يطلق ويشترط التتابع ويشترط على ربه والحكم فيها كما في سابقها وقد تقدم في كلام شيخنا في ذلك ما يؤيد بلطخ في هذه الصورة
وسابقها واليه اشرنا قبل ذلك والمسئلة عمل تردد في ثمانية من حيث ان يفتي في الشرط التقط ومجيب لتام الوقت لكون المذكور وان من حيث
ذلك وكل فكل زمان صالح لا يقع التذرية وينبغي التنبيه لا مورا لا وليه قد مر في المصباح بان اشترط التتابع انما هو في التذرية وليكون
لازم في الاعتكاف على قياس ما تقدم فلهذا من شرط في الاعتكاف ان يحل حيث حله فلهذا اجوبه في جميع صيغة التذرية الثاني
ما تقدم من البحث كله في الخروج للعارض وهو المانع من تمام الاعتكاف كما مر من نحوه ولو كان للكان وجبت الكفارة في جميع الصور المذكورة
الثالث وجوب التتابع بعد زوال العارض متى نذر متتابعات متمايجه لوقوع في الوقت المتتالي كان يتدرجها متتابعات متمايجه فصل العكس
في اثباته وقد بقي منه بقية اما لو كان بعد خروج الشهر فانه لا يجب التتابع لانه انما وجب في التذرية اصل العمل واداره في قضائه انما يقع
قد ذكرنا انما هو على المعتكف مورد منها مباشرة النساء جماعا ولسا وقبلا بشهوة في الاخرين فلو لم يكونا عن شهوة لم يجر ذلك ولا
في ذلك الى صوم قوله ولا مباشرة من انتم عاكفون في المساجد فانه يقابل الجيع ويظهر من كلام الشيخ في صحيحه التحريم والظاهر انه لا خلاف
في فساد الاعتكاف بالجماع وفي فساد بالآخرين قولان اولهما انه لا يفسد عن ابن الجعيد والشيخ في طه ونا وابن الجعيد النظر المحرم بشهوة وانما في
عدم الفساد في وقت عن الشيخ في طه الاحتجاج على ذلك النبي في الآية عن المباشرة قال وهو عام في كل مباشرة انزل اوله والنيل يدل على فساد
المتن عند القول والمسئلة عند بالنسبة الى المباشرة الاعتكاف والتقبيل بشهوة على التوقف اما التحريم فلا ريب في فساد الاية واما تحريم الجماع
والا فساد به فليد عليه ما رواه في في الموقوف عن الحسن بن الجهم عن ابي الحسن عليه السلام عن المعتكف في هذا فقال لا يفعل ذلك فعليه على المظاهر رواه
الكليفي في صحيحه وما رواه في الموقوف عن معاوية قال سالت ابا الحسن عن معتكف واقع اهله قال هو بمنزلة من افطر يوما من شهر رمضان قال في روى ان
جامع بالليل ضليلة كفارة واحدة وان جامع بالهار فغلبه كفارة ثلثين سنة عن عبد الله بن ابي ابي عن ابي الحسن عليه السلام عن رجل وطئ
امرته وهو معتكف في شهر رمضان قال عليه الكفارة قال قلت ان وطئها بالليل فاعلى عليه كفارة ثلثين سنة وما رواه الشيخ في الصحيحين عن سماعة بن مهران عن
الضمر قال سالت عن معتكف واقع اهله قال عليه ما على الا فطر يوما من شهر رمضان عن معاوية بن وهب عن ابن عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله عليه السلام
تقدمت في حقه في الادوار في خروج المرتد التي بلغها فلهذا وجب عليها كفارة واحدة وان عليها من الكفارة ما على المظاهر ان خرج قبل
ان ينقض ايامها لم يكن قد اشترط ومنها ثم الطبع في الشهادة وخالف فيه الشيخ في كونه كفارة واحدة ولا ظهر القول المشهور رواه الكليفي في الصحيحين عن
ابن عبيد عن الباقر عليه السلام قال المعتكف لا يشتم الطبيب لا ينزل بالرحمان ولا يمارى ولا يمشي ولا يبيع ومنها البيع والشراء ويدل عليه صحيحه في صفة
المتقدمة والقول بالتحريم مما اختلف فيه واما الخلاف في فساد الاعتكاف في ذلك فقال الشيخ في طه لا يفسد الاعتكاف بجلد ولا خصوصه ولا سب
ولا بيع ولا شراء وان كان لا يجوز له فعل ذلك جامع وقول ابن ادريس في الجوع عند ان يبيع ما فعل المعتكف عن التتابع ويشتغل ببعض المعاصي السب
في فساد اعتكافه واما ما يضطر اليه من امور الدنيا من المصالح الباطنة لا يفسد اعتكافه لان حقيقة الاعتكاف في عرف الشارع هو اللبس للعبادة
وللمعتكف لا لبس للعبادة اذا فعل قبايح ومباحات لاحاجة اليها عارض حتى لا يفسد اعتكافه بوجه ما قل واجتماعه لضعف من ان يكون
شبهة فضلا عن كونه كفارة فان الاعتكاف لو شرط واما العبادة بطلان التمتع والتكوت واهمال العبادة وليس كذلك بالاجماع وقال في الصحيحين
كما تصحق الاشتغال بالامور الدينية كما من اصناف المعاش ينبغي القول بالتمنع منه عملا بمفهوم النبي من البيع والشراء واعتزضت بانتهج
لان النبي عن البيع والشراء لا يقتضي النبي عما ذكره بمطوف ولا مفهوم نعم ربما دل عليه بالعللة المستطعة وهي غير مستطعة عندنا ثم قال في التذرية الوجه
تحريم الصنائع المشتهية عن العبادة كالحياطة الا لا بد منه وما اورد عليه في حازنها ايضا انما اذا دل على ما ذكره في المقامين وما
ابعد ما بين كلامه هنا وكلامه في لفظ ابن ادريس كما ينبغي فكيف كان فاعلم انما يجب ان يستثنى من البيع والشراء ما تدعو الحاجة اليه كشرائه ليعمل
اليه من المأكول واللبوس في بيع ما يكون وصلة له في ذلك ومنها الهارة وعليه يدل صحيحه في عبادة المتقدمة قال في المرافعة الجلال والامارة وال...

على الحرى بنى بجبر إثبات الغلبة والفضيلة كما يتفق لكثير من المنهين بالعلم وهذا النوع محرم في غير الاعتكاف وقد ورد التأكيد في تحريمه في النصوص
 وأدخاله في محرمات الاعتكاف انما بسبب عموم مفهومه وازيادته في هذه العبادة كما ورد عن تحريم الكذب على الله ورسوله صلى الله عليه وآله
 في الصيام وعلى القول بفسخ الاعتكاف بكل ما حرم فيه يتحقق فأنه ولو كان الغرض من الجملة في المسئلة الغلبة بجبر الظاهر الحق ورد الختم عن الخطأ من
 أفضل الطاعات والمنازيرين ما يحرم منه وما يجب ليحجب النية فيعتكف المكلف من تحصيل النية من كونه واجبا لا جله من كبرائه القبايح انتهى وهو حسن
 ان في نظيره تحريم الكذب على الله ورسوله في الصيام نظر أبناء على ان المستفاد من الاخبار وان اعرض عن القول به جمهور الاصحاب هو ابطال الصيام بذلك
 كما قرره بانه نعم ما ذكره بفتح بناء على قولهم بجبر التحريم الا بطلان هذا ما اطلعت عليه من اخبار الله ولدت عليه في المقام فوائد الا في نقله لغيره
 الشيخ في الجمل وابن التراج وابن حمزة اتجهوا على العتق بفتح على المحرم بفتح والتمسك بالعدم ونسب في طبعه انفق بالقول المشهور في الرواية
 وقيل في كره ان الشيخ لا يريد بذلك العموم لا يحرم على المعتكف لبس الخط اجماعا ولا ازاله كونه ولا اكل الصيد ولا عقد النكاح انتهى وهو جيد وكيف كان
 فلا ريب في ضعف هذا القول لعدم الدليل عليه وما اذاعه من الرواية فلم فصل البناء هو علم الشا ففتح بفتح ان يعلم انه لا فرق في تحريم هذه الاشياء
 بين الليل والنهار اذ منشاء التحريم عن الاعتكاف الواجب ويتناول المندوب ايضا اطلاق النصوص وكلام الاصحاب يقتضي الثاني وقد نظره في التفرغ
 في صلوة النافلة والارتماس في الصوم المندوب الثالث قد صرح الاصحاب بانه يجوز النظر في معاشه والخصوص في المباح وينبغي الاختصار من ذلك
 الى ما يضطر اليه والاشغال بما هو وظيفة المعتكف من العبادات الصلوة والذكر وقراءة القرآن ففتح في المنتهى يستحب له ذلك العلم والمنظر فيه و
 فعله وقيل في الاعتكاف بل هو افضل من الصلوة المندوبة انتهى وهو حسن **الترتيب** لا ريب في كل ما عند الصوم فانه يستحب الاعتكاف لان الصوم شرط
 فيه في بطلان شرطه اما وجوب الكفارة بفعل المفطر في الاعتكاف الواجب فهو مذهب جملة من الاصحاب منهم المعنوية والمرتبطة قال في المعبر فان
 كان اراد الاعتكاف المندوب المحقق مان معين كان مساو ان اراد الاطلاق فلا يعرف المستند وهو كاش والشيخ واكثر المتأخرين على اختصاص الكفارة
 بالجماع دون ما عدله من المفطرات فان فسد الصوم وجبت الكفارة خاصة متى كان واجبا وقد تقدم ما يدل على وجوب الكفارة بالجماع فيها فلهذا بناء
 من الاخبار واما غير الجماع فلم يفت على دليل الحاشية اطلاق الاخبار المتقدمة بوجوب الكفارة على المعتكف اجماعا مع شامل للواجب المندوب والاطلاق
 من الواجب المندوب والمعين ومضمونها انفق الشيخان قال في المعبر لو تضمن ذلك باليوم الثالث او بالا اعتكاف الا ان كان التيقن على ما لا ينافيان
 الشيخ ذكر في يوف ان المعتكف الرجوع في اليومين الاولين من اعتكافه وانما اذا اعتكفها وجب الثالث واذا كان له الرجوع لم يكن ايجاب الكفارة
 مع جواز الرجوع وجهه لكن لا ينع هذا على كلام الشيخ في ط فانه يرى وجوب الاعتكاف بالدخول فيه قال في كونه معتكفا في كونه غير معتكف لان المطلق
 لا عموم له فيكفي في العمل به احرازه في الواجب انتهى وهو جيد الا انه منافع لما قد مناه في المسئلة الثانية من قوله ولا امتناع في وجوب الكفارة
 بذلك في الاعتكاف المستحب فان هذا الكلام مؤذن بموافقة الشيخين فيما اطلقا متبع الاطلاق الاخبار وخروج عنها ذكره المحقق ههنا كالا
 يخفى وتماثل باختصاص الكفارة بالواجب المعين وبالجملة في المسئلة اقول ثلثة العموم للواجب المندوب والخصيص بفتح وبالعين من خاصية الواجب
الشا وسما المشهور بين الاصحاب ان كفارة الجماع في الاعتكاف محقة لو تفتي بما علة المتقدمين وقيل يكونها مرتبة لكفارة الظاهر وقتله في لفتح
 ابن بابويه واليه ماله في لفتح مستند وهو ما تقدم من جهة زيادة وصحة ايراد وجع بعض محل خصميتين المذكورين على الاضحية والاستحباب
 كما هي قاعدة في جميع الابواب وحمل في المنتهى الخصميتين المذكورين حيث القول المشهور على ان المراد التشبيه في المقدار دون الكيفية وبعد
 ظاهرا لسا بفتح قال المرتضى اذ جعل المعتكف كفارة تان واذا جامع ليل كان عليه كفارة واحدة والحق القول في ذلك المشهور
 بين الاصحاب ان وجوب الكفارة بين الجماع نهارا مخصوص بشهر رمضان لا غير رمضان احدى الاعتكاف والاخرى للشهر المذكور وعلى ذلك رواية
 عبد الله على ابن المقدمه واما وجوبها نهارا في غير رمضان فكيفهم من اطلاق السبيرة فلا وجه له في هذا الاطلاق قال لان في النهار صوما
 واعتكافا فافاد بان مطلق الصوم كمالا فسادا والكفارة كما هو واضح قال في كره والظاهر ان مراده يعني السبيرة وهو غير بعيد فانهم كثيرا ما يتوسلون
 في التعبير بناء على ظهور الحكم معلومته وهذه الرواية في العبادات والقيود لاخر الا انما وقعت في كلام المتأخرين وبالجملة فان الجماع في غير شهر
 رمضان فما يوجب كفارة واحدة ليل او نهارا من حيث الاعتكاف وينبغي ان يعلم انه في معنى نهار شهر رمضان في وجوب الكفارة بين نهار
 صوم رمضان وكذا نهار صوم النذر المعين فان كلامهما موجب للكفارة في حد ذاته كما شهر رمضان فتعذر في الاعتكاف الشا ففتح
 قد صرح الاصحاب رة بانه على المطاوعة المعتكفة الكفارة مثل ما تقدم على الزوج للاشتراك بينهما في الاحكام اما لو اكرهها في شهر رمضان
 فتقبل بلزوم اربع كفارات كفارة تان ليل او نهارا وهو اختيار جماعة منهم المحقق في يومه في المنتهى اجمع من في لفتح قال لانه فعل موجب للكفارة على
 اثنين فتضاعف على المكره لصدور الفعل عنه اجمع في الحقيقة لانه عبادة توجب الكفارة بفعل الوطى على الزوجين فتضاعف على الزوج
 بالكره كرمضان ولا يخفى ما في هذا الاستدلال ولهذا قال في المعبر بعد نقل القول الاول عن المرتضى وهو ليس بصواب اذ لا مستند له
 جعل الكراهة في صوم رمضان قياسا وضعيف الكفارة بين الاعتكاف ضعيف ايضا لان ايجاب الكفارة بين المكره امراته في شهر رمضان وان
 لم يكن معتكفا ثبت على خلاف مقتضى الدليل لان المكره لم يفتقر فلا كفارة عليها كما لو ضرب انسان غيره حتى افطر بالا كل او شرب لم يجب عليه المكره
 واذا كان ثبوت الكفارة بين رمضان ثبت على خلاف الاصل فلا يتبع الحكم مع ان ذلك الحكم في رمضان مستند روايته الفضل ابن عمرو
 هو مطعون في ضعفه جدا ولم يرد من غير طريقه حكما لكن رايها اجماعا من الاصحاب في ثلثين به فتقويت الرواية بذلك فلا يتبع الحكم عن موضع
 النظر انتهى وهو جيد **الشا** سبعة قال الشيخ في طس مات قبل انقضاء مدة اعتكافه في اصحابنا من يقول منه ولية ويخرج من ماله الى من
 ينوب عنه قدر كفايته لعموم ما روى ان من مات وعليه صوم واجب عليه وان يقضى عنه او يتصدق عنه وقال المحقق في بيع ومن مات قبل

هو قول الشيخ في المعبر
 وابن الجوزي وابن ادريس
 في تركه كفارة تان

انقضاء عكاف الواجب قبل يجب على الولي القيام وقيل يستاجر من يقوم به والا فالشبه ظاهر القول بالوجوب على الولي مع انه اعترض على
الشيخ في المعنى فقال بعد نقل ذلك عنه وما ذكره التمايل على وجوب قضاء الصوم اما الاعتكاف فلا وبعضه ما سبق من ان الصوم لا يجب
لاجل الاعتكاف بخلاف ايقاعه في صوم واجب قبل ذلك كرمضان او النذر روح فلا يكون وجوب الاعتكاف مقتضيا للوجوب بالصوم ليجب على
الولي القيام به بذلك يظهر الجواب عما احتج به في لف للقول المذكور حيث قال حجة الاخرين انه قد ورد ما مشهور او وجوب القضاء عن النبي
ولا يمكن الا تبيان بمثل هذا الصوم الا بمثل هيئة وهو هيئة الاعتكاف واجبا انتهى فانه متى ثبت ان الصوم غير واجب للاعتكاف
فما يشترط فيه فلا موجب لهذا الكلام وبالحجة فالوجه ان يقر ان الحكم بوجوب شيء موقوف على التلبيذ الواضع وامثال هذا التعليل لا للتأسيس
لاحكام الشرعية ولتعالها هذا اخر الكلام في جز الرابع من كتاب الخلاف الناصر في الاحكام العترة الطاهرة وفق التلا تمام والفوز بها
ويتلوه انتم كتاب الحج وقد وقع الفراغ من هذا الكتاب بتاريخ اليوم شنبه سابع شهر ربيع الاول من السنة الثامنة عشر
الثامنة عشر بعد المائة والالف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة والسلام والفتية
في بلاد البحرين على اقل الكتاب محمد بن محمد بن مشايخ شونين

[illegible]

